

المركز الديمقراطي العربي
برلين - المانيا

محاولات وأد الربيع العربي بالأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية (٢٠١١-٢٠١٨)



تأليف:
د.محمد عبد الرحمان عريف
أ. نجاح عبد الله سليمان

2022

VR . 3383 - 6709. B



المركز الديمقراطي العربي
برلين - المانيا



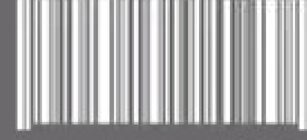
محاولات وأد الربيع العربي بالأزمات الاقتصادية
والصراعات الإثنية (٢٠١١-٢٠١٨)

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany:Berlin



Attempts to bury the Arab Spring with economic crises and ethnic conflicts (2011-2018)



VR . 3383 - 6709. B

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany: Berlin

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717



الـــنـــــــــــاشـــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

*book@democraticac.d*البريدالالكتروني





كتاب :محاولات وأد الربيع العربي بالأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية (2011-2018)

تأليف

دكتور/ محمد عبدالرحمن عريف

أستاذة/ نجاح عبدالله سليمان

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

تنسيق وإشراف : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: **VR . 3383 - 6709. B**

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



محاولات وأد الربيع العربي بالأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية (2011-2018)

تأليف

دكتور/ محمد عبدالرحمن عريف

أستاذة/ نجاح عبدالله سليمان

الطبعة الأولى2022 م



الفهرس

مقدمة:

كتاب محاولات وأد الربيع العربي بالأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية (2011 – 2018)، هو مجموع (سبعين مقال) نشرت باسم الكاتب محمد عبدالرحمن عريف، وكذلك الكاتبة نجاح عبدالله سليمان فيبعض الصحف العالمية مثال (الحياة اللندنية والقدس العربي والعربي الجديد اللندنية ورأي اليوم... وغيرهم)، كذلك بعض المراكز البحثية العالمية والمواقع والمدونات، وقاموا بتجميعها وتحريرها وتقديمها، من أجل إلقاء الضوء على مناحٍ متعددة للصراع عالمياً وإقليمياً في الشرق الأوسط؛ المنطقة الاستراتيجية بامتياز بالنسبة للغرب، مركزين على الأحداث التي هزت العالم منذ كانون الثاني (يناير) 2011، وغيرت الوضع الجيوسياسي الإقليمي،ودفعت بالقوى العظمى إلى الصراع من أجل إعادة التشكيل الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. ليس فقط في دول الربيع العربي، لكن معها الدول العربية المتأثرة بالقضية، مثال دولة فلسطين المحتلة، كذلك العراق والمغرب، وباقي دول الجوار بالمنطقة.

قد يكون خطط البعض كي تبقى المنطقة ساحة تناحر وتطاحن، لإقامة توازنات إقليمية جديدة تغير معالم المنطقة من جديد. وذلك بوأد لأي تغيير عن طريق أزمات اقتصادية، وتطاحن إثني وقبائلي وطائفي، وصناعة الصراع المذهبي في بعض دول الربيع العربي، وقد يكون بالتدخل المباشر أو عن طريق مندوبين، أضف إلى ذلك سيناريوهات الانقلابات العسكرية.

فجاء الفصل الأول عن (الأوضاع العربية الداخلية)، وذلك بالحديث عن تونس: بين ثورة تُعلم العالم.. وأخرى تُقتل. ثم عن ليبيا: فدرالية خطط البعض لها، والسودان: أزمات اقتصادية لتمرير الدستور والرئاسة. والعراق: بين المحو وإعادة الإعمار. ثم جاء الحديث عن فلسطين: في ظل الأوضاع العربية الداخلية. وسوريا: لاجئون في البلاد العربية.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان (الربيع العربي والصراعات الداخلية العرقية والطائفية والمذهبية)، جاء فيه الحديث عن الجذور التاريخية لتأسيس صراع الإثنيات العربية مع بداية



القرن العشرين، ثم عن مصر بين اسلاميين في السلطة ومجتمع مدني مسيحي. وعرض لمحاولة حل قضية الأكراد في المنطقة، كذلك كيفية مقاومة الصراعات الإثنية.

الفصل الثالث جاء تحت عنوان (العلاقات العربية مع المحيط الإقليمي)، بالحديث عن اللاجئين السوريين.. وحقوقهمالواجبة بين تركيا ودول الجوار، وواجب المجتمع الدولي نحو اللاجئين في الشرق الأوسط، وعرض رسائل لمن يتلاعب بقضية اللاجئين. ثم جاء الحديث عن علاقات العرب بأفريقيا، وواقع الاستثمار العربي في أفريقيا ثاني أسواق العالم مصرفيًا.

الفصل الرابع جاء عن (التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية) وبدأ بالحديث عن أوضاع إيران الداخلية وعلاقتها الخارجية، ثم عن صراع المذاهب والسياسة بين العرب وإيران، وصراع إيران في المغرب العربي. وانتقل للحديث عن التواجد الإيراني في العراق بين الأمس واليوم، ثم عن إيران الشيعية في مصر. وإيران والأزمة السورية الداخلية. وحقيقة تواجد إيران في اليمن.. بين قتل ثورة وإحياء صراع مذاهب.

الفصل الخامس جاء عن (العلاقات العربية الخارجية في ظل الربيع العربي) وعرض للدور الأمريكي السري في ثورات أوروبا الشرقية و"الربيع العربي"، وأنه لاشد ولا جذب في العلاقات العربية الأمريكية.. بعد نقل السفارة للقدس، ثم عن العرب وروسيا: ثوابت العلاقة وتحولاتها الراهنة، وآفاق تعاون الصين مع العرب والأفارقة، كذلك العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها.

ويتطرق الكتاب إلى الأحداث التي شهدها العالم العربي وتميزت بمسارات مختلفة وشكوك مستمرة، محاولين تحليل النقطة الأكثر شيوعاً على نطاق واسع، ليس فقط بين الأكاديميين والسياسيين، بل أيضاً في أوساط الشعوب العربية التي بدأت "تشكك وتفقد الثقة في موجة الثورات العربية، فيما وراء هذه التبسيطات بجميع أنواعها"؛ إذ ثمة مقاربة دقيقة تفرض نفسها وتحيل المتتبع إلى وجهة نظر ثالثة ترى بأن "الأحداث الجارية في العالم العربي يجب تحليلها كمادة عملية بسيطة، على ضوء نظرية العلاقات الدولية في منطقة يصفها الباحثون على أنها غارقة في سبات عميق منذ أمد طويل وأنها أقل استعداداً وميلاً للتغيير".



يتناول الكتاب، أبعاد المعركة الحالية من أجل النفوذ الجيوسياسي من وجهة نظر الحرب التقليدية بين القوى القارية، المتمثلة في روسيا والقوى البحرية، والمتمثلة في أميركا والناتو، وهذه ليست ظاهرة جديدة، إنها استمرار للصراع الجيوسياسي والجيواستراتيجي زمن الحرب الباردة حيث مثلت التسعينيات فترة الهزيمة الكبرى للقوى القارية المتمثلة حينذاك بالاتحاد السوفييتي، وهنا عاد البعض عبر بوابات سورية أو ليبية ليلعب دورًا جديدًا على أنقاض بلاد منكوبة.

يوضح الكتاب أن الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية التي نشرتها المعاهد الأوروبية تسلط الضوء على أبعاد الصراع القادم بقوة إلى منطقة الشرق الوسط وهو الصراع السني/الشيعي الذي أحدث شرخاً عميقاً داخل بنية العالم العربي-الإسلامي. المؤسف في الأمر أن الصراع السني/ الشيعي بلغ ذروة غير مسبوقة في التاريخ العربي، قد يتيح للكيان الصهيوني إرغام فلسطين على القبول بشروط مهينة قد تعصف بحلم قيام دولة فلسطين كاملة السيادة، ذلك نظرًا لما تشهده سورية والعراق. والجوار الفلسطيني القريب والبعيد.

الكتاب جاء ببعض المقالات نحو جذور الصراع التي تؤكد أن الأوروبيين إذا بقوا متمسكين بمنظور قراءتهم القديمة في المجال الجيو-سياسي فإن الفجوة بين ضفتي البحر المتوسط من المرجح أن تتسع لمصلحة قوى أخرى مثل تركيا والصين، ودعت الدراسة الأوروبيين إلى الاقتداء بأميركا بأن يكونوا واقعيين وأن يبرهنوا على براغماتية فعالة ويتسلحوا برؤية واستراتيجية منسقة إزاء هذه المنطقة من العالم.

قد نجد الدراسات تتطرق إلى تأثير الأحداث التي هزت العالم العربي منذ بداية 2011 على الوضع الجيوسياسي الإقليمي، ودفعها بالقوى العظمى إلى الصراع من أجل إعادة التشكيل الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، في ظل إخلاء الساحة لموجة إسلامية بشكل خاص للغرب الليبرالي على الرغم أنها قامت على انتصارات انتخابية واسعة النطاق، خاصة أن الضرورة السياسية تفرض التكيف مع سلسلة من الأحداث الجارية التي لم تنته بعد.

"الربيع العربي: نظرية المؤامرة أم انتفاضة شعبية؟" في كتاب اصدره الكاتب الجزائري، وبدأ بها بتحليل نقطة التشكيك بثورات الربيع العربي، من خلال مناقشة "نظريات المؤامرة" المستندة إلى



مفهومي "الشرق الأوسط الجديد" و"الفوضى الخلاقة" اللذين ظهرا على التوالي عامي 2004 و2006 على لساني الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ووزيرة خارجيته كونوليزا رايس. وترى الدراسة أنه بعد فشل المشاريع السابقة في تحقيق هدف إسقاط الأنظمة العربية غير المرغوبة بدأ صناع السياسة الأميركية.



الفصل الأول:

-الأوضاع العربية الداخلية-

-تونس: بين ثورة تعلم العالم.. وأخرى تُقتل

-ليبيا: فدرالية خطط البعض لها

-السودان: أزمات اقتصادية لتمرير الدستور والرئاسة

-العراق: بين المحو وإعادة الإعمار

-فلسطين: في ظل الأوضاع العربية الداخلية

-سوريا: لاجئون في البلاد العربية



-تونس: بين ثورة تُعلم العالم.. وأخرى تُقتل

في ذكرىّ استقلال تُونس.. تَظل ثَور اليَاسمين تُعلم العَالم(1)(2)

تعود جذور الذكرىّ لمثل هذا اليوم 20 آزار/ مارس عام 1956 حصلت تونس على استقلالها عن فرنسا بعد فترة استعمار دامت طويلًا، تحديدًا بعد أن فرض عليها الحماية الفرنسية بموجب معاهدة باردو فى 12 أيار/ مايو 1881، ومن ثم تُبعَت بمعاهدة المرسى 1883، وتعتبر النص المكمل لمعاهدة باردو لترسيخ الإدارة الاستعمارية، ووضعها الإطار القانونى الذى تحتاجه فرنسا كي تدير الشئون الداخلية للبلاد التونسية كما تشاء، فاستعملت عبارة "الحماية" فى الاتفاقية بوضوح تعريفًا للمؤسسة المحدثة. وهدفت الاتفاقية إلى إعلان السلطة المطلقة لفرنسا فى البلاد التونسية.

تمر السنوات سريعًا وتصل تونس لثور الياسمين في نهاية العام 2010، سنوات مرت على الثورة التونسية أو "ثورة الياسمين"، كان لها فيها ما لها وعليها ما عليها، إلا أنه وفى كل المرات التى نتحدث فيها عن الثورة التونسية، لا نستطيع أن ننكر أنها استثناء عن باقى الثورات، والفضل فى ذلك يرجع إلى أسباب رئيسية، منها ثقافة الشعب التونسي الرفيعة.. وتمتعه بقدر كبير من الثقافة، حيث لم يقم بأعمال تخريب ونهب طوال أيام الثورة، إلا بعض

---

(1)محمد عبدالرحمن عريف، في ذكرىّ استقلال تُونس.. تَظل ثَور اليَاسمين تُعلم العَالم(، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 24 آزار/ مارس 2017.

https://www.politics-dz.com/%D9%81%D9%8A-%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89%D9%91-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%8F%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%8E%D8%B8%D9%84-%D8%AB%D9%8E%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%8E%D8%A7/

(2)محمد عبدالرحمن عريف، في ذكرى ّاستقلال تُونس.. . تَظل ثَور اليَاسمين تُعلم العَالم، شبكة الثقافة العربية والإسلامية،20 آزار/ مارس 2018.

https://arbislamicculture.blogspot.com/2017/03/blog-post_20.html



الحالات البسيطة، كما أنه أظهر الوجة الجيد لثورات الربيع العربي التى عانت كثيرًا بسبب عوامل التفرقة وعدم التجانس التى ظهرت فيها.

كذلك عدم وجود قيادة معينة للثورة.. وهنا يمكن القول بأن ثورة تونس كانت شعبية بحق، حيث لم نجد من يقول على نفسه أنه قائد الثورة، ولا أن هو الوحيد الذى يحق له تقسيم مكتسباتها، كما صعب ذلك من عملية الاعتقالات، حيث لم تستطع الحكومة حبس فئة معينة وقتها لتقضي على الثورة.

نحن إذًا ما بين نضال الاستقلال الذي تم بعد مشاورات طويلة وعرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة أكثر من مرة "1951 - 1952"، حتى تهيأت الظروف للمطالبة بالاعتراف باستقلال تونس، تم الاتفاق على إرسال وفد للتفاوض فى المطالب التونسية ثم فى يوم 20 آزار/ مارس 1956 تم التوقيع على الاتفاق الذى تعترف فرنسا بمقتضاه باستقلال تونس "ممارسة تونس لمسئولياتها فى ميادين الشئون الخارجية والأمن والدفاع وتشكيل جيش وطنى تونسي".

والنضال الحديث تمثل في ثورة الياسمين.. سيظل يذكر التاريخ للشعب التونسي الكثير من النضال السياسى وحركة المقاومة المسلحة منذ اللحظات الأولى للاحتلال، شاركت فيها جميع فئات الشعب، فدفعت أجيال كاملة من أجل "الاستقلال" التضحيات والدماء الكثير لتحقيق هذا الهدف السامى، لبناء الدولة الوطنية الحديثة لذا سيظل هذا اليوم رمزًا فى تاريخ التونسيين والعرب أجمع. وستظل ثورة الياسمين تُعلم العالم... لا نملك إلا أن نقول حماكِ الله يا تونس..



ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟([3])([4])([5])

الثورة التونسية (والتي تعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة أو ثورة 17 ديسمبر أو ثورة 14 جانفي)، هي الثورة الشعبية التي اندلعت أحداثها في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010. ويُنظر إليها على أنها الشرارة التي أشعلت فتيل انتفاضات "الربيع العربي"، إلا أن الإرث الثقيل الذي ورثته الحكومات التونسية المتعاقبة على حكم البلاد منذ فرار الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، عطل مسيرة الثورة وأعاق تحقيق مطالب التونسيين الذين لا زالوا حتى الآن يعانون تحت وطأة صعوبات أمنية واقتصادية كانوا يأملون في اختفائها مع رحيل بن علي.

في الثامن من تموز/ يوليو 2018، أعلنت وزارة الداخلية التونسية مقتل 8 من عناصر الأمن التونسي في كمين نصبته مجموعة إرهابية شمال غرب البلاد على مقربة من الجزائر. وقال ناطق باسم وزارة الداخلية بأن الهجوم وقع "في محافظة جندوبة الحدودية مع الجزائر، ويعد أكبر هجوم من نوعه منذ 2015. "الكمين نصبته مجموعة إرهابية قرب الطريق الرابط بين محمية الفائجة ومنطقة الصريا".

([3])محمد عبدالرحمن عريف،ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟، رأي اليوم، 10 تموز/ يوليو 2018.
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%A7/

([4])محمد عبدالرحمن عريف،ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،9 تموز/ يوليو 2018.
https://www.politics-dz.com/community/threads/rbiy-tuns-mn-ixhaul-n-ifsdx.15013/

([5])محمد عبدالرحمن عريف،ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟، المركز الديمقراطي العربي، 9 تموز/ يوليو 2018.
https://democraticac.de/?p=55142



سبق أن تعرضت لتونس لثلاثة هجمات كبرى في عام 2015 استهدف اثنان منها سياحًا في منتجع بمدينة سوسة ومتحف باردو وأسفر عن مقتل عشرات السياح الغربيين. وفي هجوم آخر وقع في نهاية 2015 قُتل 14 من الحرس الرئاسي عندما فجر مهاجم حافلتهم. وتونس في حالة طوارئ منذ ذلك الوقت.

رغم المعاناة والاحتجاجات التي شهدتها تونس في الأيام الأخيرة، بعد رفع أسعار العديد من المواد الأساسية في السلة الغذائية التونسية اثر العمل بقانون المالية الجديد في 2018. قاربت معدلات البطالة المستويات التي كانت عليها بعد تسعة أشهر من ثورة الياسمين (18.3 بالمئة في الربع الثالث من عام 2011) إذ وصلت إلى 15.3 في المئة في الربع الثالث من 2017. وكانت البطالة في معدل 13 في المئة في نهاية 2010.

تدفع هذه المعطيات إلى التساؤل، هل كانت الثورة التونسية التجربة الوحيدة التي نجحت دون عن باقي الثورات رغم الاحتجاجات التي تشهدها البلاد الآن؟، إن ثورة تونس تُعد تجربة ناجحة مقارنة بثورات الربيع العربي، خاصة وأن البلاد خرجت من الثورة بأخف الأضرار، بالنظر إلى ما يحدث في ليبيا من أحداث إرهابية، والاضطرابات التي شهدتها مصر، وعدم الاستقرار والحرب الأهلية في سورية، وكذلك العراق، وباقي الدول. والمكسب الأكبر الذي حققته الثورة في تونس، هو اتساع مساحات الحريات، فأصبح الشعب التونسي حرًا، الصحافة حرة، منظمات المجتمع المدني قادرة على العمل في كنف الحرية، بعد أن "تفنن نظام بن علي في قمع الحريات في البلاد".

يبقى منذ سبع سنوات خلت كانت تونس تحت التضييق، والديكتاتورية لم تسمح لأي كان بأن يفتح فمه، ويعبر عن رأيه بطلاقة وحرية. توفير مساحات، إن التجربة التونسية تُعامل على أنها تجربة ناجحة لأنها استطاعت الحفاظ على الحريات العامة، رغم أنها لم تقدم أي انجاز اجتماعي حقيقي، وربما تكون أوضاعها تدهورت. فالمكسب الوحيد الذي حققته الثورة لتونس ليس في تغيير بنية تحتية أو رفع المظالم أو تخفيض الفساد، بقدر توفير مساحات صحفية وسياسية وإعلامية أكبر وفرص حقيقية لتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع.



لقد عانت حقوق الانسان في تونس قبل الثورة، وسجلت المنظمات الحقوقية انتهاكات جسيمة شهدها المواطنين، كما أشارت في تقارير صادرة عنها، إلى حدوث جرائم تعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في السجون. وحصلت التونسيات على بعض الحقوق التي حُرمن منها، وتضمن الدستور الجديد بعض النصوص التي اعتبرتها المرأة التونسية تنصفها وتُعلي قيمتها منها "اعتماد مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز.

إن مسار الإصلاح نجح بشكل جوهري في تونس، إلا أنه تعثر بحكم الصعوبات الموضوعية، والتي أبرزها الصعوبات الاقتصادية الكبيرة، التي ورثتها الحكومات الجديدة عن مرحلة ما قبل الثورة. ربما تونس صمدت أكثر من غيرها لأن اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والتربوية والأمنية أقوى بكثير، وأكثر تعقيدًا من البلدان الأخرى، مثل مصر وسورية والعراق واليمن. فالصراعات والمشاكل الاقليمية أثقلت كاهل الحكومة التونسية، وأهمها الصراعات في ليبيا والجزائر، اللتان كانتا تشكلان مصدر رزق للكثير من التونسيين، خاصة للجنوب التونسي. فأصحبت ليبيا تشكل ضغطًا كبيرًا على تونس، وعبئًا على الحكومة، لاسيما وأن ملايين الليبيين الآن يعيشون في تونس، ويستخدمون المواد المدعومة.

فمع الاضطرابات في ليبيا في 2011، فرّ الليبيون إلى تونس هربًا من أعمال العنف والسرقة والنهب التي تحدث في بلادهم، وشهد مركز رأس جدير الحدودي تدفق تزيدًا ملحوظًا في أعداد المهاجرين. وأفادت تقارير عام 2014، أن عدد اللاجئين الليبيين في تونس تجاوز 50 ألف شخص عام 2015، ويزداد مع مرور الوقت، ما أثار قلق الحكومة التونسية من عجزها عن سد احتياجاتهم.

إن السمة الغالبة على المشهد التونسي، هي وجود حالة قلق تكاد تكون عامة وشاملة، أحزاب قلقة، مسجد قلق، منظمات قلقة. هذا القلق يتغذى من غياب رؤية واضحة لإدارة البلاد، ومواجهة مشاكلها التي أصبحت مستعصية، وتهدد وحدة المجتمع واستمرار كيان الدولة. إلى جانب تصاعد الخطر الإرهابي، الذي أربك الوضع وفرض على التونسيين التعايش



معه، من دون أن ننسى أنه ضرب النشاط الاقتصادي، ما جعل نسبة النمو تتدحرج إلى أقل من واحد بالمائة.

يبقى أن كل ما سبق أدخل البلاد، في أتون أزمة اجتماعية تعد بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الأخضر واليابس، وتمثل خطرًا محدقًا يهدد مسار الانتقال الديمقراطي الناجح إلى حد الآن، برغم أنه يبقى مساراً هشاً ومهدداً بالانتكاس.

لَكِنْ يَبقىّ السُؤال الأهَم بَعدَ كُلَ مَا سَبَقَ إِستعرَاضهِ... الثورة التونسية مقارنة بجيرانها العرب... نجحت.. وما زالت تحقق نجاحات ذلك بفضل تحييد الجيش التونسي للمشهد من البداية...فحسب المصادر المتوافرة حين ذلك، فإن الجيش الوطني التونسي رفض أوامر الرئيس بن علي القاضية بمشاركة الجيش في مواجهة الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن، وكان رفض قائد جيش البر (رشيد عمار) لأوامر بن علي بمثابة نهاية لحكم الأخير للبلاد، وهناك مصادر أخرى أشارت إلى أن قائد الجيش التونسي تلقى أوامر من الولايات المتحدة بالاستيلاء على مقاليد الأمور في تونس لوقف الفوضى الناتجة عن احتجاجات الشعب التونسي، لكنه رفض ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجيش التونسي دافع عن المواطنين ضد الشرطة في بعض المظاهرات، هذا هو الفرق بين باقي دول ربيع العرب.. التي عانت وتعاني وستظل رهن فكر عسكري لم يقدم جديد إلا إبادة عسكرية لكل مؤيد لمشروع الانتقال المدني الديمقراطي.



العلاقات المشرقية المغربية أمام خيارات استراتيجية[6][7][8][9]

تعود جذور فكرة الاتحاد المغاربي إلى ما قبل الاستقلال، فقد تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في المغرب في الثالث من أبريل/نيسان 1958، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي خصوصًا المغرب، الجزائر وتونس، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974, ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. جاء اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10حزيران/ يونيو 1988, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي. أعلن عن قيام اتحاد

---

(6)محمد عبدالرحمن عريف،العلاقات المشرقية المغربيةأمام خيارات استراتيجية، المغاربي للدراسات والتحاليل، 10 آزار/ مارس 2017.

http://www.almagharebi.net/2017/03/14/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1/

(7)محمد عبدالرحمن عريف،العلاقات المشرقيةالمغربيةأمام خيارات استراتيجية، بيروت نيوز عربية، 10 آزار/ مارس 2017.

http://www.beirutme.com/?p=22693

(8)محمد عبدالرحمن عريف،العلاقات المشرقيةالمغربية أمام خيارات استراتيجية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 10 آزار/ مارس 2017.

http://arabiyaa.com/newsID/4325

(9)محمد عبدالرحمن عريف،العلاقات المشرقيةالمغربيةأمام خيارات استراتيجية، شجون عربية، 10 آزار/ مارس 2017.

http://arabiyaa.com/newsID/4325



المغرب العربي في 17 شباط/ فبراير 1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. لكن التجربة لم يكتب لها النجاح.

من أجل ذلك وفي رحاب جمعية (مركز) البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي عقدت ندوة دولية كبيرة عن العلاقات المشرقية المغربية بتنظيم مشترك بين جمعية (مركز) البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي ومقرها في تونس والمنظمة الألمانية هانس زايدل. عقد مؤتمر دولي تحت عنوان "العلاقات المغاربية – المشرقية بين الواقع والمأمول" 14 و15 آزار/ مارس 2017 بتونس، تأتي أهمية اللقاء بما تتسم به العلاقات الدولية في العصر الحاضر بتشابك العلاقات بين الدول والأمم والمجموعات الإقليمية وقيامها على تفاصيل كثيرة من أهمها وحدة المصير واللغة والدين والعرق وغيرها، وقد تتوطد في أحيان كثيرة بناء على المعطى الاقتصادي والأمني وحده فقط كما هو حاصل في عدد من التكتلات المزدهرة كالاتحاد الأوروبي مثلًا.

سُجلت في نطاق العالم العربي عدة محاولات لبناء تكتلات تجسد الطموحات المبنية على المشتركات الكثيرة التي تجمع بين شعوب المنطقة، إلا نها لم تكن في مستوى التطلعات لأسباب كثيرة، وقد شهدت هذه المحاولات تجربة جزئية ناجحة لحد الآن وهي "مجلس التعاون الخليجي" وتبقى تجربة "اتحاد المغرب العربي" تراوح مكانها لعوامل متعددة، ولم تبرز لحد الساعة المبادرات الكافية لضم التكتلين المحوريين أو على الاقل تحقيق نوع من الاتحاد الذي يرجع بالنفع على شعوب المنطقة العربية.

من الناحية الاقتصادية، فقد برزت استثمارات خليجية في المنطقة المغاربية إجمالاً فقد تزايدت من حوالي36 مليون دولار في سنة 1990(ما يمثل نسبة 8% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إلى حوالي 2986 مليون دولار في سنة 2012 (ما يمثل حوالي 40% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة). وهذا يبين أنها تضاعفت أكثر من 82 مرة تقريبًا. الشيء الذي يشير بزيادة حجم تلك الاستثمارات المصنفة ضمن الاستثمارات البينية العربية–العربية، وفي المحصلة فقد مثّلت الاستثمارات الخليجية حوالي ربع الاستثمارات الدولية في المنطقة المغاربية. وعلى الرغم من حجم الانتقال في الاستثمارات الخليجية في المنطقة المغاربية إلا



أنها لم تحقق بعد القفزة النوعية اللازمة الذي تقتضيه العلاقات التاريخية والثقافية بين التكتلين. تظهر العلاقات الأكاديمية بين التكتلين ضعيفة وغير ذات معنى من حيث قلة التشبيك العلمي والأكاديمي بين النخب في الفضاءين على عكس العلاقات بين كل تكتل مع الجامعات الغربية. وتشير المعطيات السالفة الذكر الى وجود اختلالات بنيوية في العلاقات الراهنة بين منطقة المغرب العربي والخليج العربي.

جمعية (مركز) البحوث والدراسات لاتحاد المغربي طرحت تلك الاشكاليات –وغيرها– للنقاش العلمي وذلك بمشاركة خبراء ومختصين من مختلف الأقطار المغاربية والخليجية والمشرقية سعيًا للبحث في إمكانية إيجاد آليات جديدة فعالة لتوطيد العلاقات الخليجية المغاربية، تقدم كمقترحات لصناع القرار في الفضائين والمشرقي (الخليجي) والمغاربي. وذلك وفق عدة محاور أهمها، التكامل الاقتصادي المغاربي – والمشرقي (الخليجي) بين الواقع والافاق. ومستقبل الأمن القومي الشامل بين الفضائين المغاربي والمشرقي (الخليجي) حتميته وواقعه وافاقه. والعلاقات الثقافية والشبابية والاجتماعية، بين الفضائين. وكذلك العلاقات التربوية والجامعية والبحثية بين المنطقتين، والعلاقات السياسية بين دول المنطقتين. وكذلك مكانة الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقتين.

الواقع أنه لا مفر من التواصل بين المشرق والمغرب العربي، وذلك من اجل التطلع إلى المستقبل، في ضوء ظروف العصر وملابساته. تبقى التجربة محل التقدير.. وتونس تخطو نحو التعاون الدولي.

المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية[10]

أختتمت في تونس في فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الندوة العلمية الدولية التي نظمها تحت عنوان: "المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي، تجارب مقارنة". أيام 12 و13 و14 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 بتونس.الندوة تناولت مسائل تهم دور وواقع

[10]محمد عبدالرحمن عريف،المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، بيروت نيوز عربية، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

http://www.beirutme.com/?p=25468



المجتمعات المدنية في البلدان العربية، وعلاقتها بتجارب التحول الديمقراطي في عدد منها. والتحولات الديمقراطية التي هي رهينة حاضنة اجتماعية ودعم المجتمعات المدنية، وانخرطت في جملة من السياقات، منها ما أتاحته التحولات الديمقراطية في موجاتها السابقة أو الحالية في أكثر من بلاد، رغم تعثرها أحيانًا، فرصة ثمينة للنخب السياسية والفكرية لاكتشاف وإعادة اكتشاف المجتمع المدني. وقد تم ذلك من خلال الإطلاع على ملامحه الجديدة وغير المسبوقة والتعرف على فاعلين جدد وفدوا إليه من مسالك ومسارات مختلفة أدّوا وظائف وأدوارًا غير مألوفة (منظمات، جمعيات، منتديات...). كما أبانت هذه التحولات عن إنهاء حالة الاحتكار للحقل السياسي، الأمر الذي مكّن المجتمع المدني من لعب أدوار مهمة سياسيًا، كانت مصدر إرباك للدولة وللأنظمة السياسية في آن واحد.

مهما كان الاختلاف حول تقييم أداء المجتمع المدني في بلدان مثل تونس وليبيا والمغرب ومصر وسوريا واليمن... وتباين وجهات النظر حول عقلانية المطالب المرفوعة والممارسات المستحدثة مع قيم الديمقراطية، فقد تمكن المجتمع المدني في كل ذلك من ابتكار أشكال مستحدثة من الإحتجاج والضغط والمشاركة في صناعة القرار السياسي إلى حد فرض خياراته في أكثر من حالة.

لقد كشفت إدارة مرحلة الانتقال الديموقراطي في تلك البلدان نشأة علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع المدني يعاد فيها رسم الفضاءات والأحيزة وقواعد اللعبة، كما أثارت جملة من القضايا المجتمعية والنظرية التي ستحاول هذه الندوة فهمها وتحليلها من خلال أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: إشكالية المفهوم والمعنى. رغم التراكم النظري ومركزية حضوره في الفلسفة السياسية والعلوم الاجتماعية والسياسية وفي الأدب السياسي الحديث والمعاصر، ظل المجتمع المدني مفهومًا جداليًا غائمًا ومنفلتًا عمقت كثافة استعمالاته طابعه الإشكالي، وحولته إلى مفهوم "جراب" يتسع لكل شئ ويتمطط ويُستعمل كيفما اتفق دون ضوابط منهجية. لعلّه من المفيد الانتباه النقدي إلى ذلك والسعي إلى تحديد تحولاته وديناميته المفهومية في علاقته بمفاهيم اخرى كمفهوم الحزب أو الطبقة السياسية أو النخبة، خاصة إذا اعتبرناه مفهومًا



محوريًا للتفكير في مراحل الانتقال الديمقراطي. وهذا من شأنه أن يتطلب مساءلة أبعاده الاجرائية ورهاناته التعريفية وجدواه المفهومية، وخصوبته التحليلية والبحث في استتباعات "توطينه" في بيئة المنطقة العربية والتي فيها تتكثف الخصائص الثقافية والانتروبولوجية (الوجهاء المحليون، والفضاءات، والمكانات الاجتماعية التقليدية) الفاعلة والمؤثرة.

لعل ما يدفع أكثر لتجديد البحث في مفهوم المجتمع المدني وإشكاليات استعماله وقدراته الإجرائية هو تجاوز الثنائية المبسطة: المجتمع المدني/ الدولة، ومرور الدولة الراعية أو دولة الرّفاه بسلسلة من الأزمات، وتنامي أشكال جديدة من الاحتجاجات، وتصاعد دور تكنولوجيات التواصل الحديثة في الحشد والتعبئة، وأزمة الاعتراف والشرعيةالمتبادلة بين الدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين فضلًا عن التمظهرات الجديدة للروابط بين الفرد والمجتمع.

المحور الثاني: المجتمع المدني، الأدوار، الوظائف والانتقال الديمقراطي. سعى هذا المحور إلى مزيد تسليط الضوء على الأدوار والوظائف التي يؤديها المجتمع المدني في مراحل الانتقال الديمقراطي التي تتسم عادة بالتعقيد وتعدد المسارات وتباين المآلات. بعد "الربيع العربي" تغير المشهد المدني العام ببروز بوادر "انفتاح" سياسي بإدماج أطر دستورية وتأكيد علوية القانون. وقد يسرت تلك البوادر بظهور حاجيات جديدة مثل حماية الحريات والحقوق الجماعية والفردية، فتوسعت منظومة المشاركة الاجتماعية والسياسيةوتصاعدت المطالب المنادية بتغيير قواعد ممارسة السلطة. كما أفضت إلى تبلور تعبيرات مدنية متنوعة فتغيرت العلاقة بالسلطة، وبكيفية إدارة الشأن العام والتعاطي مع الروابط الاجتماعية الجديدة، في ظل وجود شبكات المصالح ودوائر المناصرة التي تشكلت. يضاف إلى ذلك تنامي الاحتجاجات المواطنة خارج الأطر السياسية التقليدية للديمقراطية التي اتخذت من الشارع والساحات العامة ووسائل الإعلام التقليدي وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة فضاء لها. كل هذه المؤشرات تستدعي إعادة النظر في جغرافية الأدوار والوظائف التي يؤمنها المجتمع المدني عمومًا، بين تدعيم تماسك الفئات الاجتماعية أو تذكية التوترات بينها، والتفاوض بصيغ مختلفة حول توفير الشروط الضرورية لتأسيس الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها وتجديد ممارستها، وذلك في مراحل الانتقال الديمقراطي بشكل خاص.



لقد انفتح مفهوم الديمقراطية على مسائل مفهومية متفرعة عنها كالديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية والحوكمة وقضايا التفاوت واللامساواة والفساد وأدوار الرقابة وإدارة الصراعات واستراتيجيات الدفاع عن المصالح ونشأة مجموعات الضغط وأشكال جديدة للفعل المواطني. فكان أن برزت صعوبات في ضبط أدوار المجتمع المدني ووظائفه خصوصًا مع أزمة تكلس التصور والابتكار السياسي (في الأحزاب وفي المؤسسات المنتخبة) وطريقة ممارسة الفعل السياسي، وكيفية انخراطه في وظائف ثقافية واجتماعية وتنموية.

يبدو هذا الأمر وكأنه "افتكاك" للوظائف التقليدية أو تقليص منها على حساب الدولة ولصالح منظمات المجتمع المدني. فهذه الأخير ة بصدد فرض نفسها كفاعل سياسي شرعي يؤثر في السياسات العمومية ويضغط عليها عبر قدراته التعبوية خاصة أثناء إدارة الانتقال السياسي والتوجه نحو إرساء التعددية وتأصيل المطلب الديمقراطي وما يثير ذلك من رهانات على مستوى الشرعية السياسية. ألا يشكل تنامي الحراك المواطني خارج الأطر المؤسساتية التقليدية في الشارع والساحات العامة والفضاء الافتراضي خطرًا على "تماسك المجتمع" وعلى سيادة الدولة؟. هل يستقيم حال ديمقراطية قائمة على التمثيل والانتخاب بإضعاف دور النخب والأحزاب السياسية وتعويضها بفاعلين مدنيين؟.

المحور الثالث: المجتمع المدني، البيئة التشريعية، والقيم السياسية. حيث سمحت التحولات السياسية الجارية حاليًا بنشأة بيئة مناسبة لنمو المجتمع المدني وتطوره من خلال تيسير إنشاء الجمعيات وتوسيع دائرة الحريات العامة. ومع ذلك يبقى السؤال قائمًا حول علاقة المواطنة والسياسة بالحق والقانون، وهو كالتالي: ماهي خرائط الثقافة السياسية المواطنية الجديدة؟. وهل تسعى الأحزاب إلى الهيمنة على منظمات المجتمع المدني، وهل أنها ترى فيها امتدادًا فضائيًا لنشاطها وحقلًا لنشر ايديولوجيتها؟. كيف تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع البنى الاجتماعية التقليدية (عشائر وقبائل وعروش وطرق...)؟. هل هناك تعارض في المصالح أم تبادل في الأدوار أم استراتيجيات للتعايش؟. هل تخترق علاقات القرابة والروابط الجهوية والمصالح الفئوية منظمات المجتمع المدني، وهل تؤثر في نوع المطالب وأشكال الاحتجاج؟. هل قطعت هذه المنظمات مع زبونية الإدارة والتسيير والولاءات والتكتلات الفئوية؟. هل أن المجتمع المدني كيان موحّد أم هو مجموعاتوهياكل وجمعيات متناثرة، يحكمها منطق



التوازنات ومراكز المصالح ومجموعات الضغط، وتشابكالمحلي والجهوي والوطني؟. ألا تستدعي والحال هذه، تشخيص "تفاصيل" الانتقال الديمقراطي والسلوك المدني، ومساءلته عن طريقدراسة حالات معينة من الجمعيات والمنظمات وفحص تغير شبكاتها وخطاباتها وأنماط أنشطتها وممارساتها؟. هل استطاعت هذه الجمعيات والمنظمات أن تقدم صورة جاذبة تغري بالانضمام إليها في ظلّ تسجيل حالات محيّرة من العزوف عن الشأن العام في أوساط عديدة أهمها أوساط الشباب؟. هل تمكن المجتمع المدني من صياغة فعل اجتماعي يسمح للمواطن بتمثل علاقة جديدة مع محيطه السياسي وتمثل فعله المدني وعلاقته بالشأن العام؟. هل للمجتمع المدني دور اجتماعي في نشر القيم الأخلاقية والتربوية من خلال إشاعة روح التسامح والشفافية وقبول المحاسبة والقبول بالرأي الآخر والالتزام بأخلاقيات الحوار؟.ما مدى إسهام الثقافة المدنية في نشر وإشاعة ونقل قيم التغيير والمشاركة والتداول؟.

المحور الرابع:المجتمع المدني والنوع الاجتماعي. فلقد مكن الانتقال الديمقراطي من خلق ديناميات سياسية نسوية متنوعة ومكثفة لعبت فيها المرأة أدوارًا رئيسية مختلفة. فقد فتح الحراك السياسي آفاقًا جديدة أمام تمكين المرأة من مشاركة أكبر عبر الدسترة وبقية المجهودات التشريعية. ولنا أن نتساءل: هل تمكنت التحولات السياسية من فتح مجالات فعل جندري يؤصل لمكانة المرأة كفاعل كامل الحقوق؟ هل تمكن من القطع مع الصور النمطية التي تنتقص من الدور السياسي والمدني للمرأة إذا ما استثنينا حجمها التصويتي؟. وهل كشفت الحركية المدنية والسياسية وحتى الدستورية عن جيوب ممانعة تحصنت بها الثقافة الابوية/ الذكورية التي قد تكون مهيمنة حتى داخل منظمات المجتمع المدني؟ كيف يمكن أن نقطع مع الرهان السياسي الفج على القضايا أو توظيفها للتسويق وحشد الأصوات؟ وهل من مقاربات مبتكرة تنمي مشاركة أكثر عمق وفاعلية للمرأة في المجتمع المدني؟.

... لقد وضعت هذه الندوة العلمية جملة من الأسئلة التي بالإجابة عنها نكون قد فتحنا منفذًا هامًا لفهم جملة التحولات الاجتماعية التي تمر بها مجتمعاتنا العربية. ذلك ما يفترض، منهجيًا، مقاربات متعددة الاختصاصات تتخذ من المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي موضوعًا للدراسة الميدانية والبحث والتحليل.



لقد بات دور المجتمعات المدنية في التوازن الاجتماعي وفي الإستقرار المجتمعي والسياسي مطروحًا بقوة في النظريات السياسية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص منذ انحسار دور الأيديولوجيات. حيث يُعتبر تجميع تلك الفئات من خلال هيئات رسمية وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي، الخطوة الأولى تجاه إعادة الاعتبار للمجتمعات المدنية التي يتحدث عنها كثيرون، لكنهم يعزفون عن تحديد ماهيتها. كذلك سيؤسس تأمين ظروف العمل اللائق والحماية الاجتماعية اللازمة لنمط جديد من العلاقات بين أصحاب العمل والعمال والدولة والمجتمع. وبهذه الطريقة يؤسَّس لإعادة بناء الفئات التي تشكل عماد المجتمع وتشكّل أساسًا للاستقرار وتفتح نوافذ التغيير.



ليبيا: فدرالية خطط البعض لها لا للفدرالية في ليبيا[11]

نعرض هنا لخطر فترة خرجت فيها ليبيا من أربعة عقود في ظل الدكتاتورية منهكة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية لتدخل إلى نفق مجهول المعالم حيث اتسعت دائرة المطالبات بالنظام الفدرالي شرقي البلاد، خاصة مع الإعلان عن أول حكومة انتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب، واتهام الشرق للغرب بالاستحواذ على الوزارات السيادية. حيث اتخذ الصراع في ليبيا ما بعد القذافي، بعداً خطيراً، ينذر بتقسيم البلاد إلى دويلات قبلية شرقاً وغرباً وجنوبياً، وصل لإعلان زعماء قبائل وسياسيون ليبيون منطقة برقة «إقليماً فدرالياً اتحادياً»، واختاروا أحد أقارب الملك إدريس السنوسي رئيساً لمجلسه الأعلى.

يعلم الجميع أنه لم يتشكل لدى سكان ليبيا وعي سياسي ذو قيمة بمكون الدولة، وأهمية الاستقرار في حياة الشعوب لعدة أسباب، ثقافية واجتماعية وديموغرافية لا تخفى. حتى إبْان الغزو الايطالي لها، كان من أهم دواعي استمرار المقاومة هو تشبث السكان الرحل بحياة البدو التي تتطلب الانتقال من مكان لآخر، حسب مواسم عرفوها فألفوها منذ القدم، طلباً للكلاء والمرعى، حيث تقاطع ذلك مع سياسات الإدارة الاستعمارية لتجميع السكان في الساحل، فأنفة قبائل برقة مثلاً، وكذلك بطون قبائل سهل الجفارة في الغرب،أبت عليهم ذلك، فكان جهاداً مشرفاً من قبل زعماء بعض العشائر التي أمنت بحقها في تقرير مصيرها وفق ما اعتادت والفت.

إلى أن تشكلت هيئة اللجنة الرباعية في تشرين الأول/ أكتوبر 1947 من قبل وكلاء وزارات الخارجية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، لكلا من بريطانيا وفرنسا وأمريكا والاتحاد السوفيتي، وذلك للنظر في إمكانية منح ليبيا نوع من الاستقلال الذاتي المؤقت، حتى ذلك الوقت لم تتبلور فكرة إقامة الدولة الليبية بشكل كامل بعد، خاصة في المناطق الغربية والجنوبية. وما يتوجب ذكره في هذا المجال، أن برقة بسكانها قليلي العدد نسبياً في ذلك

---

(11)نجاح عبدالله سليمان،_ليبيا: فدرالية خطط البعض لها لاللفدرالية في ليبيا، العربي الجديد اللندنية، 12 شباط/ فبراير 2018.

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/2/12/%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-1



الوقت، وتعدد قبائلها، كان لها السبق في المطالبة باستقلالها، تحت قيادة الأمير إدريس السنوسي، الذي تلقى وعداً خلال الحرب بأن يمنح ذلك الإقليم كهدية لاستعمال جنوده إلى جانب الحلفاء.

كانت تلك بداية بزوغ بذرة إقليم برقة للوجود كإقليم، يمكن أن ينمو مستقلاً عن جسم ما بات يعرف بالقطر الليبي، حسب ما كان متداول. بالطبع لم تنشأ تلك الفكرة وتكبر ثم يكثر مؤيدوها بمنأى عن الكثير من التجاذبات الإقليمية والدولية، والتي كان أهمها ما عرف فيما بعد بمشروع "بيفن سفورزا" الشهير لسنة 1949، والذي نص في أهم مواده، على تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية القديمة الثلاث. من غير شك، فإن سكان برقة من البدو في ذلك الوقت، كان آخر همهم الحديث عن دولة مستقلة، فلم يكن الواقع الاجتماعي والثقافي متطوراً لدرجة ينشاء معها رأي عام فاعل، يمكن أن يعتمد عليه في تقرير هكذا مسائل. ورد في احد التقارير التي أعدت من قبل هذه اللجنة، التي طافت ارجاء ليبيا، لتقصي إمكانية منح الاستقلال لهذا البلد "أنها ميؤس منها" وكان ذلك واقعاً، فلا ماء ولا زراعة ولا صناعة ولا اقتصاد، ممزوجاً بالفقر والجهل. كان ذلك بالتأكيد قبل أن يشتم هؤلاء رائحة القطران، الذي تعوم فوقه أرض ليبيا ولا أحد يعلم بذلك.

لابد وأن تكون ليبيا دولة واحدة مستقلة بحدودها المعروفة والتي تكونت فقط مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم رفض الاستعمار الإيطالي التقسيم عام 1922 بحيث تكونت هذه الرقعة من الأرض في شمال أفريقيا كوحدة واحدة عانت ويلات الاستعمار. الجدير بالذكر أن ليبيا حافظت على كيانها الواحد مع نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم مناداة البعض بالفدرالية لتتكون ليبيا المملكة من جديد من ثلاث ولايات فدرالية، غير أن هذا النظام فشل لتعود ليبيا إلى دولة واحدة.

يجب أن تبقى ليبيا كما هي منذ عام 1963، وإن كان البعض يؤيد اللامركزية المطلقة التي تعتمد التقسيم الإداري المتطور مع منح سلطة للمجالس المحلية في التقسيمات الإدارية والحفاظ على سلطة قوية بالوزارات السيادية المتمثلة في الخارجية والنفط والداخلية والدفاع. في تصوري أن أي محاولة للرجوع بليبيا إلى مرحلة الولايات الثلاث (ما قبل الـ1963) هي محاولة غير عملية ولا تتماشى مع تحديات هذا العصر. فليس من المعقول في هذا العصر الذي تسعي فيه الكثير من الدول إلى التجمع، أن نقوم نحو بالابتعاد من بعضنا البعض. بمعني إذا كانت أوروبا على سبيل المثال والتي بها عشرات اللغات وعشرات الأقوام وقامت



شعوبها بشن العديد من الحروب المدمرة ضد بعضها البعض لعشرات السنيين ها هي اليوم تسعى إلى تشكيل دولة واحدة يحلموا بأن يكون أسمها: "الولايات المتحدة الأوربية، أليس من الأجدى أن نقلدهم على الأقل. وبمعنى آخر أن تلك الفترة من تاريخنا التي لازال يحن لها البعض منا هي فترة قد تجاوزها شعبنا ولا يمكن أن تكون الحل الصحيح والجاد للتحديات التي تواجهنا اليوم. وإذا كان هذا هو الواقع اليوم في كل بقاع الأرض وفى ثقافة كل الشعوب المتحضرة فما هو الداعي بالرجوع إلى الخلف.

إن ما يحدث اليوم في المنطقة الشرقية، من المناداة بقيام إقليم برقة ككيان فدرالي ضمن الدولة الأم، يمكن أن يسمى ظاهرة، ولا يرقى في نظري إلى مستوى الحراك السياسي المؤثر، بقدر ما أنه امتداد لما كان يعرف بتيار الجبهة الوطنية، في نهاية عقد الأربعينات، المنادي باستقلال إقليم برقة، والذي تطور فيما بعد إلى ما عرف بالمؤتمر الوطني، وذلك عندما بدأت الإدارة العسكرية، بتسليم بعض الصلاحيات للأمير إدريس السنوسي، ليتولى زمام الأمور هناك كأمير على برقة وما جاورها من أنحاء. كان ذلك متماشياً تماماً مع ما جاء في مقترح بيفن سفورزا سابق الذكر، رغم المعارضة الشديدة، التي وجه بها هذا الاتجاه من قبل أنصار ما عرف بجمعية عمر المختار. ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه في فترة سابقة ممثلاً في شخص السيد احمد الزبير السنوسي، الذي أعلن رئيساً لمجلس إقليم برقة، الذي كان مزمع تشكيله كمجلس منفصل عن المجلس الانتقالي المؤقت.

في هذا المجال، يخطئ من يظن، أن الدعوات الانفصالية لإقليم برقة عن جسم ليبيا قد توقفت أو فترت، حتى في عهد القذافي، بل أن تلك الدعوات كانت في أوقات كثيرة تصل إلى درجة المناداة بالانفصال التام كدولة مستقلة، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة أسباب ذلك، على الأقل خلال الأربعين سنة الأخيرة، فذلك يطول شرحه. ويخطئ من يظن أو يتوقع، من دُعاة فدرالية برقة، انه بمقدورهم أن يُكونوا إقليماً نموذجياً في البدء، أو دولة متكاملة في النهاية المتوقعة، خاصة في ظل النظرة الضيقة، لوجود بعض الموارد الناضبة من السائل الأسود، في ظل منطقة يجب أن تبدأ إعادة الإعمار من الصفر، ونسوا أو تناسوا، إن هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية والبشرية، وهذا ما تسعى إليه دول ذوات اقتصاديات كبرى، فما بالك بالأقزام من الدول وأشباههم، ممن لم يتشكلوا بعد.

هذا بالإضافة إلى أن الواقع الحالي لبلد مثل ليبيا، يحتم الإسراع في إيجاد موارد بديلة، ولن يتأتى ذلك إلا بوحدة هذه البلاد الترابية أولا، تحت حكم نظام ديمقراطي يحكمه دستور واقعي



وحديث، إضافة إلى استغلال كافة الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة، للحاق بركب الحضارة، أو على الأقل تقفي اثر الحضارة، ولنا في كثير من بلدان العالم خير مثال، خاصة تلك التي يتشابه واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع بلادنا.

هل يساهم نفط ليبيا في فدرلتها؟([12])

جاءت البداية مع التنقيب عن النفط في ليبيا بعد صدور قانون النفط لعام 1955. وتعتبر المؤسسة الوطنية للنفط أكبر شركة نفط في ليبيا والمسؤول عن عقود الاكتشاف والتصدير. وبالبحث عن حقول النفط الليبي وأنابيب نقله والمصافي والخزانات، وكذلك الاحتياطيات، يتبين لك أن النفط في ليبيا هو الأكبر في قارة إفريقيا وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم. بمعدلات تقدر 46.4 مليار برميل (109×7.38 متر مكعب) بحلول سنة 2010. بلغ معدل الإنتاج اليومي بعام 2010, 1.65 مليون برميل (103×262 متر مكعب/ يوم) حيث يقدر أن تستمر الاحتياطات مدة 77 سنة إذا ما استمر الإنتاج بالمعدل الحالي ومالم تكتشف أبار نفط جديدة.

نعم تعتبر ليبيا منطقة ذي جاذبية نظرًا لزهد تكاليف إنتاج النفط (تصل حتى دولار للبرميل في بعض الحقول) ولقربها من الأسواق الأوروبية. تواجه الدولة الليبية تحدى لإبقاء الإنتاج قائمًا في الحقول التامة النمو بينما تبحث وتطور الحقول المكتشفة. تظل غالبية الأراضي الليبية غير مكتشفة نتيجة للعقوبات المفروضة عليها سابقًا بالإضافة إلى الخلافات مع شركات النفط الأجنبية.

وسط ذلك يُصدر السواد الأعظم من النفط الليبي (85%) إلى الأسواق الأوروبية، وقد بلغت صادرات النفط الليبي إلى الاتحاد الأوروبي حتى عام 2010، 11% أو 403 مليون برميل جاعلة إياها ثالث أكبر مصدر بعد النرويج وروسيا. وبلغ معدل الإنتاج التراكمي خلال 2009، 27 مليار برميل حيث يشكل ذلك الرقم ما يبلغ معدل 65% من الإحتياطي.

([12])محمد عبدالرحمن عريف،هل يساهم نفط ليبيا في فدرلتها؟، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 12 تموز/ يوليو 2018.


http://arabiyaa.com/newsID/14704



لم يكن وجود النفط كله خيرًا، فقد جاء ليصب على الفدرالية الليبية صبغة هوس الانشقاق المجاني بلا حجج ولا أسانيد، ذلك منذ بزوغها العفوي بثلاثة مطالب هشة تمهيداً لاستقلال ليبيا عام 1951، وحتى ظهورها الغامض عام 2012، ومتخفية وراء أنشطة حرابية في الهلال النفطي عام 2013 بدون مطالب معلنة وصريحة على طاولة التفاوض، وهو ما يفتح الباب للانتهازية البدائية، والابتزاز الملّفق، والطمع الكسول الذي يعمى الأنظار عن المخاطر التي ستقذف بها المطامع للدول الإقليمية الضالعة في الانقسامية الليبية اليوم لمآرب اقتصادية وجيوسياسية، يكشفها الغد والتي يؤكدها، وينفخ كيرها بدون وعي الانفصاليون، أو بتعبير مخفف، الفيدراليون الليبيون.

سبق أن بحث أستاذ التاريخ صلاح الدين السوري، مبكرًا في الفيدرالية، وهو الذي عاصر شاباً وتابع باحثاً التوجهات الوطنية نحو الاستقلال وتكوين الدولة الحديثة في ليبيا 1947 – 1952. فكتب على صفحته على الفيس بوك أربع حلقات، عن الكيانات الذاتية الثلاثة التي تُكَوِّنُ مجتمعة البلاد الليبية والتي نالت استقلالها بقرار أممي مُثْبِتًا في نصه كلا منها بالإسم.. ونبه إلى حقيقة تاريخية وهي أن برقة دخلت الاتحاد مترددة، خوفًا من أن تتضرر بالأغلبية الطرابلسية، راهنة دخولها إياه بشروط ثلاثة: إمارة السيد إدريس السنوسي ونظام اتحادي فدرالي وأن تكون بنغازي عاصمة الدولة. وقبلت طرابلس الغرب بالشرطين الأولين.. ومع كل ذلك ظل الشعور بالتهميش قائمًا في برقة، رغم استقرار الملك وهو من كان يعين رؤساء الحكومات نهائيًا في طبرق، وتسيير أعمال الحكومة وافتتاح الدورة البرلمانية في البيضاء.

ما بعد شباط/ فبراير 2011، هو أن تعالت الأصوات مجدّدًا تنادي بإعادة نظام فدرالي ليكون ضامنًا لإنصاف برقة وحفظ حقوقها غير المحدّدة والمعلنة.. وهو المسار المطالبي الغامض الذي تمت متابعته من قِبل المراقبين للتأزم الليبي، عن كثب، عبر الصراعات في المؤتمر الوطني وانقلاب القائد العسكري الصوري عليه الذي سيصير فيما بعد قائد عمليات الكرامة العسكرية المواجهة للإرهاب الداخلي، وهو ما بوأه أن يصبح قائد مُسمّى الجيش الوطني وصراعات البرلمان وظروف نقله إلى طبرق والعمل على إزدواجية المؤسسات السيادية



وسك عملة موازية وصراعات المجلس الرئاسي وعرقلة التسوية السلمية وفشل تشكيل الحكومة مرّتين، كل ذلك يؤكد لكل ذي نظر وفهم أن الهدف هو استعادة الكيانات في شكلها الفدرالي..

طرابلس الغرب، في رأي السوري، لم يكن لها هذا الشعور، فلذلك دخلت متاهة حوار الطرشان وستتعرض للمزيد من المطالبات والابتزازات دون أية نتيجة.. ويخلص في النهاية إلى الاعتقاد مبدئيًا أن ليبيا بهذا الاتساع وترامي الأطراف وبُعْدِ المسافات لا يمكن تسهيل أمورها وتقديم الخدمات فيها وتطويرها وتنميتها إلا بنظام لا مركزي شبه "فدرالي".

في حوارٍ مع مجلة «ليبيا زينيت» الإلكترونية، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017 تشكّك (فولفرام لاخر) الباحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، في نجاح سيناريو إقامة نظام لا مركزي في ليبيا دون وجود حكومةٍ مركزية فعالة، موضحًا أنّ "الاقتصاد الليبي مركزي يعتمد على عائدات النفط، ويجب إدارة ذلك بحكومة مركزية. ولهذا لن ينجح النظام اللامركزي". هذه التوطئة التوصيفية للإشكالين الفيدرالي، واللامركزي تفيدنا في أي كلام يقال عن الدعوى الانفصالية في ليبيا اليوم.

في21 كانون الثاني/ يناير 2018 أشار الكاتب عمر الككلي مقارباً المطلب الفدرالي المفارق بأنه "ليس له في ليبيا قاعدة واسعة على المستوى الوطني العام، لذا فإنه ليس مقيضًا له النجاح في استفتاء عام حر، إلا أنه ثمة خشية من أن تتوفر ظروف ما تؤدي إلى فرضه بالقوة". رؤيته صدّقها تقرير نشرته الوسط الليبية 14 نيسان/ أبريل 2018 عن موقع يتبع معهد "أميركان إنتربرايز" أشارت مُعدّته، وهو جزء من مشروع «كريتيكال ثريتس» لعدد من السيناريوات السيئة ستحدث باختفاء قائد مُسمى الجيش الليبي من الساحة السياسية، حاليًا أو مستقبلاً فـ"السيناريو الأسوأ هو اشتعال صراع نشط داخل صفوف مسمّى الجيش الوطني وبينه وبين معارضيه، مما يعرقل جهود التوافق الوطني ويعود بالبلاد إلى خانة الفوضى".

في هذه الإشارة الأميريكية ترد المُفارقة الفيدرالية تلميحًا، وليس تصريحًا كما جرى بندوة "التوفيق بين الصمت: إعطاء الكلمة للسلام" في الجزائر وقد حث رئيس الوزراء الفرنسي



الأسبق، دومينيك دوفيلبان، على تشكيل دولة فيدرالية في ليبيا بضمانات واسعة لحكم ذاتي لبعض الأراضي، وذلك بعد التوصل لاتفاق بين الأطراف السياسية (النزاعية)، برعاية المجتمع الدولي، واصفًا اتفاق الصخيرات وجهود المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة بـ"المسلسلات المعقّدة"، بسبب تعرضها لمزايدات الفاعلين الضالعين في التنازع الليبي – الليبي.

فرنسا استغلّت الانكفاء البريطاني عن نفوذه التقليدي في برقة قبل الانقلاب العسكري على الملكية 1969، لتدعم مكتسبها التاريخي بإنقاذ بنغازي من رتل الدمار إبّان اشتعال ثورة عام 2011 بدعم عمليات الكرامة الحربية التي أدارها رسميًا بعد تسميته من قبل البرلمان قائد مسمى الجيش الوطني ضد الإرهاب الداخلي. الذي أرهق بنغازي وهدد الهلال النفطي. إلا أن الانهمام الفرنسي الاستراتيجي يكمن في إرجاع نفوذها الجيوسياسي في الجنوب الليبي، فيما عرف تاريخياً بإقليم فزان، التي أخرجت منه على مضض بعد إبرام اتفاقية تموز/ يوليو 1955، قائد مسمى الجيش الذي جيّر نفوذه الشخصي في برقة مسكتاً التوجهات الفدرالية الانفصالية غيابه للسبب الذي ذكرناه آنفاً سيربك المخطط الفرنسي، وبالذات إذا تجدّد التوجه الانفصالي المنكفئ على مصالح برقة بحضوره المتجدد الكئيب.

ما بين الحين والأخر تأتي الأخبار أنه انتهت أزمة تصدير النفط الليبي من موانئ الهلال النفطي بعد أن أصدرت القيادة العامة للجيش قرارًا باستئناف عمليات التصدير. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط لاحقًا رفع حالة القوة القاهرة في موانئ رأس لانوف والسدرة والزويتينة والحريقة، مشيرة إلى أنها استلمت هذه الموانئ. فالمؤسسة الليبية المختصة ومقرها طرابلس قد تأتي على الخط لتؤكد أن "عمليات الإنتاج والتصدير ستعود إلى المستويات الطبيعية تدريجيًا".

سبق أن نادى البعض بفيدرالية دولة واحدة وجيش واحد ورئاسة واحدة وحكومات اقليمية متعددة على أنه الحل المناسب لليبيا وطبيعتها الجهوية العميقة. دولة واحدة بحكومات مناطقية متعددة! دولة (الولايات الليبية المتحدة) التي جاءت الدعوة للعودة إليها.. دولة وطنية ودستورية واحدة، لها شخصية دولية واحدة وعملة وطنية واحدة وبنك مركزي واحد وجيش واحد وخارجية واحدة ومجلس أمة واحد (البرلمان الوطني) ونظام قانوني وقضائي ونقدي واحد



وحكومة وطنية مركزية واحدة مقرها العاصمة الاتحادية الفيدرالية للدولة، وتحت هذا الحكم الوطني المركزي توجد الولايات الليبية التي تتمتع بصلاحيات واسعة في الحكم والادارة والمالية والاقتصاد والشرطة المحلية ولكل ولاية حاكم (والي) منتخب او معين من مجلس الولاية المنتخب هو المسؤول المباشر عن أمن وتطوير وتنمية الولاية وتحسين احوال سكانها وليست الحكومة المركزية في العاصمة.

كذلك حكم محلي واسع الصلاحيات على مستوى البلديات داخل كل ولاية... تنقسم كل ولاية إلى عدة بلديات تتمتع بحكم محلي واسع الصلاحيات في ادارة الشئون البلدية المتعلقة بالخدمات الأساسية للمواطنين من خلال مجلس بلدي منتخب. وقد يتم ذلك بنوايا سيئة.. يؤدي في النهاية إلى التقسيم الحقيقي وليست الفدرالية القديمة والحديثة.

لا شك أن الجميع بحاجة ماسة إلى عقد جلسة حوار وطني حول التوزيع العادل للإيرادات النفطية في ليبيا، لأن هذه المسألة تمثل أحد العوامل الرئيسية للأزمة، والحل الوحيد لمعالجتها هو الالتزام بالشفافية، ويجب الدعوة مجددًا كل السلطات المسؤولة ووزارة المالية والمصرف المركزي لنشر الميزانيات والنفقات العامة بالتفصيل، حتى يتمكن كل الليبيين من رصد كل دينار يتم إنفاقه من ثروتهم النفطية. والعمل مع الجهات الوطنية المعنية الأخرى لتعزيز الشفافية وحل هذه الأزمة – وذلك خدمة لمصالح جميع المواطنين". وهنا يجب الحذر من أن الفيدرالية لها مزايا حسنة فهذا غير صحيح على الأقل في الوقت الحالي فهناك كذلك عيوب لهذا الأمر.. حيث يجب أن يتميز الدستور بالصرامة، والقوانين في الدستور غير قابلة للتغيير إلاّ من قبل السلطات أو الهيئات التشريعية.



-السودان: أزمات اقتصادية لتمرير الدستور والرئاسة

ميزانية السودان ٢٠١٨.. من يعطِ الخبز يعطِ الشرعية[13]

جاءت إعادة ترشيح البشير ومؤشرات تعديل الدستور، مع تصريحات قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) التي عبر فيها عن دعمه العلني لإعادة ترشيح البشير لدورة رئاسية ثالثة، قائلاً بأن الدستور ليس قرآنًا، وأنه ينبغي تغييره ليسمح بترشيح البشير مرة اخرى، أعاد الجدل حول الانتخابات السودانية المقبلة إلى الواجهة بشدة، حيث احتوت تصريحات حميدتي التي خاطب بها تخريج دفعة جديدة من مدرعات قوات الدعم السريع (وهو تطور نوعي آخر في طبيعة هذه المليشيا)، على تحذيرات علنية للعسكريين من التعاطف مع أي دعوات لعدم ترشيح البشير، وهو ما يعكس تحذيرًا مبكّرًا من حميدتي لقادة الجيش السوداني من أي محاولة للبحث عن مرشح عسكري بديل للبشير.

الواقع أن الدستور السوداني المجاز في 2005، يسمح بترشح الفرد للرئاسة لدورتين فقط، وكان البشير الذي يحكم السودان منذ عام 1989، قد ترشح في انتخابات 2010 و2015 على التوالي، إلا أنه يسعى الآن لضمان ترشيحه في انتخابات 2020 منذ وقت مبكّر، خصوصًا مع تزايد الاستقطاب الداخلي في صفوف حزب المؤتمر الوطني، للبحث عن مرشح بديل للبشير، حيث يتوحد أغلب الإسلاميين مع ترشيح نافع علي نافع كمرشح رئاسي للمؤتمر الوطني في 2020، بينما يدفع القادة العسكريون بنائب رئيس الجمهورية الحالي، ورئيس الوزراء، الذي يتولى ايضًا رئاسة الحركة الإسلامية بكري حسن صالح كمرشح أقرب للجيش، ويقف آخرون داخل المؤتمر الوطني دعمًا لترشيح البشير، باعتباره يشكل ضمانة وحماية لشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والمصالح التي نمت في ظل حكمه الممتد لحوالي ثلاثة عقود. وجدير بالذكر أن الدستور السوداني الانتقالي لعام 2005 كان قد تم تعديله عدة مرات

(13)محمد عبدالرحمن عريف،ميزانيةالسودان ٢٠١٨.. من يعطِ الخبز يعطِ الشرعية، القدس العربي، 13 كانون الثاني/ يناير 2018.


http://www.alquds.co.uk/?p=860122



منذ عام 2014، لزيادة تركيز السلطات في يد الرئيس البشير، إلا أن الدستور لا يزال ينص على جواز الترشح لدورتين فقط لمنصب الرئيس.

جاءت الموازنة العامة التي أجازها السودان لعام 2018، لتثير ضجة بالغة فاقمت من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد، عندما كشفت الموازنة التي تم إيداعها وإجازتها من قبل البرلمان في خمسة ايّام قبل نهاية العام السابق، حجم الأزمة الاقتصادية التي يمر بها السودان، نتيجة لاختلال أولويات صرفها. مضت الميزانية الحالية على المنوال ذاته بتخصيص جل أوجه صرفها لبنود الأمن والدفاع والمخصصات الرئاسية. واحتوت الميزانية على تخفيض جديد لقيمة العملة السودانية مقابل الدولار الأمريكي الذي ارتفع سعره الرسمي من 6.9 جنيه إلى 18 جنيها، بنسبة ارتفاع قدرها 260%، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في قيمة كافة السلع المستوردة، التي يعتمد عليها السوق السوداني بشكل أساسي. وخصصت الميزانية 23 مليارًا و888 مليون جنيه لقطاع الأمن والدفاع، بالإضافة إلى 10 مليارات و705 ملايين إلى ما سمي بالنظام العام وشؤون السلامة، فيما بلغت ميزانية قوات الدعم السريع وحدها 4 مليارات و170 مليون جنيه، مقابل تخصيص 2 مليار و942 مليونًا لقطاع الصحة، و5 مليارات و326 مليون جنيه لقطاع التعليم! وكذلك تم تركيز أغلب مصروفات الميزانية على المركز، الذي حاز على نسبة 72% من مصروفات الموازنة العامة مقابل تخصيص نسبة 28% من الميزانية لكافة الولايات.

كما اشتملت الميزانية على رفع الدعم مرة أخرى عن القمح، الذي ارتفع سعر الجوال زنة 50 كيلوغرامًا منه من 156 جنيهًا الى 450 جنيهًا (على الرغم من ان سعره العالمي لم يتجاوز ما يعادل 162جنيهًا سودانيًا) وسط توقعات بازدياد سعره مرة أخرى في مقبل الأيام، ليصل إلى 550 جنيهًا. ما أدى إلى تضاعف سعر رغيف الخبز الواحد وتناقص وزن الخبز، ليصل إلى سعر جنيه واحد للرغيف، وأدى ذلك أيضًا إلى ندرة وشح الخبز، وتزايد المخابز المغلقة.

تصل قيمة العجز في الميزانية المجازة لعام 2018 إلى 83 مليار جنيه من مجمل الميزانية البالغة 210 مليارات، وفيما أعلنت الحكومة عن عجز في الميزانية بقيمة 28 مليارًا، فإنها عمدت إلى تغطية بقية قيمة العجز البالغة 55 مليارًا بالاستدانة من النظام المصرفي والديون



الخارجية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الكتلة المالية المتداولة بدون تغطية وزيادة التضخم الاقتصادي بشكل كارثي. وكان معدل التضخم الشهري قد تفاوت بين 33% الى 37% خلال عام 2017 في السودان.

الواقع أن الموازنة تكشف عن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد السوداني الذي يعاني من أمراض الفساد المستشري، وسوء الإدارة واختلال توزيع الأولويات، وهو ما أدى إلى عدم الاستفادة من رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت تفرضها الولايات المتحدة على الحكومة السودانية منتصف العام السابق. هنا ظهرت الاحتجاجات الشعبية وموجة اعتقالات، في عدد من مدن السودان في مطلع السنة الجديدة، في رد فعل شعبي. فقد خرج المواطنون على مدى ثلاثة أيام متتالية في مدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة، احتجاجاً على زيادة أسعار الخبز. كما شهدت ولاية سنار مظاهرات حاشدة، ورفعت شعارات تطالب بحقوق المواطنين. وكذلك شهدت أحياء متعددة من العاصمة الخرطوم ومدن كوستي والدمازين وعطبرة والجنينة، مظاهرات متعددة احتجاجًا على ارتفاع ثمن الخبز خلال الأسبوعين الأولين من عام 2018. وأصدر والي ولاية غرب دارفور قرارًا بإغلاق كافة المدارس في الولاية لمدة أسبوع مع قتل القوات الأمنية لأحد الطلاب في مدينة الجنينة باستخدامها الرصاص الحي ضد المتظاهرين، وكذلك تصدت القوات المسلحة بعنف مفرط لهتافات المتظاهرين في مدينة الدمازين، عاصمة ولاية النيل الأزرق ضد زيارة البشير للولاية، المعلن عنها في الأيام المقبلة. وقامت الأجهزة الأمنية بمحاصرة جامعة الخرطوم، لمنع الطلاب من التظاهر ورشقت أسوار الجامعة بقنابل الغاز المسيل للدموع. كما قامت السلطات بمصادرة ست صحف يومية ومنعها من التوزيع بعد طبعها منذ يوم السبت 6 يناير لإيرادها أخباراً عن الاحتجاجات الشعبية، وأصدر عدد من القوى السياسية السودانية (ومن بينها حزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني والحركة الشعبية وحزب الموتمر السوداني) بيانات جماهيرية عبرت فيها عن رفضها لموازنة 2018 ووصفتها بانها ميزانية إفقار وجوع وموازنة حرب. وقامت الأجهزة الأمنية بتدشين حملة من الاعتقالات للسياسيين.



مؤخراً عمد النظام إلى زيادة التوتر الإعلامي مع جارته الشمالية مصر، للتغطية على تصاعد النقمة الشعبية داخليًا، حيث نشرت صحيفة سودانية موالية للنظام خبرًا عن تواجد قوات عسكرية مصرية بإعداد كبيرة في الاراضي الإريترية بالقرب من الحدود السودانية، استعدادًا لعمل عسكري ضد السودان وإثيوبيا، وذلك اثر تعثر المفاوضات الثلاثية حول سد النهضة. وعلى الرغم من نفي مصادر اثيوبية واريترية ومصرية مسؤولة، مثل هذه المعلومات، إلا أن الحكومة السودانية قامت باستدعاء سفيرها في القاهرة وقامت بتحريك قوة قدر حجمها بأكثر من 40 ألف مقاتل من قوات الدعم السريع باتجاه الحدود الشرقية للبلاد.

سبق أن جاءت حزمة إجراءات اقتصادية مماثلة أعلنتها الحكومة السودانية في سبتمبر 2013، قد أشعلت موجة من الاحتجاجات الجماهيرية قمعتها الحكومة باستخدام العنف المفرط الذي كانت نتيجته مقتل أكثر من 200 من المتظاهرين السلميين في الشوارع، نتيجة لاستخدام الطلقات النارية من قبل القوات الأمنية، بالإضافة إلى اعتقال عشرات من القيادات السياسية والجماهيرية لفترات متطاولة.. هنا يبقى من المبكر التكهن بالمسارات التي سوف يتخذها هذا الحراك الشعبي المتعاظم، فحقاً من يعط الخبز يعط الشرعية.



السودان: أزمة اقتصادية خانقة عند سلة غذاء العرب([14])

سبق وجاءت خيبة أمل سودانية مع موازنة العام 2018، واكملت الأزمة بشُح للوقود والمواد البترولية في السودان في أيار (مايو) لتدخل أسبوعها السادس على التوالي. وأصبح من المعتاد أن تنتظر السيارات وعربات النقل في صفوف طويلة أمام محطات الوقود حتى أوقات متأخرة من الليل وتصل إلى فجر الْيَوْمَ الثاني من أجل الحصول على قليل من الوقود، والذي وضعت السلطات حداً اقصى لبيعه من المحطات الرسمية يقدر بـ (215 جنيه سوداني وهو ما يعادل 5.6 دولار).

ما حدث أن هذه السياسة تسببت في ارتفاع جنوني في تعريفة المواصلات على كافة الخطوط الداخلية والسفرية متسببة في تكدس المواطنين في مواقف المواصلات أو السير على الأقدام بسبب انعدام سيارات النقل. وبلغت الأزمة حد الانعدام التام للوقود في الولايات الطرفية والمناطق خارج العاصمة توقفت بسببها طواحين الغذاء ودوانكي المياه. حيث تشهد عدد من الأقاليم أزمة مياه حادة بسبب انعدام الجازولين.

ما حدث هنا أن هذه الأزمة للوقود، جاءت لتهدد فعليًا بفشل الموسم الزراعي الذي يعتمد عليه غالبية سكان السودان في توفير غذائهم اليومي. وتشهد محطات الوقود وجود أمني مكثف لقوات الشرطة وقوات مكافحة الشغب وجهاز الأمن والمخابرات لإجهاض أي حراك احتجاجي يشعل شرارته غضب المواطنين في صفوف الانتظار الطويلة. وبينما لم تعلن السلطات عن أي زيادة رسمية في أسعار الوقود فإن تسرب المواد البترولية إلى السوق

الأسود والمتاجرة بها رفع اسعارها خارج محطات الوقود إلى مبالغ خرافية وصلت إلى ٦٠٠ جنيه (١٦ دولار) للجالون الواحد.

([14])محمد عبدالرحمن عريف،السودان: أزمة اقتصادية خانقة عند سلة غذاءالعرب، القدس العربي، 30 أيار/ مايو 2018.


http://www.alquds.co.uk/?p=944392



أزمة الوقود جاءت لتصب في باقي الحياة السودانية، لتشهد الأسواق ارتفاعًا كبيرًا في اسعار السلع الغذائية حيث بلغ سعر جوال السكر زنة ٥٠ كيلو مبلغ ١٤٠٠ جنيه وعبوة زيت الطعام زنة ٤ لتر ونصف مبلغ ٢٣٠ جنيه هذه كنماذج، وبدأ السوق يعاني كسادًا حقيقيًا نسبة لتدني القوى الشرائية وتراجع مداخيل المواطنين مع تراكم الأزمات في كل مجالات الحياة في السودان.

الواقع أن أزمة الوقود هنا تأتي كانعكاس مباشر للازمة الاقتصادية والتي برزت مظاهرها بشدة في ميزانية العام ٢٠١٨. حيث أدى اعلان الميزانية إلى إشعال احتجاجات جماهيرية، اعتقلت جراءها السلطات الأمنية معظم القادة والناشطين السياسيين في لفترة امتدت إلى ثلاثة أشهر. وايضًا وردت مظاهر الأزمة الاقتصادية على لسان عدة المسئولين الحكوميين ابرزهم وزير الخارجية السابق (ابراهيم غندور) الذي اشتكى علنًا للبرلمان من عدم مقدرة السلطات المالية توفير تكلفة عمل البعثات الخارجية وهي التصريحات التي أدت إلى اقالته من منصبه مباشرة في الْيَوْمَ التالي لتلك التصريحات. كما صرح نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (بكري حسن صالح)،أيضًا للبرلمان، بعجز حكومته عن توفير الميزانية المطلوبة لصيانة مصفاة المواد البترولية حتى تتمكن من العمل للمواجهة احتياجات البلاد من الوقود.

سبق ونقلت الصحف عن وزارة الصناعة أن صناعات كبيرة في طريقها للتوقف بسبب انعدام الكهرباء والوقود، مثل صناعة الاسمنت. أيضًا ظهرت مظاهر الأزمة في اعلان وزير النقل والمواصلات عن افلاس شركة الخطوط الجوية السودانية وتسريح معظم العاملين بها الذين يبلغ عددهم ٢٠٠٠ عامل وموظف وطيار. وفى بورتسودان، الميناء الرئيس للسودان، سبق وشهد بيع اخر سفينة من أسطول شركة الخطوط البحرية السودانية، بالاضافة إلى اندلاع مظاهرات عارمة فيه، احتجاجًا على خطط الحكومة إلى حل الجمعيات التعاونية لعمال الشحن والتفريغ وإستبدالها بشركات خاصة. هذا إضافة لإتجاه الحكومة إلى إيجار الميناء لشركات أجنيبية لإدارتها مما يعنى الإستغناء عن العمالة التي تعمل حاليًا بالميناء.

إن أكثر ما يزيد حدة أزمة الحكومة الإقتصادية والسياسية الحالية هو انسداد افق الحلول المؤقتة التى برعت الحكومة في اللعب على حبالها لتجاوز ازماتها المتكررة. فلقد إعتادت



الحكومة في السابق على التسول الدبلوماسي من خلال التنقل في مواقفه في السياسة الخارجية بين المعسكرات الإقليمية والدولية المختلفة فى مقابل الدعومات المادية والعينية للخروج المؤقت من الازمات الاقتصادية. إلا أن تقلبات السريعة والمتتالية لمواقف النظام السوداني هذه المرة بين المعسكر القطري – التركي – الإيراني والمعسكر السعودي – الإماراتي الذي يقود معارك عاصفة الحزم في اليمن، أدى إلى فقدان الثقة في الحكومة السودانية كحليف موثوق ويمكن الاعتماد عليه، بما أدى إلى عدم مخاطرة أي من هذه الدول بدعم الحكومة للخروج من أزمتها الحالية تحسبًا لتغيير مواقفها ومساندة المعسكر الاخر.

على الجانب الأخر معلوم للجميع أنه يعاني النظام من صراعات داخلية شديدة تنهش في جسده من الداخل. فقد أطلقت عودة الفريق صلاح قوش إلى الجهاز التنفيذى وتقلده لمنصب رئاسة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، حملة تصفيات شرسة للجناح المناوى له الذي يقوده نافع علي نافع تحت ستار شعار مكافحة الفساد. وصلت هذه الحملة إلى اعتقال مدير قسم الأمن السياسي المشهور ببطشه في تعذيب المعارضين للنظام (عبدالغفار الشريف) والذي يعتبر ابرز الوجوه الأمنية في جناح نافع. وامتدت هذه الحملة للشركات الأمنية التي تساند جناح نافع وعبدالغفار وتحتكر قطاعات واسعة فى الاقتصاد السوداني. إلا أن قوش سيواجه بسؤال حرج في مواجهته لهذا الجناح عن كيف سيتعامل مع المليشيات الحكومية وخصوصًا مليشيا قوات الدعم السريع التي تعتبر صنيعة جناح نافع بعد أن ازدادت أهميتها بالنسبة للنظام الذي يستخدمها في اداء الأدوار الإقليمية مثل المشاركة في الحرب في اليمن وتنفيذ خطط الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة من أفريقيا وخوض الحروب الأهلية في مناطق الحرب الأهلية فى دارفور الكبرى وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

نعم تزداد حدة الصراع الداخلي في المؤتمر الوطني حول اعادة ترشيح البشير بعدما أصبح وجوده عبئًا على النظام وعلى الحركة الإسلامية. وبينما يفضل الإسلاميون بقيادة نافع علي نافع وامين حسن عمر واخرين من قيادات الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني الدفع بمرشح اخر في انتخابات ٢٠٢٠، لإنقاذ وجودهم على مقاعد الحكم، يتمسك الجناح التنفيذي ببقاء



البشير بشدة وابرز وجوه هذا الجناج هم علي عثمان محمد طه وصلاح قوش ويستند أيضًا إلى الحليف الإسلامي الأخر المؤتمر الشعبي الذي يساند علنًا بقاء البشير.

رغم أن أن صبر الشعب السوداني قد يكون نفد، وأنه لم يعد بالفعل يطيق ولاية الفقهاء من الملالي العسكريين الجدد، ويبدو أن الشعب ضاقا ذرعًا بهذه الحوزة العسكرية الحاكمة سواء في ذلك القدامى أو الجدد بسبب الفساد وارتفاع الأسعار وانعدام الإصلاح وتزايد الإنفاق على اعدام الحراك الشعبي الداخلي... وإن كان من المبكر التكهن بالمسارات التي سوف يتخذها هذا الحراك الشعبي المتعاظم. ويبقى أن ما بدأ في كانون الثاني (يناير) من تحرير الخرطوم 1885، قد يستمر شهورًا أو سنوات قبل إحداث تغيير متكامل، لكن الواقع أن مسيرة التغيير بدأت وتحفّزها عوامل داخلية وإقليمية عدة، فلم يعد المواطن السوداني يكتفي بالبقاء على الهامش تكنولوجيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في بلاد غنية بثرواتها وتاريخها وحضارتها، فيما محيطه الأفريقي والعربي يستضيف شركات غوغل ومايكروسوفت وآبل وغيرها من القطاعات الرائدة تكنولوجياً.



-العراق: بين المحو وإعادة الإعمار

حول إعادة إعمار العراق[15]

كان حدثاً هاماً للحصول على مساعدات أو الإستثمار في العراق بعد 2003، إنه مؤتمر (مدريد لاعادة الاعمار)في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2003 الذي حضره ممثلون عن أكثر من 25 دولة، وقد تم تجميع الأموال التي تدار في هذا المؤتمر من مصادر من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي. في حين أن جهود إعادة الإعمار قد أنتجت بعض النجاحات، نشأت مشاكل مع تنفيذ الممولة دولياً جهود إعادة إعمار العراق. وتشمل هذه الأمنية غير كافية، والفساد المتفشي وعدم كفاية التمويل وضعف التنسيق بين الوكالات الدولية والمجتمعات المحلية، وتشير العديد من المواقع التي كانت تعرقل الجهود التي يبذلها العراق من سوء فهم من جانب المجتمع الدولي إلى المساعدة في إعادة الإعمار.

لم يكن هؤلاء المعمرون في العراق بين(2003: 2018)يعلمون شيء عن كتاب محو العراق تاليف (مايكل أوترمان, ريتشارد هيل, وبول ويلسون). والذي يحتوي على ثروة هائلة من المعلومات الموثقة بدقة فائقة ولشهادات حية لأناس عراقيين بخصوص الجرائم الكارثية التي الحقها الحصار الدولي على العراق وكذلك في فترة غزو العراق في 2003 وما بعدها. فالحقائق والوقائع الواردة في الكتاب لا يمكنها إلا أن توصم جبين المحتل وكل من عمل معه او سانده, بشكل او بآخر, بالعار إلى أبد الدهر. حيث يتحدث جميل ضاهر في توطئة الكتاب عن"الذبح اليومي المستمر للعراقيين, والغياب شبه التام للبنية التحتية العاملة, وواقع أن واحدًا بين كل ستة عراقيين لا يزال مهجرًا من منزله, أو واقع أن ما لا يقل عن 1.2 مليون عراقي ماتوا نتيجة الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة واحتلال بلادهم".

---

(15)محمد عبدالرحمن عريف،حول إعادة إعمار العراق، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 3 تموز/ يوليو 2018.

http://arabiyaa.com/newsID/14589



حيث نتج عن أكثر من ثمانين شهرًا من الاحتلال, وانفاق أكثر من ثمانمائة مليار دولار على الحرب (بحسب التقديرات المحافظة), وتهجير داخلي لـ2.2 مليون عراقي, و2.7 مليون لاجئ, ومقتل 2615 استاذًا وطبيبًا وعالمًا بدم بارد, ومقتل 341 في حقل الاعلام, واساءت الحكومة العراقية استخدام ما يزيد عن 13 مليار دولار, ويحتاج الامر إلى 400 مليار دولار لإعمار البنى التحتية العراقية (بل يصل بعض التقديرات إلى الترليون الواحد). وتتراوح البطالة بين 25 في المئة و70 حسب الاشهر. هناك لا وجود للحياة الطبيعية في بغداد. يصح أيضًا أن العراق اليوم يشبه أكثر من ذي قبل الدولة البوليسية... وما من حديث عن تعويض العراقيين الموت والفوضى والدمار التي تسبب بها الاحتلال. ويمضي ضاهر في القول مؤكدًا "وتقدم الاحياء, التي ينفصل فيها السنة والشيعة, رؤية صارخة عن بلقنة العراق, ولا يزال الكثير من هذه الاحياء محاطًا كليًا بجدران من الاسمنت المقاوم لعصف الانفجارات بارتفاع عشرة اقدام, فتستحيل معه الحياة الاعتيادية. ويلقي الخوف من تجدد العنف بثقله الشديد على العراقيين. و"يبدو الأمل في تحسن دائم في وجه من اوجه الحياة ساذجًا, وحتى خطرًا أيضًا".

اتضحت نيات الولايات المتحدة في العراق منذ بداية الاحتلال, فتم تأمين الحماية لوزارتي الداخلية والنفط فحسب, بينما تركت المتاحف والمكتبات, بل وحتى مخازن الذخيرة بدون حماية, وسمح البنتاغون، بعمليات النهب لتقويض الدولة العراقية". فالكثير من القادة العسكريين قالوا يومذاك "أن النهب أمر جيد, فالنهب يحرر، والنهب يقوض النظام القديم". ووسط نهب ممتلكات العراق الثقافية وموارده العامة وبضائعه العسكرية, شرع الحاكم المعين حديثًا للعراق, بول بريمر, في تفكيك الدولة العراقية, في انتهاك لقوانين الاحتلال الواردة في اتفاقيات جنيف.

تسلح بريمر بسلطات تنفيذية كاسحة فحل الجيش العراقي- وانتج فيضانًا من الرجال الغاضبين الذين تلقوا تدريبًا عسكريًا, وانضموا سريعًا إلى التمرد- وأصدر اوامر صممت لانشاء "تيرفانا" السوق الحرة المتناسبة مع المصالح الامريكية. وسمح القرار الرقم 39, على سبيل المثال, بتخصيص المؤسسات العراقية المئتين التابعة للدولة, وبحق التملك الاجنبي للاعمال العراقية مع تحويلات مطلقة معفاة من الضرائب على كل الارباح وغيرها من الاموال,



وتراخيص ملكية مدتها اربعون سنة". ولذلك "فان قراراته منعت العراقيين من الحصول على الافضلية في اعادة الاعمار, فيما سمحت للشركات الاجنبية, هاليبورتون ويكتل على سبيل المثال- بشراء الاعمال العراقية, والقيام بكل الاشغال وارسال مالهم كله إلى الديار, ومن غير المفروض عليها استخدام عراقيين لإعادة استثمار الأموال في الاقتصاد العراقي, وفي امكانها في أي وقت سحب استثماراتها مهما بلغت قيمتها".

لضمان تطبيق هذه التوجيهات, طالب قرار بريمان الرقمان 57 و77 "بوجود مدققي حسابات ومفتشين عامين تعينهم الولايات المتحدة, مدة ولايتهم خمس سنوات ويمتلكون سلطة كاسحة على العقود والبرامج والموظفين والأنظمة". وسعى بريمر لضمان ربط السوق الحرة الجديدة, كما يجب, فاصدر القرار الرقم 17 الذي يمنح "المقاولين الأجانب, بما في ذلك المؤسسات الأمنية الخاصة, حصانة كاملة من القوانين العراقية". ولذلك فانهم "لو قتلوا, مثلًا, شخصًا, أو تسببوا بكارثة بيئية لن تتمكن الجهة التي لحقتها الاصابة من اللجوء إلى النظام القضائي العراقي, بل يجب بالاحرى رفع الاتهامات إلى المحاكم الأمريكية.

لقد سمحت قرارات أخرى للبنوك الأجنبية بشراء ما يصل إلى خمسين في المئة من البنوك العراقية، وبخفض ذي شأن في معدل الضرائب على الشركات, وخفض ضريبة الدخل, والغاء كل التعرفات والرسوم الجمركية ورسوم الترخيص والأعباء الإضافية المماثلة على البضائع التي تدخل على العراق او تخرج منه. وادى هذا إلى اغراق درامي فوري للسوق بالبضائع الاستهلاكية الاجنبية الرخيصة التي اجتاحت المنتجين والبائعين المحليين غير الجاهزين لمواجهة تحدي منافسيهم العالميين الجبابرة". وعلينا أن نتذكر أن كل هذه القرارات صدرت من جانب واحد عن مسؤول موقت يمتلك سلطات تنفيذية ومن دون أي اعتبار جدي لحاجات الشعب العراقي ورغباته.ولقد أدت نتائج هذه القرارات إلى خلق مناخ اقتصادي مؤات للشركات الامريكية أكثر من قوانين الولايات المتحدة. واستبعدت نتيجة لذلك, الشركات العراقية والعمال العراقيون عن اعادة اعمار العراق.

لقد شرعت ادارة بوش في عملية محو العراق, في مشروع رجعي تضمن تفكيك البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية العراقية, فضلًا عن أنه يفتح الأبواب أمام وصول الشركات الأمريكية



إلى المصادر الطبيعية العراقية وإعادة تجميع البلاد على صورتها. وفشلت خطة اعادة الهيكلة الاقتصادية الراديكالية بسبب انتفاء التفكير في الشرعية وفي اعادة البناء الاجتماعي. وسرعان ما تفكك العراق اجزاء كثيرة لا تجمع بينها سوى معارضة الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة. ونادرًا في التاريخ ما نتج عن محاولات التوسع الاستعماري الفاشلة هذا المقدار من المعاناة. فباطلاق الولايات المتحدة وحليفاتها ما بلغ حد حرب المواد المشعة, دفعت جانبًا أي اعتبار حقيقي للآلام والمعاناة التي ستنزل بالشعب العراقي العادي.

بعد (15) عام انطلق في الكويت منتصف فبراير/شباط 2018 أعمال مؤتمر إعادة إعمار العراق الرامي لجمع أموال من المانحين الدوليين لدعم جهود عملية بناء المناطق المتضررة من الحرب. على مدى ثلاثة أيام بحضور عشرات الدول ومئات المنظمات والشركات ورجال الأعمال، وراهن العراق على الدول المانحة وخصوصًا القطاع الخاص للحصول على تعهدات مالية ضخمة، وتعهدت منظمات دولية غير حكومية مع أعمال بدء المؤتمر بتقديم مساعدات إنسانية بقيمة 330 مليون دولار، وإن كانت كلفة الإعمار قد تتجاوز 88 مليار دولار.

تصريحات مدير "صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية" مصطفى الهيتي جاءت صريحة وكاشفة، حيث قال إن "العراق بدأ أولى خطوات إعادة الإعمار، إلا أنه لم يتمكن من انجاز سوى واحد في المئة منها حتى الآن". وأشار الهيتي في كلمة في أولى جلسات المؤتمر إلى "وجود 2.5 مليون نازح بحاجة للمساعدة، وإلى وجود نحو 138 ألف منزل متضرر، فيما لحق الدمار بأكثر من نصف هذا العدد جراء الحرب". كذلك وزير التخطيط العراقي سلمان الجميلي، حيث صرح بأن بلاده بحاجة إلى 88.2 مليار دولار لإعادة بناء ما دمرته الحرب، فيما أشار مدير عام وزارة التخطيط العراقية قصي عبد الفتاح إلى أن إعادة إعمار العراق تتطلب جمع 22 مليار دولار بشكل عاجل، و66 مليار دولار أخرى على المدى المتوسط. وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد توقع في كانون الثاني/يناير الماضي أن يكلف المشروع الضخم لإعادة إعمار البلاد 100 مليار دولار، وهو المبلغ الذي كان يأمل العراق أن يجمعه من مؤتمر الكويت.



رأى البعض أن على أمريكا مهمة إعمار ما دمرته في العراق، فيما تشكك آخرون في مصير أموال المانحين، فأمريكا ليست فقط تتحمل العبء الأكبر من مسؤولية إعادة إعمار العراق ودفع تكاليف هذا المشروع، وإنما هي المسؤول الأول عن ذلك لأنها هي من قاد عملية التدمير وخرقت جميع المواثيق والقوانين الدولية وفي مقدمتها تحريم انتهاك السيادة الوطنية للدول. وقد يكون هناك دول أخرى تتحمل المسؤولية الأخلاقية فيما يتعلق بإعادة إعمار العراق بسبب مشاركتها في جريمة غزوه، ولكن هذه الدول كلها ما كانت لتقدم على هذه المشاركة لو لم يكن هناك ضغط أمريكي كبير عليه لإضفاء الطابع الجماعي على العملية العسكرية". قد يكون المؤتمر توجّهٌ كويتي لدعم العراق، ولتضميد جراحه، بعد أن تمزّق هذا البلد على أسس عرقية ومذهبية، ويبقى الأمل معقود على الآلية التي سيتم تطبيقها في توزيع المساعدات ومشاريع الإعمار، وبما يضمن إخراج العراق من أزمته.

رغم كل تلك الاهوال والمآسي فإن مؤلفي الكتاب السالف ذكره عن محو العراق، لا يسعهم إلا الاستنتاج, بان "خيوط الهوية العراقية النابضة بالحياة بقيت على رغم الهجمات المنسقة على الشعب العراقي ومؤسساته. وهذا الكتاب مملوء بروايات الألم والمقاومة والأمل. فالعراق وشعبه يثابران رغم تعرضهما للضرب". وعلى صانع القرار إدراك أن الاموال التي يمكن أن يحصل عليها من الدول تتأتى في الغالب من إيرادات دافعي الضرائب، وبالتالي لا يمكن أن يضحي صانعو السياسات في الدول المشاركة بناخبيهم وجماهيرهم في دفع أموالٍ لمؤسساتٍ يرونها في أغلبها فاسدة. والسؤال طرحه البعض: مؤتمر لإعمار العراق أم لسرقة المانحين؟. فمن غير المتوقع أن تستلم الحكومة العراقية ما تحلم بالحصول عليه نقدًا. لا لشيء إلا لأن ذلك النقد من وجهة نظر الجميع سيذهب إلى أرصدة الأحزاب التي تتقاسم ثروات البلد في ظل نظام المحاصصة.



إعادة إعمار العراق بين مدريد والكويت[16]

نعم كان مؤتمر مدريد لإعادة إعمار العراق في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2003 حدثاً مهماً في هذا الصدد؛ إذ حضره ممثلو أكثر من 25 دولة. وتم تجميع الأموال خلال المؤتمر بمعرفة الأمم المتحدة والبنك الدولي. وفي حين أن جهود إعادة الإعمار أنتجت بعض النجاح، نشأت مشكلات على الأرض مع تنفيذ المشاريع المدرجة، لاعتبارات أمنية، ولتفشي الفساد وعدم كفاية التمويل وضعف التنسيق بين الوكالات الدولية والمجتمعات المحلية. وبعد 15 عاماً انطلق في الكويت في منتصف شباط (فبراير) 2018 مؤتمر إعادة إعمار العراق الرامي إلى جمع أموال من المانحين الدوليين لدعم جهود بناء المناطق المتضررة من الحرب. استمر المؤتمر ثلاثة أيام بحضور ممثلي عشرات الدول ومئات المنظمات والشركات ورجال الأعمال، وراهن العراق خلاله على الدول المانحة، خصوصاً القطاع الخاص، للحصول على تعهدات مالية ضخمة. خُصص اليوم الأول للخبراء في إعادة الإعمار وللمنظمات غير الحكومية، واليوم الثاني للقطاع الخاص، واليوم الأخير لإعلان المساهمات المالية للدول المشاركة، وتعهدت منظمات دولية غير حكومية مع بدء المؤتمر بتقديم مساعدات إنسانية بقيمة 330 مليون دولار، وإن كانت كلفة الإعمار قد تتجاوز 88 بليون دولار.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أعلنت أن «مؤتمر الكويت يوفر منبراً رئيسياً لإعادة تأكيد أهمية العودة الطوعية والآمنة والمستدامة للنازحين العراقيين، وكذلك لجمع الموارد لدعم جهود الحكومة في تحقيق هذا الهدف». وقال ممثل المنظمة في العراق برونو غيدو: «نحن نتحمل مسؤولية جماعية في مواصلة دعم العراق في هذه المرحلة

---

(16)نجاح عبدالله سليمان،إعادة إ عمار العراق بين مدريد والكويت، الحياة اللندنية، 28 شباط/ فبراير 2018.

http://www.alhayat.com/article/848276/%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA



الحاسمة ويجب ألا نترك شعب العراق في وضع حرج». وناشدت منظمة يونيسيف الدول المشاركة في مؤتمر الكويت الالتزام بدعم استعادة الخدمات الأساسية للأطفال في العراق.

بالتزامن مع مؤتمر إعادة إعمار العراق، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش» اجتماعاً في الكويت بحضور وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون ونظيره الفرنسي جان ايف لودريان. وعشية الاجتماع، وصل لودريان إلى بغداد للتباحث مع المسؤولين العراقيين حول إعادة الإعمار وضمان الاستقرار، وقال عند وصوله إلى المطار إنه جاء للتعبير عن دعم فرنسا لجهود العراق في هذا الصدد، وأضاف: «سنكون دائماً إلى جانبكم كما فعلنا لدى مشاركتنا في التحالف الدولي». ورأى البعض أن على أميركا تحمل العبء الأكبر في هذا الشأن، بما أنها الدولة التي قادت عملية تدمير العراق، وخرقت في سبيل ذلك المواثيق والقوانين الدولية، وفي مقدمها تحريم انتهاك السيادة الوطنية للدول.

نعم، هناك دول أخرى تتحمل المسؤولية الأخلاقية في ما يتعلق بإعادة إعمار العراق بسبب مشاركتها في جريمة غزوه، ولكن هذه الدول كلها ما كانت لتقدم على هذه المشاركة لو لم يكن هناك ضغط أميركي كبير عليها لإضفاء الطابع الجماعي على العملية العسكرية. وقد يكون المؤتمر توجهاً كويتياً لدعم العراق وتضميد جراحه، بعد أن تمزّق هذا البلد على أسس عرقية ومذهبية، ويبقى الأمل معقوداً على الآلية التي سيتم تطبيقها في توزيع المساعدات ومشاريع الإعمار، وبما يضمن إخراج العراق من أزمته

يبقى أن الإشكالية لم تكن قط في عقد المؤتمر، وقد نجحت الكويت فيه، كاسرة حواجز كثيرة وكبيرة. الإشكالية أنه لم تكن هناك إجابة واضحة عن أسئلة مثل: كيف ستدار الأموال، ومَن سيتولى التنسيق بين الأجهزة المستثمرة المتعددة؟ وكيف سيتم التعامل مع ملف الفساد الضارب في العمق؟ وما مقاييس الإنجاز؟ وكيف ستدار حملة إعادة الإعمار، وهل ستلتزم بمبادئ العدالة وعدم التمييز والتفرقة المناطقية أو العرقية أو الإثنية أو المذهبية، وكيف سيتم التعامل مع الحالة الأمنية والميليشيات المتعددة، وتأثير دول الجوار؟ تلك أسئلة مشروعة ومعقدة. فهل نجد إجابة عنها عند صانعي القرار في العراق؟.



–فلسطين: في ظل الأوضاع العربية الداخلية

القضيّة الفلسطينيّة في ظل الأوضاع العربية الداخلية([17])

البعض يبدى تفاؤله بتأثير الثورات إيجاباً على القضيّة الفلسطينيّة على المدى البعيد، بعد استقرار الأوضاع في تلك البلدان، ما يدفع بالقضيّة الفلسطينيّة إلى تصدر المشهد، وحصولها على اهتمام أكبر، لا سيما وأنها القضيّة المركزيّة للعرب. وذلك بتفعيل الحراكات الفلسطينيّة وتنظيمها، والضغط من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنيّة، والتمسك بالحقوق والأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة باعتبار ذلك الحجر الأساس في بناء موقف عربي داعم للخيارات الفلسطينيّة. فلا يمكن الحكم على الأحداث من خلال فترة زمنيّة قصيرة، وإذا كان تأثيرها على القضيّة الفلسطينيّة على المدى المباشر سلبياً، لانشغال البلدان العربيّة بهمومها الداخليّة، وهذا الأمر ساهم في تهميش القضيّة الفلسطينيّة.

السياسيّون والأكاديميّون الفلسطينيّون يبحثون في عديد اللقاءات تداعيات الثورات والانتفاضات العربيّة على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة، وعلى الأهداف والحقوق الفلسطينيّة المتمثلة بحق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة وعاصمتها القدس، وهنا يبدون خشيتهم من تأثير الثورات، في المَديينِ القريب والمتوسط، علىّ المشروع الوطني الفلسطيني، وعلىّ ملف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنيّة، خصوصاً في ظل تغير المحاور والتحالفات، ومرور البلدان التي حصلت فيها ثورات بمرحلة انتقاليّة ستكون منشغلة فيها بترتيب أمورها الداخليّة وإجراء الاستحقاقات الانتخابيّة، وفي ظل ضبابيّة ما يجري في البلدان التي شهدت ثورات.

([17])محمد عبدالرحمن عريف،القضيّةالفلسطينيّةفي ظل الأوضاع العربية الداخلية، شجون عربية، 5 نيسان/ أبريل 2018.





في محاولة للسعي إلى مقاربة أثر "الثورات" و"الانتفاضات" على القضيّة الفلسطينيّة، وبمقاربة نظريّة حول الثورات والحركات الاحتجاجيّة من خلال عرض بعض النماذج وتحليلها وربطها بالسياق العربي؛ والخطابات الاجتماعيّة المتداولة في الحياة اليوميّة وتغيرات الخطابات الأيديولوجيّة في الساحات العربيّة المختلفة؛ وتأثير هذه الثورات على القضيّة الفلسطينيّة وانعكاساتها المختلفة على المستويات الرسميّة وعلى الحراكات الاحتجاجيّة الفلسطينيّة المختلفة. قد لا توجد رؤية فلسطينيّة واحدة، رسميّة وشعبيّة، بل توجد رؤى مرتبطة بالخطابات الأيديولوجيّة وبالتحالفات والمصالح وعلاقات القوة لفرقاء إدارة الصراع الداخلي الفلسطيني "فتح" و"حماس" بنظرائهم في سلطات دول ما بعد 2011 أو مع سلطات الدول التي لم يمسها "الربيع العربي".

الواقع أن تأثير الثورات العربيّة على القضيّة الفلسطينيّة يتمثل في أكثر من محور، أولها بقاء الصراع العربي- الإسرائيلي صراعاً فلسطينياً- إسرائيلياً، حيث ما زال الصراع العربي- الإسرائيلي يعمل وفق الأسس التي سبقت "الثورات" و"الانتفاضات العربيّة"، أي إبقاء حالات "اللاحرب" لبعض الدول العربيّة، واتفاقيات "السلام". أما المحور الثاني، فيتمثل في العلاقات الفلسطينيّة مع الأنظمة العربيّة بعد عام "الربيع العربي" 2011، فمصر ما زالت لاعباً أساسياً في العلاقات الفلسطينيّة- الفلسطينيّة، وحتى في فترة ما قبل نهاية يونيو/ حزيران 2013 لم تتغير قواعد اللعبة في المنطقة، حيث بقيت اتفاقيّة "كامب ديفيد" كما هي، ولم يفتح معبر رفح نهائيا رغم التخفيف الجزئي للحصار عن قطاع غزّة، الأمر الذي أبقى الوضع الفلسطيني عما كان عليه قبل تنحي مبارك.

أما في موضوع المصالحة، فلم تتقدم لعدة أسباب تتعلق بقضايا داخليّة مصريّة وصراعات فلسطينيّة- فلسطينيّة. وتعاظم أدوار جديدة لدول جديدة في المنطقة وفق محاور تحالفات جديدة، مثل قطر التي تظهر أكثر فأكثر كلاعب جديد يحاول أن يؤثر في السياسيّة الداخليّة الفلسطينيّة، وفي مسار القضيّة الفلسطينيّة، الأمر الذي يجعل الثنائيات في المشهد الفلسطيني أكثر وضوحاً.



الحركات الاحتجاجيّة الفلسطينيّة التي ترافقت مع الثورات العربيّة، وتمثلت بخروج الآلاف في 15 مارس/ آذار 2011 و15 مايو/ أيار من العام نفسه، للمطالبة بإنهاء الاحتلال وإنهاء الانقسام وإلغاء "اتفاق أوسلو"، وإلى الاحتجاجات المطالبيّة من قبل النقابات، وكذلك إلى الاحتجاجات والحراكات التي ترافقت مع الحرب على غزة، والتضامن مع الأسرى، وبناء القرى مثل "باب الشمس"، والحراك ضد مخطط "برافر"، حيث أعطت هذا الحراكات، خصوصًا الشبابيّة، روحًا جديدة للمجموعات الشبابيّة، قبل أن يتم احتواؤها ومأسستها من قبل السلطة الفلسطينيّة. نعم الحراكات الشبابيّة والمطلبيّة الاحتجاجيّة لم تنجح في تغيير الخارطة الاحتجاجيّة الفلسطينيّة، التي تراوح مكانها منذ أكثر من خمس سنوات، وذلك لعدة أسباب، منها: أن هذه الحراكات إما ذات طابع نخبوى/ جيلي في حالة عام 2011 وضيقة ومحصورة برام الله وغزة، أو مرتبطة بأجندات حزبيّة في الحالة الأخرى، لذا لم تنجح في تشكيل حاضنة أو رافعة اجتماعيّة؛ مع تنامي حالة الفشل والشعور بالإحباط والعزوف عن ممارسة السياسة بمعناها الواسع نتيجة الهوة المتعاظمة جراء المشروع الذي تقوده السلطة الفلسطينيّة غير واضح المعالم والمتخندق حول إستراتيجيّة التفاوض؛ إضافة إلى فقدان الثقة في المؤسسات والأحزاب السياسيّة؛ وتعاظم الانقسام الداخلي الفلسطيني بين طرفي النزاع "فتح" و"حماس"؛ وكذلك عدم وجود ميادين عامة تشبه "ميدان التحرير" فى القاهرة؛ وتعاظم أزمة الخطاب الوطني الفلسطيني.

نعم قد ينتقل الخطاب الحالي من دوائر التهميش والإقصاء الى دوائر الحضور والقدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع والتحرك ضد عدو اجتماعي؛ ونظرًا لوقوع فلسطين تحت الشرط الاستعماري، فإن أولويّة الحركات الاجتماعيّة ستكون في التحرك ضد الاستعمار ومؤسساته الاستعماريّة ومستوطنيه وجيشه، وقد يصاحب ذلك احتجاجات ضد السلطة السياسيّة الفلسطينيّة وبعض رموزها.

تتباين وجهات النظر الفلسطينية لما يجري في المنطقة العربيّة، فالبعض يعتبرها "ثورات" قامت بها الشعوب ضد سياسات الفقر والظلم والاستبداد والتبعيّة، وتجسدت بفتح الباب أمام الشعوب لاستلام قرارها بيدها لتختار من يحكمها، وأن هذه الثورات ستؤثر لاحقًا بشكل إيجابي على القضيّة الفلسطينيّة لتكون قضيّة العرب المركزيّة، التي ستحظى بالاهتمام لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه في إنهاء الاحتلال وتقرير المصير والعودة والاستقلال وإقامة الدولة؛ لأن هذه الدول في مرحلة انتقاليّة، وهي منشغلة في الوقت الحالي بإعادة ترتيب الساحة الداخلية.

إن تهميش حضور القضيّة الفلسطينيّة آنيًّا كقضيّة مركزيّة للعرب قد يتغير خلال السنوات القادمة لصالح إعادة الاعتبار للقضيّة الفلسطينيّة باعتبارها قضيّة العرب الأولى، ولكن قد لا يحدث هذا إلا بالتوازن مع القضايا الخاصة بكل بلد، وذلك لأن عناصر الصراع مع الدولة الاستعماريّة إسرائيل لن تزول. فبحكم طبيعة المشروع الاستعماري الصهيوني، وطبيعة إسرائيل الاستعماريّة وحاجتها التوسعيّة الدائمة، فإنه من المرجح أن تتوسع رقعة النقمة ضدها مستقبلًا، ما قد يدفع بالخطاب "العروبي" الجديد إلى الواجهة ويدفع جماعات عربيّة ضاغطة لإعادة الاهتمام بالقضيّة الفلسطينيّة. فحدوث تحرك اجتماعي أكبر يتطلب إعادة الاعتبار لمكونات الشعب الفلسطيني كأطراف أساسيّة فاعلة ومشاركة في صناعة القرارات الجماعيّة؛ والحد من مظاهر التهميش لصالح سكان فلسطيني الضفة الغربيّة وقطاع غزة، وإعادة إحياء مؤسسات منظمة التحرير على أسس جديدة؛ وصياغة مشروع وطني جديد بعد إنهاء الانقسام، يقوم على إعادة التفكير في أسس الصراع مع إسرائيل، أي العودة إلى المربع الأول باعتبارها دولة استعماريّة، وما يتطلبه ذلك من إعادة صياغة الإستراتيجيات الوطنيّة الفلسطينيّة المقاومة للمشروع الاستعماري.

تم ذلك كله خلال حلقة نقاش نظّمها مركز مسارات في مقرّه بمدينة البيرة، لاجتماعات ضمت سياسيّين وأكاديميّين لبحث تداعيات "الربيع العربي" على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة ومشروعها الوطني.



المصالحة الفلسطينية في عواصم عربية بين شد وجذب

تعود البداية إلى ما حدث في 19 آزار/ مارس 2005 حيث وقعت مجموعة واسعة من الفصائل الفلسطينية بما فيها فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على إعلان القاهرة الفلسطيني. ربما كانت هذه أول محاولة للتوفيق بين الفلسطينيين. كان هدفها توحيد الفصائل الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وتجنب المزيد من التفاعلات العنيفة بين الجماعات الفلسطينية. كان أحد أهداف إعلان القاهرة هو إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ليشمل جميع القوى والفصائل الفلسطينية لأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

في مكة الكرمة تم التوقيع على اتفاقية فتح وحماس في 8 شباط/ فبراير 2007 بعد ثمانية أيام من المحادثات ووافقت على وقف الاشتباكات العسكرية في قطاع غزة وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي 23 آزار/ مارس 2008 وقعت حماس وفتح إعلانًا في صنعاء عاصمة اليمن الذي يعتبر اتفاقًا للمصالحة. دعت إلى عودة قطاع غزة إلى حالة ما قبل حزيران/ يونيو 2007. ظهر الخلاف حول التفسير على الفور. في حين قالت فتح على حماس أن تتخلى عن حصتها على غزة أولًا وطالبت حماس بإعادة حكومة الوحدة بقيادة حماس أيضًا. في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 أوقفت محادثات المصالحة الفلسطينية المقرر إجراؤها في القاهرة بعد أن أعلنت حماس مقاطعتها احتجاجًا على احتجاز مئات من أعضائها من قبل قوات الأمن التابعة للرئيس محمود عباس.



بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة بدأت عملية الرصاص المصبوب وحماس وفتح جولة جديدة من المحادثات في القاهرة في شباط/ فبراير 2009. في 7 آزار/ مارس 2009 قدم رئيس الوزراء سلام فياض استقالته لتمهيد الطريق لتشكيل حكومة وحدة وطنية. في 12 آزار/ مارس أفادت التقارير بأن الطرفين توصلا إلى حل توفيقي بشأن مسألة أجهزة الأمن الفلسطينية وفي 15 آزار/ مارس بشأن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بحلول 25 كانون الثاني/ يناير 2010. في 17 آزار/ مارس ظهرت مشاكل فيما يتعلق بشروط حكومة الوحدة الوطنية. تلتزم فتح بظروف اللجنة الرباعية بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل والتركيز على المفاوضات مع إسرائيل. حماس تريد حصة الأغلبية في أي حكومة جديدة ورفضت الاعتراف بالدولة اليهودية التي نصبت نفسها. غير أن المحادثات توقفت في تشرين الأول/ أكتوبر بسبب ظروف غير ملائمة.

في شباط/ فبراير 2010 أجرى الطرفان من بين مجموعات فلسطينية أخرى محادثات تهدف إلى التوفيق بين الفصائل المتناحرة. في آزار/ مارس اجتمع ممثلون عن فتح وحماس في دمشق. في مناظرات الدوحة ناقش ممثلو فتح وحماس مستقبل القيادة الفلسطينية. بعد ستة جولات من محادثات المصالحة أدت إلى الفشل قدمت القاهرة في أوائل أيلول/ سبتمبر 2010 وثيقة جديدة. توقعت الوثيقة إجراء انتخابات عامة في قطاع غزة والضفة الغربية في النصف الأول من عام 2010 وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت السيطرة المصرية والإفراج عن السجناء السياسيين من قبل الفصيلين. في نوفمبر اجتمعت حماس وفتح في دمشق. بوساطة مصرية في 27 نيسان/ أبريل 2011 أعلن ممثلو الفصيلين اتفاقًا لتشكيل حكومة مؤقتة مشتركة مع إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في عام 2012. في 4 أيار/ مايو 2011 في حفل أقيم في القاهرة وقع الاتفاق رسميًا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل. وفر الاتفاق أساسًا لتشكيل حكومة انتقالية للتكنوقراط للتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الوطنية الفلسطينية في سنة واحدة. كما سمح بدخول حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات لهيئة صنع القرار التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني.



كانت السلطة الوطنية الفلسطينية ستواصل التعامل مع الأمن في الضفة الغربية كما تفعل حماس في قطاع غزة. كانت تهدف إلى تشكيل لجنة أمنية مشتركة للبت في الترتيبات الأمنية المستقبلية. وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاتفاق بأنه ضربة قاضية للسلام وجائزة كبيرة للإرهاب. ردت إسرائيل على المصالحة مع فرض عقوبات على الضرائب. قالت الولايات المتحدة أنها ستحكم على الحكومة الفلسطينية الجديدة بسياساتها وأن عليها الإعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقيات السابقة معها والتخلي عن العنف. قال خالد مشعل أن حماس مستعدة للعمل مع حركة فتح لتوجيه الدبلوماسية الفلسطينية والمقاومة بكل أشكالها وأن حماس تشاطر هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة تمامًا على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس من دون مستوطن واحد ودون الحصول على شبر واحد ودون أن يعترف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم السابقة في إسرائيل.

في حزيران/ يونيو 2011 تم تعليق المفاوضات المتعلقة بتشكيل حكومة وحدة بسبب الخلافات حول من سيكون رئيس الوزراء. أصرت فتح على استمرار سلام فياض. فياض كان غير مقبول بالنسبة لحماس الذي أراد رئيس وزراء من غزة. كما تم تقسيم الفصيلين حول كيفية التعامل مع إسرائيل. بينما كانت فتح تؤيد السلام مع إسرائيل فقد رفضت حماس مطالب دولية بالتخلي عن العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. بعد تأجيل المحادثات إلى أجل غير مسمى ركز الرئيس عباس على محاولة الاعتراف بالأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2011 بدلًا من تشكيل حكومة وحدة وطنية. جاء القرار بسبب انهيار محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية بعد رفض نتنياهو تجديد تجميد جزئي لبناء المستوطنات في أيلول/ سبتمبر 2010 وكذلك معارضة إسرائيل لاتفاق فتح وحماس نفسه.



جاء إعلان الدوحة الذي وقعه محمود عباس وخالد مشعل في شباط/ فبراير 2012 ووصفه عباس بأنه خطوة إلى الأمام في التنفيذ المتوقف لاتفاق المصالحة الفلسطينية الذي وقع في القاهرة في نيسان/ أبريل 2011. في آزار/ مارس 2012 ذكر محمود عباس أنه لم تكن هناك خلافات سياسية بين حماس وفتح حيث توصلوا إلى اتفاق على منصة سياسية مشتركة وعلى هدنة مع إسرائيل. تعليقًا على العلاقات مع حماس كشف عباس في مقابلة مع قناة الجزيرة: "اتفقنا على أن فترة الهدوء لن تكون فقط في قطاع غزة ولكن أيضًا في الضفة الغربية. لقد اتفقنا أيضا على هدنة المقاومة الشعبية [ضد إسرائيل] وإقامة دولة فلسطينية على طول حدود عام 1967 وأن محادثات السلام ستستمر إذا أوقفت إسرائيل بناء المستوطنات وقبلت شروطنا".

في الأول من نيسان/ أبريل وصف تنفيذ المصالحة بأنه متعثر مع عدم إحراز أي تقدم في مخطط الانتخابات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك ألقت فتح باللوم على حماس بأن قواتها الأمنية أقامت حواجز على الطرق واعتقلت عشرات من أعضاء فتح وأفراد في غزة اتهموا بنشر الشائعات. في رسالة إلى بنيامين نتنياهو في نيسان/ أبريل 2012 أعرب عن أسفه لاستمرار إسرائيل في معارضة المصالحة.

في أيار/ مايو 2012 وقعت حماس وفتح اتفاقًا آخر في القاهرة لحكومة الوحدة الجديدة وتنفيذ الانتخابات الفلسطينية بعد ثلاثة أشهر ونصف من إعلان الدوحة. اتخذ اتفاق القاهرة الجديد خطوات أساسية لتنفيذ إعلان الدوحة السابق ولا سيما تسجيل الناخبين الجدد في قطاع غزة وتشكيل حكومة مؤقتة.



في كانون الأول/ ديسمبر 2012 في أعقاب ترقية وضع الأمم المتحدة لدولة فلسطين والصراع في غزة زادت الدعوة إلى جبهة فلسطينية موحدة واتخذ الزعماء السياسيون لحماس وفتح عدة خطوات للتوفيق بين خلافاتهم. أكد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في خطاب تلفزيوني أن المحادثات مع حماس ستتابع فورًا محاولة الفلسطينيين ترقية مركزهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو جهد نجح. في 13 كانون الأول/ ديسمبر سمحت فتح لحركة حماس بالاحتفال بأول تجمع لها في الضفة الغربية منذ عام 2007 وفي 4 كانون الثاني/ يناير 2013 ردت حركة حماس بالسماح لمؤيدي فتح بعقد مسيرة في غزة للمرة الأولى منذ الحرب الأهلية. في 9 كانون الثاني/ يناير أعلن أن خالد مشعل ومحمود عباس سيجددان محادثات المصالحة في القاهرة برئاسة الرئيس المصري محمد مرسي.

في 23 نيسان/ أبريل 2014 وقعت فتح وحماس اتفاقًا جديدًا للمصالحة يشهد تشكيل حكومة وحدة في غضون خمسة أسابيع تليها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في غضون 6 أشهر. في 2 حزيران/ يونيو 2014 أقسم الرئيس عباس في حكومة الوحدة التكنوقراطية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء الحالي رامي الحمد الله. قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أنه يجب على قادة العالم عدم التسرع في الاعتراف بالحكومة الجديدة واصفًا حماس بأنها منظمة إرهابية ملتزمة بتدمير إسرائيل.

أصدر مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني بيانًا ندد فيه بتصريحات نتنياهو كما كان يعتزم مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. علقت إسرائيل محادثات السلام وأعلنت عن عقوبات جديدة. بما أن عمل الحكومة لم يحرز تقدمًا إذ تعانى أيضًا من غارات إسرائيلية واسعة النطاق في الضفة الغربية عقب اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في سن المراهقة وما أعقب ذلك من هجمات كبيرة على غزة خلال الحرب على غزة 2014 وقع الطرفان في القاهرة في 25 أيلول/ سبتمبر 2014. حدد هذا الاتفاق مهام ومسؤوليات الحكومة الجديدة.



مرة ثانية ظهرت الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر 2015 وكانون الثاني/ يناير 2016 عقدت حماس وفتح سرًا محادثات في الدوحة لمحاولة استكمال اتفاق عام 2014. جددت المحادثات في 7-8 شباط/ فبراير. في هذه الجولة من المفاوضات لم تشارك مصر. أصدرت حماس بيانًا موجزًا في 8 شباط/ فبراير قائلة أن الطرفين توصلًا إلى رؤية عملية لإيجاد حل يناقش وينفذ. قال عبد الله عبد الله زعيم فتح أن الحل يجب أن يجبر حماس على التخلي عن قطاع غزة وفي 23 شباط/ فبراير أدلى جبريل الرجوب وهو شخصية سياسية في فتح ببيان حول عدم السماح لحماس بمواصلة الاستيلاء على قطاع غزة. انتقد المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري بيان الرجوب قائلًا أنه يثير التوترات ولا يخدم المصالحة. أثارت تصريحات الرجوب إدانة من الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وكلها وصفت بأنها ضارة بالمصالحة.

القاهرة 2017 تواصلت فيها جلسات حوارات المصالحة الفلسطينية، حيث انتهت عند منتصف الليل، أولى الجلسات بين حركتي حماس وفتح في العاصمة المصرية القاهرة، والتي استمرت لأكثر من 10 ساعات متواصلة في مقر المخابرات المصرية. وقال البيان الختامي للجلسة الأولى إن المباحثات سادتها أجواء إيجابية وسط تطلع من قبل المشاركين لمواصلة الحوار بنفس الروح البناءة. الحوارات جاءت انطلاقًا من الشعور بالمسؤولية الوطني واستجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني في انهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

ولّى الفلسطينيون وجوههم قِبل القاهرة مع بدء أولى جولات الحوارات الثنائية بين حركتي فتح وحماس، تحت رعاية المخابرات المصرية، يحدوهم الأمل بعقد اتفاق حاسم ينهي حقبة 10 سنوات عجاف، وفي نفس الوقت يتملكهم القلق من إخفاق يضاف إلى سلسلة الإخفاقات السابقة. ويعقد الفلسطينيون الأمل أن تتوصل الحركتان لخطة تنفيذية لإنهاء الانقسام المستمر منذ أكثر من عشر سنوات، وهو ما من شأنه تحسين الأوضاع المعيشية سيما في قطاع غزة. وأعلنت حركة حماس يوم 17 سبتمبر/ أيلول الجاري حل اللجنة الإدارية التي شكّلتها في قطاع غزة لإدارة المؤسسات الحكومية، وذلك "استجابة للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام".

ستظل الضفة والقطاع ثغري فلسطين الباسم, وقلبه النابض ومصدر عزيمته, الذي يغذيه على مر السنين, المنطقة ملتهبة.. والواقع صعب.. والأنظمة متقلبة.. لكن يبقى الأمل في القدس الكبيرة جديرة بأن تكون عاصمة فلسطين الأبدية.

صفقات الشاليط الثانية... أوراق القوة تحرك المياه الراكدة([18])

تاريخ (الحادي عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2011) تم ما عرف بأسم صفقة شاليط، بوساطة مصرية وقد إفرج عن (1000 أسيرة و50 أسيرة) من سجون الاحتلال الإسرائيلي مقابل الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى حماس جلعاد شاليط ونفذت عن مرحلتين المرحلة الاولي يتم فيها الإفراج عن (477 أسيرًا وأسيرة) بالتزامن مع إطلاق شاليط وتسليمه للسلطات المصرية ومن ثم يحق للمحتل الإسرائيلي، تنفيذ المرحلة الثانية، التي تمت بعد نحو شهرين من تنفيذ المرحلة الأولى لتفرج إسرائيل بموجبها عن (550 أسيرًا) آخرين, وأسدل بذلك الستار عن أكبر صفقة تبادل بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ عام 1985. وكان لدى حماس الوفاء للأحرار ولدى إسرائيل إغلاق الزمن.

([18])محمد عبدالرحمن عريف،صفقات الشاليط الثانية...أوراق القوة تحرك المياه الراكدة، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 4 نيسان/ أبريل 2016.

http://www.beirutme.com/?p=18601



ما بين الحين والأخر تثير تصريحات قادة حركة حماس حول ملف الجنود الإسرائيليين المأسورين لديها حراكًا شديدًا في الأراضي الفلسطينية حول هذه القضية الحساسة، تعود جذور القصة الأخيرة، خلال حرب الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة على قطاع غزة، حيث أعلنت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس في 20 من يوليو/ تموز، عن خطفها الجندي (شاؤول آرون) خلال تصديها لتوغل بري لجيش الاحتلال الصهيوني شرق مدينة غزة. وبعد يومين، اعترف جيش الاحتلال بفقدان آرون، لكنه رجح مقتله في المعارك مع المقاومة. كما تعتقد (إسرائيل) أن حماس تحتجز جثة ضابط آخر يدعى (هدار غولدن)، قتل في اشتباك مسلح شرقي مدينة رفح، في الأول من أغسطس/ آب، وهو ما لم تؤكده الحركة أو تنفيه.

سابقًا قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، ان هناك أطرافًا عدة تتدخل من أجل إبرام صفقة تبادل، ولكنه في ذات الوقت، قال "إن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن أية صفقة تبادل للأسرى مع الاحتلال". وأضاف أبو مرزوق في حينها خلال لقاء متلفز لفضائية "معا": "إن حماس لن تقول أي شيء إلا بعد أن يقوم الاحتلال بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في هدنة وقف إطلاق النار الأخيرة". وقال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خلال زيارة قام بها لمنزل مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين في حي الصبرة وسط غزة: "الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي في قلوبنا وعيوننا وسيخرجون قريباً".

وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس فتحي حماد: "إن مسألة تحرير الأسرى والوصول إلى صفقة باتت مسألة وقت فقط، لما تملكه كتائب القسام من إمكانيات وكنز يجعل الاحتلال يركع من أجل الوصول إليه". إن تصريحات قادة حماس حول هذا الملف، تشير إلى أن هذه القضية تشكل ورقة قوة للحركة، بل وأهم ورقة لديها، يمكن من خلالها الضغط على الاحتلال الإسرائيلي، في حال انسحبت من أي تفاهمات قادمة أو تنصل من التزامات استئناف مباحثات تهدئة.

مما لا شك فيه أن حماس تلوح بما لديها من أوراق قوة تجاه الاحتلال الإسرائيلي، وأهم ورقة لديها هي وجود أسرى في العدوان الأخير على غزة، والمؤكد أن حركة حماس من المستحيل أن تقدم معلومات مجانية للاحتلال حول مصير أولئك الأسرى الجنود دون أن تدفع دولة الاحتلال الثمن المقابل لذلك. وبيّن الحين والأخر تحاول حركة حماس من خلال هذه التصريحات بث رسائل طمأنة لأهالي الأسرى بأن لديها ما يحقق الإفراج عن أبنائهم، وأن الحرب الأخيرة أسفرت عن إنجاز مهم في صالح المقاومة الفلسطينية.

أثناء الحرب الأخيرة رفضت حركة حماس التفاوض حول قضية الأسرى الإسرائيليين لديها قبل أن يتم الانتهاء من اتفاق التهدئة بشكل كامل. وأصرت على أن يتم الانتهاء من ملف التهدئة ومن ثم البحث في قضية الأسيرين (شاؤول آرون وهادار جولدن).

الموقف الرسمي الإسرائيلي هو موقف "صامت بالإكراه"، موقف إسرائيل صامت لأنها تعلم أن أي حديث حول هذا الموضوع سيجعل الثمن أكبر، لذلك تحاول الصحافة الإسرائيلية الاعتماد على تصريحات قادة حماس للحديث حول هذه القضية بسبب ندرة التصريحات الإسرائيلية الرسمية.

الظاهر أن الاحتلال الإسرائيلي لا يبدي أي اهتمام حول هذا الملف، ولكن ما يجري في الخفاء عكس ذلك تمامًا، فهي تواصل الليل بالنهار من أجل الحصول على أي معلومة تقود إلى جنودها أو لمعرفة مصيرهم. وهناك حربًا باردة تدور بين حماس و(إسرائيل) حول ملف الجنود الأسرى في غزة، وهذه الحرب تهدف إلى العثور على معلومات استخباراتية مجانًا.

حركة حماس لن تقدم أي شيء بدون مقابل كما فعلت خلال صفقة التبادل السابقة عندما أفرجت سلطات الاحتلال عن 20 أسيرة مقابل شريط فيديو استمر لدقيقة واحدة، فما الثمن الذي ستدفعه إسرائيل مقابل شريط فيديو جديد؟!". لا أستبعد أن تكون هناك مفاوضات جارية في هذه الأوقات حول إبرام صفقة تبادل أسرى جديدة.



خلاصة القول: أنه سابقًا إسرائيل بَنَت وجودها على منظومة الرّدع ضدّ "أعدائها" من جهة على امتداداتها في الداخل والخارج، و داخل المنظومة الغربيّة، وهي ذات الامتدادات التي جعلت سابقًا من (شاليط) أشهر رجل في العالم لكثرة ما تحدّث عنه الإعلام والزّعماء وقادة الدّول في محافلَ عديدة، وجُعل منه "بطلا رغم أنفه". أمّا وسائل الإعلام الإسرائيليّة فقد أثبتت في تغطيتها لإطلاق شاليط أنّها وسائل أمنيّة بامتياز، نقلت الصورة لمجتمع ركيزته وعموده الفقريّ الشّعور بـ "القوّة والمنعة والرّدع."

الأن... من بيدهِ زمام المُبادرة في التفاوض؟، ومن يلجأ لمن؟.

الخريطة في المنطقة تتشكل من جديد... وقوة المفاوض تُستمدُ من قوة الحكام... وقوة الحكام تُسمدُ من تأييد الشعوب.

فلسطين وسط نكبات اجتماعات الجامعة العربية[19][20][21]

مع منتصف أيار/ مايو 2018، اكتملت سبعة عقود تطوي صفحاتها من تاريخ القضية الفلسطينية، سُطّرت مع بداية عقدها الثامن بالدم وتضحيات شعب يُقاتل وحده ضد آخر احتلال على وجه الأرض. غزّة بداية الشرارة التي أعلنت غضبها ضد نقل سفارة أميركا من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة، فخرجت رفضاً لـ"صفقة القرن" والحصار، ومطالبة بالعودة.

---

(19)محمد عبدالرحمن عريف، مجزرةالإثنين.. بدايةالعودة أم نكبةأخرى؟، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 15 أيار/ مايو 2018.

http://arabiyaa.com/newsID/13639

(20)محمد عبدالرحمن عريف،نكبةفي اجتماعات الجامعةالعربية، فضائية الميادين، 17 أيار/ مايو 2018.

http://www.almayadeen.net/articles/blog/879513/%D9%86%D9%83%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

(21)محمد عبدالرحمن عريف، مجزرةالإثنين ... بدايةلنكباتفيذكرىنكبة، المركز الديمقراطي العربي، 15 أيار/ مايو 2018.

https://democraticac.de/?p=54080



لقد نقلت الولايات المتحدة رسمياً سفارتها إلى مدينة القدس، على وقع «مجزرة الإثنين الأسود» التي نفّذتها إسرائيل في قطاع غزّة، وأوقعت 53 شهيداً فلسطينياً، وحوالي 2300 جريح، وكانت شاهِداً على نقل السفارة من تل أبيب، فيما رجّح دبلوماسيون أن يعقد مجلس الأمن جلسة عاجلة اليوم، بناء على طلب فلسطيني، وتوالى التنديد الدولي والعربي والدعوات إلى "ضبط النفس".

ليشهد القطاع أبشع مجزرة في ذكرى إعلان تأسيس ما تُسمّى "دولة إسرائيل"، فقتلت قوات الاحتلال أكثر من 55 فلسطينياً وأصابت المئات. النضال السلمي في غزّة لا يتوقّف وكذلك المقاومة المسلّحة، فضلاً عن جماهير غفيرة مؤمنة بحق العودة، تجمّعت في أسخن منطقة حدودية لمواجهة "إسرائيل" سلمياً. حزن وغضب كبيران أصابا المدينة المُحاصَرة صباحاً، فأعلنت الإضراب، وخلت الشوارع من المارّة والمركبات، إلا على الحدود التي تعيد رؤيتها من بعيد أمل العودة من جديد.

نعم الآمال التي يرسمها الفلسطينيون بالعودة إلى ديارهم، ما تزال معلّقة بسُحبٍ سوداء تلبّد سماء قطاع غزّة الثائِر بنار السلمية وحجارة المقاومة ضد واحد من أجرم جيوش العالم، تحاول دول عربية أن تُجهضها عبر دعوتها للتطبيع وتلويحها بضرورة القبول بـ"صفقة القرن". وصفقة القرن هي تسمية أطلقتها واشنطن من أجل "حل القضية الفلسطينية" عبر الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، ومنح الفلسطينيين عاصمة أخرى.

لقد أعلنت السلطة الفلسطينية، الحداد لمدة 3 أيام على شهداء غزّة، والإضراب العام في جميع الأراضي الفلسطينية بمناسبة الذكرى السبعين للنكبة. كما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حِداداً وطنياً في تركيا ثلاثة أيام؛ من أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني. فيما أكّدت عدّة دول أنها لن تنقل سفارتها إلى القدس، وأدانت استخدام قوات الاحتلال "القوّة المفرطة تجاه المدنيين". وبدأ تشييع الشهداء في غزّة، هادئاً هذه المرة، فدفنوا شهداءهم سريعاً وعادوا غاضبين مجدّداً نحو الحدود التي لا تهدأ ولا تكلّ عزيمتها.



نعم تمر اليوم ذكرى النكبة، ولتبدأ نكبات، وذلك بداية في 15 أيار/ مايو، على أكثر من 12 مليون فلسطيني موزَّعين في بقاعٍ مختلفة من العالم، الذكرى الـ70 لفقدان الفلسطينيين والعرب والمسلمين فلسطين عام 1948، بأرضها وبيوتها وزرعها وإرثها الثقافي كاملاً. واليوم يُعدّ ذروة المسيرات التي انطلقت منذ 30 آذار/ مارس، وتُعرف باسم "مسيرة العودة الكبرى"، والتي تُنبئ الأوضاع باستمرارها، طالما بقي الحصار، واستمر التعنّت الأميركي، والعدوان الإسرائيلي.

من بين نكبات جديدة في الأثناء، يواصل عشرات المُستوطنين المُتطرّفين اقتحاماتهم اليومية للمسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة بحراسة مُشدّدة من شرطة الاحتلال الخاصة. كما يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي استنفار قواته على امتداد الحدود الشرقية لقطاع غزّة؛ خشية من تجدّد التظاهرات السلمية إحياءً للذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية، ورفضاً للقرار الأميركي بنقل السفارة إلى القدس المحتلّة.

هكذا تبدو ذكرى النكبة هذه المرة، حال نضال عامة، استطاعت إعادة الاعتبار للتيّار الشعبي الغائب في المشهد الفلسطيني، وكذلك إثبات وجود الإرادة لدى الشعب، والتأكيد على الرغبة في العودة. وكدليلٍ على رمزيّة المسيرة وسلميّتها واستمراريّتها، نصبَ الفلسطينيون خياماً في مناطق مُتفرّقة من الأراضي المُتاخِمة للسلك الحدودي الفاصِل بين "إسرائيل" وقطاع غزّة، وحملت أسماء مدن وقرى فلسطينية مُهجَّرة عام 1948. ولرمزيّتها القوية، يعمل الاحتلال على إحراقها، فيبنيها المقاومون الشبان من جديد، وهكذا يبقى الفرّ والكرّ على الحدود، ومدى التحمّل والصمود، هو الفيصل في هذه المواجهة التي يرى البعض إنها تُمهّد لانتفاضة عارِمة انتصاراً للقدس المُغتصَبة .



في هذه الأجواء، أعلنت الهيئة الوطنية العُليا لمسيرة العودة وكَسْر الحصار إنهاء فعاليات «مليونية العودة وكَسْر الحصار»، وأخلت كل أماكن التجمّع القريبة من السياج الحدودي الفاصِل حفاظاً على أرواح الفلسطينيين، من دون أن يتسنّى للمُتظاهرين عبور الحدود، كما أعلنت إضراباً شاملاً في الأراضي الفلسطينية حِداداً على أرواح الشهداء. وأعلن الناطق باسم وزارة الصحة أشرف القدرة استشهاد 53 فلسطينياً، وإصابة أكثر من 2410، بينهم 1200 بالرصاص الحيّ والمُتفجّر. وأعلنت وزارة الداخلية في غزّة أن من بين الشهداء أربعة من مُنتسبيها. وفي ما بدا أنه رفض لـ"العرض" الذي أبلغته مصر لرئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية أثناء زيارة قصيرة للقاهرة سابقة، تعهّدت الحركة بعد جلسة مشاورات مع فصائل فلسطينية، «إسقاط صفقة القرن». وقال عضو المكتب السياسي للحركة خليل الحية خلال مؤتمر صحافي في غزّة مساء أمس، أن «القدس خط أحمر... ومسيرة العودة مستمرة ونحن ندعمها... وشعبنا لن يتراجع». ودان المجزرة الإسرائيلية، مُعتبراً أن «دماء الشهداء غَسلت عار التطبيع والمُطبّعين»، وأن الرد على المجزرة «يجب أن يكون بانتفاضة عربية وإسلامية». وتعهّد أن «يدفع العدو ثمن هذا القتل»، واستمرار «مُطاردة العدو» و"حماية مسيرات العودة".

النكبة الكبرى تأتي بعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في شأن القدس، على مستوى المندوبين الدائمين للبحث في «سُبل مواجهة قرار الولايات المتحدة غير القانوني» بنقل سفارتها إلى القدس، يُتوقّع أن يدعو السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور والسفير الكويتي في مجلس الأمن منصور عياد العتيبي المجلس إلى جلسة عاجِلة، قد تأتي بعد مشاورات أجرياها مع رئيسة مجلس الأمن للشهر الجاري السفيرة البولندية جوانا رونيكا.

لأن قرار إحالة الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني على المحكمة الجنائية الدولية، سيُبحث على مستوى المجلس الفلسطيني خلال اجتماع كان مُقرّراً سابقاً. كذلك أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن «القلق البالِغ من أي عمل أُحادي» في الشأن الفلسطيني – الإسرائيلي، مشدّداً على أن "القدس هي واحدة من قضايا الحل النهائي التي يجب أن تُحَل عبر المفاوضات".



يبقى أن الإدانات لم يسبق لها أن قدّمت الحلول، وأن السياسة قد لا تُصلِح عمل الأقوياء، ولأن المُنتصرين يكتبون التاريخ.. والأقوياء معهم.. فهم جميعاً يكذبون ويتجّملون.

فلسطين لمئة عام وعامين بين سايكس بيكو "قضية قرن" إلى "صَفقَة قرن"([22])

لم يكن بلفور عندما أصدر في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني1917م تصريحاً مكتوباً باسم الحكومة البريطانية إلى اللورد "روتشيلد" يتعهد فيه بإنشاء وطن قومي لليهود، لم يكن يتوقع ما سيدور بعد مئة عام، على يد ترامب. كذلك عندما تقدم ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في إحدى جلسات الكنيست سنة 1965 بمشروع نص على توجيه جزء من الموارد الكبيرة للمنطقة في اتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية التي اعتبرها الدول العربية. واستعداد إسرائيل للمساهمة المالية إلى جانب الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين كحل مناسب لهم ولإسرائيل. لم يكن أشكول يعلم أنه سيأتي رئيس أمريكي يحقق له أكثر من ذلك. بل ويتجاهل تحذيرات شرق أوسط وعالم وَّدع عمليات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل ويبلغ قادة المنطقة بنيته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

([22])محمد عبدالرحمن عريف، فلسطي لمئةعام بين سايكس بيكو "قضية قرن" إلى "صَفقَة قرن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2 نيسان/ أبريل 2018.

https://www.politics-dz.com/blog/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%A8%D9%8A%D9%83%D9%88-%D9%82/



قد يكون قرار ترامب سيمثل تحديًا لمناشدات صريحة من القادة الحلفاء فى الشرق الأوسط وأوروبا ومن ثم يمكن أن يضر بأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعلاقاتها، ومن شأن هذه الخطوة أن تقضى على أى فكرة باقية بأن الولايات المتحدة يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً فى محادثات السلام المتعلقة بالوضع النهائى بين إسرائيل والفلسطينية، كما أنها ستسحق محاولات صهر ترامب، جاريد كوشنر، لإحياء الحوار الفلسطينى الإسرائيلى. وقد حذر أرون ديفيد ميلر، المفاوض الأمريكى السابق للسلام والذى عمل مع رؤساء ديمقراطيين وجمهوريين أن "القدس أشبه ببرميل البارود فى انتظار عود ثقاب ليشعلها".

بينتما الأوضاع هكذا.. تسير صفقة القرن لحل قضية القرن؛ مصطلحان وردا على لسان ترامب، والنظام المصري، ويقصد بهما التوصل إلى تسوية للصراع العربي مع كيان الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؛ باعتبار احتلال فلسطين (قضية القرن)، وأن الصفقة إذا ما تمت تستحق أن تُعدَّ (صفقة القرن)، وقد مر (مئة عام) وعامين، على الاتفاقية السرية التي وقعتها القوتان الاستعماريتان الرئيسيتان للمنطقة العربية حينها؛ بريطانيا وفرنسا، والتي تم بموجبها تقاسُم تركة الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وعرفت لاحقاً باسم اتفاقية (سايكس–بيكو) في العام 1916، والتي كان احتلال فلسطين هدفها المركزي بعد إنهاء الخلافة العثمانية وتقسيم المنطقة العربية إلى كنتونات سياسية.

نعم جاء انخراط ترمب، سريعاً، عقب توليه منصبه، في محاولة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بعقد ثلاثة اجتماعات مع محمود عباس ومثلها مع نتانياهو، وتكليفه صهره وكبير مستشاريه جاريد كوشنر بقيادة فريق السلام الأميركي. لكن ترامب الذي غمرته مشاعر الثقة بسهولة حل صراع دام سبعين عاماً مطلقاً شعار «صفقة القرن»، ما لبث أن أدرك صعوبة وتعقيد الصراع، فبدأ بالحديث عن «خطة» لحل الصراع، ليتضح لاحقاً أنها لا تزيد عن مشروع إنشاء كيان فلسطيني منقوص السيادة.



الواقع أن كان يبدي استغرابه، خلال حديثه مع القيادة الفلسطينية، حول عدم قدرة أسلافه على حل الصراع العربي الإسرائيلي، ففي البداية كان ترمب يقول لهم إنه مستغرب من عدم قدرة الرؤساء الأميركيين السابقين على حل الصراع، وأن بإمكانه تحقيق اتفاق في غضون تسعة أشهر إلى سنة على الأكثر. نعم الأمريكان يريدون الاستماع إلى مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا ما حصل فعلاً في عديد من الجلسات التي تم عقدها مع ترمب نفسه في واشنطن وبيت لحم ونيويورك، وجلسات أخرى عديدة مع جاريد كوشنر ومبعوث الرئيس الأميركي للاتفاقات الدولية جيسون غرينبلات، في رام الله وواشنطن. وخلافاً لفرق السلام السابقة، التي انحدرت في مجملها من الطبقات السياسية الأميركية التقليدية، فإن الفريق الحالي في مجمله من رجال الأعمال والمحامين.

إذًا الوسطاء الأميركيون السابقون على دراية بالتفاصيل الدقيقة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فإن الفريق الحالي لا دراية له على الإطلاق بتفاصيل الصراع، وسبق نقل مسؤول فلسطيني عن أعضاء الفريق الأميركي الحالي، قولهم للفلسطينيين منذ الاجتماعات الأولى لا دراية لنا بتفاصيل الصراع ونريد الاستماع منكم إلى مواقفكم من كل القضايا المطروحة للنقاش، وما هي خطوطكم الحمراء وما تقبلون به وما لا يمكن أن تقبلوا به على الإطلاق. إنهم بصفتهم ينحدرون من قطاع الأعمال فإنهم لا يحبذون العمل بالطريقة التي عمل بها السياسيون الأميركيون السابقون، وعليه فإنهم لا يؤمنون بكلمة (عملية) وإنما يفضلون كلمة (صفقة) وهذا ما سيعملون من أجله.

جاءت أولى القواعد التي وضعها الفريق الأميركي (الحالي) هي سرية المحادثات وهو ما التزم به الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى حد كبير حتى الآن. فقضية القرن وصفقة القرن سبق تداولها من قبل خلال المفاوضات في عهد رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، لكنها لم تلقَ الصدى الذي تلقاه في عهد ترامب، ومردُّ ذلك إلى شخصية الرئيس الأمريكي، وخلفيته التجارية، وخطابه الشعبوي، والظروف التي تمر بها المنطقة العربية والتي أغرت الإسرائيليين وجعلتهم يطالبون بالتطبيع مع الدول العربية قبل التوصل إلى تسوية للصراع.



نحن إذاً أمام "صفقة القرن".. لإحلال السلام بين الطرفين كما يدعي الوسيط الأمريكي، إلا أنه رغم ذلك لم يتم الإعلان بشكل رسمي عن بنود وتفاصيل الصفقة الكبرى، ولكن في مطلع أكتوبر الماضي، كشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، جانبًا منها، حيث قالت إن هناك خطة لفصل وعزل الفلسطينيين عن القدس المحتلة وذلك لضمان أغلبية يهودية في المدينة، عبر بناء جدار فاصل يعزل التجمعات والأحياء السكنية الفلسطينية. وأضافت، أن الخطة أشرف على تحضيرها عضو الكنيست من حزب الليكود، عنات باركو، جاءت بتكليف من نتنياهو، وتتضمن خطة الفصل العنصري لفرض مشروع سياسي من وجهة النظر الإسرائيلية حول القدس، بأن يتم الحفاظ على أغلبية يهودية تصل إلى 95% بالقدس، على أن يتم تجميع وتركيز السكان المقدسيين داخل البلدات والأحياء والمخيمات وعزلهم بجدار لتسلم هذه المنطقة إلى السلطة الفلسطينية. كما تتضمن "صفقة القرن" أن تسلم الحكومة الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية ضمن تسوية أو صفقة مستقبلية جميع الأحياء السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية، على أن تخضع هذه المناطق في المرحلة الأولى إلى تصنيف مناطق "ب" الذي تتولى فيه السلطة الفلسطينية المسؤولية المدنية وتتولى إسرائيل المسؤولية الأمنية، وفي المرحلة النهائية يتم تحويل هذه المناطق إلى تصنيف "أ" لتصبح خاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، ومن ثم تعمل السلطة على ربط هذه المناطق بمدن بيت لحم ورام الله. وفيما يخص القدس القديمة والأماكن الدينية، تقترح الخطة إعداد بنية تحتية تضمن عدم احتكاك اليهود بالفلسطينيين، وذلك عبر حفر شبكة أنفاق وشوارع مغطاة وطرقات التفافية حول البلدة القديمة، بالإضافة إلى أن تحصل السلطة الفلسطينية على مساعدات مالية سخية من الإدارة الأمريكية.

تأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام 2014، والمنطقة العربية تشهد صراعات متعددة وحروباً إقليمية بالوكالة في أكثر من ساحة، ولم يعد الصراع العربي الإسرائيلي هو الوحيد في المنطقة والمجمع عليه عربياً، حيث اختلفت الأولويات واتجاهات المخاطر، وظهر من يجاهر بأن كيان الاحتلال الإسرائيلي لم يعد هو المهدد الرئيسي لاستقرار المنطقة، وتبنت بعض الأصوات المطالبة بضرورة إشراكه في مواجهات الخطر الإيراني وأدواته في المنطقة.



البروفيسور عوديد عيران، الرئيس السابق لمعهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل وسفير إسرائيل السابق في الأردن والاتحاد الأوروبي، يرى أن ثمة فروقًا مهمة بين عامي 1916 تاريخ إعلان اتفاق سايكس بيكو القديم، و2016 ومن أهم تلك الفروق –في رأيه–غياب القوى الكبرى التي تستطيع فرض حلول فوقية على دول المنطقة كما حصل مع سايكس–بيكو، وذلك في ظل امتناع الدول الكبرى عن نشر قواتها العسكرية في المنطقة. وإنه من المبكر طرح اتفاق سايكس– بيكو جديد، لكن من الواضح أن هناك نقاشات لوضع ترتيبات سياسية في الشرق الأوسط تتعامل مع المتغيرات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة خلال المئة عام الماضية. كذلك يرى عيران أن انهيار سايكس– بيكو في ضوء التطورات الميدانية الأخيرة في الدول التي استهدفتها الاتفاقية، تلقي بظلالها السالبة على الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين تدفع به نحو طريق مسدود.

قد يكون مستبعد أن تغامر أي حكومة إسرائيلية بتقديم حلول سياسية للصراع القائم في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، "لأن على العرب والإسرائيليين على حد سواء أن يتذكروا دائمًا أن اتفاقية سايكس–بيكو صُممت وطُبِّقت من قبل قوى خارجية، قامت بالتدخل في شؤون المنطقة".

المستشرق إيتمار رابينوفيتش الرئيس السابق لجامعة تل أبيب والذي شغل سابقًا منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة في دراسته إن الحروب الأهلية التي تشهدها بعض دول المنطقة، بجانب ظهور عدد من الجماعات الإسلامية، يجعل من الصعوبة بمكان أن تظل اتفاقية سايكس– بيكو بالتأثير ذاته، خاصة مع بروز خلافات إثنية دينية وعرقية، مما يتطلب اتفاقًا جديدًا دون الحاجة لإقامة دول فاشلة لا تمتلك الكثير من مقومات البقاء من النواحي الاقتصادية والسياسية. قائلًا أن التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط ربما تحتاج لإعادة ترسيم الحدود، مثل إقامة كونفدراليات أو فدراليات، "رغم أن القوى المتقاتلة والأقليات المتخوفة لم تصل بعد إلى مرحلة التهيئة الكاملة لمثل هذه الحلول". الماضي والحاضر بصفقة القرن عاد الحديث إلى النظرية والمشروع الذي أرسى أسسه إيغال آلون القائد العسكري الفظ والوزير صاحب النفوذ في مناصب وزارية متلاحقة ويشار إليه بمشروع "آلون" أو الترانسفير، وقد تطور الآن إلى ما يسمي مشروع القرن، وأحدث ما سمعناه من مصادر أمريكية علاوة على تصريحات وتغريدات متناثرة من الرئيس الأمريكي هو ما جاء في حوار مع برنامج Talk موقع «والا» الإسرائيلي حيث قال ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي لدى تل أبيب، إن الإدارة الأمريكية تُعدّ الآن خطة سلام ستُعرض ملامحها فى غضون أشهر قليلة، وإن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لا يتضمنها، بعد أن أصبح بلا معنى كما سيتم نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس، حسب وعد الرئيس دونالد ترامب كما سيتم اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل كما أكد فريدمان أن المستوطنات جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

في ظل التحركات التي تشرف عليها الإدارة الأميركية برئاسة ترامب، للتوصل إلى حل إقليمي يتواءم مع المصالح الأميركية في المنطقة، وحلفتيتها المقربة، إسرائيل بقيادة نتنياهو ويصاحب هذا المشروع تخوفًا إسرائيليًا أمريكيًا من النفوذ الإيراني، وهكذا سيكون الطرف الفلسطيني هو الخاسر الأكبر في حلقة ضغط تمثلها الولايات المتحدة والسعودية ومصر وتجري اتصالات جدية في هذا الشأن بين تل أبيب وواشنطن رون ديرمر سفير إسرائيل، ومن الجانب الأميركي "فريق السلام في الشرق الأوسط"، الذي يرأسه كبير مستشاري البيت الأبيض، وصهر الرئيس جاريد كوشنر، والمبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جيسون جرينبلات.



الواقع أن ترامب يرى أن "هناك مصالح مشتركة بين الأطراف الأكثر برجماتية في المنطقة بقيادة مصر والسعودية، بقصد إضعاف الطموحات التوسعية الإيرانية في المنطقة ومكافحة ما يسمونه الإرهاب المتطرف". مما قد يضغط باتجاه مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين نحو تحقيق المشروع ويوصف المخطط بأنه "سلام أميركي" بصياغة ترامب، تكون فيه إيران "العدو المشترك" في المنطقة، في حين تكون الولايات المتحدة "الصديق المشترك" محددات الأمن القومي والعربي امام صفقة القرن ودور الأنظمة نستطيع أن نقول إن هناك تغيرًا في الرؤية العربية للأمن القومي وبالتالي عندما نتحدث عن الأمن القومي نتحدث عن أمن قطري أو أمن منطقة ومن ثم عندما نتحدث عن أمن قومي للقطر على سبيل المثال، أمن من؟ هل أمن الشعب؟ أمن الحاكم؟ ومن يحدد هذه الرؤية؟ هل هو الخارج الذي يتحدانا ويسيطر علينا؟ هل هو الداخل الذي لديه أجندة؟ لأن محددات الأمن القومي والعربي مدخل منهجي واستراتيجي لأنه بسببه وبفعله نحدد سياسات وليس فقط تنظيرًا.

نعم هناك متغير خطير على مستوى المفاهيم وعلى مستوى الرؤية السياسية لمفهوم الأمن القومي، هذا المتغير الخطير يمكن نلمسه في أكثر من مفصل بالدرجة الرئيسية تحول هم البلدان العربية لحماية أنظمتها على حساب مصير الأمة ومستقبلها وخياراتها التاريخية وبالتالي انتقلنا من مفهوم أمن قومي للأمة بالمعنى الجماعي إلى أمن أنظمة. لذا أصبح النظام العربي الرسمي أصبح ضمن منظومة مصادر الخطر على الأمن القومي، استقطابات جديدة، لا سيما على خلفية التمزق أو الانهيار على مستوى الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ووجود تطلعات إقليمية تستفيد من الحالة العربية الراهنة بعد انحسار المقاومة بعد التحولات العربية ومعاهدات السلام، وتوريط الجيشين العربيين العراقي والسوري في محاربة الإرهاب.

إن مشروعات التسوية المتعاقبة من اتفاقيات أوسلو 1993 ومفاوضات كامب ديفيد 2 في عهد الرئيس بيل كلينتون، و"خريطة الطريق" (2003) وبعدها اتفاق الإطار في "مسار أنابوليس" (2007) كل تلك المفاوضات لم تزد إسرائيل إلا تعنتًا وإنكارًا لحقوق الشعب الفلسطيني، ولم يمنع إسرائيل من التوسع في الضفة وبناء مستعمرات جديدة.



يبقى أن المخطّط الإسرائيلي لتوطين الفلسطينيين له تاريخ طويل منذ الخمسينات بدأ منذ 1953، وهو منشور في كتاب اسمه "خنجر إسرائيل" والكتاب عبارة عن تصريحات موشيه ديان وزير الحرب الإسرائيلي وقتها عن خطته لتقسيم العرب واحتلالهم. ويتصل بذلك ما نشر بالمجلة الدورية لوزارة الدفاع الأميركية سنة 2003 بنشر خرائط تقسيم الدول العربية التي وضعها اليهودي برنارد لويس وبها إشارة لهذا المخطط، وفي سنة 2005 نفّذت الحكومة الإسرائيلية انسحابًا من قطاع غزّة كبداية كما أعلن لبدء تنفيذه. ويشار هنا إلى وثيقة إسرائيلية خطيرة نشرت في عام 2010 وفي 38 صفحة وهي وثيقة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق اللواء احتياط، جيورا إيلاند، ويطرح فيها أن مملكة الأردن هي دولة الفلسطينيين، وبوضعها الجديد ستكون من ثلاثة أقاليم تضمّ الضفّتين الغربية والشرقية وغزّة الكبرى التي تأخذ جزءاً من مصر تنقل مصر إلى غزّة مناطق مساحتها نحو 720 كيلومترا.

وتشمل هذه المنطقة جزءًا من الشريط المبني الممتد على طول 24 كيلومتراً على طول شاطئ البحر المتوسط من رفح غرباً حتي العريش. بالإضافة إلى شريط يقع غرب كرم سالم جنوباً، ويمتد على طول الحدود بين إسرائيل ومصر.

الإدارة الأميركية تسير نحو تنفيذ خطتها لحل سياسي لضم القدس وأجزاء واسعة من الضفة الغربية لإسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة ونصف الضفة الغربية فقط، في "صفقة القرن". ويبدو أن خيار المواجهة قادم لأنه إذا لم يلجأ إليه البعض الآن فإنه سيفرض عليهم غدًا. والمؤكد رفض مثل هذا الحل، لكن المؤكد أيضًا أنهم سيحاولون فرضه على الأنظمة العربية قبل الشعوب بالقوة. ويبقى اليقين بسقوط العدل على المداخل.. عندها استوطنت الحرب.

لمئة عام وعام... القدس بين بلفور وترامب([23])

لم يكن بلفور عندما أصدر في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 1917م تصريحًا مكتوبًا باسم الحكومة البريطانية إلى اللورد «روتشيلد» يتعهد فيه بإنشاء وطن قومي لليهود، لم يكن

([23])محمد عبدالرحمن عريف، لمئةعام وعام...القدس بين بلفوروترامب، القدس العربي، 13 شباط/ فبراير 2018.

http://www.alquds.co.uk/?p=879032



يتوقع ما سيدور بعد مئة عام، على يد ترامب. بلفور الذي ارتبط اسمه عند العرب بذلك التصريح الذي سمي بوعد بلفور، لم يخلد بخياله من يحدث في ذكرى تصريحه المئوية.

كذلك عندما تقدم ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في إحدى جلسات الكنيست سنة 1965 بمشروع نص على توجيه جزء من الموارد الكبيرة للمنطقة في اتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية التي اعتبرها الدول العربية. واستعداد إسرائيل للمساهمة المالية إلى جانب الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين كحل مناسب لهم ولإسرائيل. وحدث في نكسة 1967، أن احتلت إسرائيل القدس الشرقية، وأعلنتها عاصمتها الأبدية والموحدة في 1980 في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي وضمنه الولايات المتحدة. لم يكن أشكول يعلم أنه سيأتي رئيس أمريكي يحقق له أكثر من ذلك. بل ويتجاهل تحذيرات شرق أوسط وعالم وَّدع عمليات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل ويبلغ قادة المنطقة بنيته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. في حين يُفترض أن يقرر ترامب قبل نهاية هذا العام ما إذا كان سيوقع على أمر إبقاء السفارة في تل أبيب أو الوفاء بوعد قطعه خلال حملته الانتخابية بنقلها إلى القدس.

الواقع أن ترامب خلال سلسلة اتصالات هاتفية أجراها، أبلغ الرئيس الفلسطيني وملك الأردن بأن خطوته المثيرة للجدل آتية، لكن دون أن يحدد موعداً لذلك. وأعلنت الرئاسة الفلسطينية، أن ترامب أبلغ عباس «نيته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس». ولم يتضح من إعلانها ما إذا كان ترامب ينوي نقل السفارة على الفور أو في المستقبل القريب .

سبق وأقرّ الكونغرس الأمريكي عام 1995 قانونًا ينص على «وجوب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل»، ويطالب بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس. ورغم أن قرار الكونغرس ملزم، لكنه يتضمن بندًا يسمح للرؤساء بتأجيل نقل السفارة ستة أشهر لحماية «مصالح الأمن القومي». وقد قام الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري بصورة منتظمة بتوقيع أمر تأجيل نقل السفارة مرتين سنوياً، معتبرين أن الظروف لم تنضج لذلك بعد. وهذا ما فعله ترامب في حزيران/ يونيو الماضي.



ترامب سبق وتعهد في حملته الانتخابية بنقل السفارة، ولكنه قام بالتأجيل من أجل «إعطاء فرصة» أمام السلام. في حين يعتبر المجتمع الدولي القدس الشرقية مدينة محتلة. ويرغب الفلسطينيون في جعلها عاصمة لدولتهم المنشودة. البيت الأبيض يذكر أن مثل هذه الخطوات لا تهدد محادثات الوضع النهائي للقدس. لكنها في المقابل قد تقضي على جهود ترامب للتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط وتشعل منطقة تشهد أساسًا عدة أزمات من لبنان إلى سوريا وصولًا إلى العراق واليمن والخليج.

مفوضة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني سبق وحذرت خلال إجرائها محادثات مع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون في بروكسل من أي خطوة من شأنها نسف جهود استئناف عملية السلام «يجب تجنبها». وقالت موغيريني "يجب إيجاد حل عبر المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين (إسرائيلية وفلسطينية) في المستقبل بطريقة تلبي تطلعات الطرفين".

الأحداث في القدس، سبق وبلغت من الحذر على لسان مستشار عباس للشؤون الدولية، نبيل شعث، من أن الاعتراف الأمريكي يعني إنهاء جهود السلام الأمريكية التي أعلن عنها ترامب. وأن هذا الإعلان لن يؤدي إلى التوصل إلى «صفقة القرن»، في إشارة إلى العبارة التي استخدمها ترامب عندما تعهد العمل للتوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. على الجانب الآخر اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي افيغدور ليبرمان اعتبر أن هذه «فرصة تاريخية لتصحيح الظلم». ومتحدث باسم البيت الأبيض أن «الرئيس كان واضحاً حيال هذه المسألة منذ البداية: السؤال ليس هل (ستنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس) بل السؤال هو متى سيتم نقلها؟». في حين يرى مراقبون أن ترامب قد ينجح في تأجيل نقل السفارة عبر الاكتفاء في الوقت الحالي بالاعتراف بطريقة أو بأخرى بالقدس رسميًا عاصمة لإسرائيل. وقد يعلن عن قراره، بحسب ما أوردت وسائل الإعلام ومسؤولون أمريكيون قريبًا.

هنا توالت ردود الفعل الفلسطينية والعربية والعالمية بشأن مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والإعلان الأمريكي المحتمل للقدس عاصمة لإسرائيل. فهيئة علماء فلسطين في الخارج (غير حكومية)، اعتبرت أن «نقل سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس المحتلة،



يمثل تصعيدًا عدوانيًا خطيرًا، واستهانةً بمشاعر المسلمين الذين يعدّونها ثالث أقدس مدينة لديهم». وأشارت الهيئة إلى أن «الواجب على الأمة كلّها مواجهة هذا الاستهتار بمشاعرها وشعائرها، بكل ما تستطيع من جهودٍ وإمكانات». وشددت على أن «نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يمثل انتهاكًا لقدسية مسرى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، واعتداءً على المسجد الأقصى المبارك». وأكدت على أن "أي مظهرٍ من مظاهر الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود هو اعترافٌ باطلٌ لا يترتب عليه آثار شرعية ولا قانونية".

الواقع أننا أمام مناورة لترامب جديدة، بل وخطوة للهروب من أزمات الداخل، التي يأتي في مقدمتها ملف التدخلات الروسية والذي يهدد بقاءه داخل البيت الأبيض، وقبل تنفيذ القرار المرتقب، تتوالى التحذيرات من عواصم العالمين العربي والإسلامي، وبعض الدول الأوروبية من تداعيات مثل هذا الإعلان، سيتسبب على الأرجح في اضطراب سياسى في الشرق الأوسط. ويشك المعارضون في أن ترامب يتصرف على أساس مبادئ راسخة أو إستراتيجية متماسكة تتعلق بالأمن القومى، ويتهمونه بالسعي لتحقيق أهداف شخصية في وقت يحتاج فيه لكي يثبت لقاعدته السياسية أنه يوفي بوعوده الانتخابية. في حين أن العديد من المراقبين السياسيين يرون أن الدافع سياسي في ظل تراجع معدلات شعبية ترامب إلى 35% والتركيز الشديد على الوفاء بوعوده الانتخابية في عام صعب.

هل سيعلن ترامب في خطاب أنه أمر وزارة الخارجية بالبدء في إعداد خطة لنقل السفارة من تل أبيب؟، في عملية يتوقع أن تستغرق ثلاث أو أربع سنوات. ولن يحدد الرئيس الأمريكي جدولاً زمنياً لذلك.

هناك مخاوف من أن تحرك ترامب يمكن أن يثير العنف ضد الأمريكيين والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لاسيما في البلدان التي تدعم فيها الحكومة الأمريكية، وقد حذرت السفارة الأمريكية في القدس الأمريكيين من المظاهرات بعدما دعا الفلسطينيون إلى ثلاثة أيام من الغضب في الضفة الغربية.

نعم قرار ترامب مثل تحديًا لمناشدات صريحة من القادة الحلفاء في الشرق الأوسط وأوروبا ومن ثم يمكن أن يضر بأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعلاقاتها، ومن شأن هذه



الخطوة أن تقضى على أى فكرة باقية بأن الولايات المتحدة يمكن أن تكون وسيطًا نزيهًا فى محادثات السلام المتعلقة بالوضع النهائى بين إسرائيل والفلسطينية، كما أنها ستسحق محاولات صهر ترامب، جاريد كوشنر، لإحياء الحوار الفلسطيني الإسرائيلي. وقد حذر أرون ديفيد ميلر، المفاوض الأمريكي السابق للسلام والذي عمل مع رؤساء ديمقراطيين وجمهوريين أن "القدس أشبه ببرميل البارود في انتظار عود ثقاب ليشعلها".

وعن الأسباب التى تدفع ترامب للقيام بهذا التي تبدو أنها ستسفر عن عواقب وخيمة وربما لا يمكن التنبؤ بها، لاسيما أنه سيتحمل المسؤولية في حال زيادة توترات الشرق الأوسط. ترامب كان يشعر بالقلق إزاء خسارة قاعدته وقام بخطوات لحشد دعم المحافظين... فهل يصمم ترامب على إصدار قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل؟، وهل سيحقق خطوة تراجع عنها العديد من رؤساء الولايات المتحدة على مدى أربعة عقود. خاصة وأن صانعي القرار الأمريكيين يخشون من ردود أفعال الشعوب العربية، لكنهم يعولون على انشغالها بأزماتها الداخلية.

انتفاضة السفن... من أجل القطاع المظلوم([24])

على هذه الأرض ما يستحق الحياة، فسنة تلو الأخرى، يشتد الحصار على غزّة. لقد تخمّر الغضب الشعبي في جميع أنحاء العالم ضد حصار هذا الشعب، وظهرت فعاليات شعبية ودولية حاولت كسر الحصار بأيّ شكل من الأشكال، إما عبر تنظيم المسيرات إلى المعابر، أو توجيه الرسائل إلى الحكّام عبر وسائل الإعلام، وكذلك، عبر المؤتمرات الصحافية التي تشرح أبعاد هذا الحصار وآثاره على كلّ نواحي الحياة في هذه البقعة من العالم.. وكان ذلك بعدما أحجمت دول الجوار عن تقديم يد العون لأشقاءٍ استنجدوا طلباً للمساعدة، بل ومنعت وصول المساعدات براً.

([24])محمد عبدالرحمن عريف، انتفاضةالسفن...من أجل القطاع المظلوم، القدس العربي، 18 حزيران/ يونيو 2018.


http://www.alquds.co.uk/?p=956371



جاءت البداية حين فرض الاحتلال الإسرائيلي الحصار على قطاع غزّة الساحليّ في صيف 2007، لكن أحرار العالمر والمُتضامنون مع القضيّة الفلسطينيّة جاءت منهم العديد من محاولات كسر الحصار الضارب على غزّة، لتقديم المعونات والمُساعدات الغذائيّة والطبيّة لقُرابة المليونين غزاوي، يختنقون في أكثر البقع كثافة سكانيّة في العالم. وقد يذوق هؤلاء المتضامنون ألوانًا من الذلّ على عتبة بوابة معبر رفح البرّي تارة، وتراهم يلاطمون أمواج البحر تارة أخرى، ولا يُثنيهم ذلك عن إعادة الكرّة، مرّة تلو الأخرى.

إنها سفن الحرية؛ هو مجموعة من ست سفن، تضم سفينتين تتبع مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية واحدة من هاتين السفينتين "مافي مرمرة" ومولت السفينة الأخرى بتمويل كويتي وجزائري، وثلاثة سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة وحملة السفينة السويدية وحملة السفينة اليونانية ومنظمة غزة الحرة، تحمل على متنها مواد إغاثة ومساعدات إنسانية، بالإضافة إلى نحو 750 ناشطًا حقوقيًا وسياسيًا، بينهم صحفيون يمثلون وسائل إعلام دولية.

جهزت القافلة وتم تسييرها من قبل جمعيات وأشخاص معارضين للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة ومتعاطفين مع شعبه، وفي مقدمة المنظمين لرحلة أسطول الحرية مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية. انطلق أسطول السفن من موانئ لدول مختلفة في جنوب أوروبا وتركيا، وكانت نقطة التقاءها قبالة مدينة ليماسول في جنوب قبرص، قبل أن تتوجه إلى القطاع مباشرة. انطلق الأسطول باتجاه قطاع غزة في 29 أيار/ مايو 2010، محملًا بعشرة آلاف طن من التجهيزات والمساعدات، والمئات من الناشطين الساعين لكسر الحصار، الذي قد بلغ عامه الثالث على التوالي.

في حادثة فريدة وغير مسبوقة، نجحت المحاولة الأولى لكسر الحصار، ووصلت سفينتا "الحريّة" و"غزّة الحرّة" إلى شواطئ غزّة، عشيّة 23 آب/ أغسطس 2008، بعدما انطلق حوالي أربعين مُتضامناً دوليّاً من موانئ جزيرة قبرص في رحلة شاقة عبر البحر صوب شواطئ القطاع، جالبين معهم بعض المُساعدات الطبيّة. وعلى الرغم من صغر حجم السفن ورمزيّة



المُساعدات، إلا أنّ هذه الخطوة كسرت أوّلى حلقات الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

بعد شهرين من وصول "الحريّة، وغزّة الحرّة"، رست سفينة "الأمل" الليبيّة صبيحة يوم 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2008 في ميناء غزّة، بعد انطلاقها من ميناء "لارنكا" القبرصي، وتحدّيها للبحريّة الإسرائيليّة التي حاولت ثنيها وحرف مسارها. حطّت السفينة، وعلى متنها 27 ناشطاً ينتمون إلى 13 دولة، من بينهم النائب السابق في المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور مصطفى البرغوثي.

بعد أسبوع من مُغادرة سفينة "الأمل" قطاع غزّة، وعلى متنها المُتضامنون وعدد من الجرحى والمرضى الفلسطينيين الذين نقلوا لتلقّى العلاج في الخارج، وصلت إلى شواطئ غزّة سفينة "الكرامة" في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، وعلى متنها 22 ناشطاً، بينهم وزيرة التعاون الدولي البريطانية في حكومة توني بلير السابقة كلير شورت.

بعد ثلاث رحلات بحريّة ناجحة اخترقت الحصار المضروب على غزة من حدودها الغربيّة، أعلن رئيس "اللجنة الشعبية لمكافحة الحصار" جمال الخضري عن انطلاق مجموعة عربية من السفن، من ليبيا، وقطر، والكويت، واليمن، بالإضافة إلى خامسة تركية. الأمر لم يرق للمحتلّ الإسرائيلي بطبيعة الحال، فاعترض سفينة "المروة الليبية" قُبالة شواطئ غزّة، في المياه الإقليميّة، في 1 ديسمبر/ كانون الأول 2008. أجبر الإحتلال السفينة على الرجوع إلى ميناء العريش، وتفريغ حمولتها التي تُقدّر بثلاثة آلاف طن من المساعدات الغذائية والدوائية هناك، ومن ثم إدخالها إلى القطاع من خلال المعابر التي تتحكّم بها السلطات الإسرائيليّة.

ما حدث هو أنه بعد منع "المروة" من الوصول إلى ميناء غزّة، اعترضت البحريّة الإسرائيليّة بعدها بستّة أيّام فقط، في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2008، سفينة "العيد"، التي كانت تحمل مساعدات طبيّة ومعونات إغاثيّة مُقدّمة من فلسطينيي الداخل المحتلّ في العام 1948. وكأنّ إسرائيل في ذلك الوقت اتخذت قراراً داخليّاً بمنع أي سفينة تضامنية من الوصول إلى غزة. لكن، حينها أيضاً، حقّق حصار غزّة ذروة التناقضات في كل شيء: ففي حين تعترض إسرائيل



وصول السفن إلى القطاع، تراها لا تمانع أن تفرغ تلك السفن حمولتها في ميناء أسدود المحتلّة، ومن ثم نقل تلك المساعدات إلى القطاع بمعرفة المحتل.

في الشهر ذاته، وقُبيل حرب غزّة الأولى بأسبوعٍ واحد، وصلت سفينة "الكرامة" القطريّة إلى ميناء غزّة في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2008، وكانت قادمة من ميناء لارنكا القبرصي، تحمل على متنها مساعدات إنسانية مقدمة من أهل قطر للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومتضامنين أجانب وصحافيين، وشخصيات تمثل جمعيات خيرية قطرية.

تطورت الأحداث بقدوم السنوات، وفي 2 فبراير/ شباط 2009، وبعد عدوانٍ دامٍ على قطاع غزّة، اعترضت القطع البحريّة الإسرائيليّة سفينة "الأخوة اللبنانيّة" في المياه الإقليميّة الفلسطينيّة، ومنعتها من بلوغ شواطئ القطاع، ومن ثم اقتادتها إلى ميناء أسدود، واعتقلت ركابها الثمانية. وكالعادة، ولأن السفينة تحمل مواد إغاثيّة حقيقيّة، وبكميّات كبيرة، قالت إسرائيل إنها تشتبه بوجود أسلحة وذخائر على متن السفينة. الأمر الذي تكرر مع سفينة "روح الإنسانية"، التي اعترضتها إسرائيل في 30 يونيو/ حزيران 2009، وكانت تتبع أيضاً لحركة "غزّة الحرّة"، وحملت مساعدات، ونشطاء أوروبيين وعرباً.

في تلك الفترة، تطوّرت محاولات تسيير سفن صغيرة لكسر حصار غزّة إلى ما هو أكبر من ذلك. فقد قررت ستّ منظمات دولية غير حكومية، أبرزها "هيئة الإغاثة الإنسانية التركية" (İHH)، تطوير محاولات كسر الحصار البحريّ على غزة عبر الانتقال إلى مرحلة "الأساطيل"، وعدم الاكتفاء بسفنٍ صغيرة. تم تجهيز "أسطول الحرية الأوّل"، المكوّن من خمس سفن، أكبرها سفينة "مافي مرمرة" التركية، وعلى متن الأسطول قُرابة 750 ناشطاً من 37 دولة.

في 31 مايو/ أيار 2010، وفي أثناء إبحار الأسطول في المياه الدولية في عرض البحر المتوسط، هاجمت قوات كوماندوس تابعة للبحرية الإسرائيلية السفينة التركية، طليعة الأسطول، بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، وكانت تحمل على متنها أكثر من 500 متضامن، معظمهم أتراك. واستشهد عشرة من المتضامنين الأتراك، وجرح خمسون آخرون، ما أحدث توتراً في العلاقات التركية الإسرائيليّة، وأدى إلى استنكار دولي واسع، أجبر إسرائيل في ما بعد على التخفيف من حصارها على قطاع غزة.



بعد جريمة "أسطول الحرية" الأول، حاول العديد من المؤسسات تكرار المحاولة، وإطلاق أسطول جديد، وتحديداً في العام 2011. وكان من المفترض أن يبحر أسطول "الحرية 2" من ميناء كريت في اليونان متجهًا إلى غزة، إلا أن ضغوطاً إسرائيلية مُورست على الحكومة اليونانيّة حالت دون انطلاقه من موانئها. وكان الأسطول يتكون من أربع سفن تضامنية، تُقل على متنها نحو 60 ناشطًا من 22 دولة، منها: النرويج، اليونان، إيرلندا، ودول عربية. وعلى غرار القرصنة الإسرائيليّة التي تعرّض لها أسطول الحريّة الأوّل، اعترضت البحريّة الإسرائيليّة طليعة أسطول الحريّة الثالث، سفينة «ماريانا» السويدية، وسيطرت عليها بالقوّة في أثناء إبحارها في المياه الدولية في طريقها إلى القطاع.

ضمّ "أسطول الحريّة 3" أربع سفن غير "ماريانا"، أبحرت صوب شواطئ غزّة، تُقل على متنها ناشطين وبرلمانيين عربًا وأوروبيين مُتضامنين مع غزّة، يسعون لكسر الحصار المفروض عليها. كما حملت السفن مساعدات غذائية ودوائية إلى القطاع، وشحنة ألواحٍ شمسية للمساعدة في تخفيف وطأة مشكلة الكهرباء التي يعاني منها حوالي 1.9 مليون فلسطيني داخل القطاع.

عندما انطلق أسطول الحريّة الثالث من أوروبا صوب شواطئ غزّة، كانت عيون الغزّيين مشدودة نحو الأفق، وكان كلّ نتوء زائد فوق صفحة الماء يحسبه أهل غزة الظمآنين سفناً. مع ذلك، فإن مخاوفهم الداخليّة من اعتراض البحريّة الإسرائيليّة للأسطول في عرض البحر كانت أكبر بكثير من شغفهم لوصول الأسطول، واستقباله. لهم تجربة طويلة مع سفن كسر الحصار التي أُعترضت، وقُرصنت، قُبالة شواطئ غزّة.

هنا قد تكون انتفاضة السفن هذه، نجحت في تحديد معالم جديدة للسياسة الإسرائيلية لم تكن واضحة من قبل. صحيحٌ أن إسرائيل لم تعترض سفن كسر الحصار الأولى، الثانية، الثالثة، ولا الرابعة، وكلهم جاءوا على متنها عبر قبرص، لكنها أقامت الدنيا ولم تقعدها عندما جاءت سفينة "المروة الليبية". وفي المقابل، فتحت المعابر جزئياً لإدخال مساعدات إنسانية في محاولة لنفي دواعي وصول السفينة الليبية.



ينبغي هنا إدراك الفوارق بين كافة هذه الرحلات. ببساطة، رحلة "المروة" لم تكن رمزيّة. فهذه السفينة هي سفينة شحنٍ حقيقية، عليها حمولة كافية لإنعاش غزة –الفقيرة في كلّ شيء– شهوراً. الأمر الآخر الذي أشارت إليه مصادر أمنية إسرائيلية، هو أن "المروة" قدمت من دولة "غير مشجعة لإسرائيل". وفي ظل هذا الاعتقاد، أطلقت مزاعمها بوجود "أسلحة وخبراء إيرانيين وأشخاص غير مرغوبٍ بوجودهم في غزة"، أملاً في إقناع العالم بالقواعد التي تريد إسرائيل ترسيخها.

إذاً، إسرائيل ترحّب بأي سفينة صغيرة تُقل متضامنين، وحبّذا لو كانوا من دول غربية. تشجع إسرائيل ذلك، طالما الحراك لا يقدّم معونات حقيقية للمحاصرين. ويشترط أن تنطلق من ميناء "لارنكا القبرصي"، مع إقامة لعدة أيام فحسب، وتسمح بخروج طلاب حاصلين على تأشيرات من دول غربية، ولا مانع من وجود وسائل إعلام أو تجهيزات كاملة للتغطية الإعلامية على كلّ سفينة. فمع الأيام، ستثبت هذه الصور رواية أن إسرائيل لا تحاصر قطاع غزة إلا لدواعٍ أمنية، وهذه السفن تشهد بذلك.

نعم مع اشتداد حصار غزّة، باتت الحاجة مُلحّة إلى التفكير بممرٍ آخر يسلكه المتعاطفون مع غزّة، غير معبر رفح البرّي الذي تغلق السلطات المصريّة أبوابه أغلب أيّام الأسبوع بوجه المُسافرين. وإذا كان مفتوحاً، فهي تمنع عشرات الأجانب من دخول غزّة، لدواعٍ أمنيّة. هنا، بدأت سفن كسر الحصار تنسج قصّتها مع قطاعٍ ساحلي يفتقر إلى أدنى مقوّمات مرفأ حقيقيّ لاستقبال السفن الكبيرة!. فيا أحرار العالم.. متى يبدأ فك الحصار الحقيقي؟.. لأنه على هذه الأرض ما يستحق الحياة.

عن الجذور التاريخية لصفقة القرن بين النكبة والنكسة[25][26]

([25])محمد عبدالرحمن عريف، عن الجذورالتاريخية لصفقةالقر ن بين النكبةوالنكسة،رأي اليوم،15 تموز/ يوليو 2018.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9



بالعودة لتتبع عدد من المشاريع التي هدفت إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلدان اللجوء, نجدها تراوحت بين (40 و50) مشروعًا منذ عام 1948, حيث بدأت بمشروع (ماك غي) وذلك عندما توجه مستشار وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ماك غي إلى بيروت سنة 1949 لشرح خطته التي تعتبر من أقدم المشاريع لتوطين الفلسطينيين في امكنة وجودهم. وهي الخطة التي طرحتها الولايات المتحدة الأميركية من خلال لجنة التوفيق الدولية التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة رقم194، لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين, والتي ضمت مندوبي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. وقد استندت الخطة إلى إنشاء وكالة تتكون من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تهتم بتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية لإحتواء اللاجئين في الدول التي يمكنها القيام بذلك. ونصت خطة ماك غي بالإضافة إلى إعادة مئة ألف لاجئ إلى الأراضي المحتلة, على أن يتم توطين باقي اللاجئين في عدد من البلدان الأوروبية والأميركية.

كذلك بعثة (جوردن كلاب) عندما أرسلت الأمم المتحدة سنة1949 بعثة للأبحاث لدراسة الحالة الاقتصادية لعدد من البلدان العربية وقدرتها على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين. وقدمت اللجنة التي سميت باسم رئيسها (جوردن كلاب), تقريرها للأمم المتحدة سنة 1949 حيث أوصت الجمعية العامة بإيجاد برنامج للأشغال العامة مثل الري وبناء السدود وشق الطرق وحرف أخرى للاجئين. وقد شرعت بتأسيس صندوق لدمجهم بكلفة بلغت(49 مليون دولار), تساهم فيها الولايات المتحدة بنسبة 70% لإقامة مشاريع تنموية.

لجنة (ديفد بن غوريون) حيث عُين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق لجنة في آب/ أغسطس1948 وكانت مهمتها منع عودة الفلسطينيين. وأوصت في تقريرها الأول بتوطين

%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A/

[26]محمد عبدالرحمن عريف، عن الجذورالتاريخيةلصفقةالقرن بين النكبةوالنكسة،أخبار 15،24 تموز/ يوليو 2018.

http://www.akhbarye24.net/news/1273156/



اللاجئين في البلدان المضيفة, كسوريا والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة, ويفضل في العراق.

مشروع (جون بلاندفورد)، وهو المفوض العام الأسبق لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة. ذلك عندما تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1951 بمشروع من عدة جوانب, من بينها ما اقترحه ضمن تقريره حول تخصيص ميزانية قوامها (250مليون دولار), لدمج اللاجئين في المجتمعات العربية.

مشروع (الجزيرة) عندما أعلن حسني الزعيم الذي قاد انقلاباً في سوريا في العام 1949 قبوله توطين ثلاثمائة ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا. وكان مشروع منطقة الجزيرة الذي اتفقت عليه وكالة الغوث الدولية مع الحكومة السورية سنة 1952 يحمل مقاربة اقتصادية لمسألة توطين الفلسطينيين المتواجدين في تلك المنطقة. وقد رفض بن غوريون هذا المشروع لأن حسني الزعيم ربط ذلك بالمطالبة بتعويض اللاجئين وتقديم مساعدة لهم. ويضاف إلى ذلك اتفاق آخر أبرم بداية سنة 1953 بين الولايات المتحدة وحكومة أديب الشيشكلي لتوطين الفلسطينيين في سوريا.

مشروع (سيناء) وافقت الحكومة المصرية على مشروع توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة بين(1951-1953)،وعقدت اتفاقاً مع وكالة الغوث يمنحها إمكانية إجراء اختبارات على(250 ألف فدان) تقام عليها عدد من المشاريع. وقد واجهت الحكومة المصرية مقاومة شعبية للمشروع, لتصدر بياناً سنة 1953 تتراجع من خلاله عن موضوع التوطين, ويعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع التي قدمت لتوطين اللاجئين الفلسطينيين من مدخل اقتصادي.

مشروع (إريك جونستون) وهو مبعوث أيزنهاور إلى الشرق الأوسط. حيث تقدم في الفترة ما بين سنة(1953-1955) للقيام بمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل, وحمل معه مشروعاً لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية للأردن, أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن. ينفذ على خمس مراحل تستغرق كل مرحلة سنتين أو ثلاثاً.



وتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي المروية في الأردن للاجئين الفلسطينيين. ويعد مشروع جونستون تواصلاً مع المشاريع السابقة.

دراسة (سميث وبروتي) أرسلت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي بعثة استقصاء إلى الشرق الأوسط بداية سنة1954, وأصدر عضوا البعثة, النائبان سميث وبروتي من ولاية فيرمونت تقريراً في أواخر شباط/فبراير1954, يوصي بممارسة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها أمام استيعاب اللاجئين. وأوصت البعثة بتحديد سقف زمني لوقف معونة الأمم المتحدة للاجئين, لتقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة إلى الدول التي توفر مساكن للاجئين وتمنحهم حق المواطنة. وقد أوصت بعثة تالية سنة 1955 الولايات المتحدة بتخفيف معاناة اللاجئين وتحمل مسؤولية إعادتهم إلى وطنهم أو توطينهم.

مشروع (جون فوستر دالاس) اقترح وزير خارجية أميركا في العام1955 إعادة بعض الفلسطينيين إلى فلسطين بشرط إمكان ذلك, وقيام إسرائيل بتعويض البعض الآخر, وتوطين العدد المتبقي في البلدان العربية في أراض مستصلحة عن طريق مشاريع تمولها الولايات المتحدة. وقد لقي المشروع معارضة من دول عربية مثل مصر وسوريا.

مشروع بريطاني، أعدت وزارة الخارجية البريطانية سنة1955 حسب ما ورد في بعض وثائقها تقريراً مطولاً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين, تمت مناقشته مع الحكومة الأميركية. وتضمن التقرير عدداً من مشاريع التوطين خصوصاً في العراق, وذلك بالتنسيق مع السفارة البريطانية في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت, والأونروا وبقية السفارات البريطانية في المنطقة. وكان ينتظر موافقة العراق على استيعاب مليون لاجئ على مدى عشرين سنة في المستقبل في حال نجاح المشروع.

مشروع (جون كينيدي) ألقى خلال المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود, خطاباً سنة 1957 اقترح فيه عودة من يرغب من اللاجئين ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية باسم الصداقة الوفية, وتعويض من لا يرغب منهم في العودة, وتوطين اللاجئين الآخرين عبر القيام بمشروعات اقتصادية في المنطقة.



دراسة (هيوبرت همفري) أعد عضو الكونغرس الأميركي دراسة توثيقية سنة1957 من خلال جولة في الشرق الأوسط, زار فيها عدداً من مخيمات اللاجئين, وأكد على أن حق العودة يجب ترسيخه ومساواته بحق التعويض. أوصت الدراسة بالشروع في مهام ومشاريع لتسهيل إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل. وخلص همفري إلى القول إن إعادة التوطين والتعويض, ووضع برنامج للتنمية الاقتصادية هو السبيل الواقعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

مشروع (داغ همرشولد) هو الأمين العام للأمم المتحدة، وقدم ورقة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة سنة 1959 وتحمل رقم أ-4121 تتضمن مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. واقترح فيها توطينهم في الأماكن التي يوجدون فيها, مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين التعاون مع الوكالة الدولية.

مشروع (جوزيف جونسون) وهو رئيس مؤسسة كارغي للسلام العالمي. حيث قدم سنة 1962 مشروعاً كلف به رسمياً من قبل الحكومة ولجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة سنة 1961 يهتم بدراسة مشكلة اللاجئين. تضمن إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أو التعويض, مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقاها كبديل إذا اختارت البقاء حيث هي. ومن ناحية أخرى يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها. وقد رفضت إسرائيل على لسان وزيرة خارجيتها غولدا مائير مشروع جونسون لاستحالة عودة اللاجئين, لأن الحل على حسب قولها هو في توطينهم في البلدان المضيفة.

مشروع (ليفي أشكول) تقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في إحدى جلسات الكنيست سنة 1965 بمشروع نص على توجيه جزء من الموارد الكبيرة للمنطقة في اتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية التي اعتبرها الدول العربية. واستعداد إسرائيل للمساهمة المالية إلى جانب الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين كحل مناسب لهم ولإسرائيل.



مينائي اسدود وحيفا ومطار اللد للاستخدام الفلسطيني.. عن وهم صفعة القرن([27])

ما أن جاء ترامب إلا وبدأ التسريب لصفعة تُضاف لصفعات قرن مضى وقرن بدأ في عامه الثامن عشر، وذلك لما أطلقه على ذلك الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيلين، لإحلال السلام بين الطرفين، على أن تتبناها الولايات المتحدة، إلا أنه رغم ذلك لم يتم الإعلان بشكل رسمي عن بنود وتفاصيل الصفقة الكبرى، ولكن في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2017، كشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، جانبًا منها، حيث قالت إن هناك خطة لفصل وعزل الفلسطينيين عن القدس المحتلة وذلك لضمان أغلبية يهودية في المدينة، عبر بناء جدار فاصل يعزل التجمعات والأحياء السكنية الفلسطينية. وأضافت، أن الخطة أشرف على تحضيرها عضو الكنيست من حزب الليكود، عنات باركو، جاءت بتكليف من رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وتتضمن خطة الفصل العنصري لفرض مشروع سياسي من وجهة النظر الإسرائيلية حول القدس، بأن يتم الحفاظ على أغلبية يهودية تصل إلى 95% بالقدس، على أن يتم تجميع وتركيز السكان المقدسيين داخل البلدات والأحياء والمخيمات وعزلهم بجدار لتسلم هذه المنطقة إلى السلطة الفلسطينية، وفقًا لموقع "وفا" الفلسطينية.

تتضمن "صفقة القرن" أن تسلم حكومة الاحتلال الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية ضمن تسوية أو صفقة مستقبلية جميع الأحياء السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية، على أن تخضع هذه المناطق في المرحلة الأولى إلى تصنيف مناطق "ب" التي تتولى فيه السلطة الفلسطينية المسؤولية المدنية وتتولى إسرائيل المسؤولية الأمنية، وفي المرحلة النهائية يتم تحويل هذه

([27])محمد عبدالرحمن عريف، مينائي اسدود وحيفا ومطار اللدل لاستخدام الفلسطيني.. عن وهم صفعة القرن،رأي اليوم،11 حزيران/ يونيو 2018.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%AD%D9%8A/



المناطق إلى تصنيف "أ" لتصبح خاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، ومن ثم تعمل السلطة على ربط هذه المناطق بمدن بيت لحم ورام الله.

أما فيما يخص القدس القديمة والأماكن الدينية، تقترح الخطة إعداد بنية تحتية تضمن عدم احتكاك اليهود بالفلسطينيين، وذلك عبر حفر شبكة أنفاق وشوارع مغطاة وطرقات التفافية حول البلدة القديمة، بالإضافة إلى أن تحصل السلطة الفلسطينية على مساعدات مالية سخية من الإدارة الأمريكية.

وسط كل ما سبق كشف أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات ملامح خطة السلام الأميركية في الشرق الاوسط المعروفة بـ «صفقة القرن». وفي تقرير مفصل قدمه عريقات للمجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته 28، عرض فيه خطة ترمب للسلام والتي تشمل ضم 10% السابقة الذكر من الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي. على أن تنسحب القوات الإسرائيلية وتعيد تموضعها تدريجيًا، خارج المناطق (أ – ب)، مع إضافة أراض جديدة من المنطقة (ج)، وذلك حسب الأداء الفلسطيني (الزمن – لم يحدد)، وتعلن دولة فلسطين بهذه الحدود، وتعترف دول العالم بدولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وكذلك بدولة فلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني، وتقوم إسرائيل بضمان حرية العبادة في الأماكن المُقدسة للجميع مع الابقاء على الوضع القائم بها، ويتم تخصيص اجزاء من مينائي اسدود وحيفا ومطار اللد للاستخدام الفلسطيني، على أن تكون الصلاحيات الأمنية بيد دولة إسرائيل، وسوف يكون هناك ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة تحت سيادة دولة الاحتلال، والمعابر الدولية ستكون بمشاركة فلسطينية فاعلة وصلاحيات الأمن القصوى بيد الاحتلال، والمياه الإقليمية والأجواء والموجات الكهرومغناطيسية تحت سيطرة دولة الاحتلال، دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطين، وحل عادل لقضية اللاجئين من خلال دولة فلسطين، والابقاء على الحدود النهائية وقضايا الوضع الدائم إلى أن يتم الاتفاق عليها بين الجانبين ضمن جدول زمني محدد ومتفق عليه.

الواقع أن الخطة ما تزال مبهمة وغير واضحة المعالم. ومعالم صفقة القرن غير واضحة حتى الآن. ويجب لفت الانتباه إلى أن التسريبات، تشير إلى أن تكون هناك حكومة فلسطينية في



غزة، لها امتداد في الضفة، والسيادة العسكرية الكاملة لإسرائيل، وتكون منزوعة السلاح، إلا من قوات بوليسية.

لكن من المؤسف أن المواطن العربي، لا يعلم المعالم السياسية لصفقة القرن، ولا احد يشرح لشعبه ما ابعاد هذه الصفقة، وبحسب المحلل السياسي الدكتور لبيب قمحاوي، فلا يوجد أحد يملك أن يقبل بما هو مطروح، إلا إذا كان يريد فرض هذا القبول على الشعوب، وأن صفقة القرن تصب في صالح إسرائيل وليس الشعب الفلسطيني، ولا يتوقع أن هناك من هو على استعداد لقبولها، وأن الأمر واضح، فحتى "السلطة الفلسطينية غير قادرة على قبول هذه الصفقة". وأن "الأردن يعلم جيدًا أن أي حل فيما هو مطروح، سيكون على حسابه وحساب الفلسطينيين، فالدولة الفلسطينية المزعومة، لن تكون قادرة على الحياة، إلا عبر ترتيبات معينة، خصوصًا أن الخاصرة الأمنية للأردن هي فلسطين".

نعم الإدارة الأميركية الحالية، أكثر الإدارات الملتزمة تجاه الصهيونية الإسرائيلية، وتسعى جديًا لتصفية القضية الفلسطينية، لذا يجب على العالم أن ينظر بالاعتبار لما يحدث، ويرى المحلل السياسي الدكتور ليث نصراوين، أن صفقة القرن لم يخرج منها شيء رسمي من الإدارة الأميركية "فكل ما يصدر، تسريبات صحفية، حتى اعلام ترامب أكد التزام الإدارة الأميركية بحل الدولتين، وبحسب تصريحات هذه الإدارة فإن قرار نقل السفارة الأميركية لم يحدد مصير القدس عاصمة لمن". وكانت تسريبات صحفية انتشرت عن تفاصيل الخطة الأميركية التي ينوي ترامب عرضها على الفلسطينيين والإسرائيليين، ويطلق عليها اسم صفقة القرن.

يبقى أنه لا يجب التحكم بمصير الشعب الفلسطيني والرضا باتفاقيات مجحفة، كاتفاقية «أوسلو» الظالمة، يليها اتفاقية «باريس الاقتصادية» التي فرضت طوقًا على الفلسطينيين وحاصرتهم بلقمة عيشهم، وعمقت الحصار عليهم، وجعلتهم تحت رحمة المحتل. وسلطة تصر على البقاء رغم أنها لا تملك من اسمها شيئًا بفعل ضربات المحتل المتتالية عليها ونسفه لكل مبررات وجودها.فنحن أمام أنقاض انتفاضة فلسطينية، ثم شهدت خلال مدة وجودها انتفاضتين، إضافة إلى شهودها حروبًا عدة على قطاع غزة ارتقى خلالها آلاف الشهداء، كما أن خلال وجودها زادت المصادرات للأراضي، وبني الجدار، وحوصر الأقصى وقسم زمانيًا



ومكانيًا، وأغلقت المعابر، وزاد الاقتصاد الفلسطيني سوءاً، في المقابل فإن السلطة لم تتبن أي موقف جاد لمواجهة ذلك، ولم تلتزم بتهديداتها ووعيدها للاحتلال، فحتى فضح الكيان على المستوى الدولي هي متقاعسة به، ولم تؤد دورها على المستوى المطلوب، بحجة التكتيكات السياسية، والضغوط القاهرة التي تتعرض لها.

بعد مرور سبعين عامًا على تهجير الفلسطينيين من ديارهم, هناك العديد من فلسطينيي الشتات لا يفضلون البقاء في محل إقامتهم ويطالبون بالعودة الى فلسطين, خاصة أولئك الذين يقطنون دول مثل أميركا وأوروبا والخليج العربي, ولكن الغالبية منهم مَثَّلَهُم اللاجئ الفلسطيني الذي يعيش حياة البؤس والشقاء في مخيمات اللجوء في لبنان والأردن وسوريا، ولو أُعطي حق المواطنة الكاملة في تلك البلدان مع تعويضهم عن ممتلكاتهم التي خسروها فلا شك أن نسبة غير قليلة ستقبل بذلك.

ستظل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، ومن جهة أخرى تمثل ديمومة هذا الصراع لما تشكله من حيوية واستمرارية. ولقد أدرك القادة الإسرائيليين أن إنشاء الدولة اليهودية لا يمكن أن يتم من دون المواءمة بين الطرد والاحتلال. لذلك ربما لا نضيف جديدًا إذا قلنا إنّ فكرة طرد الفلسطينيين من أرضهم ليستوطن المستوطنون اليهود فيها ليست جديدة. منذ اللحظة الأولى التي بدأ قادة الحركة الصهيونية الإعداد لاحتلال فلسطين واستعادة "أرض الميعاد"، كانت فكرة طرد أهلها ملازمة لمخططات اغتصاب الأرض". وختامًا لا لصفعة القرن، فعلى هذه الأرض ما يستحق الحياة، على هذه الأرض سيدةُ الأرض، أم البدايات أم النهايات. كانت تسمى فلسطين. صارتْ تسمى فلسطين.



-سوريا: لاجئون في البلاد العربية

اللاجئون السوريون في البلاد العربية بين اجحاف أنظمة وتعاطف شعوب([28])

لقد جاء الحكم الرشيد، ليؤكد أصالة الكرامة الإنسانية، وليرسّخ في الإنسان إحساسه بكرامته، وليقوي تمسكه بها، وصونه لها، وذوده عنها، لأنها جوهر إنسانيته، ولبُّ بشريته، وأسُّ ذاتيته. وسط ذلك تنفرد المنطقة العربية عمومًا ومعها سوريا بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهمية استراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي، ولما تتمتع به من غنى مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز وموارد الطاقة المختلفة، وهي من أهم عناصر الجذب التي تستقطب نفوذ الدول وصراعاتها، لا سيما منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى جغرافية الشرق والموقع المتميز في وسط العالم، وما يُشرف عليه من ممرات مائية، فقد شكلت المنطقة نقطة استقطاب استراتيجية منذ سنوات طويلة لعديد من الدول التي تتنافس في سباق محموم في صراع على مصادر الطاقة ومناطق النفوذ الإستراتيجية.

في سورية 2011 ثلاث محافظات هادئة في شكل ملحوظ: طرطوس، والسويداء، والرقة حيث الزراعة ما زالت محافظة على مردودها عند سد الفرات. في حلب يمكن تفسير الهدوء الاحتجاجي مثل الرقة، وعزوه إلى الاقتصاد، فيما يمكن قول العكس عن مدينة حمص التي تحولت كل الطرق الرئيسية السورية، بين الساحل ودمشق وبين الأخيرة وحلب ومن المنطقة الشرقية ودمشق، عن المرور في وسطها، لأوتوسترادات خارج حمص أو بعيداً عنها، فيما كانت حتى أواسط الثمانينات تمر في داخل المدينة وتنعش أسواقها، وهو ما زادت مفاعيله السلبية مع تمييزات في الوظائف لغير مصلحة أبناء مدينة حمص فيما كان عمل إدارة المحافظة في السنوات الأخيرة قبل 2011 غاية في الفساد.

في 2012: انفجر الوضع في حلب من خلال غزو مسلحي الريف المدينةَ في تموز وسيطرتهم على أحيائها الشرقية، فيما كانت مدينة حلب خلال ستة عشر شهراً من

([28])محمد عبدالرحمن عريف، اللاجئون السوريون في البلادالعربيةبين اجحاف أنظمة وتعاطف شعوب، المركز الديمقراطي العربي،13 نيسان/ أبريل 2018.

http://democraticac.de/?p=53651



الاحتجاجات السورية هادئة وتنأى بنفسها عنها وكان جسمها الاجتماعي بغالبيته أكثر تأييداً للسلطة. في الرقة كان الوضع كذلك حتى آذار 2013 عندما دخلتها تنظيمات مسلحة أتت من الأرياف وسط سلبية السكان الرقاويين المدينيين. في دير الزور في آب (أغسطس) 2012 سيطر المسلحون الآتون من الريف غالباً على قسم كبير من أحيائها ولكن الفرق عن حلب ثم الرقة، أن دير الزور كانت في 2011 كمدينة مركزاً لحركة احتجاجية سلمية ناشطة.

هنا استغلت روسيا منطقة الشرق الأوسط بما فيها من صراعات داخلية، وتطورات بسبب ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى سياسة الإنسحاب التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المشكلات الإقتصادية الداخلية، التي جعلتها تتجه إلى دول شرق آسيا والتعاون معهم، بعيداً عن صراعات الشرق الأوسط، والتدخلات العسكرية الطاحنة في بعض الدول مثل سوريا، وبدأت روسيا بالتقرب إلى الدول الشرق الأوسطية عن طريق العقود الإقتصادية، وصفقات الأسلحة، بالإضافة إلى التدخل العسكري في سوريا إلى جانب الإقتصادي والدبلوماسي، راجية استمرار السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وهذا التدخل الروسي في الشرق الأوسط يمكن أن يُحدث تغيرات جذرية في هيكل النظام الدولي.

سبق وقالت الأمم المتحدة في شهر يوليو/ تموز 2013 إن النزاع في سورية ساهم في ارتفاع عدد اللاجئين في العالم في 2012 لأعلى مستوى له منذ 18 عامًا، وأن سورية احتلت المركز الرابع كأكثر الدول تصديرًا للاجئين عام 2012. وبحسب المفوضية في حينها، كان هناك حوالي 80 ألف لاجئ سوري في مصر من المسجَلين في المفوضية، بينما قدرت مصر عدد السوريين بين (250-300) ألف شخص. وكانت حالة اللاجئين السوريين في مصر تعد من أفضل الحالات نسبيًا مقارنة مع بقية الدول المضيفة، إلا أن قرار السلطات المصرية بعد الثالث من يوليو/ تموز 2013، بمنع دخول اللاجئين السوريين إلى البلاد، والتضييق على الموجودين فيها أصلًا أثر سلبًا على حالتهم، كما أثر على أوضاع السوريين الذين كانوا ينوون الذهاب إلى مصر.

سيطرت قصص اللاجئين السوريين على مختلف وسائل الإعلام العربية مع توالي نزوح ملايين السوريين إلى أوروبا سواء تكللت بالنجاح أو بالفشل. ورغم اختلاف استراتيجيات



التناول الإعلامي من وسيلة لأخرى، فقد غلبت عليها عدة موضوعات أساسية أهمهم إدانة الدول العربية النفطية بسبب لا مبالاتها بالأزمة، الإصلاحات الداخلية، وانتقاد الدول الغربية. فأعربت بعض وسائل الإعلام العربية عن غضبها من قادة الدول العربية متهمة إياهم بعدم المسئولية تجاه دعمهم للاجئين السوريين.

على سبيل المثال، قامت صحيفة أخبار الخليج اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية بعقد المقارنات بين لافتات الترحيب باللاجئين في ألمانيا والنمسا وبين صمت دول الخليج العربية. دفعت القصص ذاتها بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للتساؤل لماذا تجنبت الدول العربية النفطية التدخل وتقديم المساعدة للاجئين، حيث تم استخدام الهاشتاج العربي الترحيب باللاجئين السوريين هو واجب الخليج أكثر من ٤٠ ألف مرة وفقاً للبي بي سي. كما سخرت بعض التغريدات على موقع تويتر من عرض المملكة العربية السعودية لبناء ٢٠٠ مسجد في ألمانيا للاجئين المسلمين هناك، بينما تعهدت الدول الأوروبية لتستقبل أكثر من ٤ مليون لاجىء وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

حاولت بعض وسائل الإعلام القومية تبرير موقف دول الخليج بأن دولهم قد قدمت تبرعات إنسانية كبيرة للاجئين السوريين، بينما صبت بعض التعليقات جام غضبها على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من المجتمع الغربي، متهمين إياهم بعدم التدخل بالقوة ضد الأسد، حيث يعتقدون بأن مثل ذلك التدخل كان سيوقف أزمة اللاجئين منذ بدايتها. ولم يخل الأمر من استخدام الرسائل السياسية بشكل غير مباشر في العديد من وسائل الإعلام العربية.

عدد أقل من الوسائل الإعلامية ركزت على حياة اللاجئين السوريين أنفسهم في البلاد الحاضنة كما تساءلت صحيفة الأهرام عن التحديات الثقافية التي واجهتهم أثناء الأزمة. "لطالما ركز الإعلام العربي على الأزمة فحسب ولا أحد يهتم بقصص النجاح وكيف نجح اللاجئون في التكيف اجتماعياً وثقافياً في بلادهم الجديدة، كالمطاعم والأسواق والمشروعات التي يديرونها وتأثير كل ذلك على الاقتصاد".

نحن إذ نرمي إلى تسليط الأضواء على بيان الحلول التي تحتاجها الأمم والشعوب للحفاظ على الكرامة الإنسانية. يجب أن نثير لجملة من القضايا الحساسة والشائكة، فنحاول أن



وصف الواقع نظريًا، ومحاولة طرح بعض الحلول العملية لتجاوز الأزمة الراهنة على أيدي العقلاء والصلحاء. وذلك في محاولة جادة وسريعة لترشيد هذه القنوات الفكرية، وتصحيح مسارها، وضبطها، للمحافظة على البناء الصحيح للحكم الرشيد في عمومه عربيًا وإسلاميًا وعالميًا. وتطبيق ذلك على الواقع بنموذج اللاجئين السوريين في العالم العربي والاسلامي، من تقديم العون بكل الأشكال لهم.

على أن يهدف ذلك نحو توضيح ما قامت به المنظمات العالمية، من التأكيد على حماية جقوق الإنسان، فقد وضعت جملة من الوسائل للمحافظة عليه وعلى كل القضايا الضرورية، التي تكفل له الحياة الكريمة والسعيدة. وأن الإنسان يتأثر بمحيطه وواقعه، فعلى المصلحين أن يقوموا بدورهم لترشيد السلوك الإنساني وتقويمه بمعيارية مقاصد الشريعة الإسلامية. وأن ترك الساحة لغير أهلها، أوجدت تيارًا متطرفًا، يستبيح الدماء، ولا يراعي حرمة لمعتقد ولا انسان. وأن على أهل الحل والعقد أن يقوموا بدورهم التربوي والإصلاحي، فلا بد من الرجوع للواقع ومحاولة إعادة الشباب إلى موضعهم. وجاء نموذجًا لما سلف، ما فعله الاعلام العربي من الخوض في حق اللاجئين السوريين.

يبقى أنه لكلٍ من الثورات العربية خصوصيتها. والثورة السورية التي بدأت في العشرين من آزار/ مارس 2011 زادت زخمًا يومًا بعد يوم. وتعبئ كل يومٍ المزيد من السوريين الذين يطالبون بإسقاط النظام بهدف ممارسة مواطنتهم. على الرغم من ذلك و بفضل الشهادات التي جمعت من قبل منظمات حقوق الإنسان ووكالات الأنباء من شهود العيان فإنه يمكننا رسم خطوطٍ عريضةٍ تبرز خصوصية هذه الثورة.

تساءل البعض عن أسباب عدم استقبال دول عربية للاجئين السوريين في مقالات نشرتها صحيفة الحياة اللندنية بعنوان "أن تكون لاجئًا سوريًا". "لماذا لا تستقبل الدول العربية اللاجئين السوريين عوضًا من أن يموتوا في البحر؟، يسأل بَعضُنَا بسذاجة". بينما آخر يلقي السؤال بخبث ليغير الموضع ويلقي بدائرة الاتهام بعيدًا عن النظام الذي دفع شعبه إلى اختيار الموت في البحر ولا يعيش في وطن لم يعد يراه وطناً". فمنذ بداية المأساة السورية والدول العربية تستقبل سوريين، يقدرهم البعض بنحو بالملايين، ولكنهم لم يسجلوا بصفة لاجئين.



تستطيع الدول العربية أن تستقبل مزيدًا منهم، كما تطالب بعض الدول الأوروبية والمنظمات الحقوقية بسذاجة أو خبث، ولكنهم لا يريدون أن يأتوها لاجئين، ما من فائدة في أن تقيم المملكة أو دول الخليج مزيدًا من المخيمات، لأن السوري ضاق بحياة المخيمات ويريد أن يعيش، ما لم نعد له وطنه فسيظل رحالاً يبحث عن وطن يؤمنه ويبني فيه مستقبلًا.

تعلل البعض على سبيل المثال في السعودية بأن توطين مئات آلاف من السوريين سيربك كل حسابتهم الاقتصادية ومصالح المواطنين، وإنهم ليسوا في حاجة إلى ملاجئ، فهناك ملاجئ لهم في الأردن وتركيا ولبنان، انتشر فيها نحو أربعة ملايين سوريين مسجلين -رسمياً- لاجئين، ولكنهم في حاجة إلى وطن، والسعودية ودول الخليج لا تستطيع أن تكون ذلك الوطن البديل.

دول مجلس التعاون متمسكة بقناعتها أنها قامت بدورها المطلوب لتخفيف الأزمة، لكن عليها أن تفهم أيضاً أنه يوجد سبب لتفضيل معظم السوريين الرحلةَ الخطيرة عبر المتوسط لطلب اللجوء على السفرِ 2000 كيلو متر للحصول على إقامة عمل في بلدٍ مثل المملكة العربية السعودية. لقد لاحظ السوريون الجهود الغربية لاستقبال اللاجئين بأذرعٍ مفتوحة.

في الوقت الذي يتباحث فيه الاتحاد الاوروبي كيفية مواجهة تدفق المهاجرين واللاجئين الى اراضيه، وجهت انتقادات كثيرة لدول الخليج لعدم تقديم ما يكفي من المساعدات لهؤلاء الفارين من اراضيهم، وخاصة لرفضها دخولهم اراضيها. اتهامات قوبلت بالنفي.

في الوقت الذي تكافح فيه بلدان القارة العجوز لاستقبال الأعداد الهائلة من المهاجرين واللاجئين من مختلف أصقاع الأرض، تبرز دول الخليج العربي النفطية الغنية كبلدان قادرة على احتواء أعداد كبيرة من اللاجئين في الشرق الأوسط، إلا أن الأرقام تكشف أن تلك الدول مازالت تقف على الحياد لناحية استقبال لاجئين سوريين. وسبق من خلال سؤال عدد من اللاجئين عن وضع حياتهم في دول جوار سوريا، وما يقدم لهم من أجل حياة كريمة، ظهرت مؤشرات عدة تحكم عملية المفاضلة هذه، والتي ترجح أخيرًا كفة دول أوروبا على دول عربية شقيقة.



عندما تتحول الأوضاع السورية الداخلية لمعترك دولي.. أين حق اللاجئين؟[29]

نعم تكالبت الأمم على عاصمة الأمويين كل ينهش منها، وكل يستبيحها، لم تعد هناك حدود للهمجية بعد أن نزعت الإنسانية من القلوب، حتى قرارات الأمم المتحدة لم يعد لها وزن… جاء الإيراني والروسي لتواصل هي الأخرى عملياتها العسكرية في شمالي سورية، ضاربة عرض الحائط قرارت أصدرتها الأمم المتحدة.

لقد ظلت السلطة السورية تعتقد بأنها قادرة على «المواجهة»، خصوصًا أنها تمتلك «جيوشًا جرارة» من القوات المسلحة والأمن والشبيحة. لكن تطورات الصراع أوجدت اختلالاً كبيراً في وضعها فرض هذا التدخل السافر لحزب الله والسلطة الإيرانية. ومن بعدهم الروس والأمريكان، وأخيرًا صواريخ الكيان الإسرائيلي، ولكي تصبح قوات هؤلاء وأولئك أساسية في الصراع المباشر، بعد أن لعبت إيران دوراً لوجستياً مهماً، وقامت بتدريب آلاف من «الجيش الوطني» (أو الشبيحة) على طريقة الحرس الثوري. وشاركت من خلال إرسال القناصة وربما الطيارين كذلك.

ما حدث هو أنه كانت السلطة تعتمد أساسًا على الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، وإلى حد معيّن على الوحدات الخاصة. ولقد عملت على إدخال قطاعات من الجيش تحت إشراف الشبيحة والأمن كي لا يحدث انشقاق فيها. لكن تطور الصراع وتوسعه إلى كل سورية تقريبًا، ومن ثم الانتقال إلى العمل المسلح بعد اشهر من سلمية الثورة، فرض تزايد الاحتقان لدى قطاعات الجيش إلى حدّ بات يمكن أن يتوسع الانشقاق فلا يعود انشقاق أفراد بل يصبح انشقاق وحدات عسكرية كاملة. وأدى ارتباك الشبيحة والأمن بعد توسع الثورة إلى العجز عن ضبط حراك الجيش، لهذا جرى تحييد كتلة أساسية منه عبر وضعها في معسكرات مغلقة دون إجازات أو اتصالات.

---

[29]محمد عبدالرحمن عريف، عندماتتحول الأوضاع السوريةالداخلية لمعترك دولي.. أين حق اللاجئين؟، المركز الديمقراطي العربي، 11 أيار/ مايو 2018.


http://democraticac.de/?p=54005



هذا الأمر كان يفرض تراجع السلطة عن كثير من المناطق لكي تحافظ على «مناطق إستراتيجية» بالقوى التي تستطيع تحريكها. ولقد سرّع استخدام السلاح من قبل الثوار في هذه العملية، وفرض أن يجري الحفاظ على المدن، ودمشق خصوصًا. لكن خلال كل ذلك كانت «القوة الصلبة» التي تستخدمها قد أصيبت بضربات قوية، خصوصاً أنها هي «العنصر الفاعل» في الصراع منذ البدء. ولهذا ظهر أن عليها التراجع أكثر، رغم أن أي تراجع جديد سوف يعني انهيار السلطة.

وإذا كانت السلطة تحاصر حمص وحماة وحلب ودير الزور فقد ظهر أن دمشق ذاتها باتت شبه محاصرة، وأن إمكانية التقدم للسيطرة عليها باتت قائمة. أو على الأقل أن أي معركة هنا سوف «تقصم ظهر» الباقي من «القوة الصلبة». لهذا باتت السلطة بحاجة ماسة لدعم عسكري مباشر وليس لخبرات وتقنية فقط. وهو الأمر الذي جعل الصراع يجري الآن ليس مع السلطة فقط بل مع حزب الله ومع السلطة الإيرانية. والشعب السوري يخوض الآن هذا الصراع العنيف وهو يكمل طريقه لإسقاط النظام.

في الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١٢م حاولت الولايات المتحدة وروسيا من خلال بيان جنيف -١-، إيجاد تفاهم أولي للحل في سورية على قاعدة لا غالب ولا مغلوب يقضي بتشكيل جسم حكم انتقالي كامل الصلاحيات التنفيذية بالتوافق بين الطرفين. بالطبع هذا التفاهم لم يأخذ طريقه للتنفيذ لسببين: الأول أن التوافق بين النظام والمعارضة شبه مستحيل، وخصوصاً من قبل النظام فهو يعرف أن أي انتقال سياسي مهما كان شكله سيزيح آل الأسد عن السلطة. والثاني اختلاف تفسير البيان بين المعسكرين الغربي والشرقي؛ فقد طرح الفرنسيون مبكراً أن بيان جنيف يحوي ضمناً رحيل بشار الأسد قبل تشكيل جسم الحكم الانتقالي لأن وجوده ضمن الجسم يقتضي موافقة المعارضة وهذا غير ممكن. بالمقابل أصر الروس على أن البيان لا يتضمن شيئاً عن مصير بشار الأسد، ولا يجوز التطرق لهذا أبداً كشرط مسبق.

لم تثمر مفاوضات جنيف -٢-في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١٤م عن أي شيء كما هو متوقع وازداد التدخل الدولي في سوريا وازدادت المعارك ضراوة وازداد نظام



الإجرام شراسة ببراميله المتفجرة على رؤوس المدنيين، تزامناً مع أداء تشرذمي كارثي للمعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري.

في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥م حصل التدخل العسكري الروسي وبتوافق أمريكي مع بعض دول الإقليم وكان التدخل الأقسى في الثورة السورية، وهو وإن هدف إلى إنقاذ النظام السوري من سقوط وشيك إلا إننا نعتقد أنه كان يهدف أيضًا إلى لجم إيران ومنع ترسيخ وجودها الدائم في سوريا.

في أواخر ٢٠١٥م جرت محاولات للتفاهم بين الأمريكان والروس وحلفائهما وجرت مباحثات مكثفة في فيينا ثم أنشئت الهيئة العليا للمفاوضات لتشكيل طيف واسع من المعارضة يمثلها في المفاوضات، ثم صدر قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وكان يمثل تغيراً ملحوظاً وذا دلالة، تم بموجبه تبني التفسير الأقرب لفهم الروس وبقاء بشار الأسد في المرحلة الانتقالية، مع احتمال التخلي جزئياً أو كلياً عن جسم الحكم الانتقالي. ولكن السؤال المطروح لماذا قبلت الولايات المتحدة بتمرير القرار برغم غلبة الروس فيه ظاهرياً؟.

نعتقد أن الولايات المتحدة وبرغم ميوعة القرار في البيت الأبيض أيام أوباما إلا إنها ومنذ الثلث الأخير من عام ٢٠١٤م وبعد سقوط الموصل بيد داعش وبتواطؤ من المالكي (وكيل أمريكا وإيران في العراق)، وذبح الصحفي الأمريكي جراهم فوللر، حسمت أمرها وسارت بمشروع خاص بها في سورية والعراق وافق عليه مجلس الأمن ولكنه عملياً كان بمعزل عن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إنه مشروع تقسيم المنطقة وإقامة دولة الأكراد الكبرى تحت شعار محاربة داعش وإقامة مناطق آمنة في محيط سورية وعزل دول الجوار عن التأثر سلبًا بما يجري في سورية، ومن ثم حصر كل القوى المناوئة للولايات المتحدة (إيران والنظام وحزب الله وداعش والنصرة والجماعات الإسلامية المتشددة) داخل المثلث العربي السني في سورية الذي يسمى اصطلاحاً مثلث الفوضى.

خطة أمريكية واضحة المعالم مدتها خمس سنوات تتحقق فيها المصالح الأمريكية الكبرى في المنطقة وبالوقت نفسه تراقب ما يجري من مفاوضات في جنيف والأستانا، والتي تصر روسيا فيها على أن الانتقال السياسي الوحيد من قبلها هو الانتقال الدستوري الذي يقوم على أساس



التفاوض على كتابة دستور جديد لسورية شكله روسي وروحه أمريكية، نظام رئاسي فيدرالي، يتم التوافق عليه ثم إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بإشراف الأمم المتحدة وتشترك فيها كل الأطراف.

من الواضح أن المعركة هنا بالنسبة لهما هي معركة «مصير»، وهذا الأمر هو الذي فرض هذا التدخل المباشر. وربما كان حزب الله منقاداً في هذه المعادلة، أو تائهاً عن تغيرات الوضع العالمي، لهذا يعتقد بأن البديل عن السلطة السورية هو بديل «أميركي». رغم أن تصاعد تدخله ترافق مع وضوح مسار الصراع الدولي، ورجحان الكفة لمصلحة روسيا التي باتت أميركا الإمبريالية تقرّ لها بـ«مصالحها الحيوية» في سورية، وبالتالي تؤكد بأن البديل هو ليس أميركياً بل سيأتي عبر الدعم الروسي. ولهذا لن يكون في تناقض مع حزب الله، بل سيخضع لمنطق السياسة الروسية التي لازالت تتحالف مع إيران وتدافع عنها في المحافل الدولية. ربما كانت المسألة خاصة بإيران ذاتها، التي باتت تعتبر أن «سقوط دمشق» تهديد لها، وهو الخطوة الأولى لإسقاط السلطة فيها. وباتت تعتقد بأن المعركة الفاصلة ضد «الاستكبار الغربي» (وأميركا بالتحديد) هو في دمشق.

وهذا يطرح مسألة أثر التوافق الأميركي الروسي على حل في سورية ينطلق من مبادئ جنيف، على الموقف الإيراني ذاته. خصوصاً أن الحل هو حل روسي مدعوم أميركياً، وأن إيران مضطرة للخضوع للموقف الروسي نتيجة الدعم الروسي لها على الصعيد الدولي. وبالتالي هل أن هدف حماية السلطة الآن، وتحقيق بعض الانتصارات هو من أجل تعزيز وضع السلطة في المفاوضات التي دعت إليها كل من روسيا وأميركا، أم أنها أبعد من ذلك وتهدف إلى إنقاذ سلطة منهارة؟.

بالتأكيد لن يحمي السلطة الآن لا حزب الله ولا إيران، فقد وصلت إلى وضع من الصعب إنقاذه. وهذه المعادلة لا ترتبط بالعمل المسلح في الثورة فقط بل ترتبط أساساً بأن الثورة ذاتها قد هزّت بنية السلطة، وجعلت قوى أساسية فيها ليست معها، ولهذا باتت في غير صالح السلطة ذاتها. فمعظم الجيش لم يعد «جيش السلطة»، وهو الأمر الذي جعلها تضعه في معسكرات مغلقة، وبالتالي بات مضاداً لها. لهذا تقلصت قوتها الفعلية كثيراً، ولقد تعرضت



كذلك لضربات أفضت إلى خسائر كبيرة فيها. بالتالي لم يعد تدخل هؤلاء قادراً على إنقاذ السلطة، الأمر الذي يفرض القول إن ما يجري في القصير وبعض المناطق الأخرى هو محاولة لتعزيز وضع السلطة قبل التفاوض فقط.

في كل الأحوال ليس من حل دون نهاية لنظام بشار الأسد، فكل عناصر الصراع يرتبط سيرها في مسار جديد بتحقيق ذلك. وكل من يتوهم بأن بقاء بشار الأسد ممكن لا يكون قادرًا على فهم الوضع بعمق. حيث أن كل المعادلات باتت مرتبطة بترحيل.

وسط كل ما سبق، يبدو أن الأمم اجتمعت على سورية، شرقها وغربها، مسلمها ومسيحيها ويهوديها وبوذيها، فقد تداعت الأمم على أهل سورية، كما تتداعى الأكلة على قصعتها، فبعد الموقف الروسي والصيني والاسرائيلي المدافع عن البعث السوري، وبعد الصمت الغربي وتبادل الأدوار بين التأييد وسحبه، جاءت الأكلة من ايران والعراق وحزب الله، مدعين حمل رايات الاسلام، لينصروا البعثيين، ويقتلوا السوريين بلا هوادة.!!

لعل من أكثر المبادئ الدولية غير المعلنة بؤسًا السماح لأنظمة دكتاتورية مجرمة أن تقوم بسحق شعوبها مقابل استقرار ظاهري هش في بلدانها تصمت الناس فيه صمت القبور. هذا ما فعله النظام السوري طيلة حكمه الذي امتد لما يزيد عن خمسين عاماً، فهو دور وظيفي يؤمن من خلاله استقرار الإقليم مقابل انفراده التام بالقرار داخلياً، وأن يسحق كما يشاء أي مطلب سياسي أو اجتماعي يطالب به أفراد الشعب.

ولكن هذه المعادلة انهارت بقيام الثورة السورية، فلم يعد النظام السوري قادراً على سحق الشعب وإعادته إلى القمقم الذي وضع فيه منذ الانقلاب في الثامن من آزار/ مارس عام ١٩٦٣م، كما لم يعد قادراً على القيام بدوره الوظيفي في ضمان استقرار المنطقة وحماية أمن الكيان الصهيوني.. فلماذا يحافظ المجتمع الدولي على مثل هذا النظام؟.!

من هنا بدأ الغرب وعلى رأسهم أمريكا الأكثر نفوذًا في المنطقة التفكير جديًا بتغيير النظام والقبول بنظام شبه ديمقراطي بديل عنه يحقق شيئًا من تطلعات الشعب السوري في الحرية والكرامة ويخفف الاحتقان الداخلي الشديد الذي رافق حكم البعث والأسد. ولكن كانت المعضلة:



ما هي الضمانات التي سيقدمها النظام الجديد للاستقرار في المنطقة وقيام نظام علماني يمكن أن يتفهم المعاصرة وما يريده المجتمع الدولي، خصوصاً بعد سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة على الساحة السورية وتغير المعادلة الرئيسة في الثورة من مواجهة بين نظام استبدادي وشعب مقهور أعزل ينشد حريته، إلى معادلة أخرى: نظام مستبد يمكن أن يتأقلم مع المجتمع الدولي في مواجهة جماعات إسلامية متشددة يمكن أن تشكل خطرًا على العالم أجمع، كما صنفها البعض، فالمجتمع الدولي يمكن أن يسمح للنظام بقتل شعبه لكنه لن يسمح أبداً بقيام نظام بديل يمكن أن يقاتل الغرب أو يناكفه.

بالمقابل فإن روسيا وإيران وجدتا الفرصة سانحة للتدخل في سورية وزيادة نفوذهما نكاية بالولايات المتحدة ومساومة لها على ملفات أخرى في العالم، فروسيا تريد مجابهة الولايات المتحدة، وأما إيران فتريد إحكام سيطرتها على العالم العربي ومن ثم الإسلامي وإكمال الهلال الشيعي لتشكل به كماشة تضيق الخناق على بلاد الحرمين وتنشر التشيع في صفوف السنة وتقوض كيانهم.

من هنا ازداد التدخل الدولي وتأزم الموقف، فالولايات المتحدة تعتبر أن فشلها في التحكم بالمعارضة هزيمة لها، والروس يَرَوْن أن هزيمة النظام سقوط مدوٍ لهم، وفي ظل هذا لم يكن يبدو حل يلوح بالأفق طيلة السنوات الست السابقة؛ فالكل يحشد، أمريكا والغرب ودول الخليج وتركيا والأردن، وأصدقاء الشعب السوري يريدون انتقالاً سياسياً سلمياً في سوريا يضمن شيئاً من الديمقراطية، وأن يرحل الأسد دون انهيار مؤسسات الدولة، في المقابل يحشد النظام وإيران وروسيا ومن ورائهم الصين في مجلس الأمن لدعم صمود النظام والحفاظ على رأس بشار الأسد لأنه يمثل نظاماً يشبه الأنظمة الدكتاتورية القائمة في إيران وروسيا والصين، ولا يريدونها سابقة أن تقدر الشعوب على إزاحة نظام شمولي.

نعتقد أن التوافق الأمريكي الروسي الأخير على المنطقة الآمنة الجنوبية سيفتح الطريق لمزيد من الاتفاقات القادمة التي يمكن أن تمهد لحل مستقبلي في سورية على طريقة اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، ولكن السؤال المتجدد ما دور السوريين في كل ذلك؟ لقد صدق من قال مبكراً تعليقاً على صدور بيان جنيف -١- إن السوريين نظاماً ومعارضة لم يعد



لهم أي دور في تقرير مستقبل بلادهم وأنه لن يكون لهم إلا شرف توقيع الاتفاق النهائي إن كان هذا يعد شرفاً.

لا نجد مبررًا واحدًا أمام دخول جنود حزب الله في قتل الشعب السوري الحر، بحجة المقاومة، والكل يعرف كذب هذه الشعارات وعدم مصداقيتها، حتى كبيرهم صدق نفسه، وقال أن قتل الشعب السوري لكي لا تسقط القدس!! فهل هي معركة طائفية؟!. ولا أجد مبررًا واحدًا أمام الدعم الاعلامي من قبل بعض نواب الأمة، معاكسين توجهات السلطة السياسية، ومعاكسين توجهات الشعب الكويتي!! أم هي استفزازية؟.!

أين الحقوق الصحية للاجئين السوريين؟

الواقع أنه مع استمرار الأزمة الداخلية في سورية، تشهد الحاجات الإنسانية داخل البلاد وخارجها تصاعداً سريعاً. فلقد تأثرت قدرة المنظمات الدولية على توفير المساعدات داخل سورية وخضعت إلى قيود كبيرة. ولذلك، ركَّزت معظم الهيئات الدولية اهتمامها على وضع اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى كل من تركيا ولبنان والأردن والعراق.

نعم كان هناك أثر كبير للتدفق الجماعي للاجئين خلال الأعوام الماضية على دول الجوار، لكنَّ المجتمع الدولي لم يعالج ذلك الأثر على نحو ملائم. فما زالت معظم الأولويات الحالية والممارسات الخاصة بتوفير الرعاية الصحية في بيئات النزاع، لسوء الحظ، قائمة لعقود منصرمة كان يُنظر للنزاع فيها على أنه مصاحب لمخيمات اللاجئين المكتظة التي تؤوي فئات من الشباب من البلدان النامية. لكنَّ الأمر غير ذلك، فالحروب المعاصرة تندلع في بيئات ذات مستويات أعلى من الدخل يصاحبها مؤشرات صحية أساسية أفضل وعادة ما تكون مدتها مطولة. وتغير هذه الحقائق التركيبة السكانية تغييراً كبيراً وكذلك تغير السمات الرئيسية للأمراض التي تصيب السكان المتأثرين بالنزاع. شمالي العراق خلال عام 2012، فرَّ كثير من الأكراد السوريين إلى العراق المجاور، وخاصة إلى إقليم حكومة كوردستان. وفي محافظة دهوك العراقية، افتُتح مخيم دوميز في أبريل/نيسان 2012 وكذلك افتتحت الحكومة المركزية في بغداد مخيمين آخرين في المنطقة الجنوبية الغربية للعراق. وبعد ثمانية عشر شهراً، اتضح أنّ المساعدات المقدمة في مخيم دوميز أقل من المستوى المقبول، فلم يكن الاستثمار



المطلوب في المياه والإصحاح كافياً ولم يكن هناك أي تخطيط صحيح وسليم لمختلف مراحل المخيم.

فيما يخص حضور المنظمات الدولية، فهو لا يكاد يُذكر. وهناك شح كبير في رؤية متوسطة إلى بعيدة الأمد في توقع وصول اللاجئين الجدد إلى المخيم. وفي حين أبدت السلطات الكردية الحدودية في البداية سياسة ترحيبيه بالاجئين، ما زال غياب دعم المجتمع الدولي سببًا في دفعهم إلى تقييد المساعدة بطرق مختلفة تضمنت. ومع أنَّ حكومة إقليم كوردستان سمحت للاجئين بالوصول إلى الخدمات العامة، دون مقابل، فقد بدأت هذه الخدمات تشح عما كانت عليه في السابق. ومع اندلاع المناوشات مؤخراً شرقي سوريا، أعادت سلطة حكومة كوردستان العراقية فتح الحدود.

إن المنظومات الصحية رغم تدمُّر المستشفيات في سورية وتضرر الصناعة الدوائية فيها، فقد حظيت سورية بأفضل منظومة صحية في المنطقة قبل الأزمة ولذلك تختلف السمات الرئيسية للأمراض الوبائية التي يعاني منها السكان وكذلك الحاجات المرتبطة بها اختلاقا كبيراً عما يعاني منه اللّاجئون في بيئات اللجوء الأخرى المألوفة لدى الفاعلين الإنسانيين. ففي العراق، سبق واستُنزفت المنظومة الصحية العراقية عبر سنوات من الحصار تبعها احتلال قادته أمريكا ثم حرب أهلية. أما في لبنان، فتعتمد المنظومة الصحية على القطاع الخاص ما يجعل الحصول على الرعاية الصحية أمراً صعباً لمعظم المستضعفين.

سبق وأجرت منظمة أطباء بلا حدود دراسة مسحية وجدت من خلالها أن قرابة 15% من اللاَّجئين المقابَلين لم يتكمنوا من الحصول على الخدمات في المستشفيات لعدم قدرتهم على دفع الرسوم (مع أنَّ نسبة مشاركتهم في التكاليف تساوي 25% في حين تغطي المفوضية باقي الرسوم). وأفاد 9 من أصل 10 مقابَلين أنَّ أسعار الأدوية الموصوفة كانت العائق الأساسي لحصولهم على العناية الطبية. أما استمرار تدفق اللاَّجئين فقد مارس ضغوطاً على كلا المنظمتين الصحيتين. وتؤدي الضغوطات الكبيرة تلك إلى منع البنى الصحية من استقبال أعداد أكبر من المرضى. وتثير هذه الصعوبات، من جهتها، حالات التوتر بين المجتمعات المضيفة والسكان اللاَّجئين، وهو أمر يستدعي المعالجة بأقصى سرعة وفعالية.



إن عبء الأمراض على متوسطي الدخل تختلف صفات اللاَّجئين من دول متوسطي الدخل من ناحيتي التركيبة السكانية وعبء الأمراض عن صفات اللاَّجئين التقليديين الذين اعتاد الفاعلون الإنسانيون في جميع أرجاء العالم على العمل معهم. وفي الماضي، شهدت أوضاع التدفقات الجماعية للاجئين ارتفاعاً كبيراً في معدلات الوفيات عندما تحتد حالات الطوارئ. وكانت تلك الوفيات نتيجة رئيسية للأوبئة أو لتردي الأوضاع المرضية المعدية وسوء التغذية الحاد. ففي تلك الحالات، كان استمرار العلاج أمراً ضرورياً. ومن هنا، تفرض تعقيدات الأمراض المزمنة وطول أمدها ضرورة انتهاج استراتيجية جديدة لمواجهتها.

وقوع حالات انتشار الأمراض المعدية، حتى لو كان أقل مما عليه في البيئات الأخرى، يبقى أمراً لا يمكن تجاهله. وبالنظر لهذه الوقائع، لا بد من تطوير الاستجابات الوقائية والعلاجية ولا بد من عدم حصرها بالرعاية الصحية الأساسية بل يجب أن تمتد لتغطي العلاج الثانوي والثالثي أيضاً دون مقابل. التحديات الصحية في البيئات المفتوحة والمخيمات من المسائل الأساسية المثيرة للاهتمام العلاقة التي تربط تسجيل الأشخاص والوصول إلى الخدمات بما فيها الخدمات الصحية. فقد أشار 41% من المقابَلين إلى أنهم لم يكونوا مسجلين ويعود السبب في ذلك بصورة رئيسية إلى افتقارهم للمعلومات حول أين وكيف يمكنهم أن يسجلوا أنفسهم أو لبعد نقاط التسجيل عنهم أو بسبب التأخيرات التي عانوا منها في مراكز التسجيل أو لأنهم كانوا خائفين من عدم حصولهم على الوثائق الرسمية المناسبة ما يجعلهم يخافون أيضاً من إعادتهم قسراً إلى سورية.

في نهاية المطاف، يجد معظم اللاَّجئين أنفسهم مضطرين لدفع النقود من أجل الحصول على الخدمات الصحية الثانوية. يعيش معظم اللاَّجئين السوريين حالياً في البيئات الحضرية وليس في المخيمات. وهذا ما يمثل تحديات كبيرة جداً على التدخلات الصحية. فوفقاً لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين يعيش 65% من اللاجئين بالمنطقة خارج المخيمات. وفي حين يعيش اللاَّجئون السوريون في لبنان في مناطق مبعثرة ضمن أكثر من 1000 بلدية معظمها في الأماكن الحضرية الفقيرة، يعيشون في العراق في المخيمات والمدن. ويمثل هذا التنوع في مكان الإقامة تحدياً أمام التدخلات الطبية والصحية. وفي المخيم، يمكن تصميم منظومة



شاملة ومركزية لضمان الحصول على الخدمات الصحية وقد يكفي لذلك تقديم منظومة بسيطة للرقابة للتأكد من التصدي للأمراض الرئيسية التي يمكن أن تتفشى بين الناس. لكنَّ ظهور تلك الامراض، لسوء الحظ، يحدث بين اللاَّجئين المشتتين في لبنان وهكذا لا يتمكن نظام الرقابة من التنبؤ بتلك الأمراض خلال مدة مبكرة كافية.

يواجه اللَّاجئون في البيئات الحضرية على أي حال تقطعاً في القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية نتيجة الضغوط الكبيرة على المنظومات العامة في البلاد المضيفة لهم التي لا تتمكن من استيعاب ضغوط مواطنيهم أصلاً. وغالباً ما يعيش اللاجئون الحضريون بصورة غير رسمية مع المواطنين الأصليين. وبما أنَّ كلا الفئتين من الناس لديهما الحاجات والاستضعافات نفسها ويشتركان بالمنظومة الصحية ضعيفة الموارد فذلك سيؤدي حتماً إلى توليد الإقصاء وعدم المساواة في تقديم الخدمات. وفي العراق، يعيش معظم اللاجئين في بيئات حضرية. ومع أنَّ العلاج الصحي الأساسي والثانوي مجاني في الظاهر، يلاحَظ أنَّ المنظومة الصحية تستقبل أعداداً تفوق طاقتها الاستيعابية. وكذلك الحال في لبنان حيث لا يمكن التنبؤ بتوزيع المساعدات على اللاجئين السوريين ما يقود إلى ارتفاع التنافس على الموارد النادرة. وينتج عن هذا التوزيع غير المتكافئ تبايناً اقتصادياً ما يلبث أن يولِّد مقتا وكراهية تجاه اللاجئين السوريين. وتبقى الظروف المعيشية للاجئين في البيئات المفتوحة غير متناسبة، فدفع إيجارات المنازل تمثل عبئاً إضافياً على الموارد المالية للاجئين ناهيك عن أنَّ معظمهم يعيشون في دور إيواء غير مناسبة كالمدارس والمساجد والأبنية المهدَّمة، أما المساعدات المقدمة إلى اللاجئين السوريين فما زالت عموماً قاصرة عن تلبية حاجاتهم.

لم تتكمن السياسات ولا التدخلات الصحية من مسايرة التغيرات العالمية العميقة في بيئات النِّزاع. وليست الأزمة السورية استثناءً لتلك القاعدة. وعلى الفاعلين الإنسانيين أن يكيفوا استراتيجياتهم حسب الواقع الذي يعيشه اللَّاجئون اليوم وحسب أعباء الأمراض الخاصة. وحيث إنَّ عبء الأمراض انتقل إلى الأمراض المزمنة، فهذا يفرض ضرورة تقديم التدخلات الأكثر تعقيداً التي تضع في الاعتبار مسألة استمرار الرعاية الصحية. ومع ذلك، ما زالت الأمراض التي يحتمل تفشيها بين الناس أمراً قائماً ما يتطلب إقامة منظومات رقابية جيدة



يمكنها التنبؤ بما سيحدث واتخاذ الإجراءات اللازمة. ثم هناك عوائق أمام الحصول على الرعاية الصحية الثانوية، مثل تكلفة الخدمات وضيق أوقات الدوام وبعد المسافات، ويجب وضعها في الاعتبار عند مساعدة اللاجئين السوريين. وهناك أيضاً حاجة لدمج منظم لعلاج يمكن تحمل نفقاته للأمراض غير السارية.

علاوة على ذلك، ينبغي توفير الرعاية الكاملة والسريعة في المستشفيات لجميع اللاجئين المستضعفين الذين يعانون من الظروف الصحية الحادة. وفيما يخص الاجئين الحضريين المشتتين في جميع أنحاء كوردستان العراق ولبنان، فيواجهون كثيراً من المصاعب في الحصول على المساعدات، وهذا ما يثير أيضاً قضية الكيفية الأفضل للتعامل مع حاجات الأشخاص المهجرين في البيئات المفتوحة.

لا بد من حشد مزيد من الدول لمساعدة جيران سورية في تولي العبء عن طريق تقديم خيار اللجوء أو إعادة التوطين في بلد ثالثة. فقد انكشفت الأزمة السورية على فجوة كبيرة بين الحاجة للمساعدات والاستجابة الحقيقية لتلك الحاجة. وهذا النوع من الأزمات بعيدة الأمد يتطلب أيضاً التخطيط والالتزام بعيدي الأمد من المانحين والدول والهيئات الدولية. وفي حين رحب جيران سورية في معظم الأوقات باللاَّجئين واستضافوهم وأعانوهم، فإنَّ نقص الدعم اللازم للسلطات المحلية والبنى سوف يجعل التدفقات الجماعية سبباً في إثارة الرفض لدى المجتمع المضيف عند بدء تجاوز الطاقات الاستيعابية المحلية واستنزافها.



الفصل الثاني:

-الربيع العربي والصراعات الداخلية العرقية والطائفية والمذهبية-

الجذور التاريخية لتأسيس صراع الإثنيات العربية مع بداية القرن العشرين

-مصر بين اسلاميين في السلطة ومجتمع مدني مسيحي

-محاولة حل قضية الأكراد في المنطقة

-كيفية مقاومة الصراعات الإثنية



-الجذور التاريخية لتأسيس صراع الإثنيات العربية مع بداية القرن العشرين

من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟[30][31][32]

لعشرات السنوات التي خلت ومع قدوم المحتل لبلاد العرب في العصر الحديث، جاء بالـ«الفتنة»، حيث هى الفزاعة التى رسخ لها الإنجليز واستغلوها لإخضاع الشعوب المستعمرة،

([30]) محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، رأي اليوم، 3 تموز/ يوليو 2018.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84/

([31]) محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، الرأي الجديد، 13 تموز/ يوليو 2018.

https://www.rayaljadid.com/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%84/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%86-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%9F.html

([32]) محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، المجهر الإخباري.

https://almejharnews.com/archives/64852

https://almejharnews.com/archives/64852



تنفيذًا لسياساتهم المعروفة «فرق تسد»، وكانوا يعتمدون على الأقلية فى أى بلد تحت سيطرتهم، لخلق فجوة عميقة بين هذه الأقلية وبقية الشعب، فمن جهة، تؤدى هذه السياسة لتفتيت الوحدة الوطنية وتجعل الشعب مفككًا وضعيفًا فى نضاله من أجل التحرر، كذلك تجعل هذه الأقلية ضعيفة إزاء الأغلبية، ومن أجل استمرارها فى السلطة، تضطر إلى أن تعتمد على الدعم الخارجى «المستعمر»، واضطهاد الأغلبية فى الداخل، وبذلك تسهل سيطرة المستعمر على ذلك الشعب، بربط ديمومة حكم النخبة مع مصالح المستعمرين.

تطورت طرق ما بعد الإنجليز وصولًا لشخص نظل نتذكره جيدًا بعد رحيله (برنارد لويس)، فهو صاحب أول مخطط مكتوب ومدعم بالخرائط لتقسيم المنطقة, حيث وضعه في عام 1980 في أعقاب تصريحات أدلى بها مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجيسينكي قال فيها إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعداً هي كيف ستسعر نيران حرب خليجية ثانية تستطيع من خلالها تصحيح حدود سايكس بيكو في المنطقة. في هذه اللحظة كلفت وزارة الدفاع الأمريكية لويس شخصياً لوضع مخطط التقسيم ومنذ هذا الحين وهو مدرج على رأس السياسات المستقبلية للولايات الأمريكية المتحدة. وجاء في هذا المخطط تقسيم 18 دولة عربية إلى مجموعة دويلات صغيرة تعيش إلى جانب دولة اسرائيل الكبري.

كثيرًا ما سمعنا عن هذا المخطط، وربما كان هذا هو الحال الأقرب لحال منطقة الشرق الأوسط عندما تتردد من حين لآخر تسريبات حول المساعي الغربية بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة والكيان الإسرائيلي لتنفيذ مخطط لتقسيم المنطقة إلى عدة دويلات صغيرة وضعيفة على أساس عرقي وطائفي ومذهبي في سبيل تحقيق حلم دولة اسرائيل الكبري والسيطرة على الأماكن الغنية بالنفط والثروات الطبيعية. وقد تجددت خيوط هذا الحديث سابقًا عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز خريطة تظهر فيها خمس دول بالشرق الأوسط وقد قسمت إلى 14 دولة وفقًا لاعتبارات قبلية وطائفية.

الواقع أن الخرائط أظهرت تقسيم سورية إلى ثلاث دويلات، هي: دويلة للعلويين على الساحل، ودويلة كردية في الشمال، ودويلة للسنة. والسعودية تم تمزيقها وتفكيكها إلى خمس دويلات،



شمالية، وشرقية شيعية، والحجاز، وجنوبية إسماعيلية، ودويلة الوهابية في الوسط، وتم تقسيم اليمن إلى دويلتين: شمال، وجنوب، وتقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات.

حتى لا يفسدوا عملية التنفيذ تعمدت نيويورك تايمز إخفاء خريطة تقسيم مصر والسودان، ولكن الخريطة سربت من قبل وقتلت شرحًا وتفسيرًا. فخريطة برنارد لويس تشير إلى تقسيم مصر إلى أربع دول هي: مسيحية في الصحراء الغربية وعاصمتها الإسكندرية، ونوبية في الجنوب، وإسلامية في الدلتا، وسيناء والصحراء الشرقية التي سيتم ضمها لإسرائيل الكبرى.

اعتمد لويس في التقسيم على الطوائف والأعراق والمذاهب، وكان الغرض من التقسيم هو مزيد من التفتيت حتى لا تكون للمسلمين دولة واحدة كبيرة أو قوية. وبالنظر لهذه الخرائط الآن نجد تفسيراً لكل ما يجري خلال العقدين الأخيرين، ونفهم لماذا تستخدم أمريكا الأقليات والطوائف في العالم الإسلامي ضد الأغلبيات وإثارة القلاقل للوصول إلى الهدف النهائي وهو تفتيت المنطقة.

سبق أن جاءت «لبنان» وهي كلمة السر فى بروز الصراعات الطائفية فى العالم العربى فتركيبة الشعب اللبنانى متعددة ومتصارعة «27-30% سنة، و27-30% شيعة، 23% موارنة، 7% دروز، وأرثوذكس، وأرمن، وعلويون...»، وقد دخلت لبنان عام 1975 فى حرب أهلية دموية، أودت بعشرات الآلاف من القتلى، كان البعد الطائفى فيها موغلًا بين المسيحيين والمسلمين، وبين الشيعة والسنة من جهة ثانية، بالإضافة إلى أقليات أخرى، ولم تتوقف تلك الحرب الضروس إلا بعد اتفاق الطائف سنة 1990، وبالرغم من الاتفاق ظلت محاولات اللعب على الطائفية مستمرة، ولم يتعلم أحد من درس لبنان. فى «لبنان» برز سعى إسرائيل وأمريكا إلى تضخيم البعد الطائفى كمحدد أساسى للسياسة والحكم، ويرتكن الكثيرون فى تفسير تصعيد التوتر السنى الشيعى فى المنطقة على نظرية المؤامرة من قوى غربية على رأسها الولايات المتحدة، فضلًا عن إسرائيل والدعم الصهيونى والغربى لمشاريع التفتيت والتقسيم، وامتلاكه وسائل تحريض إعلامى ودعائى وسياسى هائلة، وتوفيره أدوات دعم «غير بريئة» بحجة حماية الأقليات، والسعى المستمر للضرب على أوتار حساسة كمخاطر التهميش والذوبان



والاضطهاد، ويتم ذلك عبر أنظمة سنية فى المنطقة حليفة للغرب، حيث كانت الفتن أهم جزء من مؤامرات الاستعمار والسيطرة على الدول.

إن حالة اللااستقرار، وضعف الأنظمة المركزية، ودخول بعضها فى مراحل انتقالية، أغرت بعض القوى الخارجية بالدفع باتجاه مشاريع التفتيت، لكن عملية التفتيت والانقسام الطائفى والعرقى ستبقى فى إطار رغبات وأمانى القوى الصهيونية والغربية، ما لم تجد لها وكلاء محليين وبيئة طائفية أو عرقية داعمة. فمنذ اليوم الأول لغزو العراق سنة 2003، بدأت أمريكا اللعب على الأوتار الطائفية والعرقية، من خلال إحياء الأحقاد التاريخية، ما يمكنها من تحقيق غاياتها وطموحاتها الاستراتيجية فى العراق، وإضعاف المقاومة التى تزايدت ضد قوات التحالف الدولى، وأدى الاحتلال الأمريكى للعراق إلى انتقال للسلطة من الطائفة السنية إلى الطائفة الشيعية، ونقل السلطة والثروة من الطائفة السنية إلى الطائفة الشيعية، من خلال السماح للقوى والأحزاب السياسية الشيعية بالسيطرة على نظام الحكم الجديد، وإدارة وتوزيع ثروات البلاد. وتبنت سلطة الاحتلال بقيادة «بول بريمر» العديد من السياسات التى أدت إلى تعميق الانقسامات الطائفية والاثنية، وتغذية التوترات، وأول هذه السياسات تشكيل مجلس حكم يقوم على الحصص الطائفية، ولأول مرة فى تاريخ العراق، أصبحت الطائفية المبدأ الرئيسى المنظم للسياسة والحكم فى العراق، وكان قرار حل الجيش العراقى بكل صفوفه وأجهزته الأمنية هو الذى خلق فراغًا أمنيًا رهيبًا ملأته التنظيمات الإرهابية، كتنظيم «القاعدة»، والميليشيات الشيعية كـ«فيلق بدر» و«جيش المهدى»، والتى كانت الفاعل الرئيسى فى الصراع الطائفى الذى عاشه العراق منذ شباط/ فبراير 2006، وكانت وراء معظم التفجيرات والاغتيالات، وأكد رئيس الوزراء «المالكى» وقتها أن هناك مؤامرة غربية لتدمير البلاد بسلاح الفتنة. وتعد العراق من أكثر الدول العربية التى التهمتها الطائفية، حيث نجحت الدول الغربية فى خلق فزاعة دينية وهى جماعة «داعش»، التى ارتكبت عدة مجازر فى شمال العراق، وأشعلت الفتنة والصراع بين الشيعة والسنة، وتم تفسير ذلك على أنه مؤامرات غربية تقف وراءها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، لتأجيج الفتن الطائفية، مما أدى لدمار العراق، وهى بالتأكيد ليست من صنع العراقيين، فالشعب العراقى عاش متآخياً، حتى جاء



الفتح العثمانى فى بداية القرن السادس عشر، ثم الصراع بين الدولة العثمانية السنية والدولة الشيعية.

إن النجاح الأمريكى فى ترسيخ المعطيات الطائفية والعرقية «شيعة – سنة – أكراد» فى العراق، فتح شهية البعض للسير فى الخط نفسه فى باقى المنطقة العربية، حيث تم زرع العرقية والصراع القبلى فى السودان، الأمر الذى انتهى بانفصال جنوب السودان، مع استمرار احتمالات الصراع فى دارفور.

لقد اشتدت محاولات بث الفتن الطائفية بعد ثورات الربيع العربى، حيث حاولت القوى الغربية تقسيم سوريا إلى ثلاث دولٍ، بسبب الصراع المذهبِى والدينى؛ واحدةٌ منها للطائفة العلويَّة التى حكمت البلاد لعقود، وينتمى إليها بشار الأسد، حيث ينشئَ العلويُّون دولتهم فى الساحل السورى على المتوسط، إلى جانب دولة للأكراد تمتدُّ لتلتئمَ بكردستان العراَق، على أن ينضمَّ سنَّة سوريا إلى المحافظات السنيَّة فى العراق، لتشكيل دولة «سنستان».

إن نظرية المؤامرات الخارجية تغلب على جميع التفسيرات، فنجد انفجار المسألة الطائفية هناك رغم أن حكم الأسد بسلطته القمعية كان ذا بعد قومى علمانى أكثر مما كان طائفيًا، إلا أن الحرب الدموية التى تغرق سوريا حولت الأخيرة إلى حلبة عالمية للصراع الطائفى، وهكذا أصبح العلويون السوريون وشيعة لبنان وإيران فى جهة النظام، وبالمقابل صار السنة السوريون والمهاجرون السنيون فى جبهة المعارضة، وفقدت المعركة صبغتها السياسية واكتست بصبغة طائفية.

كذلك الحوثيون فى اليمن لم تكن الطائفية أو المذهبية مطروحة أثناء ثورة الشعب اليمنى على حكم على عبدالله صالح، لكن بعد بدايات استقرار الحكم انقلب الحوثيون بالتحالف مع الرئيس اليمنى الأسبق، وتدخلوا بالقوة، وحولوا الصراع فى اليمن إلى صراع مذهبى شيعى سنى بالتحالف مع إيران، وهو ما منح الصراع السياسى صبغة طائفية، ومع أن المجتمع اليمنى يتميز بتنوع كبير ينعكس على التعايش الذى حدث بين كل المذاهب فقد انقلبت الميليشيات على نتائج الثورة، ودخل اليمن مرحلة الطائفية التى تجلت فى «تفجير المساجد»، وفرض الطائفية، ورغم أن الحوثيين لا تتجاوز نسبتهم 10% من المجتمع اليمنى، فقد انقلبوا



وسعوا لتنفيذ مخطط التفتيت، وتطورت الأوضاع فى اليمن تطورًا مأساويًا بعد أن استكملت جماعة الحوثيين انقلابها على المسار الانتقالى، وإلغاء تفاصيل العملية السياسية التى كانت جارية فى اليمن، مما يهدد بانقسام اليمن إلى دويلات هشة، أو سيطرة الحوثيين على كامل التراب اليمنى، ولهذا تصدى التحالف العربى لمواجهة الطائفية.

سبق ورأى «بن جوريون» أول رئيس وزراء للكيان الإسرائيلي من أيار/ مايو 1948 حتى كانون الثاني/ يناير 1954، ومن تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 حتى حزيران/ يونيو 1963 فى التكوينات العرقية والطائفية فى البلاد العربية فرصة للإسهام فى تضخيم الخلافات، لتتحول فى النهاية إلى معضلات يصعب حلها، وطالب «بن جوريون» بعمل مخطط عُرف فيما بعد بـ«استراتيجية الأطراف»، أو استراتيجية شد الأطراف، وقد قام بوضع المخطط ريفون شيلوح الموظف فى الخارجية الإسرائيلية، وهو يقضى بتطوير علاقات «إسرائيل» مع الدول الأجنبية «غير العربية» المحيطة بالبلاد العربية كإيران وتركيا وإثيوبيا، لتكون مصادر ضغط وتهديد على البلاد العربية، ولإبقاء بؤر الصراع قائمة بينها.

طورت هذه الاستراتيجية لتصبح استراتيجية «شدّ الأطراف ثم بترها»، من خلال التركيز على التعامل مع الأقليات وتشجيعها على الانفصال، وقد سبق لأرييل شارون فى مقابلة مع صحيفة معاريف فى 1981/12/18 وقبل غزو لبنان ببضعة أشهر «عندما كان وزيرًا للدفاع» أن ذكر أن الظروف مواتية لتحقيق مشروع تفتيت الدول العربية، وبسط الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. وتحدث شارون عن الصراع المحتمل بين الشيعة والسنة والأكراد فى العراق، وبين السنة والعلويين فى سوريا، وبين الطوائف المتناحرة فى لبنان، وبين الفلسطينيين والبدو فى شرق الأردن، وبين السنة والشيعة فى المنطقة الشرقية بالسعودية، وبين المسلمين والأقباط فى مصر، وبين الشمال المسلم والجنوب الوثنى المسيحى فى السودان، وبين العرب والبربر فى المغرب العربى الكبير.

من الدراسات التى وضعت فى هذا الإطار دراسة (عوديد ينون) الموظف بالخارجية الإسرائيلية بعنوان «استراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات»، حيث تركز على تجزئة العالم العربى وإضعافه، أما المفكر الصهيونى (يحزقيل درور)، فتحدث فى كتاب «استراتيجية عظمى



لإسرائيل عام 1990» عن تقويض الكيانات العربية وإسقاطها وتفتيتها، وإثارة الحروب والنزاعات فيما بينها، وتفتيت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الأقليات غير العربية وغير المسلمة.

لقد كتب (ألوف بن) رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» مقالًا فى 2011/3/25 أثناء بدايات الثورات والتغيرات العربية، أن الغرب مثل «إسرائيل» يفضل شرق أوسط متشظيًا ممزقًا ومنشغلًا بصراعاته، وتقاتل أنظمته على عدة جبهات ضد الوحدة العربية وضد الوحدة الإسلامية. وقال إن الخرائط التى رسمت للمنطقة قبل نحو مائة سنة تشهد الآن إعادة تحديث لتظهر دول جديدة كجنوب السودان وكردستان وفلسطين وربما برقة «سرنايكا» شرقى ليبيا، وجنوب اليمن، كما ستتفكك الإمارات العربية المتحدة، مع احتمال تقسيم السعودية بانفصال منطقة الحجاز، عن مناطق البترول فى الشرق، كما قد تنقسم سوريا إلى دويلات سنية وعلوية ودرزية. وحسب «ألوف بن» تشكلت هذه الدول دون رغبة مكوناتها، وسيترك الآن الخيار لإعادة تعريف نفسها.

نعم رحل لويس الذي قال عنه المؤرخ الأمريكي جول بنين من جامعة ستانفورد والمختص بدراسات الشرق الأوسط بأنه "لربما أكثر مناصري الصهيونية المتعلمين ذوي اللسان المبين في الأوساط الأكاديمية المعنية بالدراسات الشرق الأوسطية على قارة أمريكا الشمالية". ويبقى أنه كان لاستشارات لويس تأثيرها الملحوظ بفضل سلطانه العلمي بمجاله البحثي. فقال عنه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني: "إن صانعي السياسة والدبلوماسيين وأقرانه من الأكاديميين والإعلام الجديد يسعون يومياً إلى حكمته في هذا القرن الجديد".

ما حدث بعد ذلك هو أن اهتم السياسيون الصهاينة بمسألة الأقليات فى العالم العربى، وادّعوا أن الحدود التى رسمت للمنطقة إثر الحرب العالمية الأولى ظلمت الأقليات العرقية والطائفية، فمنذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلى كان هناك اهتمام صهيونى بمشاريع التفتيت والتقسيم، واتصلت الحركة الصهيونية منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى ببعض الأقليات فى لبنان والعراق، من أجل حضهم على التمرد والانفصال، فقد اتصل مردخاى بن



فورات وشوشانا أربيلى بالأكراد فى العراق، وإيلياهو ساسون وإيسر هرائيل «رئيس جهاز الموساد» بالأقليات فى سوريا ولبنان.

حتى لا نحمل الغرب أكثر، فسنجد بعض العرب، نظر إلى (ربيع العرب) ابتداءً، بوصفه تهديداً لا فرصة، ولم يجد ما يستقوي به عليه، سوى في "شد العصب الطائفي والمذهبي"... هنا كل الأسلحة والأدوات، تبدو مشروعة، بما فيها تقسيم المجتمعات على أسس هوياتية، وترك بعضها يقتتل مع بعضها الآخر، في "لعبة صفرية" تكاد تأكل الأخضر واليابس... حتى الذين احتفوا بربيع العرب عندما أطاح في بدايته، باثنين من زعماء "التمديد والتجديد والتوريث" في مصر وتونس، عادوا لوصفه بـ "الخريف" وإدراجه في سياقات "نظرية المؤامرة"، عندما ضربت رياحه العاتية دولة "المقاومة والممانعة". فما أن جاء الربيع العربي كوليد من نكاح، حتى ظهر البعض ليجعله جاء من سفاح.. وذلك بعد أن ظهرت على السطح الفتن التي تم التخطيط لها مسبقًا من فتن عرقية وطائفية ومذهبية.

من ينفذ تقسيم كامبل بانرمان للمنطقة العربية؟([33])

ظهر للعيان في الآونة الأخيرة الكثير من الدراسات واللأبحاث التي تستعرض مخططات ومشاريع تقسيم المنطقة العربية الى دويلات اثنية وعرقية وطائفية ومذهبية، وترسم خرائط الفوضى والدم، تعدل بين الحين والاخر وبناء للظروف الواقعية الناتجة عن تطور الاوضاع في هذا البلد او ذاك، او استنادًا إلى متغيرات سياسية ظرفية تعيد تشكيل السلطة في منطقة او اخرى. وإذا كانت هذه الدراسات والابحاث تعود في اصولها إلى الثلث الأخير من القرن القرن العشرين، فإن كثيرين من المحللين، وربما السياسيين، لم ينتبهوا الى ما سمي بـ "وثيقة كامبل".

([33])محمد عبدالرحمن عريف، محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، المجهر الإخباري.

https://almejharnews.com/archives/64852

، شجون عربية، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.


http://arabiyaa.com/newsID/928



تعود الجذور التاريخية للوثيقة، لِمَا دَعا له رئيس الوزراء البريطاني هنري كامبل بانرمان. من عقد مؤتمر في لندن عام 1905، استمرت جلساته حتى 1907، بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين بهدف إلى إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن. وقدم فكرة المشروع لحزب الأحرار البريطاني الحاكم في ذلك الوقت. وضم الدول الاستعمارية في ذاك الوقت وهي: (بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا). وفي نهاية المؤتمر خرجوا بوثيقة سرية سموه "وثيقة كامبل".

قدّم المؤتمر توصيات إلى حكومة الأحرار، بعد سقوط حكومة المحافظين عام 1905 برئاسة أرثر بلفور، برئاسة السير هنري كامبل بانرمان، لإقناع رئيس الوزراء الجديد بالعمل لتشكيل جبهة استعمارية لمواجهة التوسع الاستعماري الألماني، ولتحقيق بعض الأهداف التوسعية في آسيا وأفريقيا. وتأسست هذه اللجنة العليا، واجتمعت في لندن عام 1907، وكانت تضم ممثلين عن الدول الاستعمارية الأوروبية وهي: (انجلترا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا وهولندا)، إلى جانب كبار علماء التاريخ والاجتماع والاقتصاد والزراعة والجغرافيا والبترول.

المؤتمر استعرض الأخطار التي يمكن أن تنطلق من تلك المستعمرات، فاستبعد قيام مثل تلك الأخطار في كل من الهند والشرق الأقصى وأفريقيا والمحيط الأطلسي والمحيط الهادي، نظرًا لانشغالها بالمشاكل الدينية والعنصرية والطائفية، وبالتالي بُعدها عن العالم المتمدّن. وأن مصدر الخطر الحقيقي على الدول الاستعمارية، إنما يكمن في المناطق العربية من الدولة العثمانية، لا سيما بعد ان أظهرت شعوبها يقظة سياسية ووعيًا قوميًا ضد التدخل الأجنبي والهجرة اليهودية والحكم التركي أيضًا...

وتابع المؤتمر، ليضيف، ان خطورة الشعب العربي تأتي من عوامل عدّة يملكها: وحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال وتزايد السكان... لقد توصلوا إلى نتيجة مفادها: "إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار! لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية وملتقى طرق العالم، وأيضًا هو مهد الأديان



والحضارات". والإشكالية في هذا الشريان هو أنه كما ذكر في الوثيقة: "ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان".

ما جاء في توصيات المؤتمِرين في هذا المؤتمر يؤكد على إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة متأخرة، بإعتبارها دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديدًا لتفوقها (وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام) والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية.

أخطر ما جاء به المؤتمر هو محاربة أي توجه وحدوي فيها. ولتحقيق ذلك دعا المؤتمر إلى (إقامة دولة) في فلسطين بالتعاون مع المنظمة الصهيونية العالمية، تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادٍ يفصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن القسم الآسيوي، مما يحول دون تحقيق وحدة الشعوب العربية، ليس فقط فصلاً ماديًا وجغرافياً عبر "الكيان الإسرائيلي"، وإنما اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، مما أبقى العرب في حالة من الضعف مع استمرار تجزئة الوطن العربي وإفشال جميع التوجهات الوحدوية إما بإسقاطها أو تفريغها من محتواها.

واذا تتبعنا حراك السياسة البريطانية ومجمل السياسات الغربية فيما يتعلق بالوطن العربي وبعض الدول الإسلامية منذ ذلك التاريخ، نستطيع ملاحظة أن "وثيقة كامبل" أسست لوعد بلفور عام 1917 بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين، وأقامت (دولة إسرائيل) في قلب الوطن العربي كغدة سرطانية توسعية لمنع وحدته وتقدمه.

كما أسست "وثيقة كامبل" لاتفاقية سايكس – بيكو والاتفاق على تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا، وفرض الانتداب والاحتلال عليها، كما منحت إيطاليا حق استعمار ليبيا، وهي التي ساهمت بفعالية في مقاومة نجاح أي مشروع نهضوي عربي أو إسلامي. ويمكن القول أن هذا المؤتمر والوثيقة الصادرة عنه والتوصيات التي تحولت الى مشاريع فعلية تنفذ على مسرح المنطقة العربية والاسلامية، قد شكلت النواة الأساسية والتي



انبثق عنها كل من اتفاقية سايكس بيكو، ومن ثم وعد بلفور، ولم تغب عن مؤتمر ومعاهدة فرساي، ومؤتمر سان ريمو، ومعاهدة سيفر، ومعاهدة لوزان.

وأيضاً، كانت خلفية التوصيات النابعة من "وثيقة كامبل" صدور قرار التقسيم 181 بتاريخ 1947/11/29، وإعلان قيام "دولة إسرائيل" بتاريخ 1948/5/15.

ومع أهمية الدراسات والابحاث (وخطورتها)، لم تكن فكرة السيطرة على (العالم، أو بعض مناطقه الحيوية على الأقل) جديدة على الدول الاستعمارية التي تطمع إلى استيلاب الشعوب مقدراتها وثرواتها، واستعبادها والاستيلاء على بلدانها ايضًا. ولم تشذ بريطانيا، الامبراطورية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس، عن هذه القاعدة، بل كانت تضع الاستراتيجيات والخطط وتسوّق لها من اجل استمرار سيطرتها على المستعمرات وزيادة مساحاتها، وكانت تبحث دائمًا عن اراضٍ جديدة بعد نفاذ مخزون الاراضي التي تستعمرها، وعن شعوب جديدة تضعها تحت سيطرتها.

ويكاد يظهر جليًا اليوم أن السياسة الأميركية تجاه العرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت على المبادئ الأساسية لهذه الوثيقة، خصوصًا فكرة صراع الحضارات والصراع الديني، مع الفارق بإحلال السيطرة الأميركية محل السيطرة الأوروبية والاستعمار القديم بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. ومحاولة اعادة ترسيم حدود دول المنطقة على قواعد جديدة تتبنى "وثيقة كامبل" بنسختها الجديدة والمنقحة التي تغير في اسماء المستعمرين مع تغير موازين ونقاط ارتكاز القوى العالمية، وتُبقي على قواعد التقسيم والتفتيت والسيطرة.

ما سمي بـ"وثيقة كامبل"، تؤسس فعليًا إلى صورة المشهد الاستعماري في نظرته إلى منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي والاسلامي. وإن تغيرت الوجوه والدول والمواقع فإن الاساس يبقى هو ذاته: البحث عن سبل ايجاد (عالم) يسهل السيطرة عليه، ويفقد كل مقومات الصمود والبقاء، وتعمّه الحروب والنزاعات.

لَكِنْ يَبقىّ السُؤال الأهَم بَعدَ كُلَ مَا سَبَقَ إستعرَاضه... كَامبل بانرمَان قَسمَ العَرب إلىّ شَرق وغَرب عَلىّ الخَريطَة.. فَمَنْ يُنَفذِ اليَوم عَلىّ الأرضِ؟.



برنارد لويس قَسّم مِصر والسودان على الخريطة.. فمن ينفذ؟[34]

إنه المستشرق والمؤرخ برنارد لويس صاحب أول مخطط مكتوب لتقسيم المنطقة وصاحب نظرية أن الاستعمار للشعوب العربية نعمة تخلصهم من آفة الجهل والتخلف التي أرستها فيهم الأديان السماوية ولاسيما الاسلام.

ولد لويس في أسرة يهودية أشكينازية في انجلترا عام1916, عني بدراسة اللغات الشرقية منذ صغره وتخصص في دراسات الشرق الأدني والأوسط وحصل علي درجة الدكتوراة في تاريخ الإسلام. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية استدعي لويس للخدمة في الجيش البريطاني وبالفعل خدم في جهاز الاستخبارات, والذي يعتقد أنه مازال علي صلة به حتى الآن. وهو الأمر الذي لا يمكن ان يستبعده كل من يقرأ كتاباته عن ضرورة إحياء الاستعمار الانجليزي للمنطقة وأنه علي الولايات المتحدة أن تضع في اعتبارها تجربة الاستعمار الانجليزي للمنطقة وأن تبني عليها فيما يتعلق بمخططاتها بالشرق الأوسط الجديد الذي ترنوا إليه.

ولويس هو صاحب أول مخطط مكتوب ومدعم بالخرائط لتقسيم المنطقة, حيث وضعه في عام1980 في أعقاب تصريحات أدلي بها مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجيسنكي قال فيها إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعدا هي كيف ستسعر نيران حرب خليجية ثانية تستطيع من خلالها تصحيح حدود سايكس بيكو في المنطقة. في هذه اللحظة كلفت وزارة الدفاع الأمريكية لويس شخصيًا لوضع مخطط التقسيم ومنذ هذا الحين وهو مدرج على رأس السياسات المستقبلية للولايات الأمريكية المتحدة. وجاء في هذا المخطط تقسيم18 دولة عربية إلى مجموعة دويلات صغيرة تعيش إلى جانب دولة اسرائيل الكبرى.

([34])محمد عبدالرحمن عريف برنارد لويس قَسّم مِصر والسودان على الخريطة.. فمن ينفذ؟ ، بيروت نيوز عربية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 22 نيسان/ أبريل 2016.


http://www.beirutme.com/?p=19049



سمعنا سابقًا عن هذا المخطط، وربما كان هذا هو الحال الأقرب لحال منطقة الشرق الأوسط عندما تتردد من حين لآخر تسريبات حول المساعي الغربية بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة والكيان الإسرائيلي لتنفيذ مخطط لتقسيم المنطقة إلى عدة دويلات صغيرة وضعيفة على أساس عرقي وطائفي ومذهبي في سبيل تحقيق حلم دولة اسرائيل الكبري والسيطرة على الأماكن الغنية بالنفط والثروات الطبيعية.

وقد تجددت خيوط هذا الحديث سابقًا عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز خريطة تظهر فيها خمس دول بالشرق الأوسط وقد قسمت إلى 14 دولة وفقًا لاعتبارات قبلية وطائفية..

أظهرت الخرائط تقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات، هي: دويلة للعلويين على الساحل، ودويلة كردية في الشمال، ودويلة للسنة.

والسعودية تم تمزيقها وتفكيكها إلى خمس دويلات، شمالية، وشرقية شيعية، والحجاز، وجنوبية إسماعيلية، ودويلة الوهابية في الوسط ، وتم تقسيم اليمن إلى دويلتين: شمال، وجنوب ، وتقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات.

وحتى لا يفسدوا عملية التنفيذ تعمدت نيويورك تايمز إخفاء خريطة تقسيم مصر والسودان، ولكن الخريطة سربت من قبل وقتلت شرحًا وتفسيرًا.

خريطة برنارد لويس تشير إلى تقسيم مصر إلى أربع دول هي: مسيحية في الصحراء الغربية وعاصمتها الإسكندرية، ونوبية في الجنوب، وإسلامية في الدلتا، وسيناء والصحراء الشرقية التي سيتم ضمها لإسرائيل الكبرى.

اعتمد برنارد لويس في التقسيم على الطوائف والأعراق والمذاهب، وكان الغرض من التقسيم هو مزيد من التفتيت حتى لا تكون للمسلمين دولة واحدة كبيرة أو قوية.

بالنظر لهذه الخرائط الآن نجد تفسيرًا لكل ما يجري خلال العقدين الأخيرين، ونفهم لماذا تستخدم أمريكا الأقليات والطوائف في العالم الإسلامي ضد الأغلبيات وإثارة القلاقل للوصول إلى الهدف النهائي وهو تفتيت المنطقة.



الذي يهمنا هنا هو التفكير الصليبي الصهيوني المتعلق بمصر، ونركز على شكل التقسيم الذي خططوا له، وهدفنا هو التحذير من الخطر الذي نراه ماثلًا أمام الجميع، حفاظًا على الأمن القومي المصري والإسلامي.

لقد وضع برنارد لويس خريطة واحدة لمصر والسودان، والربط بين البلدين لأن مخطط التقسيم يعمل على صناعة دولة باسم النوبة تضم شمال السودان وجنوب مصر.

وإذا كانت أمريكا قد نفذت خمسين بالمائة من خطة التقسيم في السودان (فصل الجنوب وصناعة تمرد دارفور).

لا يوجد عذر لأحد، ولا نجد مبررًا بالجهالة وعدم الدراية فالخرائط منشورة، ويعاد نشرها بين فترة وأخرى من الدوائر الغربية ذاتها، وكأنهم واثقون أن أمتنا مستسلمة للذبح، ففي سبتمبر/أيلول 2013 أعادت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية نشر خرائط تظهر فيها خمس دول عربية وقد قسمت إلى أربع عشرة دولة.



-مصر بين اسلاميين في السلطة ومجتمع مدني مسيحي

المدنيون في السلطة.. عن التجربة المصرية.. من أفشلها؟([35])

جاء الصعود السريع للمدنيين عقب الربيع العربي،، ومن بعده انهيار تام، عقب انتخابات وانقلابات، مع التمدد الحادث لكيانات العنف المختلفة سواء في الداخل المصري أو في مُحيطها الإقليمي وتزايد مؤشرات وصور التطرف تزامنًا مع أُفول التجربة السياسية للتيارات المدنية واختفاء الزخم الذي سبق ورافق تجربتهم، تزداد الأسئلة حول أي ارتباطية بين مُتغيري التطرف وأُفول التجربة في ظل القول بوجود إرتباطية بين هاذين الأمرين.

عن أول تجربة مدنية مصرية، صدر حديثًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "الإسلاميون في السلطة تجربة الإخوان المسلمين في مصر" للباحث المصري أحمد زغلول شلاطة. ينطلق من إشكالية رئيسة تتعلق بعدم امتلاك جماعات الإسلام السياسي- لتصور/آلية مُحكمة لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، لغياب تصور مُحدد عن طبيعة الدولة، فضلًا عن غياب نموذج تطبيقي لتحقيق "الدولة الإسلامية" رغم أنهم -كجماعات لها مشروع سياسي معلن- يستهدفون منذ عقود إقامتها حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها دون الحديث عن آليات تسيير شئونها".

الواقع أن السنوات السبع السابقة اتسمت بأنها كانت فرصة فارقة لعموم التيارات السياسية المدنية للتقدم نحو صدارة المشهد السياسي في العديد من الدول العربية، في ظل زخم الربيع العربي خاصة وأن هذه التيارات امتلكت أدوات هذا الحضور "كميًا" لطبيعة تنظيماتها وقوتها

([35])محمد عبدالرحمن عريف، المدني ونفي السلطة.. عن التجربةالمصرية.. من أفشلها؟، رأي اليوم، 13 تموز/ يوليو 2018.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84/



وحضورها بالتفاعل مع طبقات المجتمع بصور مختلفة، عكس غالب التيارت القديمة التي تفتقر أدوات التواجد في المجتمع، أما الأدوات "الكيفية" لهذه التيارات تراث تنظيري تكون عبر عقود بشروا به كثيرًا باعتباره الحل السحري لكافة مشاكل مجتمعاتنا.

رغم أن السياقات السياسية التي أتيحت لبعضهم –بدرجات متفاوته– لم تساهم في بلورة رؤية سياسية واضحه تنعكس في ممارسات هذه التيارات في الحكم فيما بعد. فرغم مشاركات بعض هذه التيارات سياسيًا إلا أنها ظلت مقتصرة على العمل النقابي والبرلماني، فلم يقترب الإسلاميون من دوائر السلطة العليا سواء في مناصب تنفيذية كالوزارت أو المحافظات، المحليات.. إلخ، أو في مناصب إدارية في مراكز الإدارة العليا في هيكل الدولة الإداري نتيجة السياساث الأمنية التي كانت تحظر تصعيدهم.

الإسلاميون على سبيل المثال قوىّ تبنت ثلاث مناهج في التغيير، الأول: ممثل في التيار السلفي الذي يرى إصلاح المجتمع بنشر العلم الشرعي وأصول الدين الصحيح بين الناس لتغيير القاعدة، ومن ثم يكون التمدد في الدولة وإقامة الدولة الإسلامية أمرا طبيعيًا. أما المنهج الثاني فتتبناه الإخوان المسلمون حيث يرون تغيير القاعدة بتربية أسرية قوية مع النظر للتغيير من أعلى بالمشاركة قدر المستطاع في الحياة السياسية سواء في النقابات أو البرلمانات المختلفة قدر المساحة السياسية التي تتوافرت لها. وثالث هذه المناهج تبنته جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية قبل المراجعات وهو التغيير بالسلاح وتبنت فكرة التقلابات من أعلى السلطة كأسهل طريقة لإقامة الدولة الإسلامية. ويُلاحظ رغم تشارك الجميع في الرغبة في إقامة الدولة الإسلامية إلا أنهم افتقروا لوضع تصور عملي لإدارة الدولة حال إتاحة الفرصة لذلك، فمن انغمس في التنظير اكتفى بذلك دون طرح تصور عملي، كذلك غاب برنامج توقيتي محدد لقيام هذه الدولة.

وبالنظر إلى التجربة المصرية فقد نجم عن هذا الإرتباك الفكري والسياسي لجماعات الإسلام السياسي سواء الاخوان المسلمين والتي وصلت لسدة الحكم ولم تستطع أن تقترب من أركان الدولة الموروثة من عهد مبارك لغياب الكوادر الإدارية التي يمكن إحلالها بديلًا عنهم، مما أنتج سيطرة فعلية للدولة العميقة وتوجيه القرار السياسي، فضلًا عن غياب برنامج عملي



للحكم أدى إلى تفاقم المشكلات الموروثة، وتزايدها مع غياب حلول ابتكارية. لذا سعتأبرز هذه الجماعات –وهي الإخوان المسلمين– إلى ترويض مراكز القوى بالسعي للاستفادة من مُعطيات الواقع في اتساق مع فكرة الاصلاح التدريجي الذي يحكم التنظيم ومن أبرز نتائجه غياب ثورية القرارات. كذلك تلك التي لعبت دور المعارضة الإسلامية للجماعة كجماعة الدعوة السلفية السكندرية والتي أخفقت في بناء بديل إسلامي يمكن إحلاله بديلًا عن الإخوان سواء في فترة حكمها أو في مرحلة ما بعد إخراجها من الحكم.

ورغم أن هذه الجماعات لم تتجاوز عامًا في الحكم بشكل رسمي –وارهاصات قبلها لمدة عام– إلا أن التجربة الغير مكتملة تجاوز زخمها قصرًا لمدة الزمنية، وخلَّفت تداعيات كثيرة بحيث تظل رغم ذلك مادة دسمة للبحث والتحليل. ظلت النظرة التقيمية –المبدئية تجاه تجربة الإسلاميين في الحكم أسيره عدة أطروحات– متداولة في محيطها–منها أن الأداء الذي ظهرت عليه القوى الإسلامية نتاج ضغوطات الدولة العميقة والفلول، وأن الهدف من عدم ثورية القرارات السياسية للإسلاميين كان سعيهم إلى محاولة كسب هذه القوى أو تحييدها. وهذا يعود إلى تراكم العديد من الإشكاليات أمام هذه الجماعات سواء "فكريًا" فيما يتعلق بمسائل الدولة والحكم، أيضًا لتراكمات تنظيمية حالت مسارات مكوناتها عبر عقود مضت دون تجاوزها حيث استمرت آلياتها التقليدية في التجاوب مع أزماتها التي أظهرتها تجربة الحكم دون استحداث آليات جديدة للتفاعل معها بحكم ما تفرضه التجربة العملية التي أصبحوا في قمتها.

نعم اتجهت جميع أنظار الجهات الفاعلة والمراقبين الدوليين نحو التيار الإسلامي في مصر، وذلك بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011، وترقب الجميع كيفية دمجه في المعادلة السياسية، ليحل محل القوى الحاكمة الأوتوقراطية التاريخية. وجاء ما لم يتوقعه التيار الإسلامي، في صيف عام 2013، عندما تدخلت المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بإسقاطها "محمد مرسي"، ليتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدلي منصور" رئيساً مؤقتاً للبلاد، بينما تحكمت المؤسسة العسكرية على مجرى الأحداث في الواقع. وما تم من الإسلاميين من حشد مؤيديهم للاعتصام في ميداني "النهضة" و"رابعة العدوية"، وبالرغم من تنوع أدواتهم الجماهيرية والمحلية والإقليمية والدولية، إلا أن ذلك لم يمنع النظام



المصري من فض اعتصام "رابعة" في الرابع عشر من آب/ أغسطس 2013، مخلفاً العديد من القتلى والجرحى، لكي تبرهن المؤسسة العسكرية بشكل نهائي على إحكام سيطرتها على كل من الدولة والمجتمع.

نعم مدنية السلطة المصرية أُفشلت بعد ما حدث من انقلاب عسكري بوجه مدني، وبغطاء ديني ووعد ديمقراطي، وعندما نقول أنه انقلاب بوجه مدني، فإننا نقصد بذلك أن المؤسسة العسكرية اختارت رئيسًا مدنيًا مؤقتًا وهو رئيس المحكمة الدستورية العليا، ودعت لانتخابات رئاسية وبرلمانية بعد ستة اشهر، وتشكيل لجنة من الخبراء لوضع دستور جديد. انصار حركة تمرد المخابرتية نزلوا بالملايين إلى ميدان التحرير وقصر الاتحادية احتفلوا بطريقة أكبر من احتفالهم باطاحة حسني مبارك.

القوى العسكرية خططت لهذا اليوم جيدًا، ولعلها استفاد من تجربة النظير التركي في لعب دور الحامي للدولة المدنية، ومنع المتشددين الاسلاميين من الوصول إلى الحكم ولو من خلال صناديق الاقتراع، مثلما حصل لحزب الرفاه والسعادة بزعامة نجم الدين اربكان. وعندما نقول خطط لذلك جيدًا، فإننا نقصد أنه ضمن ولاء ودعم مؤسسة الازهر والكنيسة القبطية، وجبهة الانقاذ المعارضة، وحركة تمرد التي تضم جيل الشباب، ووظف كل هؤلاء وانصارهم لدعم تدخله الحاسم.

يبقى أنه لا يمكن أن نغفل دور التيارات الدينية والمدنية الأخرى، فالتيار السلفي مسئول بذات الدرجة مع عموم المصريين عن انتكاسة ثورة يناير، فهناك ممارسات عديدة منهم أثارت مخاوف الرأى العام، بينما مهمة السياسى أن يبحث مع الآخر عن أوجه الاتفاق بينهما، وأوجه الخلاف المحدودة، ليدرك الإثنان القدر المشترك بينهما فى المواقف وإمكانية العمل معًا على العكس من ذلك، لم يتفق التيار السلفي مع ذاته اولًا ثم مع شريكه الإسلامي الآخر (الجماعة الإسلامية- الاخوان المسلمين)، وانتهت القصة بفشل سياسي ونجاح ثورة مضادة، باركتها التيارات السلفية ممثلة في حزب النور. بل والتيارات المدنية والليبرالية، ودفعت مصر ثمنها غاليًا، وستدفع في ايام قادمة ثمن تجربة إفشال ثورة شعبية، وتأييد ثورة مضادة وانقلابات على المدنية، وتنازل عنها صريح.



لقد حدث إقصاء سياسي واجتماعي لكافة مكونات التيار الإسلامي، بمن فيهم «الإخوان المسلمين» (حزب الحرية والعدالة)، و«الجماعة الإسلامية» (حزب البناء والتنمية)، والمنشقين عن «الإخوان المسلمين» (حزب الوسط)، والجماعات السلفية الصغيرة (حزب الفضيلة، حزب الإصلاح، حزب العمل الإسلامي، حزب الوطن، والجبهة السلفية). بالإضافة إلى ذلك، تم تضييق الخناق على تيار الإسلاميين الإصلاحيين مثل "عبد المنعم أبو الفتوح"، و"حزب مصر القوية". وكانت هناك أيضاً، محاولات تمت لحظر "حزب النور" -الذراع السياسي لـ "الدعوة السلفية" في الإسكندرية - نظراً لتعارض وجوده مع دستور عام 2014 الذي يحظر قيام الأحزاب على أساس ديني.

وسط ذلك لا يزال النظام المصري يشكل عقبة أمام إعادة إدماج الإسلاميين في الحياة السياسية. فمنذ القيام بفض اعتصامي "رابعة" و"النهضة" في صيف عام 2013، استمر النظام في موقفه الرافض لجميع الإسلاميين سواء من أيده أو عارضه. ويرى النظام أن جميع الإسلاميين يشكلون خطراً وشيكاً على الدولة وتهديداً لاستقرارها، في معادلة محصلتها صفرية وتأتي بتكلفة عالية في فترة زمنية حرجة من تاريخ مصر. فالبلاد تفتقر إلى نظام سياسي واضح وأجندة إقليمية مركزة، وهي منهكة اقتصادياً، ومتشرذمة اجتماعياً، وتعاني من مشاكل طائفية وعرقية، ومن الإرهاب في مناطق جغرافية متعددة. إن تراكم هذه العوامل تجعل من وصف النظام المصري للإسلاميين كعدو مطلق إجراءً خطيراً. وحتى الآن، لا يوجد أي دليل على احتمال تراجع النظام عن سياسته الحالية، ولا مستقبلًا.

ما حدث عقب فض اعتصام "رابعة العدوية"، أن الأزمة السياسية المصرية اتخذت منعطفاً خطيراً ونظراً لأن النظام المصري استمد شرعيته أساساً من خلال معركته الصفرية مع «الإخوان المسلمين» كونهم -كما يدعي النظام المصري- يشكلون تهديداً للأمن القومي، فإن نجاح أي تسوية بين «الإخوان» والنظام يتوقف إلى حد كبير، في ضمان الاستقرار السياسي في مصر.



الإسلاميون في السلطة تجربة الإخوان المسلمين في مصر[36]

نحن امام كتاب استمد أهميته من موضوعه، خاصة مع الصعود السريع للجماعات الإسلامية عقب الربيع العربي، مع التمدد الحادث لكيانات العنف المختلفة سواء في الداخل المصري أو في مُحيطها الإقليمي وتزايد مؤشرات وصور التطرف تزامنًا مع أُفول التجربة السياسية للتيارات الدينية واختفاء الزخم الذي سبق ورافق تجربتهم، تزداد الأسئلة حول أي ارتباطية بين مُتغيري التطرف وأُفول التجربة في ظل القول بوجود إرتباطية بين هاذين الأمرين.

الكتاب صدر حديثًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "الإسلاميون في السلطة تجربة الإخوان المسلمين في مصر" للباحث المصري أحمد زغلول شلاطة. ينطلق الكتاب من إشكالية رئيسة تتعلق بعدم امتلاك جماعات الإسلام السياسي- لتصور/ آلية مُحكمة لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، لغياب تصور مُحدد عن طبيعة الدولة، فضلًا عن غياب نموذج تطبيقي لتحقيق "الدولة الإسلامية" رغم أنهم -كجماعات لها مشروع سياسي معلن- يستهدفون منذ عقود إقامتها حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها دون الحديث عن آليات تسيير شئونها".

فمع التمدد الحادث لكيانات العنف المختلفة سواء في الداخل المصري أو في مُحيطها الإقليمي وتزايد مؤشرات وصور التطرف تزامنًا مع أُفول التجربة السياسية للتيارات الدينية واختفاء الزخم الذي سبق ورافق تجربتهم، تزداد الأسئلة حول أي ارتباطية بين مُتغيري التطرف وأُفول تجربة الحكم في ظل دفع المناهضين للتجربة بذلك. وعليه يسعى الكتاب إلى تفكيك تلك

---

(36)محمد عبدالرحمن عريف،مراجعة وقراءة كتاب (الإسلامي ونفي السلطةتجربةالإخوان المسلمين في مصر)، أحمدزغلول شلاطة،دار الوحدة العربية- بيروت- 2017م،الميادين كتب، 13 أيلول/ سبتمبر 2018.
http://www.almayadeen.net/books/823642/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9--%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1



التجربة بالتركيز على أداء جماعة الإخوان المسلمين في السلطة وبيان تفاعلها مع ملفاته المختلفة، وما أثارته من إشكاليات كانت لها تداعيات مركزية على البنية الفكرية والتنظيمية لها، إضافة إلى انعكاس ذلك على المسارات المستقبلية المحتملة لفكرة الإسلام السياسي.

الكتاب يناقش طبيعة "الدولة الإسلامية" المنتظر تحقيقها –عمليًا– وفق فهم المكونات الإسلامية لمسألة الشريعة وآلية تطبيقها. ويتطرق إلى "الإخوان وأزمات السلطة"، إلى أزمات الفكر التي غذتها ممارسات الجماعة في السلطة، وانعكاسات ذلك على الممارسة السياسية لها في الحكم. ثم "الخروج من التنظيم: مذكرات الثورة" فيناقش انعكاسات الانفتاح السياسي على التنظيم وذلك بقراءة الانشقاقات الحادثة في الجماعة وتحليل أبرز المذكرات التي صدرت في مرحلة ما بعد 25 يناير. ثم الحديث عن "تفاعلات التجربة"، فيتطرق إلى تحليل تفاعلات تجربة الاخوان المسلمين في الحكم مع كل من: التيار السلفي، المؤسسة الدينية الرسمية، كذلك العلاقة بالأقباط. وكذلك "تداعيات التجربة"، فيبحث في تأثيرات تجربة الحكم "تنظيميًا" على كل من: "تنظيم الإخوان المسلمين"، أيضًا "الكتلة الإسلامية"، و"العمل الإسلامي الاجتماعي". ويتطرق بعد ذلك من "أسئلة التنظيم" إلى أبرز التحديات أمام التنظيم والتي ترسم ملامح مستقبله وأبرزها مسارات العنف المحتملة، وإشكالات بناء خطاب سياسي، مسارات الحسم، الوزن السياسي للتنظيم.

كل ما سبق يدفع أكثر إلى القراءة المتأنية لمختلف جوانب هذه التجربة، بهدف التعرف على مسببات حالة التطرف الديني والسياسي التي تعاني منها مصر وكيفية تفكيك ذلك؟ خاصة أنها كنموذج قد يكون مرشحًا للتكرار في فترات زمنية مختلفة ومساحات جغرافية أخرى وإن كانت بدرجات متفاوتة.

اتسمت السنوات الستة السابقة بأنها كانت فرصة فارقة لعموم التيارات السياسية الدينية للتقدم نحو صدارة المشهد السياسي في العديد من الدول العربية، في ظل زخم الربيع العربي خاصة وأن هذه التيارات امتلكت أدوات هذا الحضور "كميًا" لطبيعة تنظيماتها وقوتها وحضورها بالتفاعل مع طبقات المجتمع بصور مختلفة، عكس غالب التيارت المدنية التي تفتقر أدوات



التواجد في المجتمع، أما الأدوات "الكيفية" لهذه التيارات تراث تنظيري تكون عبر عقود بشروا به كثيرًا باعتباره الحل السحري لكافة مشاكل مجتمعاتنا.

رغم أن السياقات السياسية التي أتيحت لبعضهم –بدرجات متفاوته– لم تساهم في بلورة رؤية سياسية واضحه تنعكس في ممارسات هذه التيارات في الحكم فيما بعد. فرغم مشاركات بعض هذه التيارات سياسيًا إلا أنها ظلت مقتصرة على العمل النقابي والبرلماني، فلم يقترب الإسلاميون من دوائر السلطة العليا سواء في مناصب تنفيذية كالوزارت أو المحافظات، المحليات.. إلخ، أو في مناصب إدارية في مراكز الإدارة العليا في هيكل الدولة الإداري نتيجة السياسات الأمنية التي كانت تحظر تصعيدهم.

نحن أمام قوىّ تبنت ثلاث مناهج في التغيير، الأول: ممثل في التيار السلفي الذي يرى إصلاح المجتمع بنشر العلم الشرعي وأصول الدين الصحيح بين الناس لتغيير القاعدة، ومن ثم يكون التمدد في الدولة وإقامة الدولة الإسلامية أمرا طبيعيًا. أما المنهج الثاني فتتبناه الإخوان المسلمون حيث يرون تغيير القاعدة بتربية أسرية قوية مع النظر للتغيير من أعلى بالمشاركة قدر المستطاع في الحياة السياسية سواء في النقابات أو البرلمانات المختلفة قدر المساحة السياسية التي تتوافرت لها. وثالث هذه المناهج تبنته جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية قبل المراجعات وهو التغيير بالسلاح وتبنت فكرة التقلابات من أعلى السلطة كأسهل طريقة لإقامة الدولة الإسلامية. ويُلاحظ رغم تشارك الجميع في الرغبة في إقامة الدولة الإسلامية إلا أنهم افتقروا لوضع تصور عملي لإدارة الدولة حال إتاحة الفرصة لذلك، فمن انغمس في التنظير اكتفى بذلك دون طرح تصور عملي، كذلك غاب برنامج توقيتي محدد لقيام هذه الدولة، وهذا نتاج أمرين:

<u>الأول</u>: غياب فكرة الثورة الشعبية كوسيلة للتغيير عن أجندة الإسلاميين، لذا لم يتوقع أي منهم حدوث ذلك بحيث يترتب على الثورة تغيير نظام الحكم ويُصبحوا قاب قوسين من إدارة البلاد، لذا تأخروا في دعمها مكتفين بالقيام بدور المعارضة بدرجات، دون التفكير عمليًا في الخطوة التالية.



الثاني: أدى غياب الإسلامين عن مراكز الدولة العليا إلى افتقارهم الفرصة لوضع تصور واضح عن إدارة الدولة والتي لا يعرفون هندستها عمليًا مما انعكس على أدائهم عندما تقدموا سياسيًا واستلموا مقاليد الحكم فيما بعد.

وبالنظر إلى التجربة المصرية –موضوع هذه الدراسة– فقد نجم عن هذا الإرتباك الفكري والسياسي لجماعات الإسلام السياسي سواء الاخوان المسلمين والتي وصلت لسدة الحكم ولم تستطع أن تقترب من أركان الدولة الموروثة من عهد مبارك لغياب الكوادر الإدارية التي يمكن إحلالها بديلًا عنهم، مما أنتج سيطرة فعلية للدولة العميقة وتوجيه القرار السياسي، فضلًا عن غياب برنامج عملي للحكم أدى إلى تفاقم المشكلات الموروثة، وتزايدها مع غياب حلول ابتكارية. لذا سعتأبرز هذه الجماعات –وهي الإخوان المسلمين– إلى ترويض مراكز القوى بالسعي للاستفادة من مُعطيات الواقع في اتساق مع فكرة الاصلاح التدريجي الذي يحكم التنظيم ومن أبرز نتائجه غياب ثورية القرارات. كذلك تلك التي لعبت دور المعارضة الإسلامية للجماعة كجماعة الدعوة السلفية السكندرية والتي أخفقت في بناء بديل إسلامي يمكن إحلاله بديلًا عن الإخوان سواء في فترة حكمها أو في مرحلة ما بعد إخراجها من الحكم.

ورغم أن هذه الجماعات لم تتجاوز عامًا في الحكم بشكل رسمي –وارهاصات قبلها لمدة عام– إلا أن التجربة الغير مكتملة تجاوز زخمها قصرًا لمدة الزمنية، وخلَّفت تداعيات كثيرة بحيث تظل رغم ذلك مادة دسمة للبحث والتحليل. ظلت النظرة التقيمية –المبدئية تجاه تجربة الإسلاميين في الحكم أسيره عدة أطروحات– متداولة في محيطها–منها أن الأداء الذي ظهرت عليه القوى الإسلامية نتاج ضغوطات الدولة العميقة والفلول، وأن الهدف من عدم ثورية القرارات السياسية للإسلاميين كان سعيهم إلى محاولة كسب هذه القوى أو تحييدها. ومنها ما قال أن تشرزم الإسلاميين هو السبب مع وجود مؤامرة غربية تجاه الإسلام ومن يمثله رغبة في إفشال هذا الدين الذي يملك كافة الحلول، كذلك رغبة إقليمية في التضييق على النموذج الإسلامي الصاعد لحماية دولهم من إمتداد الثورات إليها. وإن كنا نتفق جزئيًا مع بعض جوانب هذه الأطروحات إلا أن نتائج التجربة أعمق من هذه الأطروحات.



ومن هنا تنطق الدراسة من إشكالية رئيسة تتلخص في أنه من واقع المشاركة العملية بدرجات في الحكم نجد عدم امتلاك جماعات الإسلام السياسي- لتصور/آلية مُحكمة لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، لغياب تصور مُحدد عن طبيعة الدولة، فضلًا عن غياب نموذج تطبيقي لتحقيق "الدولة الإسلامية" رغم أنهم -كجماعات لها مشروع سياسي معلن- يستهدفون منذ عقود إقامتها حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها دون الحديث عن آليات تسيير شئونها". وهذا يعود إلى تراكم العديد من الإشكاليات أمام هذه الجماعات سواء "فكريًا" فيما يتعلق بمسائل الدولة والحكم، أيضًا لتراكمات تنظيمية حالت مسارات مكوناتها عبر عقود مضت دون تجاوزها حيث استمرت آلياتها التقليدية في التجاوب مع أزماتها التي أظهرتها تجربة الحكم دون استحداث آليات جديدة للتفاعل معها بحكم ما تفرضه التجربة العملية التي أصبحوا في قمتها.

بالتطبيق على جماعة الاخوان المسلمين -كنموذج وصل إلى قمة هرم السلطة- تتفرع من هذه الإشكالية عدة أسئلة منها:

-ما طبيعة المتغيرات الفكرية والتنظيمية في الجماعة في السنوات الخمس الأخيرة ومدى انعكاسها على أدائها السياسي لها في الحكم؟، والتي تُثبت أو لا تُثبت فرضية قدرتها على تحول ممارساتها من فكرة الجماعة إلى فكرة الدولة.

-ماهي انعكاسات التجربة على التنظيم من جانب وعلى باقي الفاعلين الإسلاميين من جانب آخر؟.

-ماهي التداعيات السوسيولوجية للتجربة على التنظيم خاصة، ومكونات الحالة الإسلامية عامة؟.

وعلى الرغم من قصر عمر التجربة فقد توافرت عدة أسباب دفعت للبحث في ملامح هذه التجربة.



-منها مايتعلق بالموضوع نفسه: بالاقتراب من تجربة أبرز مكونات الحركةالإسلامية في الحياة السياسية المصرية في لحظات تاريخية لا تتكرر كثيرًا.

-ومنها ماهوموضوعي: بالبحث عن أثرزيادة نطاق أو فعاليةالمشاركة السياسية في زيادة/انخفاض-درجةمركزية التنظيم وانعكاس ذلك على عملية صنع القرار أثناء وجودها في الرئاسة، وتأثيرات الممارسةالسياسية على التنظيم.

الكتاب استهدف تناول تفاعلات النموذج في الفترة الزمنية من 2011 إلى 2016 خاصة أنها تمثل مرحلة هامة من دورة حياة التنظيم لم تحدث مسبقًا ويصعب تكرارها على المدى المنظور. فما بين مراحل أربع مر بها التنظيم تدور فكرة الكتاب حيث يناقش في طوريه الأولين "الظهور والالتحام" تاريخبدايةالصعود السياسي للإسلاميين عامةً وعلى رأسهم جماعة الاخوان المسلمين عقب تنحي مبارك عن الحكم وتقديم الجماعة بمرشحها للرئاسة مرورًا بمرحلة "البيروقراطية" والمتمثلة في فترة الحكم وتفاعلات التجربة انتهاءً بالطور الأخير "التراجع" ممثلًا في مرحلة ما بعد عزل محمد مرسي في الثالث من تموز/ يوليو 2013، واستمرار التصعيد ضد خلفه عبد الفتاح السيسي من وقتها حتى لحظة كتابة هذا الكتاب.

الكاتب يرجع تركيزه على جماعة "الإخوان المسلمين" كدراسة حالة بسبب الرمزية الكبيرة التي تمثلها الجماعة في الخيال السياسي للإسلاميين، باعتبارها الجماعة الإسلامية الأم سواء بين التيارات الإسلامية في مصر أو خارجها. كما تمثل تحولات التجربة نموذجًا فارقًا في تاريخ وممارسات جماعات الإسلام السياسي خاصة في ظل وجود نموذج تونسي موازي ومعاصر هو "حركة النهضة" اختلف مساره السياسي عن مسار إخوان مصر.

اقتصر الكاتب في تناوله لتفاعلات الجماعة مع مسألةالحكم،على المستوىالداخلي المصريمع بعض الإشارات إلى دوافع بعض التحركات الخارجية، إتساقًا مع رغبته في التعرف على مدى قدرة جماعات الإسلام السياسي على التفاعل مع مسألة الحكم، خاصة وأن التجربة كانت لها تمايزات لأسباب جغرافية وسياسية عن باقي تجارب دول الثورات العربية التي صَعَّدت بالإسلاميين إلى سدة الحكم.



قد يكون الكاتب أهمل ما اتجهت إليه جميع أنظار الجهات الفاعلة والمراقبين الدوليين نحو التيار الإسلامي في مصر، وذلك بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2010، وترقب الجميع كيفية دمجه في المعادلة السياسية، ليحل محل القوى الحاكمة الأوتوقراطية التاريخية. وجاء ما لم يتوقعه التيار الإسلامي، في صيف عام 2013، عندما تدخلت المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بإسقاطها "محمد مرسي"، ليتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدلي منصور" رئيساً مؤقتاً للبلاد، بينما تحكمت المؤسسة العسكرية على مجرى الأحداث في الواقع. وما تم من الإسلاميين من حشد مؤيديهم للاعتصام في ميداني "النهضة" و"رابعة العدوية"، وبالرغم من تنوع أدواتهم الجماهيرية والمحلية والإقليمية والدولية، إلا أن ذلك لم يمنع النظام المصري من فض اعتصام "رابعة" في الرابع عشر من آب/ أغسطس، مخلفاً العديد من القتلى والجرحى، لكي تبرهن المؤسسة العسكرية بشكل نهائي على إحكام سيطرتها على كل من الدولة والمجتمع.

يبقى أن الكاتب أغفل دور التيارات الدينية والمدنية الأخرى، فالتيار السلفي مسئول بذات الدرجة مع عموم المصريين عن انتكاسة ثورة يناير، فهناك ممارسات عديدة منهم أثارت مخاوف الرأى العام، بينما مهمة السياسى أن يبحث مع الآخر عن أوجه الاتفاق بينهما، وأوجه الخلاف المحدودة، ليدرك الإثنان القدر المشترك بينهما فى المواقف وإمكانية العمل معًا على العكس من ذلك، لم يتفق التيار السلفي مع ذاته اولًا ثم مع شريكه الإسلامي الآخر (الجماعة الإسلامية- الاخوان المسلمين)، وانتهت القصة بفشل سياسي ونجاح ثورة مضادة، باركتها التيارات السلفية ممثلة في حزب النور. بل والتيارات المدنية والليبرالية، ودفعت مصر ثمنها غاليًا، وستدفع في ايام قادمة ثمن تجربة إفشال ثورة شعبية، وتأييد ثورة مضادة وانقلابات على المدنية، وتنازل عنها صريح.



الحالة السلفية المعاصرة فى مصر([37])

نحن اما كتاب استمد أهميته من موضوعه، خاصة مع الصعود السلفي الراهن، بالإضافة لكونه لم يتعامل مع الحالة السلفية من بُعد (أمني) على نمط كثير من الكتابات والأبحاث والدراسات السابقة، بقدر ما أكسبها بُعدًا اجتماعيًا وتاريخيًا، يصلح مدخلًا للتعاطي مع هذا التيار الاجتماعي الديني بمقاربة أكثر تسامحًا وتصالحًا، خاصة مع سنوات غياب طويلة لكثير من قوى المجتمع الفاعلة.

جاءت البداية في مصر عقب ثورة يناير/كانون الثاني2011، حيث ظهرت الإشكالية المتعلقة بالمفاهيم المستخدمة مثل الإسلام السياسي والحركات الإسلامية وكذلك التقسيات لهذه الحركات وتعدد هذه التقسيمات ومكان الحركات السلفية في هذه التقسيمات، وجاءت هذا الكتاب تحت اسم (الحالة السلفية المعاصرة في مصر). حيث يرى الكاتب أن السلفية هي اسلوب تفكير يميل إلى اتخاذ آراء السلف والركون إليها كما هي، واتخاذها مرجعية إلى الحياة المعاصرة، ويخلص الكاتب إلى أن السلفية حالة فكرية أساسًا وإن اتخذت أشكال تنظيمية.

قسم الكاتب الدراسة إلى ثلاثة أبواب وعدة فصول ومباحث. جاء الباب الأول السّلفية والوهّابية. والباب الثاني ملامح الوضع الديني. والباب الثالث سَلفيو مصر. ثم خاتمة ونتائج الحالة الدينية الحالية، وكذلك التحديات أمام الحركة السلفية. وعليه فنحن أما كتاب يحاول – في أبوابه الثلاثة– رسم الخريطة السلفية المصرية، وضبط تضاريسها المموهة منذ سنوات، حيث يتناول إشكالية المصطلح ابتداءًا، ويتتبع خطواته في تاريخنا، تحديدًا منذ محمد بن عبد الوهاب، الذي أعاد انتاج منهج ابن حنبل وابن تيمية في إطار حركي، يميل للتشدد والانغلاق. كذلك يتناول تاريخ نشأة التيار السلفى فى مصر، وأنواعه وأهم معتقداته الفكرية، ويُرجع

([37])محمد عبدالرحمن عريف،مراجعة وقراءة كتاب (الحالةالسلفيةالمعاصرة فى مصر)، أحمد زغلو ل شلاطة،دار مدبولي للنشر–القاهرة- 2016م،الميادين كتب، 19 تموز/ يوليو 2017.
http://www.almayadeen.net/books/717066/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1



الكاتب فى بداية عمله سبب انتشار مظاهر التدين فى المجتمع المصرى مؤخرًا، والتي تتجلى بداية من أسماء المحلات والمطاعم وصولًا إلى الأناشيد الدينية التي أقبل عليها جميع المطربين الذين لم يجدوا لهم حظًا وافرًا في سوق الأغنية المصرية، إلى هجرة الآلاف من المواطنين إلى دول الخليج عمومًا وللملكة العربية السعودية خصوصًا، وتأثرهم بالفكر الوهابى هناك ونقلهم لهذه الأفكار لأسرهم ووسطهم المحيط بهم، مما أدى لوجود جيل كامل نشأ تحت هيمنة الفكر السعودى، وساعد في اختفاء الهوية الثقافية المصرية لصالح الهوية السعودية الوهابية التي تهتم بالشكل بديلًا عن الجوهر، وتحتفل بالتدين المظهرى، ولا تكترث بالتدين السلوكى أو حتى أعمال القلوب.

يُلخص الكاتب رؤيته لعلاقة أسرة آل سعود بالدعوة الوهابية قائلاً (أصبح الطموح السياسي وراء التأييد لدعوة ابن عبد الوهاب، سواء أكان ذلك لدى عثمان بن معمر (أمير العيينة) ومن بعده محمد بن سعود (أمير الدرعية)، الطموح إلى التوسع في ملكه، والطموح مشروع.... والشيخ ابن عبد الوهاب في أمس الحاجة إلى الأمن والحماية والاستقرار وحرية الدعوة، وقد وجد في ابن سعود ضالته وتلاقت الرغبتان بين الرجلين، وبدأت المسيرة في الدرعية قاعدة تأسيس وانتشار الدولة السعودية والمذهب الوهابي أو السلفي. ويبقى تحفظ التيار السلفي على تسمية (الوهابيين)، فالانتساب لـ(السلف) يضفي قدرًا من القداسة على المنهج الذي تحمله وتدعو له، ويجعل الاختلاف معه أو توجيه النقد إليه نوعًا من الخصومة مع خير القرون، ويوقعك في شبهة رفض منهج السلف الصالح واجتهادهم، مع أن خير القرون لم يستقم على اجتهاد وحيد، وأن جُل القضايا التي تدلي فيها برأيك (السلفي) هي قضايا معاصرة أصلا!.

يُشير الكاتب إلى أن مكمن الخطورة ليس فى الدين، ولكنه يعود إلى سوء الفهم، فالدين قد يكون مصدراً لظهور التعصب نحو بعض الشعوب أو الطوائف عندما يميل المتدين إلى أخذ الدين قناعًا لكل أنواع الأفعال القاسية التى يرتكبها، وقد يصور هذا القناع تعبيرات جميلة لكنه فى قرار نفسه يخفي دوافع آثمة. ويحدد الكاتب خصائص المتدينين الجدد، فيقول هذا الجيل يمتاز ويُميزه عن غيره من الأجيال السابقة عدة أمور تدلنا على الحالة الفكرية المتأثرة



بالتطور الحادث فى الحياة، وهي ثقافته السمعية بصفة أساسية، وليس له جذور فى التدين أي حديث العهد بالتدين، مندفع في الدعوة والفتوى، كما أن مرجعيته سلفية فضائية، ولا يعترف بتعدد الآراء في المسألة الواحدة. ويرى أن ذلك يؤدي إلى التفرقة والتشتت، كما أنه يرى نفسه دائمًا على صواب وغيره دائمًا على خطأ وهنا مكمن الخطورة، فالتشدد هو الطريق الأقصر إلى التعصب لدين ما أو فكرة ما، أيا كان هذا الدين أو الفكر، كل هذا له تأثيرات غاية في الخطورة بشأن استقرار المجتمع وأمن الأفراد، حيث يتميز هذا الفرد المتعصب بالنزعة الشديدة لتصنيف الأفراد، وزيادة المسافة الاجتماعية فهو يباعد بين الناس ويؤدي إلى التشاحن والصراع، وينظر المتعصب إلى ضحاياه على أنهم أقل منه في المكانة وأمور كثيرة أخرى، وأخيرًا الجمود الخلقي وما يصاحبه من جمود في المعايير العامة.

لقد ظل السلفيون لسنوات طويلة يعملون في مناطق الظل، متجنبين أي مواجهة مع الدولة، ومستفيدين من فراغات وفضاءات دينية، انشغل الإخوان المسلمون عنها بمشاركة أوسع في النقابات المهنية والحياة السياسية. وحتى مع انتشار فضائيات دينية هيمن عليها السلفيون، لم يكن هناك من يعتقد أن شعبية التيار السلفي تمثل رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية، باعتبارهم طرفًا محايدًا من ناحية، ولِمَا بدت أنها قدرة أمنية على احتوائهم أو توظيفهم لصالح النظام الحاكم من ناحية أخرى.

الكاتب يُعَرِّف مصطلح السلفية –المثير لكثير من اللغط حسب وصفه– أنه أسلوب تفكير يميل إلى اتخاذ آراء السلف والركون إليها كما هي، واتخاذها مرجعية للحياة المعاصرة في كل جوانبها، وهو يفرق بين (الجماعات) و(التنظيمات) التي تنسب نفسها إلى السلفية، حسب نهجها في التغيير (سلمي– إصلاحي) أو (عنفي– تكفيري)، وحسب بيئة عملها (محلي، دولي)، إلا أنه يشير إلى دور الجمعيات السلفية المسالمة –مثل أنصار السنة– في توفير بيئة خصبة تضخ مزيد من الشباب إلى التنظيمات العنفية.

يرصد الكاتب عدة سلفيات، فمن غير الممكن الحديث عن التيار السلفي ككيان واحد غير متنوع، حيث يرى أن هناك سلفية جهادية تبنت خطًا في مجال التكفير أو التفجير، هناك سلفية اجتهادية زاوجت بين المقاصد والنصوص، بين الأصل والعصر. وهناك سلفية اعتبرت



نفسها امتدادًا لمدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ركزت على محاربة الشرك الشعائري، وما رأته من اختلال في قضايا البدع، كذلك هناك سلفية أرادت أن تزاوج بين هذا وذاك.

الكاتب يُجمل تقسيمات السلفية في ثلاثة عناوين رئيسية، السلفية العلمية التي أنشأها مجموعة من طلاب الجامعة في مدينة الأسكندرية تحديدًا بمنتصف السبعينيات، وتعرف بـ(الدعوة السلفية)، ولها أتباع بمختلف محافظات مصر يقدرون بمئات الألوف، وهي ليست تنظيمًا هرميًا متماسكًا بل يجمعهم اتباع مجموعة من المشايخ (مثل: محمد حسان ومحمد حسين يعقوب وياسر برهامي)، وكانوا يرفضون العمل الحزبي والمشاركة السياسية، وكانت مواقفهم في مجملها متصالحة مع النظام الحاكم حتى أن مبادرتهم للإصلاح التي أعلنها سعيد عبد العظيم في سبتمبر/أيلول2009، لم تجد مانعًا في توريث الحكم (ولاية العهد على حد تعبيره) باعتبارها "حسم لموارد نزاع". كذلك السلفية الحركية وتزامنت نشأتها مع الدعوة السلفية إلا أنها تختلف عنها في مسألة هامة هي الإعلان عن كفر الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة الإسلامية باسمه، ويقود هذا الاتجاه نشأت إبراهيم ومحمد عبد المقصود وسيد العربي، وبسبب مواقفها من النظام ومن قضية غزة التي تعرضت لحصار أمني شديد منذ عام2001. وكذلك السلفية الجهادية وهو التيار الذي يتعاطف مع تنظيم القاعدة ويتبنى أفكاره، لكنه فضل هذا المسمى الأقل إثارة للمشكلات، وبشكل عام انحصر في خلايا محدودة بمصر، بينما كان له تواجد أكثر في ليبيا والجزائر وبعض دول الخليج والشام.

تَصدر الكاتب في أطول أبواب الكتاب لمحاولة تشريح الحالة الدينية في مصر، واستغرق في التفاصيل دون تركيب المشهد مرة أخرى بحيث تتبين تجليات الظاهرة السلفية في مشهد التدين المصري الحالي، مما جعل الباب الثاني–على أهمية موضوعه– يقف منعزلاً بين الباب الأول: "مصطلح السلفية وتاريخ الوهابية"، والباب الثالث: "الحركات والجمعيات السلفية في مصر". ومن وجهة نظر الكاتب فالحالة الدينية تتجلى في التطبيق البشري للدين (التدين)، وباختلاف الظروف الثقافية والمجتمعية واختلاف الأفراد تتعدد (أنماط التدين) السائد في المجتمع، والتي تحكمها ما يسميه الكاتب بالمعرفة الدينية، ويقصد بها: (الثقافة الدينية لدى الأفراد والأقوال والنصوص المكتوبة التي تصدر عن المؤسسات الدينية وعن رجال الدين). وهنا يبدو أن



الكاتب يعمم أحكامًا لا تقبل التعميم، فيقول مثلاً: "يتصدر الساحة مشايخ من ذوي الثقافة الضحلة والقشرية، أتوا بآراء قاطعة في مسائل خلافية، نذروا عمرهم للشكليات الدينية– تقصير الثوب، إطلاق اللحية، ارتداء النقاب.. إلخ– وركزوا عليها بدلًا من تعميق جوهر الإسلام من تسامح وتعاون وعمل". "اليوم أصبح التفكير هو الاستثناء، وأصبحت أية محاولة للتفكير واستخدام العقل قد تجر الهلاك على أصحابها، ويكون التكفير وما يتبعه من أحكام السلاح المستخدم ضد أي اجتهاد ما، أو رأي مخالف للرأي السائد، أو أية دعوة للتجديد"، "وبتلك الملامح لهؤلاء المتدينين الجدد نستطيع أن نتخيل حجم الكارثة التي يقدم عليها مجتمع هذه هي طريقة تفكير شبابه ومراهقيه، فكيف الحال عندما يصلون إلى موقع سلطة ومسؤولية وكيف الحال بذرياتهم وما هو المنتظر من عقول لا تعترف بتعدد الآراء والمشارب والاتجاهات والميول والطباع، وكل ذلك من سمات الحياة"، و"كيف تستقيم الحياة مع بشر، المرأة عندهم كائن غواية ليست مصدر ثقة، لا يؤمن بوجود لها خارج بيتها.. ليس لها كيان خارج كيان زوجها، ولا راد لسلطته ولو بطش وظلم وفجر، لا تمتنع عنه مهما تكبر وطغى، لابد أن تكون طوع يمينه في أي وقت.. مئات الآلاف من الصفحات خلفها التراث الفقهي عبر القرون كلها تؤيد وتؤكد سلطات الزوج مهما كانت تصرفاته نحو زوجته من إهانة وقسوة وعنف وإهمال حتى في أبسط قواعد النظافة". وتعميم هذه الأحكام على حالة المجتمع المصري يستحق مناقشة، ولا شك أن (الخلط) بين رصد "الحالة الدينية المصرية" بشكل عام و"حالة التدين السلفي" بشكل خاص قد أنتج هذا التعميم المرفوض، فسياق العرض يرتبك بين الحديث عن الحالة الدينية المصرية أحيانًا، والحالة السلفية أحيانًا أخرى، وكأن التدين في المجتمع المصري له نمط واحد فقط دون تمايزات.

يُلخص الكاتب ملامح (المتدينين الجدد) كما يصفهم، فيُحمِل كثيرًا على دعاة أسلمة الاقتصاد وأسلمة العلوم المعرفية بشكل عام، ويختزل هذه الدعوة في ممارسات سطحية لبعض الإسلاميين، لا تقارن بجهود علمية منهجية بدأت منذ سنوات طويلة، فيقول: "إن الدعوة إلى أسلمة العلوم تعني الدعوة إلى التخلف، وذلك بالاقتصار على ما سماه بعض الفقهاء المحافظين بالعلم النافع وهو العلم الديني فحسب"، وهو ما يبتعد كثيرا –أو يناقض تمامًا– مفهوم أسلمة المعرفة الذي يعني فك الارتباط بين الإنجاز العلمي الحضاري البشري، والإحالات



الفلسفية الوضعية بأشكالها المختلفة، وإعادة توظيف هذه العلوم ضمن ناظم منهجي ومعرفي ديني- غير وضعي (بحسب تعريف محمد أبو القاسم حاج حمد، أحد رواد هذا المجال)، وليس مجرد إضافة أو إقحام عبارات دينية أو نصوص قرآنية لعلم النفس أو علم الإجتماع مثلًا، فهذا مسلك يرفضه رواد هذه المدرسة باعتباره موقفًا دفاعيًا عاجزًا، أساء للمصطلح - وللمشروع برمته- أكثر مما نفعه. كما أن هذا المنهج لا علاقة له -بل لا يهتم أصلًا- بما يسمى خطاب (الإعجاز العلمي)، الذي يعتبره الكاتب خطرًا لأن "العلم متغير والدين ثابت دائم ليوم الدين".

الكاتب يستعرض في الباب الثالث التجليات الرسمية للتيار السلفي في مصر (الجمعية الشرعية -جمعية أنصار السنة المحمدية)، ولا يغفل إرهاصات البعث الديني الذي بدأ على يد جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ثم دور محمد رشيد رضا، كجسر تواصل بين الوهابية السعودية، وحركة الإصلاح الديني في مصر، وتأثيره على مؤسسي الجمعيات الإسلامية الكبرى (حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين- محمد حامد الفقي مؤسس أنصار السنة المحمدية).

يصل إلى أنه مع تراجع وضعف الخلافة العثمانية، وتعرض المجتمعات العربية للتقسيم والتغريب، بدأت محاولات الحفاظ على هوية المجتمع ومواجهة الانحرافات الخلقية والعقائدية وانتشار الطرق الصوفية، فأسس محمود السبكي-في غرة المحرم1331هـ الموافق 11 أيلول/ ديسمبر1912م- (الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية)، كأول جمعية منظمة في مصر تدعو لإحياء السنة ومناهضة البدعة، لذا أطلق أتباعها على مؤسسها آنذاك لقب "إمام أهل السنة". واهتمت الجمعية بتعليم القرآن وإنشاء المدارس، والمساجد بالإضافة لمشروعات خيرية متنوعة، وتجنبت تمامًا المشاركة السياسية، بل حظرت على أعضائها ممارسة السياسية. وبحلول عام (1345هـ-1926م) أسس محمد حامد الفقي - أحد تلامذة محمد رشيد رضا- جمعية أخرى تحت اسم (أنصار السنة المحمدية)، لتصبح الآن أكبر جمعية سلفية منظمة في مصر، لها قرابة المائة فرع والألف مسجد، بالإضافة لفروعها المنتشرة خارج مصر، وتتلخص أهدافها في دعوة الناس إلى التوحيد الخالص والتمسك بالنبعين الصافيين (القرآن والسنة)، وتجنب الحكم بغير ما أنزل الله لأنه سبحانه أعلم بصالح عباده، بالإضافة



لمحاربة البدع والخرافات والتمسك بالإيمان بصفات الله دون تمثيل أو تأويل، كما اتخذت موقفًا متحفزًا من المرأة باعتبار أن "أصل الفساد هو السماح للنساء بارتياد الملاهي والمراقص"، ودعت إلى "التمسك بالرجولة لاستمرار القوامة على النساء". كذلك استعرض الكاتب علاقة جمعية أنصار السنة بالصوفيين والشيعة وجماعات العنف والإخوان والأنظمة الحاكمة، ويُجمل أهم التحديات التي تواجه التيار السلفي، وتتعلق بعلاقتهم بغيرهم من أطياف المجتمع والأنظمة الحاكمة، وبلورة رؤية للانفتاح على المتغيرات الدولية، وفتح باب الاجتهاد، ونبذ التعصب.

لقد استطاع الكاتب وضع (المسألة السلفية) على المائدة، وإن كان قد ترك بعض الجوانب غامضة مثل مدى دقة التقسيم التقليدي للتيار السلفي في مصر، ومدى التداخل على المستوى القاعدي خصوصًا بين جمعياته ومدارسه؟ فجماعة أنصار السنة مثلا وبرغم خلافها المعلن– أو بشكل أدق خلاف إدارتها– مع مؤسسي الدعوة السلفية في الإسكندرية، تعتمد في جزء كبير من جمهورها على رموز الدعوة السلفية (خاصة حسين يعقوب ومحمد حسان ومصطفى العدوي)، وتعتبر مقار جمعية أنصار السنة المروج الأول لهم في محافظات كثيرة، أي أن (أتباع) أو جمهور المشايخ المرتبط بالدعوة السلفية هم رواد –وربما أعضاء– جمعية أنصار السنة.

ينتهي الكتاب بقسم الملاحق، ويشمل مجموعة من فتاوى رموز التيار السلفي وشيوخه، في محاولة لتسليط الضوء على آراء التيار السلفي في بعض القضايا المعاصرة.أما نتائج ما وصفه الكاتب بالحالة الدينية الحالية في مصر والتي تغلب عليها الظاهرة السلفية فهي كما يراها التعصب للرأي، والتمحور حول الشخصيات والأحزاب والجماعات والتقليد الأعمى والانطواء والتقوقع من جانب أبناء الحركة السلفية بالإضافة إلى التجرؤ على الفتوى والتشنيع بالمخالفين. وفي خاتمة الكتاب وضع الكاتب نتائج الحالة الدينية السائدة والآثار السلبية لسيادة الرأي الواحد وفرض الإجتهاد الواحد على أساس أنه رأي الدين. وكذلك بين الكاتب التحديات التي تواجه الحركات السلفية اليوم واستمرارها يتوقف على مدى تطورها فكريًا وطرحها حلولاً واقعية للمشاكل المعاصرة.



بعد كل هذا يبقى التيار السلفي مسئول بذات الدرجة مع عموم المصريين عن انتكاسة ثورة يناير، فهناك ممارسات عديدة منهم أثارت مخاوف الرأى العام، بينما مهمة السياسى أن يبحث مع الآخر عن أوجه الاتفاق بينهما، وأوجه الخلاف المحدودة، ليدرك الإثنان القدر المشترك بينهما فى المواقف وإمكانية العمل معًا على العكس من ذلك، لم يتفق التيار السلفي مع ذاته اولًا ثم مع شريكه الإسلامي الآخر (الجماعة الإسلامية- الاخوان المسلمين)، وانتهت القصة بفشل سياسي ونجاح ثورة مضادة، باركتها التيارات السلفية ممثلة في حزب النور.

عن المجتمع المدني المسيحي في مصر([38])

أحاول تقديم عرضًا لما شهدته مصر منذ مطلع 2011، من ثورة تطورت في أعوام تالية إلى انتخابات وانقلابات، شكل فيها المجتمع المدني المسيحي الركيزة الجماهيرية لتحالف الثورة العنيفةضد السلطة وعدد كبير في المظاهرات القوية، وبدأ الصراع الثوري المبكر، بالتحرك أولًا داخل الكنيسة وكأنما أراد الضغط على نظام الكنسية أولًا للدفاع عنه والإتيانله بحقوقه، فقد جاءت مظاهرات المجتمع المدنيالمسيحي بمثابة خروج على نظام الدولةِ والكنيسةِ معًا. فما أسباب تراجع وانحسار استقلال المدنيين المسيحيين بقرارتهم السياسية التي صاحبت ثورة 2011 بعيدًا عن وصاية القيادة الكنسية، والعودة مجددًا طلبًا لدور كانوا تمردوا عليه؟.

([38])محمد عبدالرحمن عريف، عن المجتمع المدني المسيحي في مصر، العربي الجديد اللندنية، 7 كانون الثاني/ يناير 2018.

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/1/6/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-1

https://www.politics-dz.com/blog/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A/



في عرض بعض تطورات لصراع المجتمع المدني وصولًا لتطور مفهوم المواطنة من حيث مضامينه وعناصره تبعًا للتحولات الإجتماعية والتاريخية ضمن حركية التي تقوم على تطور العلاقات والحاجات والحقوق والإلتزامات، حيث تجاوزت دلالاته الأبعاد السياسية والقانونية مع بروز أزمة الدولة القومية التي شكلت أساس الفكر الليبرالي لسنوات عديدة. حيث تعود جذور المواطنة في المجتمع المدني التي توازي المواطنة في الدولة، وهو نفس المعنى –تقريبًا– الذي ساد تصور الفلاسفة الإغريق لمدنهم الفاضلة، فإفلاطون وأرسطو، صاغا تصورين مختلفين لحياة مجتمع مدني– سياسي، تتداخل فيه حقوق المدنية بحقوق المواطنة السياسية، فمفهوم دولة المدينة، يعبر بدقة عن هذا التداخل بين المفهومين الذي تأثر به إلى حد ما أصحاب فلسفة العقد الاجتماعي وكافة منظري الفكر السياسي الأوروبي الكلاسيكي.

مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأ مفهوم المجتمع المدني يدخل مرحلة جديدة "ففي منتصف الفترة من 1750–1850 تغير مفهوم المجتمع المدني واكتنفه القلق والتوتر، إلى حد كبير، فثمة ازدواجية وتعايش بين المعنيين اللذين اكتسبهما في علاقته بالدولة... وكانت بريطانيا وفرنسا في مقدمة الدول التي شهدت هذه الطفرة التقدمية هذا المنحنى الجديد للمفهوم، فثمة حركة تاريخية نحو استقلال الذوات الاجتماعية عن تلك الدولة المركزية المؤسسية، حركة تقدمية تهدف إلى تأسيس مساحة متنامية من الاستقلال داخل المجتمع المدني بمفهومه التقليدي".

بعد أن طُرحت بحدةٍ مع تنامي النزاعات العنيفة العرقية والإثنية والدينية داخل الدولة الواحدة في أعقاب نهاية الحرب الباردة. وصولًا للربيع العربي. وحيث يعتقد البعض أنه لا توجد فواصل بين مفهوم المجتمع المدني وبين مفهوم الدولة، والحقيقة أن هذا الوضع ميز الفكر السياسي الأوروبي التقليدي حتى منتصف القرن الثامن عشر، فالدولة والمجتمع المدني ما هما إلا نمط واحد من الهيئة السياسية يخضع له المواطنون في إطار سيادة مجموعة من القواعد والقوانين الخاصة به، وذلك ضمانًا للنظام والأمن.

حالة مسيحي مصر ربما تكون نموذجًا لذلك. باعتبار (المواطنة) حقًّا وواجبًا تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية. ويتقوّى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات الديمقراطية



التي تترسّخ فيها قيم العدالة والحرية والمساواة، وهي لا تتأتّى مع الاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة ولا يعترف غالبًا إلا بالواجبات، حيث تتحوّل معه المواطنة إلى نوع من العبودية. هنا حاولت قوى سياسية واجتماعية مصرية في أكثر من مرة أن تنجز تجربة متكاملة للمواطنة، وتعلمت هذه النخب مما حدث في مصر من وضع استبدادي تحول إلى اخر ديمقراطي.وبعملية تدريجية. ووسيلة للوصول إلى الديمقراطية، ولم تكن ثورة2011 أول ثورة مصرية تثير قضية الديمقراطية، وفي إعتقادي لن تكون الأخيرة. جاءت بقيادات جديدة متمايزة، فعلى عكس القيادات القديمة التي جاء معظمها من التنظيم الطليعي خلال العهد الناصري، ما جرى يمثل قطيعة مع هذا المصدر. فقد ظهرت قيادات سياسية إسلامية، وقيادات المعارضة القديمة، ووجوه عائدة من الخارج. وظهرت قيادة كنسية جديدة. شهدت مصر انتخابات وانقلابات، شكلت الكتلة المدنية المسيحية الركيزة الجماهيرية لتحالف الثورة العنيفةضد السلطة وعدد كبير في المظاهرات القوية.

وسط كل ما سبق ظهرت المواطنة، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الوطن الذي لا يستوعب مكوناته الاجتماعية بمختلف تجلياتها (الثقافية والعرقية والإثنية والدينية) ولا يدعم حقوق الأفراد في إطار من الأمن والإستقرار الذي يحميه وجود تعاقد بين الفرد والدولة يؤدي إلى اختلالات تقتل روح المواطنة وتربكها. ولم تكن مصر تثير قضية المواطنة، فقد حاولت قوى سياسية واجتماعية مصرية في أكثر من مرة أن تنجز تجربة متكاملة للمواطنة، وتعلموا مما حدث في مصر من وضع استبدادي تحول إلي اخر ديمقراطي.وبعملية تدريجية. ووسيلة للوصول إلي الديمقراطية، خاصة مع شريك أساسي في مصر وهو الوجود المسيحي الذي يعتبر أصيلًا، فهم من أبناء أصحاب البلادالأصليين منذ تحول مصر إلى دولةمسيحية اعتبارًا من العام ٥٥م، وحتى دخول الفتح الإسلامي لمصر عام ٦٤2م. حيث تعايش المسيحيون مع المسلمين تحت حكم واحد وظروف مشتركة، استمر حتى دخول مصر ضمن الخلافة العثمانية عام ١٥١٧م. لقد تمتع الأقباط بصفة عامة بحقوق المواطنة، ووصلوا إلى منصب رئيس الوزراء (بطرس غالي باشا).



وسط ذلك، جاء مفهوم المواطنة كعادة المفاهيم السياسية التي تحظى بجانب كبير من اهتمام الباحثين والدارسين خاصة فى مجال النظرية السياسية وعلم بناء المفاهيم، وإن كان له من حداثةِ فى الظهور فى حقل السياسيةِ. لنصبح أمام مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني.

لقد أضرّ تدخّل الكنيسة في السياسة في مصر مؤخرًا بالكنيسة والمسيحيين في البلاد على حدّ سواء. كانت الكنيسة، على مدى عقود، وثيقة الصلة بالنظام وبمثابة الصوت السياسي الوحيد للطائفة القبطية المصرية التي تشكّل أكبر أقلية دينية في البلاد. غير أن ذلك الصوت تشتّت عقب إطاحة بحسني مبارك، حيث بدأ الأقباط بالانخراط في ميدان السياسة بأنفسهم.

في محاولة لتقديم حل حول المواطنة في إطار الدولة، بالاستناد إلى نتائج الاجتهاد السياسي المعاصر، لبلوغ المساواة الحقيقية كما تقدمها الأنظمة السياسية الحديثة. نجد أنفسنا بحاجة إلى أفكار تتجاوز الحدود الاجتهادية القديمة، القائمة على خيار وحيد وهو إقامة صيغة جديدة لدولة معاصرة. حيث كانت تجربة الدولة الغربية التعاقدية تبدو ناجحة في إطار المواطنة وحفظ النظام بالتراضي. وتأتي هنا مسألة المجتمع، والتنوعات الدينية داخلة التي ولّدت في الفكر الحديث مشكلة وتحديًا، وخصوصًا فيما يخصالمواطنة. الوضع الحقوقي للمواطن المسيحي المصري، هل هو مواطن أم غير مواطن؟ وإذا كان كذلك، هل يتمتع بالحقوق نفسها التي تستحق لكل مواطن مصري؟.

نعم في المجتمع المدني المعاصر وكمبدأ أساسي واصيل للمواطنة، لابد من علاج لعقدة الأقلية المضطهدة واحيانًا المنبوذة، وأشراكهم في التحركات والأنشطه، واستدعائهم للتأكيد على ثنائية الهوية الوطنية للبلاد، وافساح المجال لهم اكثر من اي وقت للتعبير عن انفسهم وعن اختلافهم. وذلك كله نحو محاولة الوصول لطرق صحيحة للحماية من الوقوع في فخ الطائفية والمذهبية، وذلك عن طريق تفعيل المواطنة بفتح حوار حر وحضاري إسلامي مسيحي



في كل العالم العربي والإسلامي، ومع كونذلك حقيقة لضرورة تُمليها وحدة المستقبل والمصير بكل أبعادها، تلكهي مسؤولية مسيحية إسلامية.

إذا اعتبرنا أن المواطنة الحقيقية تحمي المطالبة المشروعة بتجريم أعمال وأفعال المجموعات والأفراد حين يتورطون فى العنف أو التحريض عليه، أو فى مناهضةِ قيمِ العدلِ والحريةِ والمساواةِ، وصولًا لعدم التعارض أبدًا مع الدفاع عن حقوق وحريات كل المصريين بغض النظر عن اختلافات المنطلقات والمواقف. ولا يبرر الخوف من نتائج الديمقراطية. وهنا يبقى السؤال: ما هي اسباب نجاح نظام الكنسية في استعادة هذا الدور الذي تراجع بشكل لافت عقب ثورة يناير مباشرة؟. وما هو مستقبل علاقة المجتمع المدني المسيحي بالكنيسة والوطن؟. وهل ما فعله المجتمع المدني المسيحي من دعم للثورة المضادة 2013 يختلف عن دعمهم لثورة 2011؟. هل المطالبة المشروعة بحق المواطنة مبرر للخوف من نتائج الإنتخابات؟. وما هو الدافع للاحتماء بالعسكر مقابل التضحية بالمدنية؟.

تحدي بناء المواطنة مع مسيحي مصر بعد ثورة 2011([39])

إنها "دولة المواطنة"، حُلم الذي راود أقباط مصر طويلاً، أملاً في القضاء على معاناتهم الممتدة، جاءت بداية الصدام مع أنور السادات الذي شرّع اعتقاداته بتعديل دستوري، وجعل من مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع، وأعلن أنه "رئيس مسلم لدولة مسلمة"، هنا قد تكون غابت ثقافة المواطنة التي تكرّسها نظم الحكم الديمقراطية القائمة على سيادة القانون، ومناورات السادات مع المسيحيين، ومغازلته لتنظيمات الإسلام السياسي، وإطلاق العنان لحركتها بغرض ضرب تيار اليسار المصري القوي في ذلك التوقيت، فضلاً عن زيادة معدلات الهجرة إلى دول الخليج ذات المجتمعات الأبوية الأصولية، مع تحوّل وضع المسيحيين من "مصريين يدينون بالمسيحية إلى مجرد مسيحيين يحملون الجنسية المصرية".

([39])محمد عبدالرحمن عريف، تحدي بناءالمواطنةمع مسيحي مصر بع دثورة 2011، المركز الديمقراطى العربى، 22 أيار/ مايو 2018.


https://democraticac.de/?p=54910



في المرحلة الممتدة بين اغتيال أنور السادات (1981)، وقيام "ثورة 25 يناير"، بدأت حلقة الصراع الضاري والمناورات وبعض التواطؤات والتحالفات بين الدولة المصرية والحركة الإسلامية السياسية بكافة جماعاتها وفصائلها ومنظوماتها الأيديولوجية، فتراجع دور الأقباط في المجال السياسي، كنتاج لتزايد معدلات العنف ذي التبريرات الدينية إزاء الممتلكات والأرواح.

جاء انخرط الأقباط في فعاليات الثورة ليسوا باعتبارهم كتلة متمايزة عن بقية فصائل الشعب، لكن شأنهم شأن كل شخص كان يحلم بإسقاط النظام البوليسي لتأسيس نظام ديمقراطي بدلًا منه، يحقق لهم حلم المواطنة. لكن بعد خلع مبارك، عادت لعبة المناورات بين بقايا دولته التي تولت إدارة أمور البلاد في المرحلة الانتقالية.

عقب ثورة 25 كانون الثاني/ يناير حاولت جماعة الإخوان المسلمين، مد جسور التواصل مع المكون... لجان لحماية الكنائس والأقباط خلال الاحتفالات بعيد الميلاد في عام 2012، بعد عام من... لم تفلح جهود الإخوان المسلمين في تبديد مخاوف المكون المصري المسيحي ودفع... أشبه بحوار أديان ومذاهب، وليس حوار شركاء في بناء مصر على أسس المواطنة.

لقد كانت أحداث ماسبيرو التي انقسمت على حلقتين: الأولى في 5 آذار/ مارس، والثانية في 8 أيار/ مايو 2011 عندما خرجت تظاهرات ضخمة أمام مبنى الاذاعة والتلفزيون في وسط القاهرة اعتراضاً على أحداث العنف ضد المسيحيين، وتحديداً اعتراضاً على أحداث قرية صول في مركز أطفيح في محافظة الجيزة، وقوبلت التظاهرات بكل أنواع العنف وتم اعتقال 13 شخصاً في آذار/ مارس و48 شخصاً في أيار/ مايو.

كان إحباط الأقباط في أعلى مراحله بعدما رأوا حلمهم بدولة المواطنة يتبخر أمام أعينهم في ظل حكم عسكري، فتراجع نشاطهم في المجال العام مرة أخرى، ولم يعد أمامهم إلا الاحتماء بالراعي القديم الذي أوهمهم أنه وحده القادر على رد هجمات الذئاب عنهم. وعلى قدر هذا الإحباط الذي سيطر على الأقباط في هذه الفترة، جاءت حماستهم للانخراط في احتجاجات 30 حزيران/ يونيو العام 2013. لكن النهايات لم تكن سعيدة، فقد دفع الأقباط الثمن غاليًا بعد



ذلك بهجمات عنيفة ضد الكنائس والممتلكات عقابًا على دورهم الاحتجاجات الشعبية التي أفضت إلى الإطاحة بحكم الإسلاميين، خصوصًا أن بابا الأقباط كان حاضرًا في مشهد إلقاء وزير الدفاع وقتئذ عبدالفتاح السيسي لبيان عزل محمد مرسي.

ظنّ الأقباط أنهم سيستعيدون حلمهم القديم مع نظام الحكم الجديد، وأعلنوا رضاهم للثمن الذي دفعوه في سبيل إقامة دولة المواطنة، ولذلك تأيدت الكنيسة وقطاع عريض من الأقباط ترشح السيسي لرئاسة الجمهورية بعدما منحه الجيش رتبة مشير لدوره في الإطاحة بمحمد مرسي. واعتقادًا منهم بأن السيسي الوحيد القادر على مواجهة الإسلاميين، انتظر الأقباط أن يحقق السيسي دولة المواطنة المنشودة التي تحفظ الحقوق وتنبذ التمييز، فإذ به يصدمهم ويصدم الجميع ويعلن في أحد خطاباته بأن مصر ليست دولة من الأساس، بل "شبه دولة"، وفي خطاب آخر قال إنها "أشلاء دولة".

الحقيقة أن الثورة فجرت أحشاء المجتمع، وفجرت امكانياته النضالية أكثر. ولا يمكن أن تكون نقمة. لقد جاءت بكل ما جاءت به، اي بفرص نضالية غير مسبوقة، وتصل أهمها إلى استمرار الثورة نفسها، وأيضاً بتفجير خطاب الجهل والتطرف. وعلى الثوريين التعامل مع كل هذه الأمور، إذا كانوا ثوريين حقاً. كل ما في الأمر أنهم يجب أن يكونوا على دراية وفهم للتحولات الكبيرة التي حدثت بعد الثورة، بما في ذلك صعود الاسلاميين، ووحشية النظام الحاكم الذي لا يختصر جهداً لإجهاض الثورة وقتل ابنائها، فعلاً لا قولاً.

الواقع أن ما حدث أنه لم يتمكن أحد من توقع خريطة القوى بعد انتهاء ما يسمى بالمرحلة الانتقالية في مصر. ولكن واقع الأمر يشير إلى أن القادة العسكريين سوف يستمرون في المسك بأمور البلاد، لفترة ما، وخاصة لتحكمهم في أجهزة القمع والاستخبارات، وتمتعهم بغطاء دولي، حتى ولو كان هناك رئيس مدني منتخب وبرلمان. ولا يمكن أن نعلم طول هذه الفترة. أي أن جرائم العسكر ربما لن تنتهي، بما في ذلك الجرائم الطائفية.



كذلك لا يمكن على وجه الاطلاق أن توصف الثورة بالنقمة، إلا إذا تم اجهاضها، ونجح العسكر في القضاء على الثورة تماماً، وهذا كان افتراض نظري، لأن الروح الثورية لا تموت. ولكن ماذا يفعل الثوريون في مواجهة كل هذه التعقيدات؟.

نعم مجلس مبارك، سبق ونجح في خلق حالة استقطاب ديني علماني، وساعد في احتقان الطائفية، التي وصلت إلى مستوى المواجهات العنيفة، والقتل، وحرق دور العبادة. وكان رد بعض العلمانيين التقليديين هو عدم ممانعتهم في إنقلاب صريح عسكري، للتنكيل بالاسلاميين، بحيث يحل ذلك مشكلة الطائفية، من وجهة نظرهم. وأن أي استراتيجية سليمة للثوريين يجب أن تنطلق من فهم تعقيدات الأوضاع الحالية، والاستقطابات الموجودة، ليس فقط الاستقطاب العنيف، والشكلي معاً، بين الديني والعلماني، ولكن ايضاً حالة المنافسة على السلطة من العسكر.

هنا يجب على الثوريين فهم فرص الثورة النضالية، وامكانية استمرارها، وايضاً فهم تغير الاوضاع الذي جلب الاسلاميين للسيطرة على البرلمان، فان الفهم العميق لا يعني ابداً المساواة بين العسكر والأخوان. فمن يسيطرون على الجهاز الأمني والاستخباراتي لا يتساوون مع من يتحكمون في جهاز هام للسلطة، ليس لديه القدرة على ممارسة العنف، وهو البرلمان. ويمكن الاتفاق مبدئياً على أن اساليب مواجهة الطائفية، التي اتبعها الثوريون، قبل الثورة، لا تصلح الآن.

نحن امام مستجدات كثيرة، ليس فقط أننا امام مجرمين دمويين لا يبالون بعمل حرب طائفية، وهم العسكر، ولكن أيضاً مع وجود الاسلاميين في البرلمان. كما أن الاكتفاء بنقد العلمانيين التقليديين، وبكشف تجرد خطابهم من المساواة، وفضح انتهازيتهم، لا يكفي.

نعم يبدو أن هناك نقاط أساسية يجب اثارتها في موضوع مواجهة الطائفية. الأولى هي كيفية تعامل الثوريين مع قضايا الاقليات المضطهدة، ومنها الأقباط. أما الثانية فهي ضرورة عمل استراتيجية مرنة ومبنية على فهم سليم للتعامل مع من في السلطة، أما الأمر الثالث



فهو قضية هوية الدولة. وهي قضية، بالرغم من أنها مفتعلة، لكن على الثوريين التعامل معها وعدم تجاهلها، بالاكتفاء بالقول انها مفتعلة.

النقطة الأولى فأعتقد أن الثوريين كانوا ناجحين فيها إلى حد كبير. فيجب على الثوريين الاستمرار في كل ما يقومون به من التضامن مع كل الاقليات المضطهدة، بلا هوادة، وبلا استثناء، وبحساسية مفرطة، وخاصة لتفجر الاوضاع الطائفية أكثر مما في أي وقت مضى. وأقول بحساسية مفرطة، لأن الاضطهاد سوف يأخذ أشكالاً اكثر تعقيدًا، وربما بطريقة غير مباشرة أكثر. والمبررات دائماً جاهزة. وربما سيكون أكثر سفوراً. على أنه لا يمكن أن نصادر على الواقع. ويجب أن تكون هناك قرون استشعار قوية للثوريين، لمتابعة ذلك.

النقطة الثانية فهي مسألة تطوير برنامج وفهم عميق للتعامل مع من في السلطة، بحيث يكون مرناً ومتفهماً لاختلاف دورهم عن دور المدني، برنامج لا يجب أن يقع في مأزق الابتزاز من الاسلاميين، ولا يقع في فخ نقد العلمانيين التقليديين، وشماتتهم، وشتيمتهم المجردة والفارغة بحق الاسلاميين. وعلى حد تعبير تامر وجيه، في أحد وسائط الاعلام الاجتماعي، مؤخراً، فإنه «كما أن كثيراً من الإسلاميين مصابون بمرض اسمه العلمانوفوبيا، فإن هناك علمانيين مصابين بمرض اسمه الاسلاموفوبيا». الكثير ضمن الطرفين ليست لديهم قضية سوى كراهية الطرف الآخر، وليست لديهم قضية حقيقية. الثوريون لا يجب ولا يمكن أن تحركهم الكراهية. الثورة هي مشروع للتحرر. والثوريون لا يريدون مواجهة الرأسماليين، أو الاسلام السياسي، الغارق في الرأسمالية، بوصفه مشروعاً غيبياً، ضد العقلانية، في المجرد، ولكن المواجهة الحقيقية تكون في المعارك والنضالات، لكشف زيف هؤلاء ولاسيما قياداتهم. فاذا كان احد ملامح أي مشروع ثوري لمواجهة الاضطهاد هو فضح ومواجهة القائمين على الاضطهاد، فإن هذا ينبغي ان يكون مبنياً على فهم تناقضات أوضاع هؤلاء، وايضاً ينبغي أن يكون مبنياً على فهم أن هناك الكثيرين من الاسلاميين الشباب والسلفيين، الذين ضجروا من قياداتهم، وأن هناك الكثير من العمال بين هؤلاء.



محاولة حل قضية الأكراد في المنطقة

العرب والكرد المصالح والمخاوف والمشتركات([40])

في ايجاز لقرابة المئة عام المنصرمة، هل يمكن مقارنة ما لحق بالأكراد منذ قيام الدولة السورية عام 1920 مثلاً بما يتعرّض له السوريون العرب منذ سبع سنوات؟ صحيح أنه تم تهجير نحو عشرين ألف كردي من قراهم في مشروع الحزام العربي عام 1973، وتم تجريد نحو 150 ألف كردي من جنسيتهم السورية في إحصاء عام 1962، وهي ممارساتٌ مستنكرة ومرفوضة، لكن الصحيح أيضاً أن نظام العروبة الجامعة المانعة، المتمترس في "قلبها النابض"، هجّر نصف السوريين وجرّدهم ليس فقط من جنسيتهم، بل من حقهم في الحياة، عندما استخدم لإخضاعهم كل أنواع الأسلحة، بما فيها الكيميائي.

بالعودة للعمق العربي الكردي، نجد العلاقات تعود بجذورها في عمق التاريخ؛ ولأكثر من ألف عام، شكّل العرب والكرد جزءاً من فضاء ثقافي واحد، لم يتمايز فيه الطرفان قومياً إلا بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية. ومع تنامي حدة النزعات القومية في المنطقة، بدأت عملية منهجية لتفكيك الشراكة التاريخية بين الطرفين. ويمكن اكتشاف ذلك، من جهة الكرد، من خلال محاولة إبعاد كل ما هو عربي أو من أصول عربية في الثقافة الكردية، ومن جهة العرب، في قيام الدولة التسلطية بإقصاء الكرد، وإنكار حقوقهم الثقافية واللغوية. وبمرور الوقت، بدأت تتضح معالم المشروع القومي الكردي، الذي أخذ يشدّ الحركات الكردية بعيداً عن مطالب المواطنة المتساوية في إطار الشراكة الوطنية مع العرب، وصولاً إلى محاولة رسم منطقة قومية خالصة، بالاستفادة من الظروف الإقليمية الراهنة.

الأكراد كثيراً ما جاء في ذهنهم تأكيد أمرين أساسيين: الأول أن ظلماً وحيفاً وقع عليهم من إخوانهم العرب على امتداد القرن الماضي، إلى درجةٍ استحالت معه إمكانية العيش المشترك.

([40])نجاح عبدالله سليمان، العرب والكرد المصالح والمخاوف والمشتركات ، المركز الديمقراطي العربي، 1 تموز/ يوليو 2018.

https://democraticac.de/?p=54910





والثاني، متأتٍ من شعورٍ بفائض قوة، هو أن اللعبة قد انتهت، وأن إعلان قيام أول دولة كردية على جزءٍ من "كردستان الكبرى" بات قاب قوسين أو أدنى، فالأكراد، بحكم ظرف ضعف الدولة المركزية في العراق وسورية، وتحالفهم الأمني والعسكري الوثيق مع الولايات المتحدة، باتوا في موقع يسمح لهم بذلك، وأنهم ماضون في هذا الأمر، في استعادة مقولة رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني، "إن خرائط المنطقة ترسم حدودها اليوم بالدم"؟.

لكن هل ما حدث في العراق، يختلف كثيراً ما تعرّضت له مدن الأنبار العربية وبلداتها في عهد حزب الدعوة مثلاً عما تعرّضت له بلدات كردية في عهد نظام البعث؟ هل أن هوية السلطة في دمشق وبغداد عربية يعني أن العرب مسؤولون عن الظلم المرفوض والمستنكر الذي لحق بالأكراد، أم هل ردعت الهوية العربية للسلطة نظامي دمشق وبغداد من إلحاق أشد الأذى بمواطنيهم العرب؟ أليس الاستبداد كله ملة واحدة، لا دين له ولا مذهب ولا هوية؟.

هنا تأتي قضية الانفصال باعتبارها تمثل حلاً للمسألة الكردية، ولكن يبقى أن أقيم جداراً مع جاري لا يعني أن تنتهي مشكلاتي معه. تنتهي المشكلات فقط، عندما يعترف كل طرفٍ بحقوق الآخر، ويحترم خصوصيته. والانتقال من دولة العصبية القومية، حيث يتمايز الناس إثنياً وعرقياً وقومياً، إلى دولة القانون، حيث يغدون مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وحيث يستطيع الكردي أن يحكم كما يستطيع العربي أن يغدو مواطناً في دولة الجميع.

نعم هناك شرخ آخذ في الاتساع بين العرب والأكراد، في سورية والعراق وجنوب تركيا وغيرهم. للوهلة الأولى يبدو للمراقب أن التدخل العسكري التركي، المدعوم من فصائل سورية معارضة للنظام، للسيطرة على مدينة عفرين هو ما يشكّل الخلفية الكبرى للشرخ. المشكلة إذاً ليست في الفضاء الذي نعيش فيه، بل في الثقافة السياسية وطريقة العيش والتفكير. يمكن للأكراد، بالتأكيد، أن ينفصلوا، لكن هذا لن يضمن لهم استقراراً، خصوصاً في ضوء انقساماتهم الشديدة، ليس فقط كقوى سياسية وعسكرية، انما أيضاً كقبائل وعشائر ولغات. عندها، سيحصل في دولة الكرد ما حصل في دولة العرب، وعندها لا تكون اللعبة قد انتهت، بل تكون هذه مجرد بداية.



على الرغم من أن استفتاء كردستان السابق ومحاولة تأسيس دولة كردية تناسب مع تطلعات سياسات ومصالح بعض القوى الدولية التي تريد إضعاف كل من إيران وتركيا، ومحاصرة نفوذهما في المنطقة، لم تعلن تلك القوى تأييدها لإجراء الاستفتاء، إذ تحفَّظ بعضها على توقيته، وأخرى اشترطت موافقة الحكومة العراقية، باستثناء موقف الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤيد الاستفتاء، ودعوات بعض الأصوات الإعلامية الخليجية لتأييد انفصال كردستان نكاية بكل من إيران وتركيا وموقفها من الأزمة الخليجية. ولقد رفضت الأمم المتحدة إجراء إقليم كردستان الاستفتاء منفرداً دون موافقة الحكومة العراقية، وقالت إنها لن تقوم بأي شيء من شأنه دعم الاستفتاء، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في الاستفتاء تشتيتاً للجهود الدولية في مكافحة تنظيم داعش، ومن ثم فإن نتيجة الاستفتاء افتقرت إلى الشرعية الدولية، وزادت الموقع الجغرافي الحبيس لكردستان العرق من حاجتها إلى تفهم وتعاون دول الجوار والشرعية الدولية.

إيران الشريك الكردي، مثل تركيا، تخشى من تداعيات أي استفتاء على تطلعات الأكراد فيها إلى الانفصال عنها أو الانضمام لكردستان العراق مستقبلاً، كما تخشى إيران من علاقة الولايات المتحدة بكردستان العراق وتعاونهما العسكري، واحتمالية استخدام أمريكا لأراضي الدولة الكردية الوليدة مستقبلاً ضدها، ومحاصرة نفوذها الإقليمي. وتتوقع إيران قيام تحالف رسمي بين كردستان ودولة الاحتلال الإسرائيلي ضدها.

لم يحظَ استفتاء إقليم كردستان العراق بحماسة واشنطن المعهودة علانية مثل موقفها من انفصال جنوب السودان، حيث تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان العراق، وعدته أنه قد يصرف الانتباه عن أولويات أكثر إلحاحاً. لكن مواقف الولايات المتحدة والدول الغربية الداعمة للأكراد، خصوصاً في سوريا، تنبئ عن حقيقة مواقفها ورغبتها في الضغط على إيران وتركيا. ولقد تصاعدت الدعوات للضغط على حكومة الإقليم من أجل العدول عن ذلك عبر مطالبة حكومة بغداد باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلغي الاستفتاء، في ظل بروز تضارب في المواقف بين الأوساط السياسية الكردية حول الإقدام على إجراء الاستفتاء.



يبقى السؤال هل الاستفتاء في حالة نجاحه كان مُلزماً؟، هل يتمحور حول استطلاع رأي سكان المحافظات الثلاث في الإقليم (أربيل والسليمانية ودهوك) ومناطق أخرى متنازع عليها بشأن إن كانوا يرغبون بالانفصال عن العراق أم لا؟...

سبق للبعض أن وصف العروبة بحق.. أنها مصهر أو مجرى تلاقت فيهما روافد كثيرة من جنسيات وإتنيات مختلفة بحيث تحولت اللغة العربية بقوة الانتشار والتوسع الإسلاميين إلى لغة المعرفة والإنتاج المعرفي في شتى الحقول. ولم يكن الوافدون من أصول إتنية أخرى يشعرون بالاستلاب حيال العربية. لكن الواقع الحالي مُعقد، والقادم مجهول. فهل ستحمل الأيام القادمة للعلاقات العربية الكردية ما هو أصعب؟. أم أن الانفصال بات أمراً مفروضاً، تم التخطيط له مسبقاً على الخريطة؟. ويبقى التنفيذ على الأرض.

كردستان العراق بين حلم الانفصال وتحديات المستقبل[41]

حكومة إقليم كردستان العراق مصممة وماضية في إجراء الاستفتاء من جانب واحد حول انفصال الإقليم، الذي يضم ثلاث محافظات في شمال العراق، ويتمتع بحكم ذاتي منذ عام 1991، ويعيش فيه 4.6 ملايين نسمة"، ويخطط ويرتب للانفصال عن العراق، في 25 أيلول/ سبتمبر، رغم رفض الحكومة "المركزية" العراقية باعتباره مخالفًا للدستور العراقي، وغياب التأييد الدولي، ومعارضة دول الجوار (تركيا وإيران وسوريا) التي تقطنها أقليات كردية، وتخشى من عدوىّ الانفصال الكردي، وتشكيل ما تسمى كردستان الكبرى على حساب أمنها القومي، بل ظهرت أصوات من داخل إقليم كردستان معارضة لإجراء الاستفتاء بحجة عدم

---

(41)محمد عبدالرحمن عريف، كردستان العراق بين حلم الانفصال وتحديات المستقبل، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12 أيلول/ سبتمبر 2017.

https://www.politics-dz.com/blog/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A/



دستورية الجهة الصادر منها قرار إجراء الاستفتاء، وغياب التوقيت المناسب، وضرورة إحداث إصلاحات داخل الإقليم تحرره من هيمنة العوائل المتحكمة في سلطاته.

وفق كل المعطيات المحلية، على رغم المواقف الإقليمية والدولية المتباينة في إقليم كردستان العراق. يبقى على موعد المصيري، وذلك للاستفتاء حول المستقبل. وسعي بعض القوى الكردستانية لتحويل الموضوع إلى ورقة في الحسابات الداخلية الحزبية. فالاتجاه العام السائد في الإقليم يتمسّك بالموعد المحدد، الذي جاء بناء على توافق غالبية الأحزاب، وسيكون موضوع الاستقلال السؤال المحوري للاستفتاء المنتظر. فالكرد، وفق صنّاع القرار في الإقليم، جرّبوا اللامركزية، والحكم الذاتي، والفيديرالية.

الواقع أن الكل في عجلة من أمره لإنهاء الترتيبات اللازمة بما فيها اللوجستية. وهناك خطوات جادة لمتابعة الحوار مع الأطراف السياسية المتحفّظة، وتفعيل البرلمان. كما أن حملات إعلامية وندوات سياسية وأكاديمية مكثّفة تنظم، وستنظّم، في الداخل والخارج لدعم عملية الاستفتاء التي تشير المعطيات بأن نتيجتها ستكون موافقة الغالبية الواضحة على الاستقلال. وإن كان الكثيرون لديهم تحفظات وملاحظات، وخشية على الكرد، ويرغبون بتأجيل الموعد أو تغيير هدف الاستفتاء، بحجة انتظار الظرف المناسب.

ما يحدث على الأرض في إقليم كردستان أن هناك من يتخذ من ورقة الصعوبات الاقتصادية، وحالات الفساد، وسوء استغلال السلطة، والأزمة البرلمانية، أسبابًا للتشكيك بالهدف الحقيقي للاستفتاء، بحيث يبدو الأخير كأنه مجرد هروب إلى الأمام تحاشيًا للاستحقاقات الداخلية المستعصية. وفي المقابل، وبعيدًا من المواقف الحزبية المتأثرة بهذه الدرجة أو تلك بالعوامل الإقليمية، نلاحظ أن التوجه العام بين سكان الإقليم يتمحور حول فك الارتباط السياسي مع بغداد.

قد يكون الواقع تاريخيًا أنه لم تتمكن الأنظمة التي تعاقبت على دفة الحكم في العراق بموجب توافقات دولية – إقليمية من بناء الدولة الوطنية، المعبرة عن طموحات وتطلعات جميع مكوناتها، والمطمئنة لها عبر الاعتراف بخصوصياتها وحقوقها ضمن إطار وحدة وطنية طوعية.



إلا أن الكرد تمكنوا بفعل تجاربهم التنظيمية على مختلف الصعد من المحافظة على مناطقهم شبه مستقلة. وإن كاموا قد انضموا إلى المشروع العراقي الوطني بعد سقوط النظام عام 2003، وكان التوافق على الدستور الذي أقر الفيديرالية نظامًا إداريًا سياسيًا للعراق. كما نصت المادة 141 من الدستور نفسه على وضع خريطة طريق لحل قضية المناطق المتنازع عليها.

نحن أمام محاولات بذلتها القيادة الكردية لايجاد الحلول الواقعية للقضايا الخلافية، لكن اواقع يتم بتوجه سكان إقليم كردستان العراق، للادلاء بأصواتهم من أجل تقرير المصير. أما عن كيفية التعامل مع نتائج هذا الاستفتاء فهذه مسألة أخرى، ستخضع من دون شك للكثير من الحسابات، وستتحكّم فيها التوازنات والمصالح. والكرد على إدراك تام بأنهم لا يعيشون في جزيرة مستقلة، وعلى دراية كاملة بطبيعة قضيتهم وتعقيداتها. وهم في الوقت ذاته يراعون اعتبارات الجغرافيا والتاريخ المشترك والمصالح المتبادلة، لذلك يحرصون على أفضل العلاقات مع جيرانهم وشركائهم من شعوب المنطقة، ويعملون لتطوير هذه العلاقات مستقبلاً لمصلحة ترسيخ الأمن والاستقرار.

سبق أن قوبل إعلان حكومة الإقليم، في السابع من حزيران/يونيو 2017، عزمَها على إجراء الاستفتاء حول انفصال الإقليم، بتحذيرات دولية من احتمالية حدوث حرب أهلية أو إقليمية، بحسب ما لوحت بعضها، واعتبار واشنطن بأنه سيشتت جهود مكافحة تنظيم داعش.

ثمة ملفات شائكة قد تحوْل دون حصول الإقليم على التأييد، منها الخشية من تفكك الدولة العراقية وإعادة تشكلها دويلاتٍ على أسس عرقية وطائفية، كردية في الشمال، وشيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، وعدم التوصل إلى تفاهمات للملفات الشائكة، وأصعبها قضايا كركوك والمناطق المتنازع عليها في المادة 140 من الدستور العراقي، والنفط والماء، والانعكاس على دول الجوار.

مع اقتراب الموعد ما زالت قيادة إقليم كردستان العراق تقاوم الضغوط الدولية المطالبة لها بتأجيل استفتاء الانفصال عن العراق المقرر أو إلغائه، على الأقل في هذه الفترة، وتصر قيادة الإقليم على إجرائه في موعده المحدد، وزاد من إصرارها قرار مجلس محافظة كركوك العراقية



المطالب بشمولها في الاستفتاء، على الرغم من رفض الحكومة المركزية في بغداد لهذا الاستفتاء ونتائجه.

"لن يؤجّل الاستفتاء دقيقة واحدة" هذا ما قاله بارزاني (رئيس الإقليم) لوزير الدفاع الأمريكي ماتيس. وسبق أن اجتمع بارزاني بعدد من قادة الأحزاب السياسية الكردية للتباحث بشأن تقرير مصير الإقليم، لكن حركة التغيير، والجماعة الإسلامية الكردستانية، قاطعتا الاجتماع، مطالبتين بأن يكون برلمان إقليم كردستان المرجع لقضية الاستفتاء بعد دراسة الوضع الداخلي للعراق، وحتى الظروف الإقليمية والدولية.

وسط ذلك أيضًا يسعى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب غوران (حركة التغيير)، إلى ضمان عدم تهميشهما مستقبلاً، من خلال تنازلات سياسية من الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمن على سلطة الإقليم مقابل تحشدًا جماهيرهمًا للاستفتاء.

...ثمة تحديات داخلية، سواء على المستوى الداخلي لإقليم كردستان أو على المستوى الداخلي العراقي، بالإضافة إلى التحديات الخارجية.

فعلى الرغم من أن غالبية أكراد إقليم كردستان العراق، إن لم يكن جميعهم، ناضلوا من أجل الانفصال عن العراق وتأسيس دولة خاصة بهم، فإن المشاكل السياسية والاقتصادية التي برزت خلال الفترة الماضية بشكل أكبر خلقت تباينًا حول موعد الاستفتاء والجهة الصادر عنها، ومستقبل الإقليم أو الدولة الجديدة إذا ما استمرت سيطرة عائلتي البارزاني والطالباني وحزبيهما على الإقليم، واستمرار تأجيل تجديد شرعية المؤسسات الدستورية وتراجع الموارد الاقتصادية. وقد جددت حركة التغيير والجماعة الإسلامية، بعد اجتماع لقيادة الحزبين في السليمانية (4 أيلول/سبتمبر 2017)، مطالبتها بتأجيل الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، وضرورة تشريع قانون بشأنه في البرلمان.

على الرغم من انتهاء ولايتي مسعود البارزاني، رئيس الإقليم، في عام 2013، وانتهاء مدة تمديد برلمان الإقليم له لمدة سنتين، انتهت في آب/أغسطس 2015، رفض البارزاني التنحي عن السلطة، وإجراء انتخابات للبرلمان، وقد تناقلت أنباء عن موافقة القيادات الكردية على



إجراء الاستفتاء عقب اجتماع مع البارزاني الذي تعهد بإجراء انتخابات برلمانية، لكن هذه القوى ترى في عدم إجراء الانتخابات مؤشرًا قاتمًا لمستقبل الإقليم بعد الاستفتاء. كذلك تثير سيطرة عائلتي البارزاني والطالباني على سلطة إقليم كردستان العراق بواسطة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة رئيس العراق السابق جلال الطالباني، مع رجحان الغلبة لعائلة البارزاني وحزبها الديمقراطي الكردستاني، وتطالب بعض المكونات الكردية عائلة بارزاني بالتنحي عن رئاسة كردستان وإفساح المجال لغيرها، وإنهاء تقاسم الحزبين لسلطات الإقليم، وإشراك بقية المكونات في إدارته.

اقتصاد كردستان العراق بُني على عائدات النفط، التي تشهد تراجعًا حادًا في أسعارها خلال السنوات الماضية بعد ارتفاعها منذ عام 2003 ومساهماتها في تنمية الإقليم. وتسبب الفساد المستشري في أجهزة الإقليم المدنية والعسكرية وسوء الإدارة، في أزمة اقتصادية حادّة، بالإضافة إلى الخلافات مع بغداد، وقد انعكست آثارها السلبية على اقتصاد الإقليم ومستوى معيشة المواطنين، وتتمثل التحدي فضلاً عن ذلك بالحاجات التي قد يولدها انفصال الإقليم، وتداعيات صراع السلطة والثروة التي قد تكرر مأساة تجربة انفصال جنوب السودان.

إذا عودنا للحكومة المركزية العراقية نجدها ترفض إجراء الاستفتاء على انفصال كردستان خشية من التبعات السياسية والاقتصادية على العراق ومستقبلها السياسي، في ظل تأزم العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم حول رواتب الموظفين، وميزانية الإقليم، وعدم التوصل إلى حل للملفات الشائكة المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، وإنتاج النفط وتسويقه، وتوسع سيطرة قوات البيشمركة على مساحات في محافظة نينوى وديالى في أثناء محاربة تنظيم الدولة، ورفضها تسليم هذه المناطق للجيش العراقي.

على الصعيد الدولي وعلى الرغم من أن الاستفتاء وتأسيس دولة كردية يتناسب مع تطلعات سياسات ومصالح بعض القوى الدولية التي تريد إضعاف كل من إيران وتركيا، ومحاصرة نفوذهما في المنطقة، لم تعلن تلك القوى تأييدها لإجراء الاستفتاء، إذ تحفَّظ بعضها على توقيته، وأخرى اشترطت موافقة الحكومة العراقية، باستثناء موقف الاحتلال الإسرائيلي الذي



يؤيد الاستفتاء، ودعوات بعض الأصوات الإعلامية الخليجية لتأييد انفصال كردستان نكاية بكل من إيران وتركيا وموقفها من الأزمة الخليجية.

لقد رفضت الأمم المتحدة إجراء إقليم كردستان الاستفتاء منفردًا دون موافقة الحكومة العراقية، وقالت إنها لن تقوم بأي شيء من شأنه دعم الاستفتاء، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في الاستفتاء تشتيتًا للجهود الدولية في مكافحة تنظيم داعش، ومن ثم فإن نتيجة الاستفتاء ستفتقر إلى الشرعية الدولية، ويزيد الموقع الجغرافي الحبيس لكردستان العرق من حاجتها إلى تفهم وتعاون دول الجوار والشرعية الدولية.

يبقى موقف دول جوار العراق التي تقطنها أقليات كردية متطابق في رفضها إجراء استفتاء كردستان العراق للانفصال عن العراق، ومع قرب موعد الاستفتاء المقرر لوحظ خلال الأسابيع الأخيرة تقارب في العلاقات التركية الإيرانية، والتنسيق بين الدولتين المتنافستين على النفوذ في المنطقة، حيث زار رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية تركيا للمرة الأولى منذ 45 عاماً، والتقى خلال الزيارة نظيره التركي، وكذلك الرئيس التركي، وتعد الزيارة بطابعها العسكري دلالة لإدراك الدولتين لمدى خطورة الاستفتاء كخطوة لتأسيس دولة كردية على أمنها القومي، خصوصًا في ظل التطورات التي يشهدها شمال سوريا، والدور الدولي الداعم للقوات الكردية فيها.

تركيا ترتبط بعلاقات إيجابية سياسية واقتصادية مع إقليم كردستان العراق، وخاصة رئيسه مسعود البارزاني المؤيد لموقف تركيا من حزب العمال الكردستاني، ولأول مرة رفع علم كردستان العراق في مطار أتاتورك الدولي في 26 شباط/فبراير 2017 في أثناء زيارة البارزاني لتركيا، لكن الموقف التركي واضح جدًا في رفضه لإجراء الاستفتاء، ومحذر من تنفيذه، وقد وصفت تركيا قرار مجلس محافظة كركوك العراقية بشمولها في استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق، بأنه انتهاك خطير لدستور البلاد. وقالت تركيا إنها أبلغت الحكومة المركزية العراقية وسلطات الإقليم برأيها، وعبرت عن قلقها حيال القرارات التي اتخذها الإقليم. كذلك ذكّرت تركيا بقرار المحكمة الإدارية العراقية في 17 آب/أغسطس، بخصوص عدم وجود أي صلاحية لمجلس محافظة كركوك، وللإقليم الكردي، فيما يتعلق بوضع المناطق المتنازع عليها.



إيران، مثل تركيا، تخشى من تداعيات الاستفتاء على تطلعات الأكراد فيها إلى الانفصال عنها أو الانضمام لكردستان العراق مستقبلاً، كما تخشى إيران من علاقة الولايات المتحدة بكردستان العراق وتعاونهما العسكري، واحتمالية استخدام أمريكا لأراضي الدولة الكردية الوليدة مستقبلاً ضدها، ومحاصرة نفوذها الإقليمي. وتتوقع إيران قيام تحالف رسمي بين كردستان ودولة الاحتلال الإسرائيلي ضدها.

لم يحظَ استفتاء إقليم كردستان العراق بحماسة واشنطن المعهودة علانية مثل موقفها من انفصال جنوب السودان، حيث تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان العراق، وعدته أنه قد يصرف الانتباه عن أولويات أكثر إلحاحًا. لكن مواقف الولايات المتحدة والدول الغربية الداعمة للأكراد، خصوصًا في سوريا، تنبئ عن حقيقة مواقفها ورغبتها في الضغط على إيران وتركيا.

ثمة فرص محدودة أمام قيادة إقليم كردستان لإجراء الاستفتاء في موعده المقرر في 25 أيلول/سبتمبر، أهمها استغلال فرصة اللحظة، لأنها تعتقد أن الاهتمام الدولي بقضيتها قد يشهد تراجعًا بعد الانتصار على تنظيم الدولة، حيث تهدف قيادة كردستان العراق من إجراء الاستفتاء من جانبها فقط، وغير الملزم للحكومة العراقية، إلى استغلال الظروف التي تمر بها دول المنطقة من ضعف، بما يمكنها من امتلاك تفويض شعبي يقوي موقفها في أثناء تفاوضها مع الحكومة المركزية في بغداد على الانفصال، وحسب مسعود البارزاني رئيس الإقليم فإن "هدف الاستفتاء هو استطلاع رأي الأكراد، وبعده سيبدأ الحوار مع بغداد"، ورغم معرفتهم بعدم مشروعية الاستفتاء، وصعوبة الحصول على تأييد دولي، يراهن أكراد العراق على التدرج في إنشاء دولتهم وتقبل الدول لاحقاً باعتبارها أمراً واقعاً.

لقد تصاعدت الدعوات للضغط على حكومة الإقليم من أجل العدول عن ذلك عبر مطالبة حكومة بغداد باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلغي الاستفتاء، في ظل بروز تضارب في المواقف بين الأوساط السياسية الكردية حول الإقدام على إجراء الاستفتاء.

... هل الاستفتاء غير مُلزم؟، هل يتمحور حول استطلاع رأي سكان المحافظات الثلاث في الإقليم (أربيل والسليمانية ودهوك) ومناطق أخرى متنازع عليها بشأن إن كانوا يرغبون



بالانفصال عن العراق أم لا؟... الواقع مُعقد، والقادم مجهول. فهل ستحمل الأيام القادمة للعراق ما هو أصعب؟. أم أن الانفصال بات أمرًا مفروضًا، تم التخطيط له مسبقًا على الخريطة. ويبقى التنفيذ على الأرض.



-كيفية مقاومة الصراعات الإثنية

ما المواطنة؟([42])

في هذا الكتاب جمع المؤلف ما دار في ذهن الكثير لبضع سنوات خلت، حيث عاود مصطلح "مواطن" الظهور بشكل به الكثير من الاصرار، فى البلدان التى تتبع سياسة ديمقراطية، وهو مصطلح سبق للثورة الفرنسية ابداء حماس كبير لاستخدامه.فالمواطنة بالفرنسية(Citoyenneté):تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما، ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه، أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه.

الكتاب بدأ باعتبار المواطنة يوتوبيا خلاقة تحاول جاهدة تجاوز الإثنية والعرفية وهى بهذا ترمى عن طريق القانون حول الخلافات القائمة بين المجموعات الاجتماعية التي تتعارض مصالحها، وهى رغم ذلك تستدعى مفهوم اللغة والتاريخ المشتركين، ولا يمكنها أن تكون عقلانية خالصة تحاول جاهدة الحفاظ على تنظيم سياسى مؤسس على الحق وفكرة الحرية والمساواة.

المواطنة هى أيضًا السياسية الشرعية فالمواطن لا يعد فقط فردًا فى دولة القانون، بل يتمتع بجزء من السيادة السياسية. نحن إذًا أمام ظاهرة مركبة محورها الفرد، من حيث هو عضو مشارك في الجماعة الوطنية، وفي الدولة التي هي دولتها. وهذا الفرد وهو بهذه الصفة خاضع لنظام محدد من الحقوق والواجبات. وبعبارة أخرى: الوطنية والمواطنة وجهان متباينان من

([42])محمد عبدالرحمن عريف، ما هي المواطنة وأسسها؟، مرجعة وقراءة كتاب (ما المواطنة؟(، دومينيك شنابر-كرستيان باشولييه، ترجمة: سونيا محمود ، المركز القومي للترجمة- القاهرة 2016م، الميادين كتب،28 أيار/ مايو 2018.

http://www.almayadeen.net/books/705631/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D9%87%D8%A7-



وجوه الارتباط بالجماعة الوطنية، ووجودها السياسي. وفي الحقيقة حينما نتحدث عن المواطنة، كنظام حقوق وواجبات، فإننا نعني، في الوقت ذاته، حقوق المواطن وواجباته في الدولة، وواجباتها للمواطنين، فحقوق المواطنين هي واجبات على الدولة، وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين.

لقد حدد مارشال المواطنة بوصفها المكانة التي تيسر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها. وفي محاولة توضيح هذه الحقوق يرى أنها تتشكل من الحقوق المدنية، التي تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية، التي تشمل: الحق في التصويت الحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة. الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي.

الواقع أن المواطنه تحمل معنى قانونى، والمواطن يحظى بالعديد من الحريات الفردية مثل حرية الاعتقاد وحرية التعبير، وحرية التنقل والتزوج، وللمواطن ايضًا حقوق سياسية عدة، منها المشاركة فى الحياة السياسية، وعند تقديمه للعدالة يجب أن يكون له محامى للدفاع عنه وأن تُعامله العدالة طبقًا لقانون يتساوى امامه الجميع، ويشغل جميع الوظائف العامة. فى مقابل ذلك يجب عليه احترام القوانين والمساهمة فى النفقات الجماعية وفقًا لموارده والدفاع عن المجتمع الذى ينتمى إليه إذا تهددته الأخطار، والمواطنة هى ايضًا اساس الشرعية السياسية. فالمواطن، لا يعد فردًا في دولة القانون، بل أنه يتمتع بجزء من السيادة السياسية.

المواطنة الحديثة ليست نموذجًا مثاليًا يحتذى به إلى الأبد وإنما تاريخ، فمواطن 1789 ليس مواطن 1848 كما انه ليس مواطن عام 2000. والملاحظ أن ممارسات المواطنة تأخذ اليوم أشكالًا ملموسة تختلف بإختلاف البلدان الديمقراطية، فالسؤال على مدار الكتاب هو: هل توجد مبادئ أساسية وسمات مشتركة بين كل المجتمعات المقامة على مبدأ المواطنة؟.

الكتاب جاء بتساؤلات عديدة، من بينها: لماذا أصبحت كلمتا المواطن والمواطنة من أكثر الكلمات انتشارًا في السنوات العشر الأخيرة؟. وما المواطنة التي نريدها، هل تنظم أنماط السلوك الاجتماعية المشتركة في ظل النزعة الفردية في الحقوق؟. ولماذا يكون المجتمع



المؤسس على المواطنة هشًا، وغير قادر على القيام بوظيفته إلا بعد خلق مساحة عامة تعظّم من المجتمع الحقيقي في الواقع على الأرض؟.

على الرغم من المناقشة النقدية لمشكلات مفهوم المواطنة مجملها، وملابسات تطبيقاته المتعددة في المراحل التاريخية المختلفة، أو حتى في مصادر نشوئه، أو مآلاته المعاصرة في البلاد الأوروبية، إلا أنه وقع في المنطق ذاته الذي نقد فيه المفهومات المتعلقة به، فقد تحول معه النقد إلى مناقشة فلسفية أكثر من كونه قضية عملية متجلية في واقعنا السياسي والاجتماعي، أي إن المفهوم تحوّل إلى قضية مجردة. وهنا الأمر الآخر الجدير بالنظر هو أن هذا النقاش يبدو وكأنه محاولة تفكيكية لمفهوم المواطنة، وارتباطاته الفكرية والسياسية والاجتماعية، من خلال نقد المفهوم التقليدي، أو حتى شكل المواطنة التي تعيشها الآن أوروبا أو الدول الديمقراطية، وإذا اعتبرنا ذلك فيه جانب الصواب نقديًا، لكن يبقى التعليق، أنه لم يطرح البديل المناسب من التغيرات المعاصرة في الحياة الإنسانية التي يعاني الجميع من تشابكها وايضًا الإزدواجيه في التقييم.

كثيرًا من النقد لتجربة المواطنة التقليدية في الولايات المتحدة الأميركية من خلال الليبراليين، وفرنسا من خلال الجمهوريين، تجربتان قامتا على الجمع بين المساواة المدنية، والسياسية للمواطنين مع احترام الارتباطات، والانتماءات التاريخية أو الدينية، وضمان وحدة المجتمع بالمواطنة المشتركة، وحرية الأفراد في اختياراتهم الوجودية.

لكن تجربة المواطنة التقليدية أو ما تسمى بمصطلح (الجماعاتية) تثير عددًا من المخاطر، أولها تناقضها مع حرية الأفراد وحقوقهم، فما يفرض أن يحصر هؤلاء الأفراد وينسبهم إلى مجموعة هو حريتهم الشخصية، وما يملكون من إمكانات تواصل مع الآخرين، لأن المجتمع الحديث ليس مجموعات منفصلة، بل أفرادًا لهم أدوار مختلفة. ويأتي خطر ما يسمى بالاندماج الاجتماعي، فهو خطر تكريس الذاتية، والمصالح الخاصة على حساب المواطنين، والنتيجة تكون إعادة الأفراد إلى كنف جماعتهم الأصلية بدلًا من تزويدهم بوسائل تساعدهم في تجاوزها، وتحقيق صلات صحيحة مع الآخرين، وفي هذا السياق طرح الكتاب الأسئلة المتعلقة بقضايا حقوق المهاجرين الثقافية، والسياسية، والمدنية في البلدان الأوروبية.



في محاور نقد المواطنة الكلاسيكية، استدعى الكتاب منظور (يورغن هابرماس) حول (المواطنة الجديدة)، القائم على الوطنية الدستورية صورة لتجاوز الوطنية القومية، وهذا يمكّننا من تجاوز مبدأ الهوية القومية –بأبعادها الثقافية والتاريخية كلها– إلى الإحساس الوطني على مبدأ القانون أو ما يسيمها دولة القانون، ومبادئ حقوق الإنسان.

لكن تصور (هابرماس) يثير عددًا من الأسئلة، منها: هل يمكن دمج البشر بواسطة أفكار تحظى بالاحترام وبهذه الدرجة من التجريد (دولة القانون والوطنية الدستورية)؟. وهل يمكن في المستقبل القريب أن نتصور سياسة لا تنبع من مجمل القيم والتقاليد والمؤسسات النوعية التي تعرف الأمة السياسية؟. ألا نخاطر هنا بجعل المجتمعات الديمقراطية التي أصبحت شيئا فشيئًا أقل اتسامًا بالسياسة أكثر هشاشة؟.

قد لا نستطيع أن نطبق مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا التي ما زالت ولاءتها متبلورة حول العرق والجنس والأثني والقومي والديني، مبتعدين كل البعد عن مفهوم المواطنة والتي تنطوي تحت مفهوم الانتماء للدولة وليس لشيء آخر، من هنا نستنتج بأنه روح الديمقراطية هي المواطنة فلذلك قبل أن نتكلم عن الديمقراطية يجب أن نعي حقيقة المواطنة التي هي قلب النابض لمفهوم الديمقراطية، من هنا ضرورة التطرق إلى حقوق وواجبات المواطن في الدولة التي ينتمي إليها، فما هي الحقوق الأساسية لمفهوم المواطنة في دولة ديمقراطية، فيترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من حقوق وحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دونما تميز من أي نوع ولا سيما التميز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر.

في المجتمعات الشرقية وفي ظل أنظمة حكم عسكرية ودكتاتورية، قد ترقى للفاشية. قد لا نجد الحقوق المدنية، بل نجد ما يعارضه في ابشع صورها فأين الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية او الاحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه؟، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين؟، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفيًا؟،



أين حق كل مواطن في الملكية الخاصة؟، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون؟، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن او في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه او سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له؟، وحقه في حرية الفكر؟، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته؟.

أين حقوق المواطنة التي تأتي بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح؟، وأين حق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي؟. وأين الحقوق الاقتصادية التي تأتي أساسًا بحق كل مواطن في العمل والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب؟، أين الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافية لكل مواطن؟، وأين الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

هذه بالنسبة الى الحقوق ام الواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي واجب دفع الضرائب للدولة، واجب إطاعة القوانين، واجب الدفاع عن الدولة، حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وامرًا مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي وبدون تميز. هنا تتجلى أهمية التربية على المواطنة، في كونها ترسخ الهوية الحضارية بمختلف روافدها في وجدان المواطن، كما ترسخ حب المواطن والتمسك بمقدساته تعزيز الرغبة في خدمته وفي تقوية قيم التسامح والتطوع والتعاون والتكافل



الاجتماعي التي تشكل الدعامة الأساسية للنهوض بالمشروع التنموي للمجتمع المحلي أولًا ثم محيطه العالمي ثانيًا. ولعل من المفيد التذكير أن ممارسة المواطنة ليست مرهونة بالرشد القانوني الذي يخول المشاركة في الحياة السياسية وخاصة العمليات الانتخابية بل إن لكل مرحلة، بدءًا من السنوات الأولى للطفل، أشكال وصيغ لشكل الممارسة من قبيل التحسيس ووضع تصورات عملية حول سلوكات يومية مستكيفة مع كل فئة عمرية من شانه أن يحدث مع مرور الزمن وتضافر جهود أطراف أخرى، ذلك التراكم الذي يغرس قيم المواطنة في تضافر الفكر والوجدان ويجعل بلورتها وتفعيلها أمرًا طبيعيًا ودائمًا.

إن مصطلح "المواطن الفعال" وهو الشخص الذي يشارك في رفع المستوى المجتمعيّ الحضاريّ من خلال العمل الرسمي أو التطوعي الذي ينتمي إليه، ونظراً لأهمية المواطنة تعرّف العديد من الدول المواطن الفعال وتبرز حقوقه التي يجب أن يمتلكها كل مواطن بالإضافة للمسؤوليات المطلوبة من كل مواطن تجاه مجتمعه. المواطنة في القانون يدل مصطلح المواطنة في القانون على وجود علاقة بين الفرد والدولة.

بموجب القانون الدولي تعتبر المواطنة المصطلح المرادف لمصطلح الجنسيّة، بالرغم من أنه قد تكون لكل مصطلح منهما معانٍ مختلفة بموجب القانون الوطني، ولكن الفرد الذي لا يمتلك المواطنة في أي دولة ما لا يمتلك جنسيّة. العوامل التي تحدد المواطنة حق التراب أي الولادة بالوطن. حق الدّم وهي جنسيّة الوالدين بالرغم من أنّه كان محصوراً بجنسيّة الوالد سابقاً في بعض الدول العربية إلا أنه تغيّر الحال في بعض الدول. المواطنة بالزواج، حيث تعاني بعض الدول من الهجرة فتكافح أي حالة زواج بغرض الحصول على الجنسيّة فقط. التجنيس، حيث تُعطى الجنسيّة للأفراد الذين يدخلون الدولة بصفة قانونيّة سواءً بإذن إقامة أم بلجوء سياسي ولكن بعد تحقق شروط التجنيس مثل المدة القانونية بالإقامة وغيرها.

يجب العناية بالشؤون الدولية. الاشتراك بتشجيع السلام الدولي. الاشتراك في إدارة الصراعات بطريقة بعيدة عن العنف. وتطوير عالميّة التحديات مثل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتهديد السلام، وانخفاض الخصوصية، وتدهوّر البيئة. وجود أمم أو مجتمعات ذات ثقافات وديانات وتقاليد وأعراف ونظم مختلفة. وإن كان تم تحليل هذه الركائز وتم



تلخيصها في صياغة عناصر وركائز جديدة للمواطنة، وبناءً على ذلك تم الاتفاق على تأسيس مصطلح جديد أُطلق عليه اسم "المواطنة العالمية" من الشعور بالهوية. الاستمتاع بحقوق محددة. الواجبات والمسؤوليات والالتزامات. مسؤولية الفرد في المشاركة بالشؤون العامة. تقبّل قيم اجتماعية أساسية معينة.

رغم أن الكتاب يحتوي على خمسة فصول بملحقاتها. إلا أنه من وجهة نظري لم يكن وفيًا لعنوانه في السعي إلى ماهية المفهوم –ما المواطنة– إنما سعى إلى سرد تجليات تاريخية لمفهوم المواطنة، ثم بحث في الاختلاف بين تطبيقات هذا المفهوم في البلدان الديمقراطية، فعلى الرغم من أهمية هذا العامل التاريخي في بناء تصور للمواطنة، إلا أنه لا يقدم الطبيعة الجوهرية لها، أو دورها الرئيس في بناء عالم أفضل. فقد جاءت العناوين هكذا: (الحداثة السياسية)، (الانتقادات)، (المؤسسات)، (المؤسسات السياسية فى البلدان الأوربية)، وجاء الفصل الخامس والأخير بعنوان (المواطنة والأمة). وكل العناوين السالفة الذكر بعيدة عن الإجابة عن سؤال الكتاب الرئيس، ما المواطنة؟.

حقوق المواطنة في الدول الديمقراطية[43]

بداية علينا الاعتراف بأن قِوام المواطنة منظومة من الحقوق الطبيعية الثابتة والحقوق المدنية المُكتسَبة والالتزامات المُتبادَلة، والحريات الأساسية، وتتحدّد في ضوئه وعلى أساسه الهوية الوطنية، فماهيّة مجتمع ما هي ما يُنتجه هذا المجتمع بالفعل على الصعيدين المادي والروحي. ومن ثم فإن مفهوم المواطنة مُرادِف لمفهوم المشاركة في الإنتاج الاجتماعي وفي

---

(43)محمد عبدالرحمن عريف، حقوق المواطنة في الدول الديمقراطية،فضائية الميادين،28 أيار/ مايو 2018.

http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/882744/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9



الشأن العام والمساهمة في صوغ مستقبل الوطن؛ وهو، على صعيد الفرد نزوع أصيل إلى الكليّة التي تتعيّن في المجتمع المدني والدولة الديمقراطية، وفي الجماعة الإنسانية التي هي مستقبل الجميع.

في محاولة نحو تأسيس هذه المُقاربة لمفهوم المواطنة، من ناحية المبدأ، على فرضيّة التعارُض والتضاد بين المجتمع المدني وتعبيره السياسي، وذلك بين الدولة الديمقراطية من جهة، والمجتمع الجماهيري القطيعي وتعبيره السياسي، والدولة التسلّطية ذات الطابع الشمولي من جهة أخرى. وذلك لأن هذا التعارُض يُشكّل التعارُض الرئيس الذي يحكم سائر التعارُضات الاجتماعية والسياسية الأخرى، في المجتمعات التي تعيش في كَنَفِ هذه الدولة.

تأمين الدولة التسلّطية لروافدها العنصرية

فالدولة التسلّطية في سياق تأمين كافة روافدها من أجل إعادة إنتاجها، تحوّل المجتمع إلى سديم بشري غير منسوج، أو إلى "جماهير" أو كتل من أفراد سلبيّين ومُنعزلين وخائفين، وينتج ما يُسمّى بمجتمع الرعيّة وتقوم العلاقة بينه وبين السلطة علاقة الراعي بالرعيّة. فتختزل الدولة (الوطن) بالسلطة، ويختزل المجتمع المدني (مملكة الحرية) إلى كتلة سلبية من الأفراد الذين يعيشون حالة من القطيعية، وتنتفي صفة المواطنة عن المواطن الذي هو عِماد الدولة (القانون) وعنصر الديمقراطية.

من هنا فإن العلاقة النوعيّة التي تميّز الدولة الديمقراطية من الدولة التسلّطية، قائمة على حدِ المواطنة، التي هي صفة ينالها الفرد من الناس ليتمتّع بـ"المشاركة الكاملة في دولة state لها حدود اقليمية". و"التزامات مُتبادَلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع معيّن، ولكن عليه في الوقت نفسه واجبات يتحتّم عليه أن يؤدّيها"، ما يعني إنها تشكّل التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن (الدولة) والمواطن معاً، فهي بالتالي حجر الزاوية لتطوير الدولة والوطن ابتداءً من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامتداداً إلى النهوض الثقافي والارتقاء الحضاري، ما يعني بالمستوى الآخر إن افتقاد المواطن للمواطنة بمدلولاتها المدنية والسياسية والقانونية هي الوجه الآخر لافتقاد الدولة بمدلولاتها المعنوية والرمزية وليس فقط المادية، فالمواطنة صفة



موضوعية لا تقبل التفاوت والتفاضل، كالإنسانية سواء بسواء، فليس بين أبناء الوطن الواحد وأعضاء المجتمع المدني الواحد والدولة الديمقراطية الواحدة مَن هو مواطن أكثر من الآخر، أو إنسان أكثر من الآخر؛ ومن ثم فلا سبيل إلى أي نوع من أنواع الامتيازات المعروفة في الدولة التسلّطية.

الدولة الديمقراطية وحقوق المواطنة

الواقع أن الدولة الديمقراطية دولة حق وقانون لجميع مواطنيها على السواء أولاً وأساساً. وعدم التفاوت والتفاضُل في المواطنة وفي الإنسانية هو الأساس الواقعي لمساواة المواطنين أمام القانون.

بذلك يمكننا القول أن المواطنة لا تُبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية – قانونية تستند إلى جملة من الحقوق والواجبات، ما يعني الاعتراف المبدأي والأساسي بالتناقُضات والتعارُضات والحق بالاختلاف والتعدّد والمُغايرة بكل المعاني، ما يشكّل ضرباً من تجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقُدرات المواطنين وإمكانياتهم العقلية والعملية وتنوّعهم. والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي، هي قاعدة العدالة والمساواة.

نعم كلما التزم المجتمع بهذه القِيَم ومُتطلّباتها، أدى ذلك إلى الاعتراف بحق ومشروعية الاختلاف والتنوّع والتعارُض التي تربط بين مكوّنات الوطن الواحد وتعبيراته، التي تجد السُبل الديمقراطية والمشروعة القانونية في التعبير عن نفسها بالمعنى الثقافي والسياسي. فمُقتضى العدالة الاعتراف بوجود التعدّدية في الفضاء الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه التعدّديات على أسُس المواطنة المُتساوية.

يبقى أن المواطنة الحقيقية لا تتعالى على أحد، ولا تشكّل نفياً لحقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق الاعتراف بحقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعدّدية في الفضاء الوطني. فالأمن والاستقرار والتحديث والإصلاح، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة



متساوية مُصانة بنظام وقانون يحول دون التعدّي على مُقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلّباتها.

كيف تتشكّل الثقافة الوطنية؟

على ضوء ذلك تتشكّل الثقافة الوطنية في خطوطها الرئيسة وآفاقها وأولوياتها من الثوابت وطبيعة التفاعُل والمُثاقفة التي تكون بين مجموع التعدّديات المتوافرة في الفضاء الوطني. وعلى هذا فإن الثقافة الوطنية هي التي تكون تعبيراً عن حال التنوّع والتعدّد الموجودة في الوطن، فليست ثقافة فئة أو مجموعة، وإنما هي ثقافة الوطن بكل تنوّعاته وأطيافه وتعبيراته. ويكون دور الدولة ومؤسّساتها في هذا الإطار هو توفير المناخ القانوني والسياسي والاجتماعي وبناء الأُطُر والمؤسّسات القادرة على احتضان جميع التعبيرات لكي تشارك في صوغ مفهوم الثقافة الوطنية وإثراء مضامينها بقِيَم المجتمع والعصر. وبهذا المعنى تشكّل الثقافة الوطنية التعبير الموضوعي عن مكوّنات المجتمع المُتنوّعة والمُتعدّدة القائمة والمُعبّرة عن حقيقة اجتماعية تاريخية.

تذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات، وهذه الموسوعة لا تميّز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المناصب العامة. وتؤكّد أن (المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولّي المناصب العامة. وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم). وتعرف موسوعة كولير الأميركية كلمة المواطنة بأنها (أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً).

يبدو من تعريفات هذه الموسوعات الثلاث، أنه في الدولة الديمقراطية يتمتّع كل مَن يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشيدن، بحقوق المواطنة فيها، وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية حيث تكون الجنسية مجرّد (تابعيّة)، لا تتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية هذا أن توافرت هذه الحقوق أصلًا لأحد غير الحكّام وربما للحاكِم الفرد المُطلَق وحده.



تطرح دراسة حديثة، حول مقوّمات المواطنة، رؤية تتلخّص في ما يلي:

أولاً: المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، يتكوّن من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلّون بالتسامُح تجاه التنوّع الذي يزخر به المجتمع.

ثانياً: من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزّز معاملة كل الذين يعتبرون بحُكم الواقع أعضاء في المجتمع، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوّع بين الأفراد والجماعات، وعلى القانون أن يحمى وأن يعزّز كرامة واستقلال واحترام الأفراد، وأن يقدّم الضمانات القانونية لمنع أية تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضاً ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف.

كما أن على القانون أن يمكّن الأفراد من أن يشاركوا بفاعليّة في اتّخاذ القرارات التي تؤثّر على حياتهم وأن يمكّنهم من المشاركة الفعّالة في عمليات اتّخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها. وإذا ألقينا نظرة على مدى اتفاق الباحثين العرب تجاه فَهْم مُصطلح المواطنة ودقّته في اللغة العربية للتعبير عن مُصطلح المواطنة في دائرة الحضارة الغربية، فإننا نجد مَن يؤصّل المُصطلح العربي ويوظّفه ليجعله مُعبّراً خير تعبير عن مفهوم المواطنة في العصر الحديث.

المواطنة وفق الترجمة العربية

إن الترجمة العربية لمُصطلح **Citizenship** بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفّقة حيث رأى فيها الباحثون والمفكّرون العرب تأصيلاً للمفهوم وتقريباً له من ذهن الإنسان العربي، وربطه بفكرة الوطنية ذات الأهمية المركزية في العمل المشترك بين جميع المواطنين. ويتّضح هذا الفَهْم الإيجابي لمدلول المواطنة من استخدام عدد من الكتّاب منهم برهان غليون وعبدالكريم غلاب ووليم سليمان قلاده وغيرهم كثيرون لمبدأ المواطنة وسعيهم لتوظيفه من أجل تطوير الحياة السياسية العربية وصولًا إلى نُظم حُكم ديمقراطية. ويتّضح من عرضنا السابق أن مبدأ المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقّد له أبعاد عديدة ومتنوّعة يتأثّر بالتطوّر



السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقِيَم الحضارات، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامِع مانِع له، ولكن بالرغم من صعوبة تعريف مبدأ المواطنة، إلا أن ذلك لا يعني بأية حال من الأحوال أن مُصطلح المواطنة يمكن استخدامه من دون دلالة مُلزِمة.

إن مصطلح المواطنة مثله مثل مفهوم الديمقراطية المُعاصرة والدستور الديمقراطي اللذين يمتّان بصلات وثيقة له، مفهوم يتطلّب وجوده إقرار مبادىء والتزام بمؤسّسات وتوظيف أدوات وآليات، تضمن تطبيقه على أرض الواقع. وإذا كان من المقبول أن تكون هناك بعض المرونة في التعبير عن هذه المُتطلّبات – من دولة إلى آخرى ومن زمن إلى آخر – من أجل الأخذ في الاعتبار قِيَم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجربة الدول السياسية والتدرّج في التطبيق، إلا أن تلك المرونة لا يجوز أن تصل إلى حد الإخلال بمُتطلّبات مُراعاة مبدأ المواطنة كما استقرّ في الفكر السياسي الديمقراطي المعاصر، وما تم الاتفاق عليه من عناصر ومقوّمات مشتركة لابد من توافرها في مفهوم المواطنة. وكذلك لابد من وجود الحد الأدنى من الشروط التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه. وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعّالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكّن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية.

المواطنة في الدستور الحر

لعلّ القاسم المشترك – في وقتنا الحاضر– المُعبّر عن وجود قناعة فكرية، وقبول نفسي، والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما، يتمثّل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمُقتضاه اعتبار المواطنة وليس أي شيء آخر عداها هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة من دون تمييز ديني أو عِرقي أو بسبب الذكورة والأنوثة، ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي.

جدير بالتأكيد أن الدستور الديمقراطي دستور مختلف عن دساتير المنحة من حيث أنه يجب أن يرتكز على خمسة مبادىء ديمقراطية عامة:

أولها: لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب، والشعب مصدر السلطات.



ثانيها: سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.

ثالثها: عدم الجمْع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

رابعها: ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ومجتمعياً من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان.

خامسها: تداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

جدير بالتأكيد أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مُراعاة مبدأ المواطنة، هذا بالرغم من كونها إبعاداً لأزمة. فإلى جانب ذلك هناك أيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع من دون توفير حد أدنى من هذه الحقوق والضمانات للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى ويحق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه.

عليه عندما يتحقّق انتماء المواطن وبالتالي ولاؤه في دولة ما، تنتقل المواطنة من كونها مجرّد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية يُعبّر أداءها من قِبَل المواطنين عن نضج ثقافي وإدراك حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة من دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق أو الجنس.



الفصل الثالث:

-العلاقات العربية مع المحيط الإقليمي-

-اللاجئون السوريون.. حقوق واجبة بين تركيا ودول الجوار

-واجب المجتمع الدولي نحو اللاجئين في الشرق الأوسط

-رسائل لمن يتلاعب بقضية اللاجئين

-أين علاقات العرب بأفريقيا؟

-واقع الاستثمار العربي في أفريقيا ثاني أسواق العالم مصرفيًا



اللاجئون السوريون.. حقوق واجبة بين تركيا ودول الجوار ([44])([45])

لقد شهد تاريخ العلاقات التركية السورية تراوحًا مستمرًا ما بين التحسن والتراجع، ولكن فترات الخلافات والقطيعة كانت هي الغالبة على العلاقات في أغلب الفترات، ورغم أن حزب العدالة والتنمية قد أعلن في بداية وصوله للحكم في تركيا عن تصفير المشكلات مع الخارج وخاصة دول الجوار وسوريا بشكل أخص.

جاءت البداية مع استمرار الحرب في سورية، حيث يتعيّن على الجهات الفاعلة أن تستجيب لأزمة اللاجئين السوريين، وأن تغيّر الدول استجاباتها على مستوى السياسات، من كونها استجابات طارئة إلى نهج مستدام على المدى الطويل. هذا الواقع يحمل انعكاسات مهمّة على سياسات المجتمع الدولي والدول المانحة.

عندما ظهر الخوف من الوجود السوري الدائم في المجتمعات المضيفة، تآكلت الفوائد الأولية التي جنتها الحكومة. وقد كشف السوريون نقاط الضعف المتوطّنة في البنية التحتية السياسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالموارد. وفي ظل تزايد الإحباط العام، اجتازت الحكومة عقبة التوتر المتصاعد عن طريق الحدّ من توفير الخدمات وتقييد وصول اللاجئين السوريين. مع ذلك، فإن التلاعب بسياسات اللجوء لن يفعل شيئاً يُذكر لتهدئة التحدّيات التي كان الجوار يعاني منها قبل وقت طويل من وصول اللاجئين السوريين، ما يؤكّد الطبيعة المسيّسة للسياسة المتبعة تجاه اللاجئين. كما أن تهميش اللاجئين أكثر سيدفع السوريين إلى المزيد من العوز وسيؤدّي، في الواقع، على المدى الطويل.

([44])محمد عبدالرحمن عريف، اللاجئون السوريون.. حقوق واجبةبين تركيا ودول الجوار، تركيا بوست،19 نيسان/ أبريل 2018.

https://www.turkey-post.org/p-250298/

([45])محمد عبدالرحمن عريف، اللاجئون السوريون.. حقوق واجبة بين تركياودول الجوار،أخبار تركيا، 20 نيسان/ أبريل 2018.

http://www.cusdamasnews.com/archives/6147



مع ذلك، من دون الدعم المستمر من المجتمع الدولي، ليس ثمّة حافز لدى، المجتمع الدولي للنهوض بأعباء اللاجئين السوريين، في حين يواجه تحدّيات وطنية خاصة به. وبما أن المجتمع الدولي يقلّص باستمرار تمويل الاحتياجات الناجمة عن تدفّق اللاجئين، فقد شهد اللاجئون السوريون تقييداً مماثلاً لنطاق الحماية في دول الجوار. وعلى الرغم من أن هذا الأخير شهد في الواقع زيادة صافية في المساعدات الدولية، فإن شعور المانحين بالإعياء يثير المخاوف من أن يصبحوا مسؤولين عن مجموعة أخرى من اللاجئين على المدى الطويل.

هذه لحظة حاسمة في أزمة اللاجئين السوريين. ولذا يتعيّن على دول الجوار والمجتمع الدولي أن يتحوّلا نحو نهج مستدام طويل الأجل للنهوض بأعباء السوريين النازحين والمجتمعات المضيفة. يستحق اللاجئون الحصول دعم الدول المانحة لمواجهة تحدياته الأكثر انتشاراً على صعيد الموارد والاقتصاد والحوكمة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على نطاق الحماية الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين.

إن حل المشكلة السورية يساهم في حل مشكلة اللاجئين السوريين إلى تركيا، الذين يعتبرون عبئًا اقتصاديًا وأمنيًا عليها. ولا ننسى أن لدى تركيا أعباء كبيرة خارج حدود الدولة، فالنظام يرى أنه ينبغي على تركيا أن تصبح قوة كبيرة في الشرق الأوسط لكي تكتسب النفوذ الكافي لدى أوروبا.

لدى تركيا عدد من المخاوف المشروعة، وتعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السورية، فحساباتها دقيقة جدًا ومعقدة، وإن كانت تحاول أن توازن بين عدد من الاعتبارات الحساسة في آن واحد أثناء اتخاذها موقفها، وتعرف تركيا أن التغيير سيطال المنطقة برمتها، لكنها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي.

بين الحين والآخر نجد ما يزيد الأمور تعقيدًا هو الحديث عن تدخلاً عسكريًا تركيًا ضد النظام السوري، والذي وإن راق لبعض الدول في البداية، لكنه سيترتب عليه تبعات أخرى مستقبلاً، في نظرة السوريين أنفسهم لتركيا، ومن تخوفات المحيط العربي وإتهامهم لتركيا بأن لها أطماع توسعية في المنطقة، ورغبات بالسيطرة.



لم تكن العلاقات التركية السورية جيدة ومتطورة في يومٍ من الأيام، إلا ما بين عامي 2006 و2011، ولكن هذه العلاقات أيضًا لم تدم كثيرًا، والأزمة القائمة بين الدولتين في الوقت الحالي ليس وليدة العصر، بل لها جذور تاريخية عميقة.

الواقع أنه وسط هذه الظروف المعقدة في سوريا ودول الجوار، جاء قيام وسائل الإعلام بارتكاب جرائم بحق الشعب السوري اللاجئبشكل مسيء جدًا، قد يخلوا تمامًا من الشرف والأخلاق والقيم العربية ويخرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويَنَالُ مِن الرسالات السماوية التي يؤمن بها الناس ويخرق القانون الدولي والإقليمي ويسيء إلى الآداب العامة عامة والشعب السوري خاصة.

يبقى من حق السلطات القضائية في أي بلد أن يعاقب كل من ارتكب جريمة في نطاق اختصاص سلطته القضائية في إطار منع الجناة من الإفلات من العقاب ووفق منظومة الضمانات القانونية للحقوق، غير أن ارتكاب أحد السوريين لجريمة ما على الأراضي المجاورة، لا يجب أن يُعرّض غيره من السوريين غير المنخرطين لأي ملاحقة أو اضطهاد – قضائي أو غير قضائي.

على دول الجوار مهام منها، ضرورة الاهتمام بالرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والحق في العمل، للاجئين السوريين في بلاد اللجوء. والعناية بتعليم السوريين أكثر في جميع الدول، وضرورة استيعاب الكفاءات السورية على اختلافها، والعمل على تعديل شهادات الأكاديميين السوريين ومن في حكمهم أسوةً بتعديل الشهادة الثانوية، وفرض غرامة مالية كبيرة على من يثبت عليه تقديم وثائق مزوّرة. والطلب من الحكومة التركية توفير المدارس المهنية للطلبة الراغبين بالدراسة من اللاجئين السوريين.

توصي المقالة انطلاقًا من مبدأ الأخوةِ العربيةِ والإسلاميةِ إلىّ استيعاب العمَالة السُورية بما فيها الكفاءات العلمية في دول الجوار العربي، بل وتَقاسم مواردهم المالية مع اللاجئين السوريين.كذلك بالخروج عن النمط التقليدي من نصرة الشعوب، من الشجب والادانة، إلى مرحلة المساعدات المادية والمعنوية، كذلك دور عربي اسلامي داعم لإيواء ونصر اللاجئين السوريين، كما أنه لن يكون بمقدور العالم الاسلامي أن يحقق إنجازًا باهرًا في مجال مجال



الحكم الرشيد، ما لم يسبق ذلك التوصل إلي تنسيق اسلامي شامل حول التدابير المضادة لظلم الشعوب من الحكومات نفسها، وأطرها القانونية الملائمة والملزمة، وأن يكون ذلك كله مستندًا في أساسه إلى مفهوم دولي متجانس لا خلاف عليه حول تعريف الحكم الرشيد، وسبل مواجهته. معالطلب من المجتمع الدولي بحق العودة وسرعة التدخل لإيقاف شلال الدم للشعب السوري التي تجري على مرأى العالم ومسمعه, وذلك بالقيام بواجباته تجاه السوريين في الداخل وفي بلاد الشتات، وعلى دول الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية والأخلاقية التي تنص عليها تشريعاتهم وقوانين الأمم المتحدة تجاه اللاجئين السوريين.

بناء على كل ما تقدم لا أملك إلا أن أوصي بضرورة بلورة رؤية مشتركة للباحثين والمختصين من مختلف أنحاء العالم مع تنوع ثقافاتهم ومشاربهم، والمطالبة بتفعيل واستثمار جهودهم وما توصلوا إليه بطرق علمية دقيقة من نتائج وتوصيات، وتقديمها للمعنيين وأصحاب القرار لترى النور على أرض الواقع، ولا تبقى حبرًا على ورق ككثير من المؤتمرات، وذلك لتطوير واقع اللاجئين السوريين إلى الأفضل والمأمول. وبعد كل هذه فإنني أثمن موقف الإعلام الحر من قضية اللاجئين السوريين، وتدين التصرفات الإعلامية غير المهنية، والتي تصنع أخبارًا غير واقعية وتستثمرها لأغراض خاصة.

توصيات مؤتمر "اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول"([46])

بعد أنْ شرُفت بالمشاركة بدراسة لي ضمن المؤتمر، جاءت توصيات المؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول الذي أقامته جمعية النهضة العلمية بالتعاون مع جامعة أديامان - تركيا يومي 13-14 مايو/ أيار 2016.

([46])محمد عبدالرحمن عريف، توصيات مؤتمر اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 30 أيار/ مايو 2017.


http://www.beirutme.com/?p=19695



تحتل قضية اللاجئين السوريين اليوم بالغ اهتمام النظام الدولي، لأنهم يعانون من وضعيات قانونية غير واضحة حرمتهم من حقهم الطبيعي في اللجوء، وأنتجت تضارباً في المواقف مما زاد أوضاعهم الإنسانية والتعليمية والصحية سوءًا، وبناء على هذا كان لا بدَّ من انعقاد هذا المؤتمر العلمي الدولي، وذلك لبلورة رؤية مشتركة للباحثين والمختصين المشاركين فيه من مختلف أنحاء العالم مع تنوع ثقافاتهم ومشاربهم، والمطالبة بتفعيل واستثمار جهودهم وما توصلوا إليه بطرق علمية دقيقة من نتائج وتوصيات، وتقديمها للمعنيين وأصحاب القرار لترى النور على أرض الواقع، ولا تبقى حبراً على ورق ككثير من المؤتمرات، وذلك لتطوير واقع اللاجئين السوريين إلى الأفضل والمأمول اشتمل المؤتمر على أكثر من مئة بحث علمي محكم باللغة العربية والتركية، وقد نوقشت في جلسات علمية عدة على مدى يومين موزعة على محاور المؤتمر، ومن خلال ذلك خلُص المؤتمر إلى النتائج والتوصيات التالية وهذه أبرزها:

1-الطلب من المجتمع الدولي بحق العودة وسرعة التدخل لإيقاف شلال الدم للشعب السوري التي تجري على مرأى العالم ومسمعه، وذلك بالقيام بواجباته تجاه السوريين في الداخل وفي بلاد الشتات.

2-يجب على دول الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية والأخلاقية التي تنص عليها تشريعاتهم وقوانين الأمم المتحدة تجاه اللاجئين السوريين.

3-انطلاقاً من مبدأ الأخوة العربية والإسلامية فإننا ندعو إلى استيعاب العمالة السورية بما فيها الكفاءات العلمية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي وتقاسم مواردهم المالية مع اللاجئين السوريين.

4-نناشد الحكومة التركية خاصة ودول الجوار السوري عامةً العمل على تسهيل لَمِّ شمل الأسر السورية التي قيدتها قوانين فرض تأشيرات الدخول إليها.

5-ضرورة الاهتمام بالرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والحق في العمل؛ للاجئين السوريين في بلاد اللجوء.



6-العناية بتعليم السوريين أكثر في جميع الدول وخاصة في تركيا، وضرورة استيعاب الكفاءات السورية على اختلافها، والعمل على تعديل شهادات الأكاديميين السوريين ومن في حكمهم أسوةً بتعديل الشهادة الثانوية، وفرض غرامة مالية كبيرة على من يثبت عليه تقديم وثائق مزوّرة.

7-وضع ضوابط ضامنة للزواج باللاجئات السوريات، ومحاربة بعض الظواهر الشاذة "كزواج السترة".

8-الطلب من الحكومة التركية توفير المدارس المهنية للطلبة الراغبين بالدراسة من اللاجئين السوريين.

9-نثمن دور مؤسسات المجتمع المدني لدورها في تأمين احتياجات اللاجئين السوريين، ونطلب من الدول فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لإغاثة اللاجئين السوريين.

10-نثمن موقف الإعلام الحر من قضية اللاجئين السوريين، وندين التصرفات الإعلامية غير المهنية، والتي تصنع أخباراً غير واقعية وتستثمرها لأغراض خاصة.

11-ندعو الحكومة التركية إلى توفير الإمكانيات لتعليم اللغة التركية للاجئين السوريين.

12-نشكر جامعة أديامان، وولاية أديامان، وبلدية أديامان، ومؤسسة الوقف في أديامان، ومركز البترول في أديامان، لأنهم سخروا إمكانياتهم لانعقاد هذا المؤتمر العلمي الدولي حول اللاجئين السوريين.

وأخيرًا: يأمل المشاركون في المؤتمر أن تبذل الجهات المعنية جهودها في تنفيذ ما جاء في هذه النتائج والتوصيات بما يضمن الارتقاء بواقع اللاجئين السوريين.



واجب المجتمع الدولي نحو اللاجئين في الشرق الأوسط[47]

سبق ونظم مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسريّة، في جامعة اليرموك في الأردن، يومي 14، 15 مارس/ آزار 2018، مؤتمر (اللاجئون في الشرق الأوسط، المجتمع الدوليّ: الفرص والتحديات).وذلك لمناقشة ما أدت إليه أزمات اللاجئين في الشرق الأوسط، وخاصة بعد عاصفة الربيع العربي إلى تفاقم التحديات الاقتصاديّة والأمنيّة والسياسيّة والبيئيّة وغيرها من القطاعات الخدماتيّة الأخرى؛ نتيجة لتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين التي فاقت قدرات الدول المُضيفة في التعامل معها، ولاسيما أنّ الدول محدودة الدخل هي التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين. فهناك دول قد حوّلت اللجوء إلى فرص، فجاءت التركيبة السكانيّة الهشة بالفئات العمريّة الشابة، وبالطاقات البشريّة والخبرات والعلماء. وفي المقابل، انتهجت دول أخرى ممّن كان لها الدور الرئيس في تفكيك دول المنطقة بتبني سياسات غسل اليد، ونأت بنفسها عن المشاركة في تقاسم أعباء اللجوء الإنسانيّ على أراضيها. وفي السياق نفسه، فقد صعّدت المشاريع الإقليميّة في المنطقة من حدّة الصراع بإطالة أمد الأزمة، وتعقيد المشهد؛ ليصبح أشدّ إيلاماً والمتمثل في التغيير الديموغرافي الممنهج وما نتج عنه من صعوبات في نزع فتيل الأزمة وإيجاد حلول دائمة في الدول التي تشهد النزاعات المسلحة.

من هنا، جاء أهمية هذا المؤتمر الدوليّ، وفي هذا الوقت بالذات من أجل وضع الأطر المناسبة للتنمية الشاملة من حيث إعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة بجهود إقليميّة ودوليّة، وإرساء دعائم المصالحة الوطنيّة، وكذلك دعم اقتصاديات الدول التي تحملت العبء الأكبر من استضافة اللاجئين نيابة عن المجتمع الدوليّ.

جاءت أهداف المؤتمرحول تسليط الضوء على المنهج الشموليّ لإعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة. وتوضيح واقع ومستقبل الأمن الإنسانيّ في إقليم مضطرب. مع توضيح التبعات المختلفة لحركات اللجوء وخاصة التبعات الأمنيّة سواء على المستوى

---

(47)محمد عبدالرحمن عريف، واجب المجتمع الدولي نحو اللاجئين في الشرق الأوسط،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، شجون عربية، 13 أيار/ مايو 2018.

http://arabiyaa.com/newsID/13540





الداخلي لكل دولة أو على مستوى المنطقة والعالم. في محاولة للوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بالعودة القسريّة والعودة الطوعيّة للاجئين والنازحين في ظل التحولات السياسيّة في الصراع. وذلك باستعراض المبادرات الدوليّة لمعالجة قضايا اللاجئين. واستعراض مخرجات مؤتمري لندن وبروكسل وأثرهما على عمالة اللاجئين السوريين والدول المُضيفة. وكذلك استعراض فرص وإمكانيات تأهيل اللاجئين وبخاصة توفير فرص التعليم لهم. والمشاريع الإقليميّة ودورها في التغيير الديموغرافيّ.

محاور لمؤتمر الرئيسة جاءت ممثلة فيإعادة الإعمار من منظور شامل، ودور المجتمع الدوليّ والمنظمات الدوليّة في إعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة. وكذلك اللاجئون والتوطين، وتقييم الأوضاع الإنسانيّة في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة، مع حق العودة الطوعيّة والقسرية للاجئين والنازحين في ظلّ التحولات السياسيّة في دول الصراع. ودراسة مخرجات مؤتمري لندن وبروكسل وأثرهما على عمالة اللاجئين السوريين في الدول المُضيفة. ومحاولة تسجيل اللاجئين لدى المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين والسلطات الرسميّة. ودراسة نظم معلومات إدارة اللاجئين، والمساعدة القانونيّة المجانيّة للاجئين، واللاجئون والأمن القوميّ، والأزمات الإقليمية ودورها في بروز أزمة اللاجئين (سورية، العراق، اليمن، ليبيا). والوصول لمناقشة المشاريع الإقليميّة ودورها في التغيير الديموغرافيّ.

حدد المؤتمر الجهات المدعوة، ممثلة في دعوة مفتوحة للأكاديميين والباحثين والسياسيين في مختلف المؤسسات محليّاً وإقليمياً وعالميّاً، وذلك بتقديم البحوث والدراسات وأوراق العمل، إضافة إلى حكومات الدول المُضيفة للاجئين والهجرة وحقوق الإنسان والأمن الإنسانيّ. وكذلك المنظمات الدوليّة المعنية بقضايا اللاجئين والهجرة وحقوق الإنسان والأمن الإنسانيّ. ومنظمات المجتمع المدنيّ المحليّة والإقليميّة والعالميّة المعنية بقضايا اللجوء وحقوق الإنسان والهجرة والأمن الإنسانيّ. والبرلمانيون في الدول المُضيفة للاجئين. والأكاديميون في الجامعات داخل الأردن وخارجه أصحاب الخبرة والإنتاج العلمي في حلّ الهجرة وحقوق الإنسان والأمن الإنسانيّ. والباحثون المستقلون. والصحافيون والإعلاميون.



علينا أن نعترف بحق اللاجئين الذين أُخرجوا من ديارهم. انتقلوا بين ألسنة النار وقضت الحرب على الكثير منهم. نساء وأطفال وعجز وشباب لم يجدوا طريقاً للنجاة إلا بالرحيل، فتشتتوا بفعل الذين قرروا اقتلاعهم وتهجيرهم وقتلهم أيضاً. لقد عجز اللاجئون عن تأمين حياة في وطنهم، فأخذتهم الحرب الى المجهول. لم يختاروا الرحيل بإرادتهم.. فلا يمكن أن يكون اللاجئون ضد بلاد اللجوء. نعرف أن البعض يريد للجوئهم الاضطراري أن يتحول مشكلة كبرىّ. هناك من يتلاعب بقضية اللاجئين، فيريد تحويلها الى سلعة يجري تداولها من بعض عنصريي السياسة لتحقيق مكاسب فئوية، وليكون المستفيد الأول ذاك الذي تسبب بتهجيرهم أو كان جزءاً من ترحيلهم.

ليس تحميل اللجوء مسؤولية الأزمات طريقاً لحلها. البعض ينفث سمومه بحملات ليقول كونوا عنصريين، ليس لسبب الا لتوظيف سياسته ومشروعه. مشكلتنا مستمرة منذ سنوات وصراعاتنا واصطفافاتنا لا يحلها اصطفاف ضد اللاجئ، فهو لم يعبث بفردوس البلاد، الذي لم نجده يوماً، ولم نراه، فكيف سيأخذه اللاجئ منها؟. نعم اللاجئون ليسوا مادة ولا سلعة لتحصيل عوائد معينة، ونحن نعرف أن هناك لاعبين كثراً في التوازنات الديموغرافية والطائفية في المنطقة. ستبقىّ صورة الشتات في أذهاننا وصورة ذاك الفتى اللاجئ الذي لا يستطيع أن يأكل أحياناً. يغادر الفتى ولا نعرف إلى أين، لكن الوجهة معروفة. نحن نعرف أن اللاجئين يعانون أوضاعاً صعبة بل كارثية، تقفل أمامهم الأبواب فيقررون الهجرة أو الموت، أو البقاء في الشارع.

الواقع أنه جاءت الدعوة لانعقاد هذا المؤتمر في ظروف مفصليّة تمرّ بها المنطقة منذ سبعة أعوام، شهدت خلالها تحولات عميقة على كافة الصُعُد السياسيّة والاقتصاديّة والديمغرافيّة والأمنيّة. مما جعل قضية اللاجئين اليوم تحتل بالغ اهتمام النظام الدولي، لأنهم يعانون من وضعيات قانونية غير واضحة حرمتهم من حقهم الطبيعي في اللجوء، وأنتجت تضارباً في المواقف مما زاد أوضاعهم الإنسانية والتعليمية والصحية سوءاً، وبناء على هذا كان لا بدَّ من انعقاد مثل هذا المؤتمرات، وذلك لبلورة رؤية مشتركة للباحثين والمختصين المشاركين فيه من مختلف أنحاء العالم مع تنوع ثقافاتهم ومشاربهم، والمطالبة بتفعيل واستثمار جهودهم وما



توصلوا إليه بطرق علمية دقيقة من نتائج وتوصيات، وتقديمها للمعنيين وأصحاب القرار لترى النور على أرض الواقع، ولا تبقى حبراً على ورق ككثير من المؤتمرات، وذلك لتطوير واقع اللاجئين إلى الأفضل والمأمول.



رسائل لمن يتلاعب بقضية اللاجئين([48])

جاء إقرار حقوق الإنسان في العصور الحديثة والاعتراف بها من لدن المجتمع الدولي في اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 وفي بروتوكوليها الإضافيين المؤرخين في 8 حزيران (يونيو) 1977.

الواقع أنه حالياً جميع الدول تقريباً هي أطراف في اتفاقيات جنيف لسنة 1949. وقد ثبت اليوم الاتجاه إلى صبغ البروتوكولين الإضافيين بصبغة عالمية. ويشمل القانون الدولي الإنساني نظامين للحماية, هما: النزاعات المسلحة الدولية التي تطبق فيها اتفاقيات جنيف والبرتوكولين الأول لسنة 1977; النزاعات المسلحة غير الدولية, إذ تطبق المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبرتوكول الثاني لسنة 1977 في هذه الحالات التي ينشب فيها نزاع داخلي أو حرب أهلية.

من شأن احترام القواعد ذات الصلة أن يسمح بتفادي معظم حالات الترحيل التي تسببها الحرب, إذ أن الحرب هي اليوم السبب الرئيسي للترحيل القسري للسكان. ولذلك, فمن الضروري أن تصبح الدول التي لم تلتزم بعد باتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين أطرافاً في هذه الصكوك, وأن يفي المتحاربون بالتزاماتهم ويطبقون القواعد التي تعهدوا بمراعاتها تطبيقاً أميناً. إننا لن نشدد أبداً بما فيه الكفاية على الالتزام بالتعريف بالقانون الإنساني لدى أفراد القوات المسلحة خاصة, بل كذلك لدى السكان المدنيين عامة, لأن نشر قواعد القانون الدولي الإنساني هو تدبير وقائي مهم.

([48])نجاح عبدالله سليمان، رسائل للمن تلاعب قضية اللاجئين، الحياة اللندنية، 31 آزار/ مارس2018.
http://www.alhayat.com/article/848562/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%84%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A8-%D8%A8%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86



هنا يجب توضيح ما قامت به المنظمات العالمية، من التأكيد على حماية جقوق الإنسان، فقد وضعت جملة من الوسائل للمحافظة عليه وعلى كل القضايا الضرورية، التي تكفل له الحياة الكريمة والسعيدة. وهنا محاولة إبراز الأهمية التي يتسم بها القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات جنيف لسنة 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لسنة 1977، في نظر اللاجئين والأشخاص المهجرين داخل بلدانهم (والذين يشار إليهم فيما بعد بعبارة الأشخاص المهجرين).

ثمة نقطة بالغة الأهمية تتعلق بالفارق بين المعيار الأخلاقي للكرامة وبين المقياس القانوني، إذ من المعروف عند فقهاء القانون، أن دائرتي القانون والأخلاق غير متطابقتين، والتميز بينهما يرد من أن الجزاء القانوني يرجع إلى سلطان الدولة، بينما الجزاء الخلقي جزاء أدبي يتعلق بازدراء الجماعة للفعل المشين، ويغلب على المقاييس القانونية أنها ظاهرة تتعلق بالسلوك الخارجي في الأساس، بينما يغلب على المقاييس الأخلاقية أنها باطنية تتعلق بالضمير وترجع للعقيدة الدينية، مع أن ثمة تداخلاً في هذا الأمر، عندما يتصل الحكم القانوني على الفعل بعنصر (القصد والنية)، أو عندما يتصل الحكم الأخلاقي بالموقف العملي.

يجب أن تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين داخل أراضيها معاملة توفر لهم على الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها على صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم، وتخضع أحوال اللاجئ الشخصية لقانون بلد موطنه، أو لقانون بلد إقامته إذا لم يكن له موطن، وتحترم الدولة المتعاقدة حقوق اللاجئ المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية، ولا سيما الحقوق المرتبطة بالزواج، علي أن يخضع ذلك عند الاقتضاء لاستكمال الشكليات المنصوص عليها في قوانين تلك الدولة، ولكن شريطة أن يكون الحق المعني واحد من الحقوق التي كان سيعترف بها تشريع الدولة المذكورة لو لم يصبح صاحبه لاجئاً، تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة، لا تكون في أي حال أدنى رعاية من تلك الممنوحة، في نفس الظروف، للأجانب عامة، فيما يتعلق بحيازة الأموال المنقولة وغير



المنقولة والحقوق الأخرى المرتبطة بها، وبالإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة.

نعم يجب أن يسمح للاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بينات لإثبات براءته، وبأن يمارس حق الاستئناف ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصاً من قبل السلطة المختصة، وتمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر. وتحتفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضرورياً من التدابير الداخلية، ولا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، وعلى أنه لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئ تتوفر دواع معقولة لاعتباره خطراً على أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل، نظراً لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرماً استثنائي الخطورة، خطراً علي مجتمع ذلك البلد.

تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل على الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلى أدنى حد ممكن، وتتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، في ممارسة وظائفها، وتتعهد على وجه الخصوص بتسهيل مهمتها في الإشراف على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، ومن أجل جعل المفوضية، أو أية مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، قادرة على تقديم تقارير إلى الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، تتعهد الدول المتعاقدة بتزويدها على الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة بهذا الشأن.

الواقع أن اتفاقية جنيف الرابعة من جهة أخرى تقضي بأنه "لا يجوز نقل أي شخص محمي في أي حال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية" (مبدأ عدم جواز الطرد, المادة 45, الفقرة 4 من الاتفاقية الرابعة، وفي حالة احتلال أراضي دولة



ما, فإن اللاجئ الذي يقع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها يتمتع أيضاً بحماية خاصة, إذ أن الاتفاقية الرابعة تحظر على دولة الاحتلال القبض على هذا اللاجئ, بل تحظر عليها محاكمته أو إدانته أو إبعاده عن الأراضي المحتلة (المادة 70, الفقرة 2, من الاتفاقية الرابعة).

بيد أن مواطني أي دولة، الفارين من نزاع مسلح للإقامة في أراضي دولة لا تشترك في نزاع دولي لا يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، ما لم تقع الدولة الأخيرة بدورها فريسة لنزاع مسلح داخلي. ويتمتع اللاجئون عندئذ بالحماية بناء على المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف وأحكام البرتوكول الثاني، وفي هذه الحالة, يقع هؤلاء ضحية لحالتين من النزاع: أولاً في بلدهم, ثم في البلد المضيف، وبالنظر إلى فرعي القانون الدولي (القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني) فإن كلاهما يستمدان قواعدهما وتشريعاتهما من المعاهدات والقانون الدولي العرفي (والذي يأتي بمعنى الممارسة الفعلية والمنتظمة للدول التي بلغت حد تشكيل قناعة بأنها (الممارسة) التزام دولي يترتب على مخالفته قيام المسؤولية الدولية). وخلال صياغة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في العام 1998، دونت القواعد في القانون الجنائي الدولي استناداً إلى القواعد القائمة في قانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى القانون العرفي، والتي بموجبها يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية منتهكو هذه القواعد.

علينا أن نعترف بحق اللاجئين الذين أُخرجوا من ديارهم، انتقلوا بين ألسنة النار وقضت الحرب على الكثير منهم، نساء وأطفال وعجز وشباب لم يجدوا طريقاً للنجاة إلا بالرحيل، فتشتتوا بفعل الذين قرروا اقتلاعهم وتهجيرهم وقتلهم أيضاً. لقد عجز اللاجئون عن تأمين حياة في وطنهم، فأخذتهم الحرب الى المجهول، لم يختاروا الرحيل بإرادتهم.. فلا يمكن أن يكون اللاجئون ضد بلاد اللجوء، نعرف أن البعض يريد للجوئهم الاضطراري أن يتحول مشكلة كبرىّ. هناك من يتلاعب بقضية اللاجئين، فيريد تحويلها إلى سلعة يجري تداولها من بعض عنصريي السياسة لتحقيق مكاسب فئوية، وليكون المستفيد الأول ذاك الذي تسبب بتهجيرهم أو كان جزءاً من ترحيلهم.



علاقات العرب وأفريقيا

أين علاقات العرب بأفريقيا؟([49])

أفريقيا كما تُكتب أو إفريقيا أو إفريقية هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، بعد آسيا. تبلغ مساحتها 30.2 مليون كلم2، وهي تغطي 6 في المئة من إجمالي مساحة سطح الأرض، ويبلغ عدد سكان أفريقيا حوالي 1.2 مليار نسمة (وفقاً لتقديرات 2016)، يعيشون في 61 إقليماً، وتبلغ نسبتهم حوالي 14.8في المئة من سكان العالم، تضم القارة 54 دولة، وأيضاً جوار عربي أفريقي ينفرد بخصائص منها أن أغلبية العرب أفارقة، وأغلبية الأفارقة جنوب الصحراء مسلمون والصحراء الكبرى الواقعة بين شقي أفريقيا واصلة، والبحر الأحمر الواقع بين أفريقيا وجنوب غرب آسيا كذلك. لذلك تواصل على طول التاريخ تفاعل بشرى، وثقافي، وسياسي واقتصادي عبر الصحراء وعبر البحر الأحمر، وعبرهما فيما بعد تمددت الأديان الإبراهيمية الثلاثة، وتمددت لغات ذات أصل سامي واحد وتكونت لغات مهجنة من العربية والبانتوية وغيرها.

الاستعمار الأوربي سيطر على العالم العربي وعلى أفريقيا جنوب الصحراء، ومثلما قنن الفوارق بين البلدان العربية ضخم التباين بين شعوب دفتي الصحراء وضفتي البحر الأحمر. ففي القرن التاسع عشر الميلادي تكالب الأوروبيون على أفريقيا. وفي مؤتمر برلين (1884- 1885) قسموها بينهم، هذه الموجة انحسرت لدى استقلال دول إفريقيا، وتعرضت أفريقيا لموجة ثانية أثناء الحرب الباردة (1948- 1989). اليوم ونتيجة لعوامل كثيرة تتعرض أفريقيا لموجة ثالثة، فالأجندة الغربية تتطلع لشرق أوسط كبير ورابطة متوسطية (عبر المتوسط) وكلاهما يرسم لأفريقيا جنوب الصحراء مصيراً آخر.

وسط ذلك جاء جهود منظمتين إقليميتين قامتا بدورهما طبقاً لما سمحت به الظروف الدولية المعقدة التى تحيط بالفضاء العربى الأفريقى، هاتان المنظمتان هما جامعة الدول العربية

([49])نجاح عبدالله سليمان، أين علاقات العرب بأفريقيا؟، شجون عربية،15 أيار/ مايو 2018.
http://arabiyaa.com/newsID/13637



والاتحاد الأفريقى. وعليهم دور عودة فكرة عقد لقاءات دورية لمديرى إدارات أفريقيا بوزارات الخارجية فى الدول العربية والأفريقية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، مع إنشاء مؤسسات عربية أفريقية جديدة مشتركة من أجل إقامة مشروعات تنمية متكاملة، فالتجمعات الإقليمية عبر وجود ذاتي مستقل هي التي يمكن أن تضمن للدول العربية الإفريقية فرصة الحياة، وتمكنها من مواجهة موجة التدافع الدولي الجديد على القارة الأفريقية.

الواقع أنه يجب تعميق الفهم لدى الشعوب العربية والأفريقية لهويتها الحضارية المشتركة وأهمية العمل الجماعي والمؤسسي، الرسمي وغير الرسمي، من أجل تفعيل التعاون العربي الأفريقي. مع العمل على حل مشكلات الأقليات وغيرها من المشكلات التي تتعلق بأبعاد الوحدة الوطنية للبلدان العربية والأفريقية، وببعديها الإثني والثقافي عن طريق تأمين المشاركة السياسية لجميع المواطنين، وتحقيق التنمية المتوازنة، بما يحقق الاستقرار الداخلي في الدول العربية والأفريقية، ويهيئ الأجواء الملائمة لتدعيم التعاون بينهما، وعقد اتفاقية لأمن البحر الأحمر تحقق التعاون الأمني للدول المتشاطئة عليه. وهنا يجب التأكيد على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية بما يفضى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وتوسيع أطر التعاون إلى أبعد من إسداء المعونات والمنح، وتنمية حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية، إلى المستوى الذى يتلاءم مع أهمية العلاقات بينها، وتوجيه جزء من الاستثمارات العربية إلى القارة الأفريقية.

إن الصحراء الأفريقية الكبرى ينبغى أن تظل واصلاً لا فاصلاً بين العرب والأفارقة كما كانت منذ فجر التاريخ، وهذه مسئولية المثقفين العرب والأفارقة في تحقيق التقارب بين الشعوب العربية والأفريقية، من خلال الاحتكاك المباشر والتواصل بين الحركات الثقافية العربية والأفريقية، والجامعات ومراكز البحوث على الجانبين بهدف تعميق الجذور المشتركة، والتصدي لمحاولات أصحاب الرؤى الإثنية الأفريقية نحو تقسيم القارة إثنياً، والتأكيد على ترسيخ مفاهيم الوحدة الجيوسياسية التي دعا إليها قادة التنوير الأفريقيين العظام أمثال كوامي نكروما ونلسون مانديلا وليوبولد سنجور وجوليوس نيريرى، مع مطالبة الأجهزة المعنية، الرسمية وغير الرسمية، في الدول العربية والأفريقية، بخلق آليات التواصل الثقافي، عن طريق



تبادل إقامة المراكز الثقافية في العواصم العربية والأفريقية، وإنشاء كراسي للدراسات العربية في الجامعات الأفريقية، وكراسي للدراسات الأفريقية في الجامعات العربية، وتقوية ودعم دور الجاليات والتجمعات العربية فى أفريقيا فى بناء جسور التواصل الاقتصادى والثقافى والاجتماعى بين العرب والأفارقة.

على وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في تدعيم العلاقات العربية الأفريقية، وإعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام، والأفريقانية وإزالة أي إمكانية متصورة للصدام. وتصحيح الصور الذهنية المرتبطة بالآخر والتعامل الجاد والواعي مع القضايا الحساسة ورواسب الماضى المنغرسة في الذاكرة الجماعية، بما يتطلبه من إرادة جماعية وتمويل واستعداد للعمل في إطار جدول زمني، هدفه تحقيق التعاون بين الشعوب العربية والأفريقية وتهيئتها للدخول في عصر المعلومات، والتنسيق بين الدول التي لديها أقمار صناعية أو التي تخطط لإطلاقها، واستئجار قنوات، وإطلاق الطاقات لصناعات إعلامية، وتطوير حقوق الملكية الفكرية لإيقاف عملية سلب التراث الشعبي الذي تتعرض له العديد من الدول العربية والأفريقية، مع قيام جامعة الدول العربية بإنشاء وكالات أنباء وصحف محلية في الدول الأفريقية تصدر باللغة العربية، وإنشاء قنوات فضائية وإذاعات ذات طابع إقليمي في مختلف أنحاء أفريقيا تبث باللغات المحلية، وقبول الدول العربية البرامج المماثلة الصادرة عن الأشقاء الأفارقة، وإنتاج مواد إعلامية مشتركة مقروءة ومسموعة ومرئية وتبادلها.

ثمة معطيات كثيرة تجعل من التعايش والتعاون العربي الأفريقي ليس ممكنا فحسب بل مثمراً جداً في كل المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فدولة مثل الهند استطاعت بتنوع إثنياتها وقومياتها وأديانها أن تشكل بكل تلك العناصر بوتقة منصهرة وبؤرة للتقدم التكنولوجي والاقتصادي، فحريّ بالعرب والأفارقة أن يحذوا حذوها خاصة وأنهم أكثر تقارباً بفضل التاريخ والجغرافيا والدين والقيم. فمن بين كل الفضاءات التي ربطت العرب بغيرهم من شعوب الأرض، سوف تظل علاقات الجوار الجغرافي والتاريخي بينهم وبين شعوب القارة الأفريقية علاقة مصير مشترك تضرب، رغم أفقها المستقبلي الواسع والعريض بجذورها في



أعماق التاريخ. وهي علاقة نسج خيوطها الأسلاف عبر قرون طويلة من التفاعل الاجتماعي والحضاري الذي تجاوز مظاهر الجوار الجغرافي إلى أعماق الروابط الثقافية والبشرية والحضارية.

حان وقت تدعيم العلاقات بين الدول العربية والأفريقية في مختلف المجالات وبما يحقق مصالح شعوبها، والحاجة إلى صياغة استراتيجية مشتركة تستهدف تحقيق التعاون المنشود، والتغلب على الإشكاليات التي تواجهها أجهزة التعاون العربي الأفريقي، والدعوة إلى إحياء مؤسسة القمة العربية الأفريقية، التى عقدت مؤتمرها الأول فى آزار/مارس1977 كآلية مؤسسية مهمة قادرة على تدعيم العلاقات العربية الأفريقية، والمطالبة بعقد هذا المؤتمر دورياً مرة على الأقل كل عام. مع العمل على تفعيل القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية الأفريقية الأول، والمتمثلة في إنشاء خمسة كيانات هي مؤتمر القمة، والمجلس الوزاري، واللجنة الدائمة للتعاون، ولجنة التنسيق، والمحكمة العربية الأفريقية.

واقع الاستثمار العربي في أفريقيا ثاني أسواق العالم مصرفيًا ([50])

ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، بعد آسيا. تبلغ مساحتها 30.2 مليون كلم2، وهي تغطي 6 في المئة من إجمالي مساحة سطح الأرض، ويبلغ عدد سكان أفريقيا حوالي 1.2 مليار نسمة (وفقاً لتقديرات 2016)، يعيشون في 61 إقليماً، وتبلغ نسبتهم حوالي 14.8في المئة من سكان العالم، تضم القارة 54 دولة، وأيضاً جوار عربي أفريقي ينفرد بخصائص منها أن أغلبية العرب أفارقة، وأغلبية الأفارقة جنوب الصحراء مسلمون والصحراء الكبرى الواقعة بين شقي أفريقيا واصلة، والبحر الأحمر الواقع بين أفريقيا وجنوب غرب آسيا كذلك. لذلك تواصل على طول التاريخ تفاعل بشرى، وثقافي، وسياسي واقتصادي عبر الصحراء وعبر البحر الأحمر، وعبرهما فيما بعد تمددت الأديان الإبراهيمية

([50])نجاح عبدالله سليمان، واقع الاستثمار العربي في أفريقيا ثاني أسواق العالم مصرفيًا، المركز الديمقراطي العربي، 18 أيار/ مايو 2018.

http://www.democraticac.de/?p=54116





الثلاثة، وتمددت لغات ذات أصل سامي واحد وتكونت لغات مهجنة من العربية والبانتوية وغيرها.

الواقع أنه وفقاً لدراسة صادرة عن شركة "ماكنزي آند كومباني" لاستشارات الإدارة. وكذلك تقرير أصدرته "ماكنزي" أن أفريقيا أصبحت ثاني سوق مصرفية في العالم من حيث النمو والربحية، ويستند إلى بيانات أداء من 35 مصرفاً كبيراً في أفريقيا ومسوح لمسؤولين تنفيذيين وزبائن للبنوك، بأن عدد الأفارقة الذين تشملهم الخدمات المصرفية نما من 170 مليوناً في 2012 إلى نحو 300 مليون العام الماضي. ومن المتوقع أن يرتفع الرقم إلى 450 مليوناً في السنوات الخمس المقبلة، مع زيادة إيرادات البنوك إلى 129 بليون دولار من نحو 86 بليوناً في الوقت الحالي.

التقرير أضاف أنه "عالمياً، الصناعة المصرفية تواجه عائدات مخيبة للآمال ونمواً بطيئاً... القطاع المصرفي في أفريقيا يقدم نقيضاً منعشاً. أسواقها سريعة النمو ومربحة بنحو المثلين مقارنة بالمتوسط العالمي". كذلك فمن المتوقع أن يتركز نحو 60 في المئة من إجمالي نمو إيرادات التجزئة المصرفية البالغة 18 بليون دولار تقريباً على مدى السنوات الخمس المقبلة، في جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا والمغرب وغانا. فنحو 65 في المئة من ربحية البنوك الأفريقية و94 في المئة من نمو إيراداتها، يُعزى إلى وجودها الجغرافي. وعلى رغم أن 15 في المئة فقط من الأفارقة زاد دخلهم السنوي عن خمسة آلاف دولار العام الماضي، فإن بحث "ماكنزي" أشار إلى أن نحو 70 في المئة من نمو إيرادات التجزئة المصرفية حتى عام 2025 سيأتي من زبائن يتراوح دخلهم بين ستة آلاف و36 ألف دولار. ومن جهة أخرى، يشير التقرير الى أن التكاليف المرتفعة لأجور العاملين وكثافة العمالة وهيمنة المعاملات الورقية تكبح الإنتاجية. وتبقى الائتمانية مصدراً أيضاً للقلق، إذ تشكل القروض المتعثرة أكثر من خمسة في المئة من محافظ البنوك الأفريقية.

هنا يأتي الحمل الثقيل لزيادة جهود منظمتين إقليميتين قامتا بدورهما طبقاً لما سمحت به الظروف الدولية المعقدة التى تحيط بالفضاء العربى الأفريقى، هاتان المنظمتان هما جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى. وعليهم دور عودة فكرة عقد لقاءات دورية لمديرى إدارات



أفريقيا بوزارات الخارجية فى الدول العربية والأفريقية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، مع إنشاء مؤسسات عربية أفريقية جديدة مشتركة من أجل إقامة مشروعات تنمية متكاملة، فالتجمعات الإقليمية عبر وجود ذاتي مستقل هي التي يمكن أن تضمن للدول العربية الإفريقية فرصة الحياة، وتمكنها من مواجهة موجة التدافع الدولي الجديد على القارة الأفريقية.

نعم يجب تعميق الفهم لدى الشعوب العربية والأفريقية لهويتها الحضارية المشتركة وأهمية العمل الجماعي والمؤسسي، الرسمي وغير الرسمي، من أجل تفعيل التعاون العربي الأفريقي. مع العمل على حل مشكلات الأقليات وغيرها من المشكلات التي تتعلق بأبعاد الوحدة الوطنية للبلدان العربية والأفريقية، وببعديها الإثني والثقافي عن طريق تأمين المشاركة السياسية لجميع المواطنين، وتحقيق التنمية المتوازنة، بما يحقق الاستقرار الداخلي في الدول العربية والأفريقية، ويهيئ الأجواء الملائمة لتدعيم التعاون بينهما، وعقد اتفاقية لأمن البحر الأحمر تحقق التعاون الأمني للدول المتشاطئة عليه. وهنا يجب التأكيد على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية بما يفضى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وتوسيع أطر التعاون إلى أبعد من إسداء المعونات والمنح، وتنمية حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية، إلى المستوى الذى يتلاءم مع أهمية العلاقات بينها، وتوجيه جزء من الاستثمارات العربية إلى القارة الأفريقية.

إن الصحراء الأفريقية الكبرى ينبغى أن تظل واصلاً لا فاصلاً بين العرب والأفارقة كما كانت منذ فجر التاريخ، وهذه مسئولية المثقفين العرب والأفارقة في تحقيق التقارب بين الشعوب العربية والأفريقية، من خلال الاحتكاك المباشر والتواصل بين الحركات الثقافية العربية والأفريقية، والجامعات ومراكز البحوث على الجانبين بهدف تعميق الجذور المشتركة، والتصدي لمحاولات أصحاب الرؤى الإثنية الأفريقية نحو تقسيم القارة إثنياً، والتأكيد على ترسيخ مفاهيم الوحدة الجيوسياسية التي دعا إليها قادة التنوير الأفريقيين العظام أمثال كوامي نكروما ونلسون مانديلا وليوبولد سنجور وجوليوس نيريرى، مع مطالبة الأجهزة المعنية، الرسمية وغير الرسمية، في الدول العربية والأفريقية، بخلق آليات التواصل الثقافي، عن طريق تبادل إقامة المراكز الثقافية في العواصم العربية والأفريقية، وإنشاء كراسي للدراسات العربية



في الجامعات الأفريقية، وكراسي للدراسات الأفريقية في الجامعات العربية، وتقوية ودعم دور الجاليات والتجمعات العربية فى أفريقيا فى بناء جسور التواصل الاقتصادى والثقافى والاجتماعى بين العرب والأفارقة.

على وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في تدعيم العلاقات العربية الأفريقية، وإعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام، والأفريقانية وإزالة أي إمكانية متصورة للصدام. وتصحيح الصور الذهنية المرتبطة بالآخر والتعامل الجاد والواعي مع القضايا الحساسة ورواسب الماضى المنغرسة في الذاكرة الجماعية، بما يتطلبه من إرادة جماعية وتمويل واستعداد للعمل في إطار جدول زمني، هدفه تحقيق التعاون بين الشعوب العربية والأفريقية وتهيئتها للدخول في عصر المعلومات، والتنسيق بين الدول التي لديها أقمار صناعية أو التي تخطط لإطلاقها، واستئجار قنوات، وإطلاق الطاقات لصناعات إعلامية، وتطوير حقوق الملكية الفكرية لإيقاف عملية سلب التراث الشعبي الذي تتعرض له العديد من الدول العربية والأفريقية، مع قيام جامعة الدول العربية بإنشاء وكالات أنباء وصحف محلية في الدول الأفريقية تصدر باللغة العربية، وإنشاء قنوات فضائية وإذاعات ذات طابع إقليمي في مختلف أنحاء أفريقيا تبث باللغات المحلية، وقبول الدول العربية البرامج المماثلة الصادرة عن الأشقاء الأفارقة، وإنتاج مواد إعلامية مشتركة مقروءة ومسموعة ومرئية وتبادلها.

ثمة معطيات كثيرة تجعل من التعايش والتعاون العربي الأفريقي ليس ممكنا فحسب بل مثمراً جداً في كل المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فدولة مثل الهند استطاعت بتنوع إثنياتها وقومياتها وأديانها أن تشكل بكل تلك العناصر بوتقة منصهرة وبؤرة للتقدم التكنولوجي والاقتصادي، فحريّ بالعرب والأفارقة أن يحذوا حذوها خاصة وأنهم أكثر تقارباً بفضل التاريخ والجغرافيا والدين والقيم. فمن بين كل الفضاءات التي ربطت العرب بغيرهم من شعوب الأرض، سوف تظل علاقات الجوار الجغرافي والتاريخي بينهم وبين شعوب القارة الأفريقية علاقة مصير مشترك تضرب، رغم أفقها المستقبلي الواسع والعريض بجذورها في أعماق التاريخ. وهي علاقة نسج خيوطها الأسلاف عبر قرون طويلة من التفاعل الاجتماعي



والحضاري الذي تجاوز مظاهر الجوار الجغرافي إلى أعماق الروابط الثقافية والبشرية والحضارية.

حان وقت تدعيم العلاقات بين الدول العربية والأفريقية في مختلف المجالات وبما يحقق مصالح شعوبها، والحاجة إلى صياغة استراتيجية مشتركة تستهدف تحقيق التعاون المنشود، والتغلب على الإشكاليات التي تواجهها أجهزة التعاون العربي الأفريقي، والدعوة إلى إحياء مؤسسة القمة العربية الأفريقية، التى عقدت مؤتمرها الأول فى آزار/ مارس 1977 كآلية مؤسسية مهمة قادرة على تدعيم العلاقات العربية الأفريقية، والمطالبة بعقد هذا المؤتمر دورياً مرة على الأقل كل عام. مع العمل على تفعيل القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية الأفريقية الأول، والمتمثلة في إنشاء خمسة كيانات هي مؤتمر القمة، والمجلس الوزاري، واللجنة الدائمة للتعاون، ولجنة التنسيق، والمحكمة العربية الأفريقية.



الفصل الرابع:

-التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية-

-أوضاع إيران الداخلية وعلاقتها الخارجية

-صراع المذاهب والسياسة بين العرب وإيران

-صراع إيران في المغرب العربي

-التواجد الإيراني في العراق بين الأمس واليوم

-إيران الشيعية في مصر

-إيران والأزمة السورية الداخلية

-إيران في اليمن.. بين قتل ثورة وإحياء صراع مذاهب



-أوضاع إيران الداخلية وعلاقتها الخارجية

إيران بين الشاه والمُعَمّم: مَن يُعطِ الخبز يُعطَ الشرعية([51])

بالعودة إلى ثورة الخميني عام 1979 كانت نسبة الشباب في إيران نحو 55 في المئة، واليوم تبلغ نسبة الشباب نحو 63 في المئة من الشعب الذي صبر 39 عاماً على حكم طبقة لا تزال تعيش في الماضي منفصلةً عن الواقع العالمي. فما جرى ويجري في إيران اليوم ليس فورة أو انتفاضة يمكن أن تهدأ بوعود، لأن الأسباب الدافعة إليها أعمق من تلك التي أدت إلى الثورة الخضراء عام 2009، إنما هي ثورة جوع، وصرخة العديد من الإيرانيين العاطلين عن العمل، والمحتجين على الغلاء وتفرد طبقة قليلة العدد بثروات البلاد، إضافة إلى بلايين تهدر في الخارج على مشروع تصدير الثورة.

لا تجوز المقارنة بين التظاهرات الأخيرة وتلك التي شهدتها طهران عام 2009، ولا حتى ثورة 1979. فرغم أن تلك التظاهرات نجحت في استقطاب الملايين، مقابل الآلاف فقط في التظاهرات الحالية، فإن شعاراتها ظلت إصلاحية عموماً ولم تبلغ مستوى المطالبة برحيل ديكتاتور وإسقاط ولاية فقيه. عقب انتخاب الشعب لحسن روحاني، حاول وضع قناع معتدل، ولكن مع الوقت اكتشف الشعب الإيراني، وخلفه العالم، أنه لا يوجد في الحقيقة تياران أحدهما إصلاحي والثاني محافظ، فالاثنان من قطع رقعة شطرنج الخامنئي.

انقسم الجمهور كالعادة بين مؤيد للنظام الذي يقول إن هذه مجرد تظاهرات بسيطة لشؤون مطلبية اقتصادية فقط، وهو أمر غير صحيح، فالانفجار أتى نتيجة قرارات سياسية طويلة

([51])نجاح عبدالله سليمان، إيران بين الشاه والمُعَمّم: مَن يُعطِ الخبز يُعطَ الشرعية،الحياة اللندنية، 12 كانون الثاني/ يناير 2018.
http://www.alhayat.com/article/909721/%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%85%D9%85-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B2-%D9%8A%D8%B9%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9



المدى، فطلبات المتظاهرين دليل على أن المشكلة في جوهرها سياسية وليست اقتصادية. ومع إعلان موازنة 2018 التي تحمل زيادة مقدارها 50 في المئة على أسعار الطاقة، سيرتفع التضخم إلى مستويات ستسبب مجاعة لـ50 في المئة من الشعب الإيراني الذي يعيش تحت خط الفقر في دولة تملك كل أسباب الثراء. في الوقت ذاته ستشهد الموازنة للعام الثاني زيادة كبيرة في موازنة الحرس الثوري من ناحية والمؤسسات الثورية التابعة مباشرة لخامنئي من ناحية ثانية.

"امبراطورية" جديدة

الواقع أن النظام الجديد بدأ بناء إمبراطورية صفوية – مهدوية أعاد من خلالها نبش تاريخ الحروب والأحقاد القديمة وأعاد إنتاجها في العصر الحديث، لكن التغيير الذي حدث في طرائق التفكير هو فقط في الانقلاب من الحداثة إلى الحروب المهدوية، أما طريقة إدارة الشأن الداخلي وخصوصاً الاستبداد بالشعب فلم تتغير، بل أخذت صوراً أكثر قسوة. هكذا سيطر الملالي والنظام الثوري على المال والسياسة والسلاح والإعلام، وسيطر الخميني يومها على كل المؤسسات الحاكمة في البلاد، وحوّل الديموقراطية التي وعد بها إلى ميكانيكية لتبادل السلطة من يده اليمنى إلى يده اليسرى، فلا يمكن قبول أي مرشح انتخابات إلا إذا كان من المحسوبين على مرشد الثورة، وصودرت أموال المعارضين وأُسس حرس ثوري وجيش شعبي من ملايين المهووسين، هدفه حماية السلطة.

سبق لسياسات المواجهة مع الخارج والبرنامج النووي أن أفضت إلى عقوبات دولية شلت الاقتصاد الإيراني، وظن الملالي أن وجود باراك أوباما في البيت الأبيض سيثمر رفع عبء العقوبات عنهم، وأوحوا له بإمكان مساعدته في تحقيق إنجاز في سياسته الخارجية عبر تجميد البرنامج النووي لعقد من الزمان مقابل سكوته عن التمدد الاستراتيجي لإيران في دول الجوار في إطار السعي إلى إعادة بناء الإمبراطورية الصفوية، وهو ما حدث إلى حد بعيد، لكن جاءت الضربة الكبرى من دونالد ترامب، فسياسته المتشددة مع إيران منذ بداية عهده ورفضه المصادقة على التزام إيران بالاتفاق النووي والعقوبات الأميركية الجديدة وجهت رسالة واضحة



ونهائية إلى الشعب الإيراني مفادها أنه لا أمل في العودة إلى الحياة الطبيعية بوجود هذا النظام.

انتشار الاضطرابات

بالانتقال إلى الاضطرابات، نجدها قد انتشرت من تبريز إلى أصفهان إلى بندر عباس ومدن أخرى في أرجاء البلاد. وهي تعكس بمحيطها الجغرافي وشعاراتها حالاً أعمق من التي يريد النظام الاعتراف بها، وأكثر تعقيداً من الكلام المبسّط لوزير الخارجية جواد ظريف الذي يلوم الخارج، سواء دول عربية أو غربية أو إسرائيل أو أي تنظيمات إرهابية. ووسط ذلك جاء الفقر يزحف على الأمة، إذ تسجّل في إيران نسبة بطالة مكشوفة تصل إلى 13 في المئة، وهي النسبة المعلنة، ولكن النسبة الحقيقية تفوق ذلك بكثير. أما البطالة المقنعة فأضعاف هذه النسبة، ووحدات الإنتاج الحكومية تعين في كل وظيفة واحدة 4 إلى 5 موظفين بهدف امتصاص البطالة أملاً بتأجيل الانفجار، فأوجدت بذلك بطالة مقنعة هائلة الحجم أدت، إلى جانب الفساد والمحسوبية وضعف الإدارة، إلى انهيار كفاءة الوحدات الإنتاجية وتباطؤ عام في الاقتصاد.

من الصعب أن نتصوّر أن القيادة الإيرانية سيمكنها الاستمرار والتأقلم من دون تغييرات تواكب حاجات الناس وتعدّل السياسة الخارجية، وإذا لم تفعل سوف نشهد بداية النهاية للنظام في إيران وإن استغرقت العملية سنوات.

ما يحدث من انفجار شعبي في إيران ليس جديداً، فهو إعادة تأكيد لحقيقة غابت عن أذهان الحكومات القديمة عبر التاريخ، وهي أن الخبز أهم من الكلام. ما يحدث في إيران نتيجة طبيعية لتراكمات سياسية طويلة ولقرارات خاطئة وخطرة تجاهل النظام الشمولي نتائجها على شعبه على رغم تكرار توقع حدوثها.

يبدو أن صبر الشعب الإيراني نفد، ولم يعد قادراً على تحمّل حكم الملالي، ولم يعد كذلك مقتنعاً بأن الحل في أيدي الإصلاحيين، في ظل استمرار الفساد وارتفاع الأسعار وانعدام الإصلاح وتزايد الإنفاق على تصدير الثورة إلى الخارج وتمويل الحوثيين و «حزب الله»



اللبناني والدور الذي يلعبه الحرس الثوري في سورية والعراق. لكن هذا ليس كافياً لإسقاط النظام. وهنا يبقى من المبكر التكهن بالمسارات التي سيتخذها هذا الحراك الشعبي المتعاظم، لأن من يعطي الخبز يُعطى الشرعية. ولعلّ ما بدأ في 28 كانون الأول (ديسمبر) قد يستمر شهوراً أو سنوات قبل إحداث تغيير متكامل، إنما مسيرة التغيير بدأت وتحفّزها عوامل داخلية وإقليمية عدة، ولن يكتفي المواطن الإيراني بالبقاء على الهامش تكنولوجياً واقتصادياً واجتماعياً في بلاد غنية بثرواتها وتاريخها وحضارتها، فيما محيطه- على سبيل المثال- يستضيف شركات غوغل ومايكروسوفت وآبل وغيرها من القطاعات الرائدة تكنولوجياً.

عن العلاقات الإيرانية الأمريكية مع «الشيطان الأكبر»؟[52]

جاءت البداية لعشرات السنوات التي خلت، وإبان الثورة الإيرانية عام 1979، بعدها ظل يتكرر لفظ "الشيطان الأكبر" بين إيران وأمريكا، وخاصة من الجانب الإيراني على ما تسميها إيران العدو الأول، ولكن واقع ما تخفيه السياسة من دهاء، جاء مؤخراً ينفي ذلك. رغم أن "أمريكا الشيطان الأكبر"، عُرف عند من يستخدمه أنه يعادي سياسات الولايات المتحدة، خصوصاً في داخل الجمهورية الإسلامية، وتعبيراً عن غضب الإيرانيين لممارسات الأمريكان المنحازة. ورغم أنه مصطلح "خميني" إلا أن العديد من التنظيمات الإسلامية رفعته، على أساس تشبيه النفوذ الأمريكي بوسوسة الشيطان، الذي يسيطر على الإنسان الضعيف ويجعله مكبلاً لرغباته الشيطانية، وكذلك الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة.

الواقع أن المصطلح ظل يستخدم ليومنا هذا، رغم التقارب الأمريكي- الإيراني، خاصة في خطابات إيرانية، ولعل تأكيد حزب الله بعد الاتفاق النووي أن "أميركا الشيطان الأكبر قبل الاتفاق النووي وبعده"، ما هو إلا رسالة صريحة أن الحزب يعتبر الولايات المتحدة هي من توسوس في المنطقة. وإن كان في ذات السياق، يمكن أن يعتبر هذا المصطلح لا يعدو كونه مجرد شعار ليس إلا، فمن يرفع الشعار هو أكثر من يتعاون مع الولايات المتحدة ويطبق

---

[52]محمدعبدالرحمنعريف، عن العلاقات الإيرانية الأمريكية مع «الشيطان الأكبر»؟، القدس العربي، 14 تموز/ يوليو 2018.

http://www.alquds.co.uk/?p=973894



أجندتها. فإيران التي رفعت هذا الشعار، دارت الأيام لتقوم بعقد اتفاقها النووي مع الولايات المتحدة، وبالتالي فإنها الآن لم تعد تستخدم الشعار كما كانت في السابق.

مؤخراً هناك من الوثائق الأمريكية التي –رفعت عنها السرية– كشفت أن الخميني كان يتلقى دعماً خاصاً من إدارة الرئيس الأسبق، جيمي كارتر؛ من خلال إجبار الشاه محمد رضا بهلوي، على مغادرة إيران، وصعود معسكر الخميني بدلاً عنه. وهنا تشير الوثائق إلى أن إدارة كارتر مارست ضغوطاً كبيرة أوصلت الشاه إلى طريق مسدود، قبل أن تجبره على التنازل عن الحكم، ودخول الخميني بدلاً عنه. وفي إشارة إلى مفاوضات جرت خلف الستار بين المقربين من الخميني والإدارة الأمريكية، ذكرت الوثائق أن الخميني لم يكن معارضاً لبيع النفط لإسرائيل.

لقد كشفت الوثائق الجديدة لوكالة الاستخبارات الأمريكية "سي آي إيه" تفاصيل ما جرى في أروقة البيت الأبيض من جهة، والسفارة الأمريكية بطهران من جهة أخرى، خلال الأسابيع القليلة التي سبقت الإطاحة بنظام الشاه. وأظهرت أن الخميني بدأ في 15 كانون الثاني (يناير) 1979 مفاوضات مباشرة مع ممثلين عن إدارة الرئيس جيمي كارتر في ضواحي باريس، دامت أسبوعين؛ تمهيداً لمغادرته العاصمة الفرنسية باتجاه طهران؛ لإعلان نظام الولي الفقيه.

بالتوازي مع ما أسلفناه كانت السفارة الأمريكية في طهران تسابق الزمن، وتنسق بين مهدي بازركان، ومحمد بهشتي، مساعدي الخميني من جهة، وقادة السافاك (جهاز المخابرات) وجنرالات الجيش من جهة أخرى. وهنا تكشف الوثائق عن محضر اجتماع سري للرئيس كارتر مع كبار مساعديه في البيت الأبيض، تم خلاله اتخاذ قرار الإطاحة بالشاه، وخلال الاجتماع اعترض مستشار مجلس الأمن القومي، زبغنيو بريجينسكي، على الأمر، إلا أن وزير الخارجية، سايروس فانس، ورئيس "سي آي إيه"، استانسفيلد تيرنر، تمكنا من إقناع الرئيس بضرورة تغيير النظام، ومطالبة الشاه بمغادرة البلاد، وقال وولتر مانديل، نائب الرئيس، خلال الاجتماع: "يجب تشجيع الشاه على الرحيل بطريقة لا يعرف أن أمريكا وراءها".

لسنوات مضت ارتفع سقف التوقعات بضرب إيران، سيناريو تكرر كثيراً كلما واجه البلدان (أمريكا وإسرائيل) مشاكل داخلية، خاصة مع السابق اوباما، الذي انخفضت شعبيته لأدنى مستوى لها منذ دخوله البيت الأبيض، ونتنياهو عندما واجهت بلاده مشاكل اقتصادية وحركة



إضراب يومي ظهر ليغتنم فرصة نشر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويهدد بضرب المفاعل النووي الإيراني. في حين نجد علاقة إيران كدولة حديثة مع أمريكا أكبر من علاقتها بجيرانها، كذلك فالتعاون العسكري الإيراني- الإسرائيلي مستمر منذ عهد الشاه، عندما كان الجيش المصري يتحرك لتحرير سيناء كانت الدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية تتحرك بوقود إيراني. ورغم الحصار والعقوبات على مبيعات السلاح لإيران تعتبر إسرائيل المزود الرئيسي لإيران بالسلاح.

في الأشهر المقبلة ستأتي (إلى طهران) وفود عدة لمناقشة مواضيع مختلفة، لا حقوق الإنسان فقط، وسيحصل هذا وسط أجواء أكثر إيجابية، فالاتحاد الأوروبي الذي قرر أن يمدد لعام عقوبات يفرضها على 82 شخصية وكيان واحد في إيران، يتهمهم بانتهاكات خطرة لحقوق الإنسان، منفصلة عن عقوبات اقتصادية وفردية شديدة فُرضت على طهران، بسبب أنشطتها النووية المثيرة للجدل، وجرى رفعها في كانون الثاني (يناير) 2016، بعد 6 أشهر على إبرام الاتفاق النووي بين طهران والدول الست (الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا). وتسعى بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى الحؤول دون تنفيذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب تهديده بالانسحاب منه، ما لم يتم إصلاح عيوب جسيمة فيه، بحلول 12 أيار (مايو) المقبل.

إن العلاقة ما بين إيران وأمريكا علاقة عميقة وممتدة لعشرات السنين إلى الوراء لذلك من المستبعد ان تفكر اسرائيل او امريكا بضرب ايران، ولقد رأت إيران أن عقوبات يفرضها عليها الاتحاد الأوروبي، على خلفية ملف حقوق الإنسان فيها، نابعة من "اختلاف القيم"، لكنها استدركت أن ذلك يجب ألا يوقف الحوار بين الجانبين. وسبق وأكد بهرام قاسمي، الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، وجود اختلافات في وجهات النظر مع دول أوروبية، ومع الاتحاد الأوروبي، واعتبر أنها تعود جزئياً إلى اختلاف القيم بين إيران والمنطقة وبين الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وشدد على ضرورة أن يتواصل الحوار القائم منذ فترة مع الاتحاد، وأن يركز على قواسم مشتركة، ضمن أجواء بنّاءة من النوايا الحسنة.



طهران وإسرائيل هل تقتربان من اشتباك أكثر عنفاً؟[53]

بداية، فإن واقع ما تخفيه السياسة من دهاء ظهر عقب الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران. فأكثر ما يهم الأوروبيين، هو خفض احتمالات وقوع حروب في الشرق الأوسط. ومن هنا لم تتقبل الأطراف الموقعة على خطة العمل المشتركة، المعنية بإلزام إيران تخفيض نشاطاتها النووية، إعلان ترامب، فالتعليقات التي أعقبت القرار الأميركي توالت من الأطراف كافة الموقعة على الاتفاق عبرت عن الأسف إزاء هذه الخطوة «غير المبررة». كذلك فالحث الإسرائيلي على إلغاء الاتفاق النووي مع إيران جاء في سياق التخوفات المتراكمة جراء السياسة الإيرانية المسلحة العابرة الحدود، لا الخروج باتفاق يقضي على الطموحات النووية الإيرانية فقط.

سبق أن أعربت إسرائيل عن نيات جديدة لا تقتصر على امتلاك السلاح النووي من دون غيرها في المنطقة، ذلك أن السياسة الإيرانية، خصوصاً في سورية، غدت أكثر حساسية من احتمال امتلاك إيران سلاحاً نووياً بعد 2025، وهو الموعد الذي تتوقف معه خطة العمل المشتركة الضابطة لسلوك طهران، ومن ثم حفز استقوائها بحلفائها الذين باتوا في مواقع أكثر نفوذاً وقوة من قبل، في لبنان والعراق، إلى شعور إسرائيل بخطورة هذا الامتداد الذي قد يربط المصالح الإيرانية بالبحر المتوسط مباشرة. وهذا سيسمح لإيران ليس فقط بالوصول إلى

(53)نجاح عبدالله سليمان، طهران وإسرائيل هل تقتربان من اشتباك أكثر عنفاً؟، الحياة اللندنية، 13 حزيران/ يونيو 2018.

http://www.alhayat.com/article/4586374/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%86%D9%81%D8%A7

-نجاح عبدالله سليمان، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، ملف ايران....طهران وإسرائيل هل تقتربان من اشتباك أكثر عنفاً؟...

http://www.center-lcrc.com/s/4/25887



السوق الأوروبية بسهولة، ولكن سيمس المصلحة الإسرائيلية في ضبط إيقاع التحكم في القوة في الجوار.

الواقع أن التعقيدات السياسية والعسكرية في سورية تُظهِر حدوث تشابك مستمر للمصالح الدولية في الصراع السوري، وتقف إيران وإسرائيل على مقربة من اشتباك أكثر عنفاً، حيث تبدو الساحة السورية مسرحاً محتملاً لصراع من هذا النوع، وبالنظر إلى الوجود الروسي في سورية فإن التفكير في خيارات التحرك العسكري في الساحة السورية ليس بالأمر السهل. فلقد أثبت التحالف الروسي– الإيراني أنه قادر على إنقاذ حليفه في سورية، حيث أضافت التفاهمات بين روسيا وإيران بعداً خاصاً في موضوع العلاقة التكاملية بين إيران في الأرض وروسيا في السماء، إلا أن هذا لا يعني تحالفاً إيجابياً ومقبولاً بشدة من قبل الطرفين. وهنا يأتي إعلان روسيا وإسرائيل وجود تنسيق مستمر بين الجيشين الروسي والإسرائيلي في وقت تشن إسرائيل ضربات على مواقع إيرانية وأخرى تابعة لنظام بشار. فاللقاءات الإسرائيلية– الروسية تضمنت مناقشات واسعة حول ضرورة استمرار التنسيق العسكري، وبدا ذلك في لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي الرئيس الروسي في موسكو، في 9 أيار (مايو) الماضي. هذا التنسيق قد يعني قبول روسيا بهذه الضربات المحدودة التي تضعف إيران قليلاً وتردعها، في إطار التوازن الذي تقبل به روسيا وإسرائيل في سورية.

قد تعلم روسيا أن الدور الإيراني يجب أن يظل محدوداً في سورية، كما تدرك القلق الإسرائيلي الشديد حيال التوسع العسكري لإيران في سورية، ويجب على روسيا أن تمنع المواجهة الإسرائيلية– الإيرانية التي ستضر بمصالحها قبل أي طرف آخر، ويمكن لروسيا أن تمارس دوراً تفاوضياً بين إسرائيل وإيران في سورية من دون الميل إلى أي طرف، كما أن روسيا ستعلم بأي ضربة عسكرية في سورية من قبل الإسرائيليين، إذا أرادت إسرائيل أن تحافظ روسيا على تأطير السلوك الإيراني في سورية. فكل السلوكيات الإسرائيلية العسكرية ضد إيران قد لا تحمل نية لتوسيع نطاق المواجهة إلى حرب مباشرة، والاحتمالات التي تنطوي على الجهود الدبلوماسية نحو إقرار صيغة تقلص من وجود إيران في سورية ودعمها لحليفها في لبنان (حزب الله) قد تزداد صعوبة بعد قرار ترامب إلغاء الاتفاق النووي.



يمكن رصد أكثر الاحتمالات المتوقع حدوثها بين إسرائيل وإيران، ومنها سيناريو الضربات المحدودة، حيث يبقى التصعيد محتملاً إلى حد كبير –من دون أن يكون حتمياً– بين إسرائيل وإيران في سورية، فمن المتوقع أن تصر إسرائيل على إبقاء الإيرانيين في حدود عمل متفق عليها مع روسيا، ومثل هذا الاتفاق ينبغي أن يحدث مع استمرار ضرب المواقع الإيرانية بين فينة وأخرى، فمن جهة تفضل روسيا مثل هذا الشكل من المواجهة الذي يضعف من النفوذ القوي على الأرض، ومن جهة ثانية تحافظ موسكو على موقعها من دون الدخول في حرب مباشرة، وإخفاق إيران إلى الحد الذي يتركها وحيدة، وهذا السيناريو هو المرجح.

الحقيقة أنه لسنوات مضت ارتفع سقف التوقعات بضرب إيران. سيناريو تكرر كثيراً كلما واجه البلدان (أميركا وإسرائيل) مشاكل داخلية. في حين نجد علاقة إيران كدولة حديثة مع أميركا أكبر من علاقتها بجيرانها. كذلك فالتعاون العسكري الإيراني– الإسرائيلي مستمر منذ عهد الشاه، فعندما كان الجيش المصري يتحرك لتحرير سيناء كانت الدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية تتحرك بوقود إيراني. وعلى رغم الحصار والعقوبات على مبيعات السلاح لإيران تعتبر إسرائيل المزود الرئيسي لإيران بالسلاح.

لقد وجه ترامب انتقاده لبنود الاتفاق –المعيبة كما وصفها– لأنها لم تشمل اتفاقاً في شأن الصواريخ الباليستية الإيرانية، وكذلك سياسة إيران في المنطقة؛ المتمثلة في دعم الجماعات المسلحة، وهذا يعني أن إلغاء الاتفاق جاء للضغط من أجل أن تغير إيران من سياستها في المنطقة، ومن ثم فإن العقوبات الاقتصادية قد تعمل على إرباك السياسة الداخلية لإيران، وهو ما سينتج تراجعاً في قدرات إيران المالية والعسكرية، لكن تعويل ترامب، وكذلك إسرائيل، على نتائج الاتفاق النووي يحتمل أن تكون غير مجدية في حال لم تتجاوب الدول الموقعة على الاتفاق مع التوجهات الأميركية، خصوصاً الصين وروسيا، ووفقاً لأهمية العلاقات الروسية– الإيرانية ستحاول روسيا التحايل على الإجراءات الأميركية في حال شعرت بأن هناك دوراً أميركياً وإسرائيلياً يمكن أن يقوض جهودها في سورية.

الواقع أن سيناريو الاتجاه نحو الحرب المباشرة ضعيف، حيث تدرك كل من إسرائيل وإيران خطورة الدخول في حرب مباشرة، لا سيما أن المحيط المجاور لكل من الدولتين يدفعهما إلى



الانكفاء عن خيار حرب واسعة، وقد يكون التكهن باتخاذ إسرائيل قرار المواجهة والبدء بالتحرك في شكل مباشر ضد إيران صعباً، لكنه وارد في حال وصول إيران إلى نقطة تمركز عسكرية بحرية على البحر المتوسط عبر الساحل السوري، فمثل هذه الحالة ستكون ناقوس خطر يهدد إسرائيل التي باتت محاطة بقوات إيرانية أو تابعة لإيران في سورية ولبنان، ومن ثم من المتوقع أن تخاطر إسرائيل بضرب المصالح الإيرانية وتعطيل جميع المنشآت العسكرية داخل سورية، وهذا الخيار ربما يؤذن بحرب مباشرة بين البلدين. كذلك في حال قاربت إيران امتلاك سلاح نووي في السنوات المقبلة فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي، وهذا سيقود إلى احتمال توجيه ضربات استباقية تدمر القدرات النووية والصاروخية الإيرانية، ومثل هذا الإجراء يطاوله كثير من الغموض حيال إمكان حصول إيران على سلاح نووي قبل أن تخسر الكثير من إمكاناتها جراء العقوبات الاقتصادية، وعدم تحمل الشعب الإيراني لظروف التضييق الاقتصادي، حينها قد لا تستطيع إيران الحصول على السلاح النووي.

فهل بات الصراع بين إسرائيل وإيران مرتبطاً بديناميكيات الاتفاق النووي؟ وما أشكال التشابك المتوقعة في حال عادت إسرائيل لضرب مواقع عسكرية في سورية؟ يبقى كل هذا رهن توافق إيراني- إسرائيلي، يكون ضحيته في المقدمة (عرب).



«فيلق القدس» الإيراني... دويلة داخل دول[54]

جاءت البداية باستنساخ الشعار السياسي الشيوعي (يا عمال العالم اتحدوا)، ذلك عندما تسلمت الثورة الإيرانية الخمينية السلطة، ولم يكد يمر عام، حتى قرّر الخميني فرض ولايته الدّينية المسلّحة على العالم عبر إنشاء مشروع تصدير الثورة، حيث كان يُسوّق للشعوب المستضعفة والمتعطشة للحكم الإسلامي، على أنه المخلّص والمُنقذ لهم من خلال شعاره (يا مستضعفي العالم اتحدوا)، ولكي يتم تنفيذ هذه المهمة، ويُنقذ الخميني هؤلاء المستضعفين، قام بإنشاء ما يُسمى «جيش المهمات العالمية» أو ما يُعرف بـ «جيش العشرين مليون مقاتل» و «جيش تحرير القدس».

ما حدث هو مواصلة الدعاية لشعار تحرير الشعوب المستضعفة من العبودية طوال فترة الحرب العراقية- الإيرانية (من 1980 إلى 1988)، حيث كان الإعلام الإيراني يُسوّق أن هذه المهمة تكون بدايتها الفعلية بعد إزالة دولة العراق بالقضاء على نظام صدام حسين. ففي عام 1981 تأسست «الطلائع المليونية» تحت اسم «قوة القدس» كوحدة عمليات خاصة تابعة للحرس الثوري الإيراني. وعند قيام حرب الخليج الأولى عام 1991 قام النظام الإيراني بتجميع كل الوحدات القتالية التي تعمل خارج إيران تحت تنظيم واحد وأوكلت إليه مهمة القتال في الخارج، وأُطلق عليه اسم «فيلق القدس»، ومن هنا كانت ولادة هذا الفيلق الذي يُعتبر القوة العابرة للقارات والذراع العسكرية لتمكين الثورة الإيرانية من التوسُّع والتمدُّد والانتشار الإقليمي أو ما يُعرف بتصدير الثورة. تطورت الأحداث عندما تم تعيين قاسم سليماني قائداً للفيلق في1997، والذي أُدرج في لائحة المنظمات الإرهابية في العالم بعد قيامه بعمليات إرهابية في

---

(54)نجاح عبدالله سليمان، «فيلق القدس»الإيراني... دويلةداخل دول، الحياة اللندنية، 29 أيار/ مايو 2018 .

http://www.alhayat.com/article/4583368/%D8%B1%D8%A3%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84



بغداد وبيروت وبرلين وباريس ولندن حيث أصبح يُهدد الأمن الدولي. هذا الفيلق الذي أوكل إليه الدستور الإيراني المهام السالفة، باتباع خطة دقيقة ومحكمة من خلال جمع المعلومات العسكرية والاستراتيجية التي تخص دول الجوار، والتصدي وتصفية كل من يعارض خط نظام ولاية الفقيه، والعمل على استقطاب كل الحركات الدينية والسياسية في العالمين الإسلامي وغير الإسلامي، وتدريب وتسليح وتمويل كل حركة أعلنت ولاءها لمرشد الثورة الإيرانية، كما هو حاصل في لبنان والعراق وسورية واليمن.

إذاً المهمة الرئيسية لفيلق القدس هي مسؤوليته المباشرة على كل العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني، وكل المهام السرّية خارج التراب الإيراني، وبالتالي تكون وظيفته مخابراتية بامتياز. وعندما وصلت الثورة السورية عامها الأول تقريباً قام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بإصدار أوامر إلى فيلق القدس للقيام بأعمال إرهابية لحماية نظام بشار الأسد من السقوط، كما طالبه أيضاً (أي الفيلق) بتكثيف العمليات الإرهابية ضد الغرب وحلفائه الذين طالبوا برحيل بشار الأسد ودعموا المعارضة السورية.

ونقلت صحيفة «التلغراف» البريطانية حينها من مصادر استخبارات غربية أنّ خامنئي دعا إلى اجتماع سرّي مع مجلس الأمن القومي الإيراني في طهران لمناقشة تقرير حول نتائج قلب نظام بشار الأسد واستبداله بنظام آخر، والآثار التي ستترتب على إيران. وخلص التقرير الذي أشرف عليه علي خامنئي شخصياً إلى إبراز الخطوط الحمراء التي لا يُمكن للدول الغربية الدّاعمة للمعارضة السورية أن تتجاوزها بأي شكل من الأشكال في التعامل مع ما يجري على الأراضي السورية.

تبعت ذلك التصريحات الأخيرة لقائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري، الذي أقرّ من خلالها بوجود مئتي ألف مقاتل إيراني منتشرين في خمس دول هي العراق وسورية واليمن وأفغانستان وباكستان. هذه التصريحات تأكيد قوي على أنّ فيلق القدس يؤدي فعلاً هذه المهام خارج التراب الإيراني تحت إشراف مباشر من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خامنئي. وسبق أن دَعمت هذه الوحدة الأكراد في حربهم ضد صدام حسين. كما وَسع فيلق القدس عملياته إلى أفغانستان المُجاورة، أبرَزُها كان بمُساعدة عبد العلي مزاري رئيس حزب الوحدة الشيعي ضد



حكومة محمد نجيب الله. ثم بدأ بتمويل ودعم التحالف الشمالي بقيادة أحمد شاه مسعود ضد حركة طالبان.

بالعودة إلى وثيقة 1998 لاتحاد العلماء الأميركيين نجد «التركيز الأساسي لفيلق القدس هو تدريب الجماعات الإرهابية الأصولية الإسلامية»، وينُص أيضاً على أن فيلق القُدس مُرتبط بمكاتب إيرانية لحركات التحرر، التي تُحافظ على بناء اتصالات مع مُنظمات المُقاومة الإسلامية تحت الأرض في أنحاء العالم الإسلامي. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2010، وفقاً لمركز أبحاث أميركي، تم توسيع مهمة فيلق القدس جنباً إلى جنب مع «حزب الله» في حملة جديدة من الهجمات تشمل هيئات دولية أخرى غير الولايات المتحدة وإسرائيل. سبق أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 5 مسؤولين إيرانيين أكدت أنهم مرتبطون بـ «فيلق القدس»، واتهمتهم بدعم المتمردين الحوثيين في اليمن لإطلاق صواريخ على السعودية. وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوشين إن المسؤولين الخمسة «مرتبطون بفيلق القدس» المكلّف العمليات الخارجية، وكذلك بالبرنامج الصاروخي الإيراني. وأن ممارساتهم أتاحت للحوثيين إطلاق صواريخ على مدن وبنى تحتية سعودية، واتهمهم بنقل أسلحة إلى اليمن لم تكن موجودة قبل اندلاع النزاع في هذا البلد. وجاء ذلك بعد يوم على إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو استراتيجية جديدة لإدارة ترامب، حدّدت 12 شرطاً للتوصل إلى اتفاق جديد مع طهران، مهدداً إياها بأقوى عقوبات في التاريخ إن لم تبدّل سياساتها، ومتوعداً بسحق عملاء طهران و«حزب الله» اللبناني في العالم. الحقيقة أن واشنطن واصلت ضغوطها، إذ كتب مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي، على موقع «تويتر»: «كما قال بومبيو، وكما أوضح ترامب: نحن مع الشعب الإيراني الذي يستحق أفضل من نظام يرعى الإرهاب في كل المنطقة، ويستحق أفضل من نظام يواصل تخصيص موارده لتهديد العالم».

ما هو واضح في ديباجة الدستور الإيراني التركيز على السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية وإنقاذ المحرومين في كل مكان على الأرض، وهذا في صميم الأهداف الرئيسية للجمهورية الإسلامية. فالمادة 53 من هذا الدستور تشير إلى التزام



إيران بإقامة حكومة الحق والعدل في أرجاء الأرض، وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في أي مكان في العالم.

من هنا نجد أنّ الدستور الإيراني أعطى للحرس الثوري مهمة إقامة هذا المشروع وتوسيع هذه الحاكمية لقانون الله، كما يدّعون، في أرجاء المعمورة كافة. وبما أنّ فيلق القدس هو الفصيل الأساسي في منظومة الحرس الثوري فهو إذاً المؤسسة العسكرية المخوّلة دستورياً القيام بهذه المهمة، من أجل نشر حاكمية الله في الأرض وبناء مجتمع عالمي موحد بزعمهم. وانطلاقاً من هذه المرتكزات الدستورية التي يستند إليها فيلق القدس، يحقُ لإيران أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة كما هو حاصل الآن في العراق وسورية ولبنان واليمن. وإضافة إلى ما سبق فإن «فيلق القدس» مكلّف بتصفية وملاحقة كل معارض للنظام خارج الحدود الجغرافية الإيرانية.

سيظل هذا الفيلق الدويلة، يهدد دولاً في العالم، كما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني الذي سبق أن صرّح بأنّ تدخُّل قوات فيلق القدس الإيراني في المنطقة جاء بهدف التصدي للإرهابيين وأنّه لولا هذا الدور لكانت أميركا تواجه عشرات الحوادث التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس. ومن خلال هذه التصريحات ومن الواقع الملموس على الأرض، يتّضح جلياً أنّ فيلق القدس هذا يُمكنه القتال في كل بقعة من بقاع الأرض- دفاعاً على مصالح إيران وحلفائها الغربيين وعلى رأسهم أميركا وإسرائيل، إلا مدينة القدس التي سُمي على اسمها وبهدف تحريرها كذباً وزيفاً وبهتاناً... فمتى تتوقف هذه المسرحية الإيرانية العالمية «فيلق القدس»؟.



-صراع المذاهب والسياسة بين العرب وإيران

العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة([55])

العلاقات العربيَّة- الإيرانيَّة، كانت وما زالت، شائكة جداً ومتسربلة بالريبة، وتتداخل فيها سطوة التاريخ بالعقائد وبالمصالح المتنافرة. فتلك العلاقات مرت تاريخياً بمراحل متعددة قبل الثورة الإسلامية وبعدها، ولإيران مكانة مهمة في الشرق الأوسط، إذ إنها أحد أكبر البلدان الإسلامية لاسيما في المشرق الإسلامي؛ فيما يشكل العرب ثقل العالم الإسلامي. لدى إيران عموماً ثلاثة حلفاء رئيسيِّين في العالم العربي؛ العراق وسورية ولبنان، فيما أن أكثر علاقاتها توتراً في المنطقة هي مع دول الخليج العربي. منذ أن اقتحمت إيران الحياة السياسية العربية بعد انتصار الثورة الإيرانية، وخصوصاً منذ سقوط بغداد في 2003/4/9 ازداد حضورها في السياسات العربية.

نعم إيران لم تنس بعد زوال إمبراطوريتها على يد العرب منذ نحو أربعة عشر قرناً مضت خلال فترة الفتوحات الإسلامية؛ فالصراع الإيراني مع العرب لا يعود تاريخه إلى أعوام قلائل مضت كما يعتقد البعض، بل هو صراع قومي تاريخي ممتد يمتلك أبعاداً وخلفيات قومية وسياسية متجذرة وتعود إلى مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي بمراحل، ولكنه بات يرتدي ثوباً أيديولوجياً فضفاضاً منذ قيام ثورة الخميني، حيث اتجه الملالي إلى استغلال مرحلة التراجع العربي عبر رفع راية الدفاع عن الشيعة وسعوا إلى احتكار الحديث باسمهم في مواجهة السُنّة، من أجل تغطية طموحاتهم التوسعية التاريخية على حساب العرب برداء أيديولوجي عقائدي نجحوا من خلاله في اختراق صفوف السنة العرب. وما ساعدهم في ذلك أن هناك من

([55])نجاح عبدالله سليمان، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة ،الحياة اللندنية، 20 كانون الثاني/ يناير 2018.
http://www.alhayat.com/article/847899/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9



العرب من تعامل مع إيران باعتبارها خصماً أيديولوجياً؛ لا تاريخياً وسياسياً، وهناك من تعامَلَ مع المواطنين العرب الشيعة باعتبارهم وكلاء لإيران في دولهم، والحقيقة ليست كذلك، ولا ينبغي أن تكون كذلك. وذلك ساهم بدوره في تعزيز التوجه الإيراني نحو تفكيك الدولة الوطنية العربية بمعاول الطائفية والمذهبية واستقطاب شرائح من العرب الشيعة للتعاطف مع إيران، ما يمثل نوعاً من الاختراق المدمر للاصطفاف الوطني في الدول التي تعاني مثل هذه الظاهرة.

الواقع أن هناك عوامل واعتبارات كثيرة تبرهن على أن الصراع العربي- الإيراني هو صراع قومي تاريخي وليس صراعاً دينياً، فالعرب ليسوا جميعاً من المسلمين السنة، بل إن هناك ملايين العرب يعتنقون الإسلام الشيعي والديانة المسيحية واليهودية وأدياناً وعقائد أخرى. كما أن إيران ليست في مجملها من المسلمين الشيعة، بل يكفي الإشارة إلى وجود نحو عشرة ملايين مسلم سني يعيشون داخل هذا البلد، الذي يزعم حمل لواء الدفاع عن المسلمين الشيعة في المنطقة والعالم. وحول خلفيات هذا الصراع، يقول المفكر الإيراني صادق زيبا كلام: «إن الكثير من الإيرانيين- سواء كانوا متدينين أو علمانيين- يكرهون العرب»، ونُقل عنه في مقابلة مع أسبوعية «صبح آزادي» ترجمها موقع «العربية نت» منذ نحو أربع سنوات ما نصه: «للأسف أنا واثق من أن الكثير منا -نحن الإيرانيين- عنصريون»، معتبراً أن نظرة الإيرانيين للعرب تعد أحد أبرز الشواهد على تلك العنصرية. وهو نفى وجود ارتباط بين تدني المستوى الثقافي وانتشار العنصرية لدى الإيرانيين كما هو الحال في الغرب، ومعتبراً أن الأمر يبدو مختلفاً في إيران، ومضيفاً «ترون الكثير من المثقفين يبغضون العرب، وتجدون الكثير من المتدينين ينفرون منهم، إلا أن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً بين المثقفين الإيرانيين». ويحصر صادق هذه الكراهية القومية الفارسية للعرب إلى الهزيمة التاريخية للفرس أمام المسلمين العرب في معركة القادسية، وفي ذلك يقول: «يبدو أننا كإيرانيين لم ننس بعد هزيمتنا التاريخية أمام العرب ولم ننس القادسية بعد مرور 1400 عام عليها، فنخفي في أعماقنا ضغينة وحقداً تجاه العرب وكأنها نار تحت الرماد قد تتحول إلى لهيب كلما سنحت لها الفرصة». ويضيف مبرهناً على صحة تفسيره: «هذه الأمور ليست من صنع الوهم، فكلما اتخذ جيراننا في الإمارات والبحرين وقطر والكويت موقفاً ما ضد إيران ستجدون رد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عنصرياً أكثر منه موقفاً سياسياً». ويتساءل صادق: «عندما يتحدث



الناطق باسم خارجيتنا أو وزير خارجيتنا أو إمام جمعتنا أو رئيس برلماننا، فإن كلامهم ينطلق من فكر استعلائي».

المنطق الموضوعي الذي يتحدث به الكثير من الإيرانيين في مختلف المواقف والمناسبات ربما يبدو أكثر إقناعاً من الدلائل والبراهين الموثّقة حول العداء التاريخي القومي والنزعة العنصرية التي تسيطر على السلوك السياسي الإيراني تجاه العرب جميعاً، وعلى العكس فهناك الكثير من العرب، ممن يثقون في مزاعم الدفاع عن الدين والقدس والمستضعفين والمظلومين وغير ذلك من شعارات لا تخفي سوى خطط ونيات توسعية قومية، فالشعارات الدينية ليست سوى هرطقة طائفية وحصان طروادة الجديد الذي نجح الإيرانيون من خلاله في تفريق شمل العراقيين، وتحويلهم إلى فرق وطوائف متصارعة على قاعدة دينية ومذهبية تتيح لإيران فرصة ثمينة للثأر التاريخي مما حاق بإمبراطوريتها على يد العرب المسلمين في العراق. ففي عراق ما بعد الاحتلال الأميركي، حيث لا غالبية سنية، بل كما يقال غالبية شيعية، هناك طائفية معلنة في شكل سافر لا تأخذ بفكرة تحالف الأقليات بعد. الواقع أن كل هذا حصل ويحصل للعالم العربي بدعم وتشجيع معلن من إيران، وبعد ضجيج قومي صم الآذان ولم يفرض نفسه على الجميع كإشكال مقلق.

الحقيقة الثابتة أن في الدين قواعد لا يجوز أن يختلف عليها الناس؛ واجتهادات مبنية على أدلة ظنية لا يجوز أن تكون سبباً لاختلافِ الأمةِ، وإنما مدعاة للحوار والنقاش. والخلاف بين الشيعة والسنة لا يدور حول القواعد الثابتة، وإنما يتعلق بالقضايا الاجتهادية القائمة على أساس الأدلة الظنية. والخلاف المذهبي (الشيعي– السني) إذا كان يحمل في نشأته أي معنى، فإن جماهير المسلمين من الطائفتين لا يدركون اليوم له أي معنى أو مضمون، وآن له أن يدفن في مقابر التاريخ. وعلى أي حال فإن انقراض العباسيين والفاطميين والعلويين، وقيام الأنظمة الجديدة الملكية والديموقراطية، وضع المسلمين من المذاهب كافة أمام مرحلة جديدة من الوحدة على أساس إسلامي أو إقليمي أو قطري أو قومي، وبناء مجتمعاتهم السياسية الموحدة على أساس التعايش والمساواة والعدالة بغض النظر عن هوياتهم الطائفية. والمهم هي إرادة التعايش وبعدها تهون الأمور. إن ترك الأمور السلبية بين الطوائف المختلفة ليس



في مصلحة الوحدة والتعايش المشترك، ولا يجوز دفن الرؤوس في الرمال، وإنما تجب المبادرة إلى معالجتها بروح أخوية، بعيداً مِن التضخيم والتهويل والحرب الإعلامية.

الأحواز أم الأهواز([56])

كُثر يُعَرِفُونَهُ بالأهوازِ ولا يُعَرِفُونَهُ بالأحَوازِ (خُوزستان بالتسمية الإيرانية الحالية)، مدينة شُيدت على ضفاف نهر كارون، تقع على مساحة تبلغ نحو 370 ألف كلم، ويفصلها عن الدولة الفارسية سلسلة جبال زاجروس شرقاً، ويحدها غرباً الخليج العربي، وشمالاً سلسلة جبلية أخرى هي جبال كردستان العراق، التي تفصل الإقليم عن مناطق الأكراد، وتبدأ حدود الإقليم جنوباً من مضيق هرمز. يعود تاريخ الأحَواز إلى عصور سحيقة. تجد ذكر الأحواز في التاريخ العربي الإسلامي بشكل كبير كما في كتاب البداية والنهاية وتاريخ الطبري وآثار البلاد وأخبار العباد لزكريا بن محمد بن محمود القزويني. لكن تاريخ الإقليم الأقدم يعود إلى العهد العيلامي 4000ق.م، حيث استطاع العيلاميون عام2320ق.م اكتساح المملكة الأكّادية واحتلال عاصمتها أور، ثم خضع للبابليين ثم الآشوريين، وبعدهم اقتسمه الكلدانيون والميديون. ثم غزاه الأَخمينيون بقيادة قورش عام 539ق.م، وخضع الإقليم للإسكندر الأكبر، وبعد موته خضع للسلوقيين منذ عام 311ق.م، ثم للبارثيين ثم الأُسرة الساسانية التي لم تبسط سيطرتها على الإقليم إلا في عام 241م.

قامت ثورات متعددة في الإقليم ضد الغزاة الفرس مما اضطر هؤلاء إلى توجيه حملات عسكرية كان آخرها عام 310م حين اقتنعت المملكة الساسانية بعدها باستحالة إخضاع العرب، فسمحت لهم بإنشاء إمارات تتمتع باستقلال ذاتي مقابل دفع ضريبة سنوية للملك الساساني. ويؤكد المؤرخ الإيراني أحمد كسروي أن قبائل بكر بن وائل وبني حنظلة وبني العم،

([56])محمد عبدالرحمن عريف، الأحواز أم الأهواز عودة للتاريخ،صيف 22، 8 أيار/ مايو 2018.
https://raseef22.com/culture/2018/05/08/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B2-%D8%A3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%B2-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE/



كانت تسيطر على الإقليم قبل مجيء الإسلام. ثم خضعت القبائل العربية للمناذرة من سنة 368م إلى 633م. إلى أن فتحها العرب عام 637م بقيادة أبي موسى الاشعري. وانحلت هذه القبائل في القبائل العربية الأكبر منها والتي استوطنت المنطقة في السنوات الأولى للفتح الإسلامي الذي قضى على الإمبراطورية الساسانية. وفي جنوب الأهواز، وإن سكنت قبائل عربية منذ قدم التاريخ، لكن بسبب قحولة تلك المنطقة فقد كان اعتماد عيشهم على البحر.

يقول الرحالة الألماني الذي عمل لحساب الدانمارك كارستن نيبور، الذي جاب الجزيرة العربية عام 1762م: «لكنني لا أستطيع أن أمر بصمت مماثل بالمستعمرات الأكثر أهمية، التي رغم كونها منشأة خارج حدود الجزيرة العربية، هي أقرب إليها، أعني العرب القاطنين الساحل الجنوبي من بلاد الفرس، المتحالفين على الغالب مع الشيوخ المجاورين، أو الخاضعين لهم، حيث تتفق ظروف مختلفة لتدل على أن هذه القبائل استقرت على الخليج العربي (الفارسي في كتاب نيبور) قبل فتوحات الخلفاء، وقد حافظت دوماً على استقلالها. ومن المضحك أن يصور جغرافيونا جزءاً من بلاد العرب كأنه خاضع لحكم ملوك الفرس، في حين أن هؤلاء الملوك لم يتمكنوا قط من أن يكونوا أسياد ساحل البحر في بلادهم الخاصة. لكنهم تحملوا –صابرين على مضض– أن يبقى هذا الساحل ملكاً للعرب». ويقول «لقد أخطأ جغرافيونا، على ما أعتقد، حين صوروا لنا جزءاً من الجزيرة العربية خاضعا لحكم الفرس، لأن العرب هم الذين يمتلكون –خلافاً لذلك– جميع السواحل البحرية للإمبراطورية الفارسية: من مصب الفرات إلى مصب الإندوس (في الهند) على وجه التقريب. صحيح أن المستعمرات الواقعة على السواحل الفارسية لا تخص الجزيرة العربية ذاتها، ولكن بالنظر إلى أنها مستقلة عن بلاد الفرس، ولأن لأهلها لسان العرب وعاداتهم؛ فقد عنيت بإيراد نبذة موجزة عنهم. يستحيل تحديد الوقت الذي أنشأ فيه العرب هذه المستعمرات على الساحل. وقد جاء في السير القديمة أنهم أنشؤوها منذ عصور سلفت. وإذا استعنا باللمحات القليلة التي وردت في التاريخ القديم، أمكن التخمين بأن هذه المستعمرات العربية نشأت في عهد أول ملوك الفرس. فهناك تشابه بين عادات الايشتيوفاجيين القدماء وعادات هؤلاء العرب».



ظلت الأحواز دولة عربية موحدة في الفترة ما بين 637م و1925م، إلا في لحظات ضعف عابرة كتلك التي تمثلت باحتلال المغول للإقليم والقضاء على الدولة العباسية هناك، وانتهت هذه الكبوة بقيام الدولة المشعشعية العربية بزعامة محمد بن فلاح عام 1436م، والتي اتخذت مدينة المحمّرة مركزاً لها، وحافظت على بقائها دولةً عربيةً مستقلة نحو ثلاثة قرون بين دولتين كبيرتين؛ الفارسية والعثمانية. إلى أن ارتبط مصيرها ارتباطاً وثيقاً باكتشاف النفط، وكان بئر النفط الذي حفر في مدينة "مسجد سليمان" عام 1908م أول آبار النفط في منطقة الشرق الأوسط، وتأسست أول وأضخم مصفاة له في الشرق الأوسط في "عبدان" عام 1913م. ويمثل نفط الأحواز شريان الحياة الأساسي والأهم لإيران؛ إذ يصدر الإقليم قرابة 80% من نفط إيران وغازها الطبيعي. وأدى اكتشاف النفط إلى تنافس القوى للسيطرة عليها بعد تفكك الدولة العثمانية. بالإضافة لأنهار باطن الأرض، يعد الإقليم أكبر مسطح سهلي خصب في إيران؛ إذ تجري خلاله أنهار كبيرة كنهر كارون، الذي يستخدم أيضاً لعبور السفن القادمة من الموانئ الواقعة على شواطئ الإقليم، وتعد هذه الموانئ أهم موانئ إيران وأكبرها إذا ما قورنت ببقية الموانئ الإيرانية. وذلك بعد تأهيل نهر كارون وإعادة فتحه للتجارة وإنشاء خطوط سكك حديدية مما جعل مدينة الأحواز مرة أخرى تصبح نقطة تقاطع تجاري.

سبق أن حكمها الشيخ "خزعل الكعبي" الذي غير اسمها إلى الناصرية. وجاء الاكتشاف السابق للنفط ليوطد علاقاته الدولية، وجعل منه مركز قوة في مواجهة الجيران، وكان حليفه الأبرز بريطاني التي منحته في 1910م لقب "سير" وعِدة أوسمة. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى توطدت مكانة الشيخ "خزعل" نظراً للموقع الاستراتيجي لإمارة المحمرة على الخليج العربي. وبعد عام 1920م، تسارعت وتيرة الأحداث؛ فمع نجاح الثورة البلشفية في روسيا أدارت بريطانيا ظهرها للرجل، وبدأت في التخلي عنه شيئاً فشيئاً حتى سقط عام 1925م في قبضة الدولة البهلوية الإيرانية، وتم إقصاء أَمير عَربستان وضَم الإقليم إلى إيران، لـ(يعطي من لا يملك من لا يستحق). وتوجت باعتقاله على ظهر طراد بريطاني. بعدها أصبحت الأحواز وعاصمتها المحمرة محل نزاع إقليمي بين العراق وإيران. واندلعت موجات من الثورات في أعقاب الاحتلال الإيراني للأحواز بعد أقل من ستة أشهر من سيطرة الجنود الإيرانيين على الإقليم. وظل هذا الكفاح حتى دعم الأحوازيون الثورة الإيرانية عام 1979م ضد نظام الشاه،



ونجحوا في تعطيل كامل الإنتاج النفطي، وإرباك الاقتصاد، وشل حركة البلاد، وكان الشيخ الخاقاني؛ القائد الروحي للأحواز في هذه الفترة، على اتصال بقائد الثورة الخميني قبل مجيئه إلى إيران. ورغم التنسيق والعلاقات الودية بين ثورة الخميني والعرب الأحواز فإن تغيّراً لم يحدث على حياة الأحوازيين، بل ازدادت قبضة الحكومة المركزية في طهران وطأة على الإقليم، وغيّرت اسمه الذي يشير لأصول سكانه العربية إلى "خُوزستان". فهل هي الأحَواز العَربية أم خُوزستان الإيرانية؟.. لِنحتكم للتَاريخ.

التواجد الإيراني في العراق بين الأمس واليوم

حول حدود التدخلات الإيرانية في العراق([57])

بداية فنحن أمام حالة جدلية، أصبحت مع مرور الوقت أحد عناوين الأزمة السياسية في العراق، بل قد ترقى لسبب الفوضى في البلاد، إنها الميليشيات التي استخدمت قوة الأمر الواقع وانتشارها ميدانياً في مساومة الحكومة العراقية من أجل زيادة المخصصات المالية لها. إنها ميليشيات الحشد التي أجبرت من خلال القوى السياسية التي ترعاها البرلمان على زيادة التمويل لنحو 2.6 مليار دولار تشكل 3.6% من إجمالي النفقات الحكومية في ميزانية 2016، حيث كانت تبلغ حوالي مليار دولار تقريباً في عام 2015. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يعيشها العراق، استقطعت الحكومة 3 بالمائة من إجمالي الرواتب الحكومية بموازنة 2016، وأعادت نقل 60 بالمائة منها إلى هيئة الحشد الشعبي، وفقاً للمركز الاستراتيجي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة.

كانت البداية بعد انهيار القوات العراقية في الموصل والأنبار، حيث صدرت الأوامر من المرجعية العليا لتكوين قوات شعبية لحماية العاصمة، على أن تتمتع تلك الميليشيات بالدعم من القطاع الخاص، فضلاً عن الدعم المقدم من طهران. هنا جاءت بداية الطائفية والفوضى السياسية، حيث أن هذه الميليشيات تمثل لوناً طائفياً واحداً وتتبع أحزاب موالية لإيران، وهو ما

([57])نجاح عبدالله سليمان، حول حدود التدخلات الإيرانية في العراق، المركز الديمقراطي العربي، 13 تموز/ يوليو 2018.

https://democraticac.de/?p=55162



يجعلها ميليشيات عقائدية وسياسية وليست "وطنية" مثل مؤسسة الجيش. ويعني ذلك أن التمويل الحكومي للميليشيات لا تمثل الأطياف السياسية والاجتماعية كافة، ويعمق المشاكل السياسية أكثر.

لقد توسع الحشد من المتطوعين الذين استجابوا لفتوى الجهاد الكفائي وهم بغالبهم من الشيعة.

لقد قام المرجع الشيعي علي السيستاني، كونه له دور في تأسيس الحشد الشعبي عن طريق فتواه بالجهاد الكفائي، بإصدار توجيهات دينية تنظم علاقة وتعامل الحشد الشعبي مع أهالي المناطق المحررة، وتتضمن التوجيهات 20 نقطة. وطرح قانون هيأة الحشد الشعبي للتصويت عليه بمجلس النواب وأقر القانون بأغلبية الأصوات، وصادق عليه رئيس جمهورية العراق استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (61)، والبند (ثالثاً) من المادة (73)، من الدستور.

الواقع أن الحكومة العراقية جهزت الحشد الشعبي بأسلحة أمريكية الصنع. ومما تجدر الإشارة له أن الأسلحة العسكرية وبكافة أنواعها منتشرة في العراق، خصوصاً بعد الغزو الأمريكيّ، وما عقبه من انفلات أمني، والأسلحة من مناشئ متعددة، منها الإتحاد السوفييتي السابق، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، ويوغسلافيا السابقة، وصربيا، وبولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المجموعات الأقوى في الحشد هي تلك التي تحافظ على علاقات وثيقة ومتينة مع طهران وتدين بالولاء الروحي للمرشد الأعلى الإيراني علي الخامنئي. وهي، تبعاً لذلك، حظيت برعاية إيران بكونها حليفاً سياسياً وعسكرياً يُعتد به، وتلقّت تمويلاً أكبر وامدادات أوفر من طهران قياساً بالمجموعات الأخرى في الحشد. وتضم المجموعة المؤيدة للخامنئي عدداً من التشكيلات شبه العسكرية الصغيرة نسبياً التي أسستها إيران، والتي تعمل لصالحها. ويفاخر قادة هذه التشكيلات علناً بهذا الانتماء، ويعلنون ولاءهم الديني لآية الله الخامنئي ولمبدأ ولاية الفقيه، بدلاً من اعتبار آية الله العظمى السيستاني في النجف مرجعيتهم. وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال سرايا الخراساني، وكتائب حزب الله، وكتائب أبو الفضل العباس، وغيرها. والواقع



أن هذه المجموعات هي أذرع لوحدات الحرس الثوري الإيراني ولجهاز المخابرات الإيراني "إطلاعات".

يفيد هذا الجناح في ترقية المصالح الإيرانية في سورية وأيضاً في حماية المناطق الحدودية الإيرانية، كما يسعى إلى توفير جسر لإيران كي تمدّد نفوذها في بلاد المشرق. ويتحدر أفراد هذا الجناح من مناطق عربية نائية تمتد من البصرة في الجنوب إلى ديالى في الشمال، وهو يخدم كنوع من حرس الحدود، أي كبوليصة تأمين إيرانية ضد التهديدات المُنبعثة من الحدود المجاورة.

بيد أن العناصر الأشهر في هذا الجناح المؤيد للخامنئي تتكوّن من الأجنحة اليمينية المُتشددة العراقية التي أضحت من اللاعبين السياسيين. كل الموارد العسكرية لهذه الجماعات- بما في ذلك السلاح الثقيل والطائرات من دون طيار والمستشارين العسكريين- تتدفق من طهران، فيما التمويل والشرعية السياسية يأتيان من بغداد.

ما حدث سابقاً هو أن نجح المالكي، من خلال إيران، في إقناع هذه المجموعات بأن تصبح لاعباً سياسياً والانضمام إلى إئتلاف دولة القانون في الانتخابات البرلمانية العام 2014. وعلى رغم أن هذه الميليشيات شُكِّلت أساساً كتشكيلات عسكرية، إلا أنها تحوّلت إلى أحزاب سياسية مكتملة النمو بتوجيه من المالكي.

سبق أن انشقّ هادي العامري وفيلق بدر، الذي كان الذراع العسكري للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي منذ تأسيسه في الثمانينيات، عن المجلس الأعلى بزعامة عمار الحكيم وأصبح كياناً سياسياً مُستقلاً في العام 2012. وتعود الأسباب الرئيسة لهذا الانشقاق لنزاعاً إيديولوجياً مع المجلس الأعلى الذي تحوّل من الخامنئي إلى السيستاني العام 2007، إضافةً إلى تنافس داخلي على السلطة بين الحكيم وبين العامري الذي طوّر على نحو مطرد طموحاته السياسية. كذلك سبق وقررت منظمة بدر، بإيعاز وإغراء من المالكي، الانشقاق عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.



في 2014، خاضت بدر المعركة الانتخابية تحت لواء إئتلاف حكم القانون وحصدت 22 مقعداً برلمانياً (من أصل 328). وبالمثل، تم تشجيع عصائب أهل الحق على الانشقاق عن جيش المهدي الصدري وإنتهجت في نهاية المطاف توجهات سياسية خاصة بها. وقد خرجت العصائب عن طوق الصدر، لأنه بدأ ينتقد على نحو متزايد النفوذ الإيراني في العراق. وخاضت العصائب الانتخابات باسم "الصادقين" وفازت بمقعد واحد. وثمة فصيل شبه عسكري آخر شبيه بالعصائب هو كتائب التيار الرسالي الذي يرئسه الصدري السابق والحليف الحالي للمالكي عدنان الشحماني.

قد يكون من جهة، يقف مؤيدو الخامنئي، والأحزاب اليمينية، وكتلة العامري، والمالكي، والمهندس، وجميعهم يسعون إلى إنشاء هيكل مزدوج رسمي وقانوني ضمن جهاز الأمن العراقي، على غرار الفصل بين حرس الثورة الإسلامية وبين الجيش الإيراني النظامي. إذ بالنسبة إلى المالكي وغيره، تجعل التركيبة متعددة الأعراق للجيش العراقي وقوات الشرطة هذه المؤسسات عرضة إلى تأثيرات مختلفة، وبالتالي إلى انهيار آخر. وهكذا، يسعى هؤلاء القادة إلى الإبقاء على قوات الحشد الشعبي، الشيعية في الدرجة الأولى، فعّالة ومُخلصة لهم.

بين خياريْ اعتراف الدولة بها وتحجيمها أو دمجها بالكامل مع الجيش، يبقى خيار الحفاظ على هيكل قوات الحشد الشعبي الحالي، مع تغيير طريقة عمل الميليشيات. وعليه تصبح عصائب أهل الحق الفرق الثامنة والتاسعة والعاشرة من الجيش العراقي. أما في ما يتعلق بمسألة الدمج، فالأمر الذي أصدره العبادي يعترف بقوات الحشد "ككيان مستقل"، لكنه يصنّفها بموجب اللوائح التأديبية وصلاحيات الجيش كجزء من القوات المسلحة وقوات الأمن. وعلى الرغم من صيغة هذا الأمر، لايزال العبادي راغباً في دمج قوات الحشد الشعبي في الجيش العراقي. لكن سواء تمّ دمج قوات الحشد الشعبي مع جنود القوات المسلحة الحالية أو أُبقي عليها كفرع مستقل من الجيش، سيكون لذلك تبعات ليس على أمن العراق في المستقبل وحسب، بل أيضاً على الآفاق السياسية للبلاد.

ما يحدث على الأرض، وما سبق الانتخابات العراقية، بل وتلاها، هو أنه تحتل قوات الحشد الشعبي موقع قلب في المعركة الأوسع على السلطة داخل المعسكر الشيعي المُنقسم. والطرف



الظافر في هذه المعركة سيسيطر على الأرجح على السلطة التنفيذية في العراق، وسيقود إلى حدٍّ بعيد عملية إعادة إعمار الدولة والهوية الوطنية العراقية في مرحلة قادمة. وفي حين أن الموالين للخامنئي سيسخّرون هالة القدسية المُحاطَة بالحشد الشعبي لكسب الشعبية وحصد الأصوات، سيحاول البعض في المقابل الإفادة من الانتصارات التي تحصدها القوات العسكرية العراقية داخل الموصل لتوطيد موقعه كقيادة عامة للقوات المسلحة. ويبقى هنا أن معظم العراقيين يرون أن الصدر يحاول البناء على التظلّمات المتنامية في صفوف الشيعة حيال قضايا الفساد وفشل الحوكمة، للمطالبة بتغيير طاقم القيادة المتحالفة مع المالكي، والتي حكمت العراق بشكلٍ رسمي وغير رسمي منذ العام 2003.

شد وجذب في التعاون العسكري الإيراني–العراقي([58])

اتسم تاريخ العلاقات العراقية – الإيرانية بالتوتر، خصوصاً أنه منذ بداية القرن السادس عشر وحتى سقوط الخلافة العثمانية في مطلع القرن العشرين، كان العراق مسرحاً لصراع بين إمبراطوريتين كبيرتين كلتيهما إسلامية، وغير عربية، وهما الإمبراطورية العثمانية، والدولة الصفوية الفارسية. وكان كلما تعاظم شأن حاكم من حكام الدولة الصفوية تطلع إلى انتزع العراق من يد العثمانيين، لتحقيق أهداف توسعية ومذهبية.

وبعد قيام دولة العراق الحديثة (1921) جدّدت إيران مطالبها في شط العرب. وفي 1934 قدم العراق شكوى إلى عصبة الأمم ضد تدخل إيران المسلح في شط العرب، وتم التوصل في تموز (يوليو) 1937، إلى معاهدة جديدة للحدود بين العراق وإيران تم التوقيع عليها في

([58])نجاح عبدالله سليمان، شد وجذب في التعاون العسكري الإيراني–العراقي،الحياة اللندنية، 26 نيسان/ أبريل 2018.

http://www.alhayat.com/article/4577003/%D8%B1%D8%A3%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/%D8%B4%D8%AF-%D9%88%D8%AC%D8%B0%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7



طهران. وفي نيسان (أبريل) 1969 ألغت إيران من جانب واحد اتفاقية 1937، مدعية أنها وقعت عليها في فترة الإمبريالية البريطانية. شهد عام 1974 وساطات ومساعٍ ديبلوماسية متعددة في محاولة لوضع حد للنزاع العراقي- الإيراني. وتوجت بلقاء القمة المشهور في الجزائر بين شاه إيران محمد رضا بهلوي، ونائب الرئيس العراقي صدام حسين، ثم إعلان 6 آذار (مارس) 1975. لقد أنهت اتفاقية الجزائر نزاع الحدود بين العراق وإيران، لكنها لم تنه مظاهر الصراع بينهما. ففي أواخر حزيران (يونيو) 1975، استدعت الحكومة الإيرانية سفراءها لدى العراق وست دول عربية خليجية أخرى احتجاجاً على مشروع لإنشاء «وكالة أنباء الخليج العربي». ورد العراق على الإجراء الإيراني برفض تسلم رسائل الحكومة الإيرانية التي تتحدث عن «الخليج الفارسي». إلا أن العلاقات العراقية- الإيرانية ما لبثت أن تحسنت. وظهرت بوادر تحسنها في مشاركة إيران في إخماد حريق شب في حقل بترول «الرميلة» العراقي في 17 نيسان (أبريل) 1976. بيد أن هذا التحسن في العلاقات بين العراق وإيران لم يبن على أسس صلبة، إذ إنه في الوقت الذي بدأ فيه تحسن العلاقات بين البلدين بدأت تلوح في الأفق ملامح الثورة الإيرانية. وفي 1979 اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وهو العام نفسه الذي تولى فيه صدام حسين زمام الحكم في العراق. وقبل أن تستقر الأوضاع لنظامي الحكم في البلدين دخلت العلاقات بينهما منزلقاً خطيراً. فتراشق الطرفان بالاتهامات، إيران تتهم العراق بإعدام الرموز الشيعية المعارضة وعلى رأسهم محمد باقر الصدر، والعراق يتهم إيران باستغلال المذهب الشيعي لإحداث قلاقل في الدول المجاورة ومحاولة تصدير الثورة، لا سيما إلى تلك الدول التي يشكل الشيعة جزء من سكانها.

لقد ارتفعت بسرعة وتيرة الحرب الإعلامية بينهما، واتخذت من قضية الأحقية في مياه شط العرب عنواناً، وبعد عشرة أشهر من ذلك التوتر تحول التراشق بالكلام إلى تراشق بالمدفعية، ثم اندلعت الحرب واستمرت من 1980-1988. توقفت الحرب في الثامن من آب (أغسطس) 1988 بعد أن أعلن آية الله روح الله الموسوي الخميني قبوله قرار مجلس الأمن رقم 598 الداعي لوقف القتال. بعد الحرب بعامين اثنين (1990) دخل العراق في حرب أخرى جديدة ضد جارته الكويت، انتهت بإخراجه منها مهزوماً على يد قوات دولية كانت تقودها الولايات المتحدة 1991. في هذا العام تحديداً اندلعت انتفاضة شيعية حمّل العراق جزءاً من مسؤولية



اندلاعها لإيران، كما اتهمها بالتخطيط والتنسيق مع المعارضين الشيعة الموجودين على أرضها وعلى رأسهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة لإسقاط نظام حكمه، وهو ما أعاق عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها. واستمرت الخلافات المشوبة بالتوتر تطبع علاقة البلدين أثناء الحصار الدولي على العراق والذي استمر من 1991-2003. وبدأت في 2003 نذر حرب أميركية على العراق، وقد أعلنت إيران في البداية معارضتها للحرب ثم عادت وأعلنت وقوفها على الحياد. وبعد سقوط نظام حكم صدام حسين أظهرت طهران ابتهاجها بزوال هذا النظام.

مؤخراً تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة التي غلب عليها التمثيل الشيعي، وبادرت إيران إلى الاعتراف بها، وفي سبتمبر (أيلول) من العام التالي لسقوط نظام صدام حسين استأنفت إيران والعراق علاقاتهما الدبلوماسية، وقفزت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة إبراهيم الجعفري، حيث أصدرت تلك الحكومة أمراً بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيباً بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد.

في تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين لم يحدث منذ أربعين عاماً زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع سعدون الدليمي طهران، وقدم الوفد اعتذاره لإيران حكومة وشعباً عندما وصفه بجرائم صدام بحق إيران، وتكللت هذه الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري في مجالي الدفاع ومحاربة الإرهاب. كما زار الجعفري نفسه طهران لتعميق وتوثيق العلاقات بين البلدين بعد أن شابها التدهور في ظل حكومة إياد علاوي الذي اتهم طهران بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي. وقدم الجعفري التطمينات اللازمة لطهران، مؤكداً أن حكومته لن تسمح للمعارضة الإيرانية (منظمة مجاهدين خلق) بأن تتخذ من الأراضي العراقية منطلقاً لممارسة عملياتها ضد إيران.

لقد كان من أبرز نتائج زيارة الجعفري، التوقيع على اتفاقية تعاون أمني مشترك بموجبه شكل البلدان لجاناً مشتركة للتنسيق الأمني وضبط الحدود والمساعدة في إعادة تأهيل الجيش العراقي. واستمر الخط البياني للعلاقات الإيرانية- العراقية في تصاعد حتى بعد خروج الجعفري



من الحكومة وتولي نوري المالكي رئاسة الوزراء، حيث بادر الأخير إلى زيارة إيران، واستقبله الرئيس الإيراني الجديد أحمدي نجاد الذي أعلن أثناء هذه الزيارة عن ربط أمن بلاده بأمن العراق، قائلاً إن بلاده مستعدة لإحلال الأمن كاملاً في العراق، لأن أمن العراق هو من أمن إيران. وقد رد المالكي على ذلك بقوله إنه لا توجد حواجز تعترض طريق التعاون بين البلدين.

سبق أن وقعت إيران مع العراق في طهران في تموز (يوليو) 2017، مذكرة تفاهم لزيادة التعاون العسكري بما يتيح لها زيادة نفوذها في العراق. وتشتمل مذكرة التعاون، التي وقعها في طهران وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان ونظيره العراقي عرفان الحيالي، على أسس لتعاون دفاعي عسكري واسع، تحت زعم تطوير تبادل التجارب في محاربة الإرهاب والتطرف وأمن الحدود والدعم التدريبي واللوجستي والتقني والعسكري.

في نيسان (أبريل) وعقب الهجوم الصاروخي الأميركي على سورية، بحث وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي في بغداد، تداعيات الهجوم، ليؤكد أن الهدف من الزيارة هو تطوير التعاون العسكري والأمني بين البلدين، فيما يؤكّد رئيس أركان الجيش العراقي أن إيران ستقف إلى جانب العراق في مرحلة إعادة بناء مستقبل البلاد في مختلف المجالات. وتزامنت الزيارة مع انطلاق مراسم الاحتفال بيوم الجيش الإيراني بحضور الرئيس الإيراني حسن روحاني وكبار قادة الجيش.

الواقع أن حاتمي أكد أن الهدف من الزيارة هو تطوير التعاون العسكري والأمني بين البلدين وكذلك البحث في التطورات الأخيرة في المنطقة والهجوم الصاروخي الأخير على سورية. وبارك الانتصارات التي حققها الشعب والحكومة العراقية على تنظيم داعش. ولدى استقباله وزير الدفاع الإيراني، أشار رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الأول الركن عثمان الغانمي إلى التعاون المتنامي بين إيران والعراق في مجال محاربة الإرهاب بهدف تطهير كامل الأراضي العراقية من الإرهابيين، معرباً عن تقديره للدور الأخوي البارز للجمهورية الإسلامية الإيرانية في انتصارات العراق على «داعش».



يبقى وسط كل ما أسلفناه، أن التعاون العسكري الإيراني– العراقي ظل بين شد وجذب، على طول الخط، فهل يتوقف التدخل الإيراني في الداخل العراقي، أم أن هناك ما يخفى على بعضهم، ستظهره الأيام المقبلة؟.

إيران عندما تفسد الانتخابات العراقية.. رهانات القوى([59])

مما لا شك فيه أن الانتخابات البرلمانية العراقية، حدثت في مجتمع متعدد الطوائف والقوميات، لذلك فهي تكتسب أهمية كبيرة، لعدم اقتصارها على تشكيل الحكومة فقط، وإنما تشمل السلطتين التنفيذية والبرلمانية، ويمتد تأثيرها إلى السلطة القضائية، حيث جرى العرف بعد الاحتلال الأميركي للعراق على محاصصة الرئاسات (الجمهورية، البرلمان، الوزراء) بين الأكراد والسنة والشيعة. وشهدت نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، مفاجآت عدة، تمثّل أهمها بتصدر تحالف «سائرون» بقيادة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، على حساب ائتلاف «النصر» بزعامة رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته حيدر العبادي والائتلافات الشيعية التي تراهن عليها إيران؛ نظراً إلى طبيعة علاقتها الفاترة بمقتدى الصدر الذي يتهمها بالتدخل في شؤون العراق. وبينما تراهن طهران على الحفاظ على مكتسباتها في العراق، تحاول القوى الإقليمية والدولية إعادة تشكيل منظومة الحكم، في وقت تتوجس المنطقة من تداعيات الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران، بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي (الإيراني)، والتصعيد العسكري في سورية بين كيان الاحتلال الإسرائيلي وإيران، خصوصاً بعد أن تصدّرت القوائم الشيعية نتائج الانتخابات على حساب القوائم السنية.

([59])نجاح عبدالله سليمان، إيران عندما تفسد الانتخابات العراقية.. رهانات القوى ، الحياة اللندنية، 25 أيلول/ سبتمبر 2018

http://www.alhayat.com/article/846727/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9



ويلاحظ أن الانتخابات جرت بنظام التصويت الإلكتروني الذي يطبق للمرة الأولى، وبعد محطات مفصلية حدثت خلال المرحلة الماضية، أبرزها إفشال نتائج استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، وما أعقبه من تصدع في العلاقة بين المكونات الكردية، وكذلك بعد تحويل «الحشد الشعبي» إلى مؤسسة رسمية ومستقلة.

وسط كل ما سبق، تعاني الطائفة السنية العراقية الضعف والتشرذم وغياب المرجعية، وتعرض مناطقها للتجريف من جراء الحروب التي شهدتها خلال السنوات الماضية وتسببت في نزوح مئات الآلاف وإعتقال عشرات الآلاف. وتكللت هذه الحالة بفوز ائتلاف «النصر»، الذي ضمّ في قوائمه شخصيات سنية، بقيادة حيدر العبادي، في محافظة نينوى أحد المعاقل السنية؛ للمرة الأولى.

وشكّلت قضية الفساد إجماعاً في دعاية مختلف الائتلافات، فيما بقي سلاح المليشيات محل خلاف بين كثير من الأطراف، خصوصاً بعد ترشح بعض قيادات «الحشد الشعبي» في الانتخابات. وشاب العملية الانتخابية «التزوير»، إذ طالب إياد علاوي (قائمة الوطنية) بإلغاء نتائجها وتحويل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال. بدوره أرجع رئيس البرلمان العراقي السابق، سليم الجبوري، سبب خسارته إلى ما وصفه بالمؤامرة ضده، عبر حشد طائفي وقومي.

وتصدّر تحالف «سائرون» الانتخابات بـ54 مقعداً، من أصل 329 مقعداً، وهو تحالف يضم أتباع الصدر، والحزب الشيوعي العراقي، وجمهوره من العوام، وعقب إعلان النتيجة تظاهر مؤيدوه ضد إيران، مطالبين إياها بالخروج من العراق. وقد أسهم انتقاد الصدر للفساد والتدخل الخارجي في فوز ائتلافه، وحوّله من زعيم طائفي تتهم ميليشياته (جيش المهدي) بتصفية كثيرين من أبناء السنّة، إلى زعيم وطني. وتعتبر قائمة (سائرون) الأعلى صوتاً في تبني خطاب (وطني عروبي)، وفي الحديث عن (العبور) فوق الطائفية وتجاوزها لتسويق نفسها أمام الناخبين؛ لكنها لم تحصل على أيِّ مقعد من مقاعد البرلمان في المحافظات السُّنيّة، وكذلك في المحافظات الكردية. لذلك لا يمكن الركون إلى خطاب التيار الصدري من دون وقفة عند خلفياته ودوافعه في ما يتعلق بموقفه من إيران وتدخلها.



وحلّ تحالف «الفتح» برئاسة هادي العامري، في المرتبة الثانية بـ47 مقعداً، وهو يضم 18 كياناً من أجنحة سياسية لفصائل «الحشد الشعبي»، أبرزها «منظمة بدر» بقيادة العامري نفسه، وجماعة «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي، وقوى أخرى منضوية تحت مظلة «الحشد الشعبي»، ويعد الخيار الأول لإيران. ويعد ائتلاف «دولة القانون» أبرز الخاسرين في الانتخابات بعد فقدانه ثلثي مقاعده النيابية، بحصوله على 26 مقعداً فقط، مقابل 90 مقعداً في انتخابات 2014.

ويحاول نوري المالكي توظيف علاقته بإيران لتمارس ضغوطها على بقية الكتل الشيعية، لمساعدته في العودة إلى السلطة، لكن غالبية الائتلافات تتهرب من مشاركته، نظراً لسجله في الفساد والإقصاء. وطالب ائتلاف «الوطنية» بزعامة إياد علاوي، بإعادة الانتخابات، وتشكيل حكومة تصريف أعمال، مشيراً إلى أن «نسبة المشاركة وفق إحصاءات جهات رسمية هي عشرون في المئة»، وقال الائتلاف إن «مراكز الاقتراع كانت مخترقة من الكيانات السياسية المهيمنة على السلطة».

ائتلاف «الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، حصل على 19 مقعداً، وسارع زعيمه إلى زيارة مقتدى الصدر، وأعلن أن ائتلافه يمثل مع ائتلاف «سائرون» قاعدة الكتلة الرئيسية القادرة على تشكيل الحكومة.

أما الأحزاب السنية المشاركة في الانتخابات فقد توزعت على قوائم عدة، أبرزها (ائتلاف الوطنية) بزعامة إياد علاوي، نائب رئيس الجمهورية، الذي يقدم نفسه باعتباره علمانياً، ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري. والسنة هم الخاسر الأكبر في الانتخابات؛ بسبب ضعف النخب وصراعها، وفقدان الحليف الإقليمي، بالإضافة إلى تداعيات الحروب التي جرت في مناطقهم خلال الأعوام الماضية.

كذلك دخلت الأحزاب الكردية هذه الانتخابات بقوائم مستقلة، تنافست في ما بينها، في وقت يشوب علاقاتها الكثير من الخلافات التي ضاعفها إفشال نتائج الاستفتاء على استقلال إقليمها عن العراق. فالحزب الديموقراطي فاز بنحو 25 مقعداً في البرلمان الاتحادي، في حين حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على 18 مقعداً، وحصلت حركة التغيير على 5 مقاعد،



وحراك الجيل الجديد على 4 مقاعد، وهناك مقعدان لكل من التحالف من أجل الديموقراطية والعدالة، والاتحاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية.

وتشكّل نتائج الانتخابات العراقية، إجمالاً تحدياً لإيران، ولقدرتها على إعادة تجميع الكتلة الشيعية، في تحالف يتقاسم السلطة، مع إشراك ممثلين عن الأكراد والسنة، وقد تناقلت مصادر إعلامية وجود قاسم سليماني في بغداد لإنجازه هذه المهمة. فسبق أن نقل عن إيران، أنها قالت علانية قبل الانتخابات إنها لن تسمح لكتلة الصدر، التي تمثل تحالفاً متبايناً من الشيعة والشيوعيين وجماعات علمانية أخرى، بتولي الحكم. وهنا تجد إيران نفسها مجبرة على التحكم في النظام الحاكم في العراق، باعتباره خط الدفاع الأخير عن أمنها القومي، في ظل الضغوط الأميركية عليها، والقصف الإسرائيلي المتكرر لقواعدها في سورية.

لا أحد ينكر ما يحظى به العراق من أهمية استراتيجية لدى واشنطن، أما انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعلانها استراتيجيتها الجديدة ضد إيران، فقد أعادا العراق إلى صدارة الاهتمام الأميركي، بعد أن كان شهد تراجعاً خلال الفترة الرئاسية الأخيرة لأوباما. وتعمل إدارة ترامب على احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، والحد من تهديده كيان الاحتلال الإسرائيلي، في سياق فلسفة ترامب القائمة على ضرورة جني مكتسبات مالية من الوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

احتمال إعادة الانتخابات وارد في واحدة من مرحلتين؛ الأولى في حال طالت فترة المفاوضات وتعثر تشكيل الحكومة، من جراء فشل الكتل على الاتفاق على تقاسم المناصب والوزارات، أو التشكيك في نتائج الانتخابات، أو إلغاء بعضها. والثانية، بعد تشكيل الحكومة، حين تتعرض أعمالها للإعاقة، وتُسحَب الثقة منها أو من بعض ممثلي مكوناتها، وهو ما يفكك تحالف الحكم أو بتدخل السلطات القضائية في أي مرحلة. والعوامل المساعدة لهذا، تقارب نتائج الانتخابات وغياب الكتلة (الضامنة) المتصدرة بفارق كبير يمكّنها من تجميع الكتل الأخرى حولها، وإشتراط موافقة البرلمان على برنامج الحكومة وعلى كل وزير على حدة في تصويت منفصل بالأغلبية المطلقة.



وإضافة إلى ذلك، يدور صراع الزعامة، بين قيادة الكتل المتطلعة لتشكيل الحكومة، في ظل بيئة استقطاب محلي وإقليمي، واستراتيجية أميركية تتوعد بالحد من نفوذ إيران في العراق ودول المنطقة. وإن كان ما يحدث على الأرض في العراق هو توغل إيراني بالفعل، فقد أفسد على العراق والعراقيين فرحتهم نحو استقرار مفقود للعقد الثالث، فإلى متى يبقى هذا الدور الخبيث متمثلاً في إيران عندما تفسد الانتخابات العراقية؟ كذلك فإن رهانات القوى يحصد ثمنها العراق والعراقيون.

إيران الشيعية في مصر

التَشيُع في مصرَ بعد ثورة 2011.. بينَ مرافقِ قديمةِ وهيئاتِ حديثةِ[60]

مسألة التشيُع في مصر، موضوع لم يَنَل حَظّه الكافي من البحث، خاصة بعد الثورة المصرية عام2011 وما استتبع ذلك من تقارب مصري – إيراني ملحوظ، حيث تعالت أصواتٌ تُحذّر من الامتداد الشيعي داخل مصر، مع ظهور تغيّر في مواقف مؤيدي التقارب إثر اكتشافهم أنهُ غير ذي جدوى.

ورغم تاريخ الدولة الفاطمية، فقد ظلت مصر متمسكة بمذهب أهل السنة، إلا أن الشيعة استفادوا خلال القرن المنصرم من مجموعة من العوامل ساعدتهم لنشر مذهبهم وأفكارهم، وجذب بعض المواطنين المصريين من الهيئات الرسمية والشعبية. وشهدت الفترة الأخيرة نشاطًا شيعيًا خطيرًا لارتباطه بأطماع سياسية توسعية مغلفة بمظهر ديني، وهو ما أثار جدلا واسعًا بين المصريين بسبب تجدد الحديث عن المسألة المذهبية والعمل على إثارتها بشكل قوي في أجهزة الإعلام.

جاء الأزهر بدار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تأسست سنة 1947 في حي الزمالك في القاهرة، وقد ساهم في تأسيسها عدد من شيوخ الأزهر مثل محمود شلتوت وعبد المجيد

(60)محمد عبدالرحمن عريف، التَشيُع في مصرَ بعد ثورة 2011 بينَ مرافق قديمة وهيئات حديثة،الحياة اللندنية، 26 نيسان/ أبريل 2018.


http://www.alquds.co.uk/?p=868606



سليم ومصطفى عبد الرازق وغيرهم، وعدد من علماء الشيعة مثل محمد تقي القمي، الذي كان أميناً عاماً للدار، وعبد الحسين شرف الدين ومحمد حسن بروجردي. وجاء دور المجالس والهيئات الشيعية، والتي منها المجلس الأعلى لرعاية آل البيت، وترأسه محمد الدريني، وأصدر صحيفة «صوت آل البيت». وجمعية آل البيت التي تأسست سنة 1973، كانت تعتبر مركز الشيعة في مصر، واستند عملها إلى فتوى الشيخ شلتوت، وكان للجمعية مقر في شارع الجلاء في القاهرة، وكانت تتبع الجمعية فروع في أنحاء كثيرة من قرى مصر تسمى حسينيات، كان هدفها نشر الفكر الشيعي، وتنظيم التعازي والمناسبات الشيعية.

وكان آخر رئيس لها قبل أن تحلّ سنة 1979محمد عزت مهدي، وكان مرجعه في إيران محمد الشيرازي، والمرشد الروحي للجمعية سيد طالب الرفاعي الذي قام بالصلاة على شاه إيران محمد رضا بهلوي في مسجد الرفاعي في القاهرة.

يعود تاريخ ظهور الشيعة المصريين في العصر الحديث لأكثر من قضية مع الحكومة المصرية، وكانت المرة الأولى بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، في حكم السادات الذي أخذ منها موقفًا عدائيًا، حيث تم حل جمعية أهل البيت ومصادرة ممتلكاتها، رغم علاقات النسب التي كانت تربط الأسرتين المالكتين في إيران ومصر، فشاه إيران محمد رضا بهلوي كان متزوجاً من إحدى أميرات مصر. كما أن السادات كان مرتبطاً بعلاقة سياسية وشخصية مع شاه إيران، واستقبله في مصر بعد فقدانه لعرش بلاده. وفي ظل هذه الأجواء نشأت بعض الجمعيات والهيئات الشيعية، ومارست نشاطها بدون مضايقات تذكر، مثل جمعية آل البيت التي تأسست سنة1973 أثناء عهد السادات. وأخذت محاولات المد الشيعي في مصر أسلوبًا جديدًا يهدف إلى جذب الشباب واستمالتهم بطريقة غير مباشرة، وتقدم عدد كبير منهم بطلبات لوزارة الأوقاف لإقامة المساجد الشيعية المعروفة باسم «الحسينيات».

وفي عام 1987 رصدت السلطات المصرية ما سموه (تنظيما)، يضم العشرات من المتشيعين، ومحاولاتهم لجذب أسر وعائلات كاملة في وسط الدلتا، وبصفة خاصة محافظة الشرقية. وفي 1988، تم القبض على أربعة عراقيين من المقيمين في مصر واثنين من الكويتيين، وثلاثة طلاب من البحرين، ولبنانيين، وفلسطيني، وباكستاني، وتم إغلاق دار



النشر المصرية الشيعية، ووجهت إليها تهمة تمويل من إيران، وكذلك دار النشر الشيعية اللبنانية البلاغة، وخلال هذه الفترة جاء توقف الحرب العراقية الإيرانية سنة 1988، حيث عارضت مصر إيران في تصديرها للثورة، ووقفت مع العراق في حربه مع إيران (1980-1988) وبعد انتهاء الحرب ثم وفاة الخميني، بدأت الأمور تسير نحو الانفراج، وبدأ الضغط الحكومي على المتشيعين يقل.

معرض القاهرة للكتاب، شكلَّ منفذًا شيعيًا مهمًا، إذ تم ويتم من خلاله نشر الكثير من الكتب الشيعية، خاصة تلك التي تحضرها دور النشر اللبنانية. وإن كان لهذا جذور تعود لصدور عدد من الصحف باللغة الفارسية في القاهرة والإسكندرية في أواخر القرن التاسع عشر، بلغ عددها خمس صحف هي (حكمت، ثريا، برورش، جهره نما، كمال) ثم ما لبثت هذه الصحف أن توقفت بسبب مشاكلها الداخلية وقيامها على جهود فردية، وقلة عدد الإيرانيين المقيمين في مصر.

كما كان هناك تعاون وثيق بين مؤسسة الأهرام ومركزها للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، إذ أثمر هذا التعاون عن إصدار مركز الأهرام مجلة «مختارات إيرانية» وهي مجلة شهرية صدرت باللغة العربية بدءاً من آب/اغسطس 2000. وعقدت الندوة الأولى في طهران (عام 2000)، وعقدت الندوة الثانية في القاهرة(عام 2001). وجاءت الندوة الثالثة في طهران (عام 2002).

عزمت بعض القيادات الشيعية في مصر في حكم مبارك، رفع دعوى قضائية جديدة ضد وزير الداخلية للمطالبة بإعادة فتح جمعية الشيعة التي أغلقت عقب حركة الضباط عام 1952، وكانت تعرف باسم «جمعية آل البيت»، ومطالبة الدولة بإعطاء تصاريح لبناء مساجد وحسينيات خاصة بالشيعة والسماح لهم بإلقاء محاضرات دينية. وظهر سعي لإنشاء حزب شيعي يطلقون عليه اسم «الغدير» وإعادة إصدار مجلة «رسالة الإسلام» المتخصصة بالمذهب الشيعي. جاء هذا التوسع في مساجد آل البيت على وجه التحديد في أعقاب رفض حمدي زقزوق وزير الأوقاف المطالب التي تقدم بها رموز الشيعة في مصر لإقامة مساجد وحسينيات خاصة بهم في مدينة السادس من أكتوبر، حيث يقيم آلاف من الشيعة العراقيين



الذين فروا من بلدهم في أعقاب الغزو الأمريكي 2003. اسنادًا لفتوى شلتوت 1959 التي أجازت التعبد بالمذهب الجعفري، وأكد سيد طنطاوي شيخ الأزهر استمرار العمل بها في 1997.

بدأ مشروع تكوين تكتل شيعي ودخلت خمس محافظات في مصر على خريطة التشيع في مركز متقدم منذ بدايات التشيع. وظهر نشاط شيعي في محافظات عدة، وبصرف النظر عن قلة أو ندرة التواجد الشيعي بمصر إلا أننا أمام واقع حول طرق نشر التشيع. وجاء تدشين القنوات الشيعية الصادرة عن استوديوهات داخل مصر كسبيل جديد لنشر المذهب. فيما كان للمشايخ الأزهرين والمفكرين نصيب أيضًا، حيث لجأوا إلى استقطابهم ومن ثم استقطاب أتباعهم، وجاء ذلك عبر نشر كتب وإصدارات لهم فى مصر، وتدشين دور نشر، وروى المتحولون أنفسهم، أن تحولهم جاء عبر قناعة ذهنية وليس إغراءات اقتصادية، وأن سبب التحول قد يكون ثالثًا ومختلفًا عن هذين السببين.

تطورت الأحداث وجاء الربيع العربي، وتَمثَّلَ في مصرَ في ثورةِ يناير/كانون الثاني2011، ونظر الجميع إلى وصول الإسلاميين في مصر على أنه بداية صحوة جديدة، تناسى الجميع فيها الصراعات الحزبية، ومن قبلها الصراعات الطائفية والمذهبية، وظهر وسط هذا وذاك من يَدفَع البلاد لفتنةِ مذهبيةِ (سنية شيعية). مستندًا لتاريخ المد الشيعي القديم في مصر، والذي مر عليه ثمانية قرون من الخلافة الفاطمية في مصر.

وسط هذا الجدل أطلق شيعة مصر بعد ثورة يناير/كانون الثاني، حزبًا سياسيًا في شهر أغسطس/آب 2011باسم «الوحدة والحرية»، ووصف وكيل مؤسسي الحزب، راسم النفيس، الحزب بأنه (يمثل المستضعفين في مصر). وكُشف عن وجود أكثر من عشرين جمعية شيعية تم الترخيص لها بالعمل مستقلة عدم اشتراط الموافقة الأمنية لنيل التراخيص بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011. وظهر مشروع لإنشاء صندوق تكافلي لتحسين أحوال الفقراء والمحتاجين من الشيعة المصريين باسم «نجباء مصر»، من خلال جمع تبرعات وأموال الزكاة والخمس، من الشيعة المصريين أنفسهم، دون تلقى أية تمويلات خارجية، عن الجمعيات الشيعية الموجودة فى مصر. على الرغم من وجود أكثر من عشرين جمعية شيعية خيرية مثل



«الثقلين، وفاطمة، والزهراء، والعترة المحمدية، وجمعية الإمام جعفر الصادق»، وغيرها، من الجمعيات التى تحمل أسماء شيعية، أو صوفية، فإنها لا تعمل لصالح الشيعة في مصر، ويقوم عليها كل من طاهر الهاشمي، وسالم الصباغ، وعماد قنديل.

وهناك العديد من الدول التي تمول الجمعيات حسب مرجعيتها المذهبية، وهناك وكلاء للعديد من المراجع الشيعية فى مصر. ولا توجد حسابات واضحة لهم عبر البنوك. وظهر صندوق نجباء مصر، من مبادرة لمجموعة من شباب الشيعة في مصر لإنشاء صندوق تكافلي مصري لرعاية البسطاء من الشيعة المصريين، على أن تكون مصادر تمويله في تبرعات زكاة الخمس من الشيعة المصريين فقط.

وجاء الهدف منه تحسين أحوال شيعة مصر، لأن هناك العديد من فقراء الشيعة لا يجدون من يسأل عنهم أو يدعمهم. أراد الشيعة أن يكون وجودهم شرعياً يخضع لمراقبة الدولة، وأجهزتها المعنية، وللجهاز المركزي للمحاسبات، وأن تُتابع حساباتهم في البنوك وأنشطتهم من قبل وزارة التضامن. فهل يتم ذلك في مصر.



التواجد الإيراني في سورية

إيران والأزمة السورية الداخلية([61])([62])

بداية علينا أن نعترف بأن العلاقات العربيَّة- الإيرانيَّة، كانت وما زالت، شائكة جداً ومتسربلة بالريبة، وتتداخل فيها سطوة التاريخ بالعقائد وبالمصالح المتنافرة، فالعلاقات التاريخية مرت بمراحل متعددة قبل وبعد الثورة الإسلامية، ولإيران مكانه هامة في الشرق الأوسط إذ أنها أحد أكبر البلدان الإسلامية لاسيما في المشرق الإسلامي فيما يشكل العرب ثقل العالم الإسلامي. لدى إيران عموماً ثلاث حلفاء رئيسيِّين في العالم العربي، هُم العراق وسوريا ولبنان، فيما أن أكثر علاقاتها توتراً في المنطقة هي مع دول الخليج العربي. منذ أن اقتحمت إيران الحياة السياسية العربية بعد انتصار الثورة الإيرانية، وخصوصاً منذ سقوط بغداد في 9 نيسان/ أبريل 2003 حيث ازداد حضورها في السياسات العربية.

نعم إيران لم تنس بعد زوال امبراطوريتها على يد العرب منذ نحو أربعة عشر قرناً مضت خلال فترة الفتوحات الإسلامية؛ فالصراع الإيراني مع العرب لا يعود تاريخه إلى أعوام قلائل مضت كما يعتقد البعض، بل هو صراع قومي تاريخي ممتد يمتلك أبعاد وخلفيات قومية وسياسية متجذرة وتعود إلى مرحلة ما قبل الفتح الاسلامي بمراحل، ولكنه بات يرتدي ثوباً أيديولوجياً فضفاضاً منذ قيام ثورة الخميني، حيث اتجه الملالي إلى استغلال مرحلة التراجع العربي عبر رفع راية الدفاع عن الشيعة وسعوا إلى احتكار الحديث باسم الشيعة في مواجهة السنة، من

([61])محمد عبدالرحمن عريف، إيران والأزمةالسورية الداخلية، المركز الديمقراطي العربي،6 ايار/ مايو 2018.

http://democraticac.de/?p=53925

([62])نجاح عبدالله سليمان، إلى أين يمضي التدخل الإيراني في سورية؟، الحياة اللندنية، 18 نيسان/ أبريل 2018.

http://www.alhayat.com/article/931247/%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%85%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-



أجل تغطية طموحاتهم التوسعية التاريخية على حساب العرب برداء أيديولوجي عقائدي نجحوا من خلاله في اختراق صفوف السنة العرب، وما ساعدهم في ذلك أن هناك من العرب من تعامل مع إيران باعتبارها خصم أيديولوجي لا تاريخي وسياسي، وهناك من تعامل مع المواطنين العرب الشيعة باعتبارهم وكلاء لإيران في دولهم، والحقيقة ليست كذلك، ولا ينبغي أن تكون كذلك، ما أسهم بدوره في تعزيز التوجه الإيراني نحو تفكيك الدولة الوطنية العربية عن طريق معاول الطائفية والمذهبية واستقطاب شرائح من العرب الشيعة للتعاطف مع إيران، ما يمثل نوع من الاختراق المدمر للاصطفاف الوطني في الدول التي تعاني مثل هذه الظاهرة.!!

الواقع أن هناك عوامل واعتبارات كثيرة تبرهن على أن الصراع العربي- الإيراني هو صراع قومي تاريخي لا صراع ديني، فالعرب ليسوا جميعاً من المسلمين السنة، بل إن هناك ملايين العرب يعتنقون الاسلام الشيعي والديانة المسيحية واليهودية وأديان وعقائد أخرى عديدة، كما أن إيران ليست في مجملها من المسلمين الشيعة، بل يكفي الإشارة إلى وجود نحو عشرة ملايين مسلم سني يعيشون داخل هذا البلد، الذي يزعم حمل لواء الدفاع عن المسلمين الشيعة في المنطقة والعالم!. وحول خلفيات هذا الصراع، يقول المفكر الايراني صادق زيبا كلام "أن الكثير من الإيرانيين –سواء كانوا متدينيين أو علمانيين- يكرهون العرب"، ونقل عنه في مقابلة صحفية لأسبوعية "صبح آزادي" ترجمها موقع "العربية نت" منذ نحو أربعة سنوات ما نصه: "للأسف أنا واثق من أن الكثير منا –نحن الإيرانيين- عنصريون"، معتبراً أن نظرة الإيرانيين للعرب تعد أحد ابرز الشواهد على عنصرية الإيرانيين، ونافياً وجود ارتباط بين تدني المستوى الثقافي وانتشار العنصرية لدى الإيرانيين كما هو الحال في الغرب، ومعتبراً أن الأمر يبدو مختلفاً في إيران، ومضيفاً "ترون الكثير من المثقفين يبغضون العرب، وتجدون الكثير من المتدينين ينفرون منهم، إلا أن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً بين المثقفين الإيرانيين". ويحصر صادق هذه الكراهية القومية الفارسية للعرب إلى الهزيمة التاريخية للفرس أمام المسلمين العرب في معركة القادسية، وفي ذلك يقول "يبدو أننا كإيرانيين لم ننس بعد هزيمتنا التاريخية أمام العرب ولم ننس القادسية بعد مرور 1400 عام عليها، فنخفي في أعماقنا ضغينة وحقداً دفينين تجاه العرب وكأنها نار تحت الرماد قد تتحول إلى لهيب كلما سنحت لها الفرصة".



ويضيف مبرهناً على صحة تفسيره "هذه الأمور ليست من صنع الوهم.. فكلما اتخذ جيراننا في الإمارات والبحرين وقطر والكويت موقفاً ما ضد إيران ستجدون رد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عنصرياً أكثر منه موقفاً سياسياً". ويتساءل صادق: عندما يتحدث الناطق باسم خارجيتنا أو وزير خارجيتنا أو إمام جمعتنا أو رئيس برلماننا.. كلامهم ينطلق من فكر استعلائي.

المنطق الموضوعي الذي يتحدث به العديد من الإيرانيين في مختلف المواقف والمناسبات ربما يبدو أكثر اقناعاً من الدلائل والبراهين الموثقة حول العداء التاريخي القومي والنزعة العنصرية التي تسيطر على السلوك السياسي الايراني تجاه العرب جميعاً، وعلى العكس فهناك الكثير من العرب، ممن يثقون في مزاعم الدفاع عن الدين والقدس والمستضعفين والمظلومين وغير ذلك من شعارات لا تخفي ورائها سوى خطط ونوايا توسعية قومية، فالشعارات الدينية ليست سوى هرطقة طائفية وحصان طروادة الجديد الذي نجح الايرانيون من خلاله في تفريق شمل العراقيين، وتحويلهم إلى فرق وطوائف متصارعة على قاعدة دينية ومذهبية تتيح لإيران فرصة ثمينة للثأر التاريخي مما حاق بامبراطوريتها على يد العرب المسلمين في العراق.

في عراق ما بعد الاحتلال الأميركي، حيث لا أغلبية سنية، بل كما يقال أغلبية شيعية، فهناك طائفية معلنة بشكل سافر لا تأخذ بفكرة تحالف الأقليات بعد. الواقع أن كل هذا حصل ويحصل للعالم العربي بدعم وتشجيع معلن من إيران، وبعد ضجيج قومي صم الآذان ولم يفرض نفسه على الجميع كإشكال مقلق.

إيران من بين المحيط الإقليمي لسورية، تزيد عن الجوار العربي والتركي، بصراع مذهبي وقومي معًا، وطالما تعمدت إيران لمساعدة نظام الأسد للبقاء على قيد الحياة، فلماذا لا تقبل حصتها من اللاجئين السوريين؟... تدعي أوروبا بأنها تواجه أخطر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ماذا تفعل دول الجوار المباشر لسورية استجابة لهذه الأزمة؟. ومن بين الجوار للاجئين السوريين (إيران).

نعم يُعتبر التشابه بين النظامين في سوريا وإيران هو الأمر الذي سهّل اتخاذ القرار المتعلق بتوثيق الروابط بينهما، خصوصاً أن النظام الإيراني تتركز فيه سلطة القرار في يد الولي



الفقيه، مثلما كانت تتركز السلطة في يد حافظ الأسد، ويد ابنه من بعده، بعدها اصطفت السياسة السورية إلى جانب الثورة الايرانية مدفوعة بالحرص على تمكين الثورة الوليدة بالوقوف على قدميها والاستفادة من إمكاناتها ودعمها في مواجهة العدو الاسرائلي وتحرير المحتل من أراضيها، وبالخوف من أن يتحول الصراع إلى غير وجهته الصحيحة.

الحقيقة أن إيران تعتمد استراتيجيتها على ضرورة ترسيخ وجودها في المنطقة منذ الأيام الأولى للثورة الإيرانية، وجدت ضالتها، وهو ما لم يدركه نظام حافظ الأسد حينها، وعدم قدرتها على خوض حروب عديدة لتحقيق هذه الاستراتيجية، أرادت أن تعتمد على بناء القوى الدفاعية من جهة، ووضع نهج سياسي يمكّنها من بناء تحالفات في المنطقة تعزز قدرتها على تحقيق أهدافها، وهذا ما شاهدناه من إنشاء حزب الله وميلشيات الحوثيين في اليمن، مقابل ذلك وجد نظام الأسد في إيران تأميناً لمحيط سورية الإقليمي، وهو الأمر الذي يعود لطموحاته الإقليمية ورؤيته للمخاطر والتهديدات المحتملة في المحيط الإقليمي الذي تشكل سورية جزءاً منه، بسبب سياساته التدخلية أو التصادمية أحياناً التي أكسبت سورية الكثير من الأعداء الذين ظلوا متربصين بها، من دول الجوار الإقليمي ومن ساندها من قوى دولية، وإدراكه للثقل الإيراني في معادلات التوازن الشرق أوسطية، وعلى الرغبة الإيرانية الواضحة في تنويع علاقاتها الإقليمية وتحجيم العراق.

في 2011 ومنذ الأيام الأولى للثورة السورية التي شعرت فيها إيران بإمكانية زوال النظام السوري أرسلت نخباً من مقاتلي الحرس الثوري الإيراني إلى سوريا وتدخلت بشكل تدريجي عناصر حزب الله من لبنان، وتدحرج التعاطي الإعلامي الإيراني مع المسألة بين نفي التدخل في الشأن السوري في بدايات الثورة إلى محاولة استعارة الخطاب الديني، وتعمل هذه القوات كجزء من جيش خاص شكله الحرس الثوري كي يتحرك في سورية، ويخضع هذا الجيش إلى قيادة فيلق القدس، الجناح الخارجي للحرس الثوري. ويمضي القائد الأعلى لفيلق القدس، قاسم سليماني، الجزء الأكبر من وقته في سورية، وهو يعتبر أن مهمته المركزية هي تعميق التدخل الإيراني هناك.



الواقع أن الدعم العسكري العلني والحرب المقدسة، جاءت بحجة حماية المراقد، وتمتد هذه المرحلة من بداية العام 2013م وحتى بداية العام 2017م، وظهرت خلالها نتائج التدخل العسكري الإيراني المبكر في سورية المتمثل بإعادتها تنظيم "شبيحة" و"اللجان الشعبية" في إطار ميليشيا تضم حوالي 100 إلى 150 ألف مقاتلٍ تُعرف باسم "قوات الدفاع الوطني"، باعتبار سورية مريضة ويجب إجبارها على تناول الدواء كما جاء في توصية الخامنئي للمسؤولين العسكريين الإيرانيين المكلفين بمهمات في سورية.

ما حدث كان مرده تزايد الانشقاق وبروز التصدع في بنية التشكيلات العسكرية، حيث تجاوز عدد الضباط المنشقين حتى منتصف عام 2013م ستة آلاف وخمسمئة ضابط من مختلف الرتب، ثلث عدد ضباط الجيش، أما ضباط الصف فتجاوز عدد المنشقين الأربعين ألف منشق، منهم من لجأ إلى دول الجوار ومنهم من التحق بصفوف الثوار والجيش الحر، إضافة إلى ما يقارب عشرة آلاف من ضباط وضباط صف وأفراد تم اعتقالهم على مدى سنوات الثورة، وقتلى المعارك والجرحى أصحاب الإصابات العجزية، ويقدر عددهم بخمسين ألفا بين ضابط وجندي.

تمثل سياسات النظام الحالية نتائج المعطيات السابقة، كمحاولاته التعويض من خلال التجنيد الإلزامي، أو اعتقال الشباب على الحواجز أو سَوق أبناء المدن التي عقدت المصالحات إلى الخدمة في صفوف قوات جيشه، إضافة إلى انهيار القوى العسكرية للنظام وانكفائها لتأمين المدن وعقد المواصلات وتطويق الثوار دمشق وسيطرتهم على مناطق استراتيجية في محيطها، كل هذا دفع إيران إلى التدخل الميداني المباشر والموسع بشكل ممنهج بلغ أوجه ونقطة تحوله في 21 نيسان (أبريل) 2013م عندما أصدر سليماني أمراً لميليشيا "حزب الله" بالتدخل في سورية بمساعدة قوات النظام التي تحاصر مدينة القصير، لتكون أول مرة تدخل فيها الميليشيا في عملية واسعة علناً في سورية، خسرت فيها المئات من المقاتلين، كما خسرت إيران ثمانية من قادتها التابعين لميليشيا فيلق القدس، كانوا يديرون المعركة في القصير.

هنا يبدو جلياً وجود رؤية واستراتيجية سياسية وعسكرية محددة لدى إيران، فإنها تعمل جاهدة على تنفيذها من خلال مجالات ومؤسسات متنوعة، مستخدمة أدوات القوة بشقيها الصلبة والناعمة، لذلك سارعت بعد مرحلة طويلة من العمل بأدواتها الناعمة للتدخل العسكري



في سورية وزيادته وتدريبه ونشره كما يتطلب مسرح العمليات، معتمدة على حسابات مذهبية واستراتيجية بينها وبين كل من نظام الأسد وحزب الله والعراق، حيث يعود ذلك التحالف إلى تقديره حجم الخسائر الكبيرة التي سيدفعها في حال انهيار النظام في سورية أو تغييره، باعتبار سورية نقطة التواصل الجغرافي مع مواقع النفوذ الإيراني في الإقليم خاصة حزب الله في لبنان، وحركات المقاومة في فلسطين، إضافة إلى أن إسقاط النظام في سورية يصب في صالح السنة في العراق ولبنان، وضرراً لحلفاء إيران من الشيعة وبالتالي حصاراً لإيران وانحساراً لمحورية دورها الإقليمي، وتوسعاً للنفوذ السياسي التركي، عدوها التاريخي في المنطقة.

قد يؤدي استمرار الحرب الأهلية في سورية إلى تحويل الجغرافيا السياسية الإقليمية، والتي يتجلى أحد آثارها الأكثر مأساوية على ما يبدو في توسيع موطئ قدم إيران في شرق البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشام. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه معرفة الآثار النهائية لهذه التطورات، إلا أن العديد من العواقب المحتملة قد أصبحت واضحة. وعلى الجانب الآخر نجد الفوضى التي أحدثتها الصراعات الداخلية في العالم العربي والفراغات الكبيرة التي تركتها في دول الثورات العربية مغرية جداً لدولة مثل إيران لها مشروعها الخاص الذي تعمل عليه منذ عشرات السنين في بيئة غير مؤاتية.

الواقع أنه مع تراجع الدور العربي وانشغال بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة في صراعات داخلية وبينية ومع الثورة السورية، وجدت إيران الفرصة سانحة لتتقدم قطعاتها على رقعة الشطرنج الإقليمية. بات ممكناً جداً اليوم تأمين ممر أو "كوريدور" يبدأ من طهران ويمر بالعراق وسورية وصولاً إلى حزب الله ومياه المتوسط في لبنان. وهنا لم تكن طهران لتتخلى عن حليفها الأوثق في المنطقة بغض النظر عن تقييمها لأدائه قبل الثورة وخلالها، ولا أن تسمح بتغيير النظام بآلية لا تشارك هي فيها لضمان مصالحها وموقعها من خارطة تحالفات النظام الجديد المفترض.

عليه، فقد كانت الاستراتيجية الإيرانية تعتمد أولاً على منع سقوط النظام بكل الأشكال والوسائل الممكنة، ثم محاولة حماية مناطق بعينها تسمح بتشكيل وتأمين الممر المذكور، وقد ساقت من أجل ذلك حزب الله وعدداً كبيراً من الميليشيات السورية والعراقية وغيرها إضافة



لـ"مستشارين" من الحرس الثوري الإيراني، ولعلها لم تحقق ما تريد إلا بعد التدخل الروسي نهايات أيلول (سبتمبر) 2015.

رغم ما يبدو من تنسيق بين طهران وموسكو، خصوصاً ميدانياً حيث تتكفل الأولى بالعمليات البرية والثانية بالجوية، إلا أنهما في نهاية المطاف يبدوان وكأنهما يتقاسمان الجزء نفسه من الكعكة، ذلك الجزء الذي سمحت به واشنطن. لا تملك طهران على الرقعة السورية مناطق سيطرة خالصة لها أو مسلماً بها لها، ولا تملك وجوداً عسكرياً رسمياً وواضحاً ومقبولاً، وإنما هي تتحدث عن "مستشارين" من الحرس الثوري وعدد من الميليشيات المقربة منها.

في الداخل الإيراني، سبق وكشفت الصحافة الإيرانية، عما أسمتها بظاهرة "المتسولين السوريين" فى شوارع العاصمة طهران ممن شردتهم الحرب فى بلادهم، وآل بهم الحال للجوء لشوارع البلدان العربية والإسلامية. وقالت صحيفة "آفتاب يزد" فى تقريرها إن ظهور متسولين سوريين فى طهران ظاهرة عجيبة، وفى تقريرها قامت صحيفة شهروند أمروز بحوار مع أحد السوريين المتسولين فى إيران، الذى قالت إنهم جاءوا من حلب عبر تركيا. وقالت الصحيفة إنهم يمسكون بأيديهم ورقة مكتوب عليها بالفارسية "أنا نازح سورى وأحتاج المساعدة"، يضعوها على زجاج السيارات أمام السائقين دون أن ينطقوا بكلمة، لأنهم يعرفون الفارسية. وأوضحت الأسرة السورية أنها جاءت من حلب مع أسرتهم التى تتكون من 10 أفراد بريًا عبر دولة تركيا، وقالت إنهم كانوا فى تركيا وفقدوا كل ما يمتلكوه بعد الحرب، تهدم منزلهم، ولم يعد لديهم مأوى فتوجهوا إلى تركيا، وتابعت: مكثنا فى تركيا شهرين، لكن لم يكن أحد يفهم لغتنا، والأثمان مرتفعة للغاية، وظروف الحياة كانت صعبة، ونصحنا أحد أقاربنا بالذهاب إلى إيران للرأفة بنا.

الحقيقة الثابتة أنه في الدين قواعد لا يجوز أن يختلف عليها الناس. واجتهادات مبنية على أدلة ظنية لا يجوز أن تكون سبباً لاختلافِ الأمةِ، وانما مدعاة للحوار والنقاش. والخلاف بين الشيعة والسنة لا يدور حول القواعد الثابتة، وانما يتعلق بالقضايا الاجتهادية القائمة على أساس الأدلة الظنية. والخلاف المذهبي (الشيعي–السني)، اذا كان يحمل في نشأته أي معنى، فان جماهير المسلمين من الطائفتين لا يدركون اليوم له أي معنى أو مضمون، وآن له ان



يدفن في مقابر التاريخ، وعلى أي حال فان انقراض العباسيين والفاطميين والعلويين، وقيام الأنظمة الجديدة الملكية والديموقراطية، وضع المسلمين من كل المذاهب أمام مرحلة جديدة من الوحدة على أساس إسلامي أو اقليمي أو قطري أو قومي، وبناء مجتمعاتهم السياسية الموحدة على أساس التعايش والمساواة والعدالة بغض النظر عن هوياتهم الطائفية. والمهم هي إرادة التعايش وبعدها تهون الأمور. وإن ترك الأمور السلبية بين الطوائف المختلفة ليس في صالح الوحدة والتعايش المشترك، ولا يجوز دفن الرؤوس في الرمال، وانما تجب المبادرة الى معالجتها بروح أخوية، بعيداً عن التضخيم والتهويل والحرب الإعلامية.

يبقى أن التدخل الإيراني ستكون له تداعيات سلبية على سورية مثلما كان في اليمن، أولها زيادة وتيرة الصراع، والشواهد على ذلك كثيرة، فالأسلحة الحديثة التي تملكها قوات سورية، وبكميات كبيرة، مصدرها إيران، وقد فرضت واقعاً جديداً على الأرض، كما أن قدرة النظام السوري على استخدام هذه الأسلحة، زاد من قدرته على تقويض سلطة القوى الأخرى. وما يزيد من شدة التأثرات السلبية، هو توغل إيران نحو الصراع الدائر بين مراكز القوى في الداخل السوري، حيث توجد شواهد تؤكد ذلك، في إطار تصفية حسابات، ما يعني وجود تأثير إيراني قوي في سورية.



إيران في اليمن.. بين قتل ثورة وإحياء صراع مذاهب

التواجد الإيراني في اليمن.. إلى أين؟(63)

خلال الحرب العراقية الإيرانية، وقف النظام اليمني بكل قوة مع النظام العراقي، وكان ذلك بداية خلاف تأسست عليه العلاقات اليمنية- الإيرانية، إذ ساد اعتقاد بأن الأوساط الإيرانية بدأت في تصفية حساباتها مع الأنظمة والدول التي وقفت ضدها في الحرب، ومن ثم بات تقويض النظام السياسي اليمني هدفاً إيرانياً. وهنا استغل حسين الحوثي الدعم الإيراني المخصص لتصدير الثورة الذي كان في بداية الأمر فكرياً أكثر منه ماديّاً، إلا أنه تحول إلى دعم مادي وعسكري بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، والفورة التي شهدها النفوذ الإيراني.

استثمر النظام الإيراني التنوع المذهبي والتقارب النظري- على الأقل- بين المذهبين الشيعي في إيران والزيدي في اليمن لاستقطاب هذا المذهب، وجرّه إلى المحور الشيعي على رغم البعد الظاهر بين المذهبين، لذلك نجد أن ارتباط الحركة الحوثية بالنظام الإيراني قام على أسس دينية مرجعية، لكنها لا تخلو من ارتباطات تتعلق بالتوجّهات السياسية.

لذلك فالتدخل الإيراني في اليمن ليس وليد اليوم، بل بدأ في عام 1982، فعندما أنشأت إيران «حزب الله» في لبنان أنشأت في اليمن في العام نفسه حركة «أنصار الله»، وقامت هذه الحركة بأول عملية إرهابية في صنعاء بتفجير سينما بلقيس في عام 1983، وكشفت التحقيقات حينها عن الحركة وارتباطها الوثيق بإيران، ومنذ تلك اللحظة والدعم الإيراني يتواصل ويتعاظم لهذه الحركة، إلى أن وصل الآن إلى مرحلة الدعم الشامل عسكرياً وسياسياً.

---

(63)نجاح عبدالله سليمان، التواجدالإيراني في اليمن.. إلى أين؟، الحياة اللندنية، 11 نيسان/ أبريل 2018.
http://www.alhayat.com/article/927127/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86



حتى 2011 لم يكن من السهل التيقّن من حجم النفوذ الإيراني في اليمن، على رغم وضوح بعض معالمه التي كانت محصورة في الأدوات الناعمة، الإعلامية والسياسية والثقافية، لكنها بدأت تتكشف أكثر مع تسارع الأحداث في اليمن والمنطقة عموماً، وقد كشف تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، الصادر بتاريخ 26 كانون الثاني (يناير) الماضي، أن النفوذ الإيراني في اليمن لم يعد قضية إقليمية بقدر ما أصبح قضية عالمية، حين ذكر «أنه وثَّق مخلفات قذائف ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيّرة من دون طيّار ذات أصل إيراني جُلبت إلى اليمن»، وأن الفريق استنتج أن جمهورية إيران لا تمتثل للفقرة (14) من القرار 2216 (2015)، وتم إمداد جماعة الحوثي بقذائف تسيارية قصيرة المدى من نوع بركان 2ح، وصهاريج تخزين ميدانية لمؤكسد سائل ثنائي الدفع للقذائف، وطائرات عسكرية مسيّرة من دون طيار من نوع (أبابيل- T قاصف1).

كانت نتيجة بسط السطو الإيراني نفوذه في اليمن منذ أكثر من عقدين من الزمن، زرع الميليشيات الإرهابية وتمويلها مثل الميليشيات الحوثية التي تمثل أحد أبرز أذرع النفوذ الإيراني في الخارج، ويتواصل دعم النظام الإيراني حالياً الحوثيين بالسلاح والصواريخ، إضافة إلى دعمهم سياسياً وعسكرياً حتى سيطروا تدريجاً على صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014. والنتيجة أنه ما إن تتدخل إيران في بلد إلا وتحوله إلى قاعدة لاستهداف الأمن القومي العربي مخلفة الفوضى والدمار في كل مكان، مثلما حدث في العراق وسورية واليمن ولبنان.

إن التدخل الإيراني في اليمن عبارة عن مخطط توسعي طائفي، هدفه إخضاع المنطقة لنفوذ ولاية الفقيه من خلال إسقاط الدول لتحل محلها الطوائف، واستبدال الجيوش بالميليشيات الدموية التي تقتل وتدمر الإنسان العربي، وذلك بارتكاب إيران عبر أدواتها الحوثية جرائم القتل والهدم والتفجير والتخريب ضد اليمنيين في شكل ممنهج ومدروس، إضافة إلى نشرها الأفكار الطائفية لتمزيق النسيج الاجتماعي ونسف التعايش السلمي، فالتدخلات الإيرانية عبر أدواتها الحوثية تتسبب بكارثة إنسانية حقيقية، مخلفة آلافاً من القتلى والجرحى، ولم تكتفِ إيران بتفخيخ العقول، بل زرعت عبر أدواتها الحوثية الآلاف من الألغام التي تحصد أرواح الأبرياء



في شكل يومي في العديد من المدن والأرياف التي عجزت عن البقاء فيها، في ظل صمت عجيب لمنظمات حقوق الإنسان.

يقيناً أن الأطماع الإيرانية لم تكتفِ بتدمير اليمن، بل تسعى إلى نقل التجربة إلى كل الدول العربية وتهديد الأمن الإقليمي والدولي، من خلال تهديد الملاحة الدولية عبر زرع الألغام البحرية واستهداف السفن التجارية بالصواريخ الذكية التي تأتي من إيران، واستهداف المدن السعودية بالصواريخ الإيرانية الصنع وخبراء ميليشيات حزب الله.

قد يحتمل الوضع الإيراني في سورية صمتاً تكتيكياً نوعاً ما، بيد أن أمر اليمن لا يتحمّل أي مناورة، فإذا ما لاح خطر على سطوة جماعة الحوثيين الموالية لإيران داخل المشهد اليمني، فإن طهران تدفع باتجاه حسم حازم سريع ينهي بالدم ظاهرة انقلاب سابقة من قبل علي عبدالله صالح على حلفائه قبل رحيله. تعرف طهران أن جماعة الحوثيين لم تكن لتتمدد من منابعها في صعدة شمالاً، وتزحف باتجاه الجنوب مروراً بالعاصمة صنعاء، لولا التحالف الخبيث الذي قام بينها وبين القوات التابعة للرئيس اليمني السابق. سبق أن خاض علي عبدالله صالح ستة حروب ضد تلك الجماعة حين كان رئيساً، بيد أن مكيافيلية الرجل الشهيرة نقلته من موقع العداء إلى موقع الحليف مع تلك الجماعة، بما سهّل لها ما لم تكن يوماً تحلم به من سيطرة كادت تكون شبه كاملة على اليمن.

بعدها أطبقت إيران على اليمن من خلال هذا التحالف الجهنّمي. لم تكن علاقات صالح بطهران ودية، ولا تنسى له وقوفه إلى جانب الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في حربه ضد إيران في ثمانينات القرن الماضي، لكن «الغاية قد تبرر الوسيلة»، فهدف إيران في الإطلالة مباشرة على السعودية يستحق تحالفاً ظرفياً موقتاً مع علي عبدالله صالح، وأن انتهاء هذا الحلف حتمي حين تُحقق الغاية ويُستغنى عن الوسيلة.

يبقى أن التدخل الإيراني ستكون له تداعيات سلبية على اليمن، أولها زيادة وتيرة الصراع، والشواهد على ذلك كثيرة، فالأسلحة الحديثة التي تملكها جماعة الحوثي، وبكميات كبيرة، مصدرها إيران، وقد فرضت واقعاً جديداً على الأرض، كما أن قدرة الجماعة على استخدام هذه الأسلحة، زاد من قدرتها على تقويض سلطة الدولة. كما أن ظهور جماعة الحوثي، بهذه



القدرة العالية في التوسع والسيطرة، يؤكد أن إيران حققت أول أهدافها بإنشاء جماعة تتماثل مع «جيش المهدي» في العراق، و «حزب الله» في لبنان، مما يعني نجاحها في التوسع في المنطقة، وبالتالي ترسيخ أقدامها، وإحداث معادلات جديدة للتوازن الإقليمي. وتطمح إيران، التي تدعم الحوثيين، إلى توسع الجماعة أكثر بالسيطرة على مناطق جديدة والتحكُّم على الأرض لتوسع النفوذ الإيراني بالتبعية، بعد أن انتقل بعض أفراد جماعة الحوثي أخيراً إلى مدينة عدن في إطار توسيع نفوذها جنوباً. وما يزيد من شدة التأثرات السلبية، هو توغل إيران نحو الصراع الدائر بين مراكز القوى في الداخل اليمني، حيث توجد شواهد تؤكد أن توسُّع الحوثي وراءه أيضاً دعم من قيادة وقواعد حزب المؤتمر الشعبي، في إطار تصفية حساباته مع حزب الإصلاح لموقفه في إزاحة نظام علي عبدالله صالح من الحكم أثناء الثورة الشعبية، وما تلاها، ما يعني وجود تأثير إيراني قوي في اليمن، فإلى أين يمضي؟ ومتى يتوقف؟.

حين تُقر الأمم المتحدة بأن صواريخ الحوثيين مصدرها إيران([64])

قد تكون البداية عندما تم رفع غالبية العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة على إيران في كانون الثاني (يناير) 2016، حين أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة إلى الأمم المتحدة أن طهران أوفت بالتزاماتها بموجب اتفاق نووي أبرمته مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا والولايات المتحدة. لكن حتى ذلك التاريخ كانت إيران مازالت خاضعة إلى حظر

([64])نجاح عبدالله سليمان حين تُقرّالأمم المتحدة بأن صواريخ الحوثيين مصدرها إيران، الحياة اللندنية،10 تموز/ يوليو 2018.

http://www.alhayat.com/article/4591337/%D8%B1%D8%A3%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86



أسلحة من الأمم المتحدة إضافة لقيود أخرى. تبع ذلك في الأعوام التالية، انتهاك إيراني واضح، حيث تم فحص أسلحة ومواد ضبطت في البحرين وفي سفينة لم يكن عليها طاقم كانت محملة بالمتفجرات ضبطتها قوات الإمارات. وكانت الأمانة العامة واثقة من أن بعض الأسلحة والمواد المتعلقة بها التي فحصتها صنعت في إيران، لكنها لم تخلص إلى أدلة تثبت أن تلك المواد نقلت من طهران بعد 16 كانون الثاني (يناير) 2016.

تطورت الأحداث وصولاً لـ2017، حيث سبق أن قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تقرير سري لمجلس الأمن إن بقايا خمسة صواريخ أطلقها الحوثيون في اليمن على المملكة العربية السعودية منذ تموز (يوليو) 2017، تشترك في سمات تصميم نوع معروف من الصواريخ تصنعه إيران، على رغم أن الأمم المتحدة لم تتمكن من تحديد متى نقلت الصواريخ أو مكوناتها أو التكنولوجيا المرتبطة بها من إيران، وإن كان ذلك يعد انتهاكاً للقيود التي تفرضها الأمم المتحدة. وهنا تم التأكيد على أن ما تم يُعد ضربة أخرى للجهود الأميركية الرامية إلى مساءلة إيران في شأن اتهامات بأنها تنتهك قرارات الأمم المتحدة المرتبطة باليمن وإيران من خلال إمداد الحوثيين بالأسلحة.

الواقع أنه في شباط (فبراير) استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) لعرقلة محاولة غربية لدفع مجلس الأمن إلى تحميل طهران المسؤولية. على رغم أن خبراء مستقلين في الأمم المتحدة ذكروا في تقرير إلى مجلس الأمن في كانون الثاني (يناير) الماضي أن طهران انتهكت نظام عقوبات آخر يشمل اليمن.

في شهادة أخرى لسفيرة المملكة المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة كارين بيرس خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي، أن تكنولوجيا الصواريخ الباليستية المستخدمة من قبل الحوثيين في اليمن تم نقلها من إيران. وأفادت الخارجية البريطانية في بيان بأن بيرس شددت على أن انتشار تكنولوجيا الصواريخ يزعزع الاستقرار في المنطقة ويجب وقفه لمصلحة الاستقرار الإيراني والإقليمي ولمصلحة السلام والأمن الدوليين. وأن الطريق الذي تنتهجه إيران خدمة لمصالحها الأمنية في المنطقة، مزعزع للاستقرار في كثير من الأحيان ويشكل تهديداً لجيرانها وللآخرين بما في ذلك أوروبا.



التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن قام في العديد من المرات بإحباط محاولات هجوم لميليشيات الحوثيين بزوارق صيد مدنية في البحر الأحمر. وذلك بالاستيلاء على الزوارق المعادية وحمولتها من قاذفات (آر. بي. جي) ومعها صواريخ محمولة. وتزامن ذلك مع إسقاط طائرات «درون» التابعة للحوثيين في فضاء غرب الحديدة. وسبق أن نقل موقع «سبتمبر نت» عن مصادر ميدانية أن الطائرة التي أُسقطت إيرانية الصنع تستخدمها الميليشيات في عمليات استخباراتية، وهي الثالثة التي تسقطها القوات المشتركة حينها في أسبوع واحد.

الواقع أنه غداة إعلان الموفد الدولي مارتن غريفيث توقّعه عودة الأطراف اليمنيين إلى طاولة المفاوضات، وتأكيده أنه سيعرض خطة حول استئناف المحادثات على مجلس الأمن، أعلن التحالف أنه يرحب بأي اتفاق سياسي لإنهاء الصراع في اليمن، لكنه أشار إلى أنه يصر على انسحاب كامل للحوثيين من الأراضي التي سيطروا عليها منذ عام 2014.

التحالف أكد الاستمرار في دعم جهود الموفد الدولي إلى اليمن، والتي تهدف إلى دفع الميليشيات إلى الانسحاب من دون شروط، ودفع عملية المفاوضات إلى أمام. والتأكيد أن أي مساعٍ لوقف النار لن يُكتب لها النجاح في ظل تعنت الميليشيات ورفضها الانسحاب الكامل من محافظة الحديدة وبقية المحافظات اليمنية. حيث إن عملية تحرير الحديدة تهدف إلى كسر تعطيل جهود الأمم المتحدة الذي تسببت فيه الميليشيات. وذلك مع تجديد دعم جهود الموفد الدولي الساعية إلى تحقيق انسحاب كامل وغير مشروط للميليشيات من مدينة الحديدة ومينائها ومن ميناء الصليف. ما يحدث هنا أن الميليشيات الحوثية دأبت على نشر آليات عسكرية داخل أحياء سكنية في مدينة الحديدة، في استمرار لسياسة اتخاذ المدنيين دروعاً بشرية. وسبق أن أفادت مصادر بمقتل قادة ميدانيين بارزين من الميليشيات، في معارك أو غارات شنها التحالف على جبهة الساحل الغربي.

دولة الإمارات العربية المتحدة أدلت بدلوها في هذا المعترك، فأكدت أن الدبلوماسية ستظل دائماً السبيل الأساسي لحل أزمات المنطقة، داعيةً المجتمع الدولي إلى تجديد جهوده لتعزيزها. وأشارت إلى أن إيران ما زالت تنتهك القواعد الدولية باستمرار، مشددة على أهمية إنهاء وجودها غير المسؤول في شكل ميليشيات وجماعات إرهابية، سببت العنف في منطقة



الشرق الأوسط. الإمارات دائماً تؤكد أنه يتعين على المجتمع الدولي تجديد التزام المبادئ والمفاهيم الرئيسة التي أدت إلى إنشاء النظام العالمي الحالي، ووضع المفهوم المشترك للسياق التاريخي كأساس في صنع السياسات. وأنه يتعين على كل الجهات الفاعلة أن تقبل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الحقيقة التي يجب أن يعترف بها المجتمع الدولي هي أن إيران تنتهك باستمرار القواعد الدولية، وهنا يجب التشديد على أهمية إنهاء وجودها غير المسؤول في شكل ميليشيات وجماعات إرهابية، سببت العنف في الشرق الأوسط. ويتم ذلك بدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم للدول المتشابهة فكرياً في العالم العربي المعتدل الذي يعمل على تحويل مسار المنطقة نحو الاستقرار والتنمية، ورفض أي نظام يقوم على فكر متطرف.

ويجب التأكيد على أن الاستقرار الحقيقي في الشرق الأوسط يتطلب قراراً ودوراً قيادياً عربياً. فلولا تدخل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بناء على طلب الحكومة اليمنية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن الرقم 2216. لكنا اليوم نتعامل مع دولة خارجة على القانون تسيطر عليها ميليشيات غير شرعية تمثل 3 في المئة من سكان اليمن، وتسعى إلى التحكم في 27 مليون يمني... فإلى متى يستمر هذا السيناريو المنحرف عن الشرعية الدولية؟.



تهديدات الميليشيات الحوثية في البحر الأحمر ... فعل تعويضي([65])

بين الحين والآخر يُعلن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، إحباط محاولة لميليشيات الحوثيين لاستهداف الملاحة البحرية والتجارة العالمية في البحر الأحمر، وسبق أن هدد رئيس المجلس الانقلابي لجماعة الحوثي صالح الصماد، في كانون الثاني (يناير) الماضي، بقطع الملاحة في البحر الأحمر في حال تقدم الجيش الوطني اليمني باتجاه محافظة الحديدة.

وسط كل ذلك تستمر تهديدات ميليشيات الحوثي الإيرانية للملاحة الدولية في البحر الأحمر بشكل علني وسافر، مهددة في حال واصل التحالف العربي وقوات الشرعية اليمنية العمليات باتجاه الحديدة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فالتهديدات السالفة جاءت أثناء اجتماع الصماد مع نائب مبعوث الأمم المتحدة لليمن معين شريم في صنعاء، الأمر الذي يعد توثيقاً جديداً للطبيعة الإرهابية لميليشيات الحوثي الإيرانية.

مع مرور الوقت على جماعة الحوثي، يبدو أن ميليشياته وجدت في التهديدات ملجأً في ظل الخسائر التي تتعرض لها على كل الجبهات، فقد تزامنت تصريحات الصماد السالفة مع كشف تقارير حقوقية يمنية عن خسائر كبيرة تعرضت لها الميليشيات الانقلابية في نهاية 2017 تجاوزت خسائرها الـ5 آلاف، بين قتيل وجريح وأسير خلال المواجهات مع الجيش الوطني على مختلف الجبهات.

([65])نجاح عبدالله سليمان، تهديدات الميليشيات الحوثية في البحرالأحمر ... فعل تعويضي، الحياة اللندنية، 8 حزيران/ يونيو 2018.
http://www.alhayat.com/article/4585394/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1-%D9%81%D8%B9%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6%D9%8A



بحسب التقارير، قد قتل 1200 من الحوثيين أغلبهم من الأسرة المقربة من زعيم الميليشيات، بالإضافة إلى 360 سقطوا في المواجهات التي شهدتها صنعاء مع أنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي قتل في 4 من كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وأضافت أن 600 أسير تم إلقاء القبض عليهم في جبهات شبوة والجوف ونهم والحديدة وتعز والضالع والبيضاء.

الواقع أنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما أعلنه تحالف دعم الشرعية في اليمن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، عن إحباط مخطط حوثي لاستهداف الملاحة في البحر الأحمر. وأوضح المتحدث باسم التحالف العقيد تركي المالكي أن الهجوم الوشيك تضمن التخطيط باستخدام الزوارق السريعة المفخخة ومجموعة من الغواصين لزرع الألغام البحرية بالسفن. قد يكون تهديد ميليشيات الحوثي باستهداف الملاحة في البحر الأحمر ليس بجديد، حيث كانت قد هددت في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بلسان متحدثها محمد عبد السلام بضرب الملاحة الدولية في البحر الأحمر، لكنها فشلت في أن تشكل خطورة تذكر بعدما أحبط التحالف العربي مخططها.

كان مركز «أميركان ثينكر» المختص بقضايا الأمن القومي حذر في حزيران (يونيو) الماضي من سعي إيران لتهديد الملاحة في مضيق باب المندب عبر دعمها ميليشيات الحوثي الانقلابية، وأشار إلى هجمات شنها الحرس الثوري وميليشيات الحوثي ضد السفن التجارية، وإلى التدريبات التي تقدمها طهران للميليشيات على كيفية تطوير قوارب متفجرة يتم التحكم بها عن بعد، وكيفية وضع ألغام بحرية في الممر الملاحي الحيوي.

هنا يأتي تهديد الحوثيين امتداداً لتهديد إيران مراراً بغلق مضيق هرمز والتأثير على الملاحة في الخليج العربي، إما على خلفية مخاوفها من فرض حظر على نفطها كما حدث في 2011، أو بزعم التعرض لتهديد يمس أمنها القومي من جانب الولايات المتحدة وحلفائها كما حدث في آذار (مارس) 2016.

في تموز (يوليو) 2017، قال المتمردون الحوثيون في بيان لهم إنهم سيحولون «البحر الأحمر ساحة حرب». وجاء هذا البيان بعد يوم من استهدافهم ميناء المخا بواسطة قارب



مسير محمل بالمتفجرات، اصطدم بالرصيف البحري للميناء، بالقرب من مجموعة من السفن الراسية، لكن من دون وقوع أضرار أو إصابات في الأرواح.

سبق أن استهدفت ميليشيات الحوثي الإيرانية سفناً وبوارج في البحر الأحمر، ليضاف إلى السجل الأسود الذي يهدد الملاحة الدولية، ما دفع قوات الشرعية اليمنية والتحالف العربي لإطلاق معركة الساحل الغربي. وكانت قوات التحالف العربي في اليمن أعلنت في وقت سابق في أيار (مايو) تدمير زورق حربي لمليشيات الحوثي، غرب ميناء الحديدة، في وقت قتل العشرات من مسلحي الحوثي بقصف جوي. والزورق كان يجوب مياه البحر الأحمر ويشكل تهديداً للملاحة البحرية، إذ كان يستهدف سفناً تجارية على خطوط الملاحة الدولية.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية إحباط عمل وشيك كانت ميليشيات الحوثي تعده لاستهداف خطوط الملاحة البحرية الدولية والتجارة العالمية في البحر الأحمر. التحالف أعلن حينها أنه استهدف عناصر حوثية في جزيرة البوادي اليمنية قبالة محافظة الحديدة، لتخطيطها أعمالاً عدائيه تستهدف خطوط الملاحة الدولية.

وأخيراً جاء بيان للرئاسة الفرنسية حول المؤتمر الإنساني حول اليمن، الذي سيعقد في باريس نهاية حزيران (يونيو) المقبل. وتزامن معه بيان التحالف بأن الميليشيات هاجمت ثلاث سفن تجارية ترافقها اثنتان من سفن قواته، وأن محاولة الهجوم نفذت قبالة ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين. وسبق للقوات الإماراتية العاملة ضمن قوات التحالف، أن أعلنت عن تدمير زورقين للحوثيين في البحر الأحمر كانا يهددان إحدى ناقلات النفط التجارية، فيما تمكّن زورقان آخران من الفرار.

في الميدان، سيطر الجيش اليمني على المجمع الحكومي في منطقة «الملاحيط» في مديرية الظاهر غرب محافظة صعدة، المعقل الرئيس للحوثيين. وقوات الشرعية اليمنية يدعمها التحالف، اقتحمت المجمع، بعد اشتباكات عنيفة مع عناصر من الميليشيات، ما أدى إلى مقتل عدد من المسلحين الحوثيين. وفي محافظة الجوف، نقل عن قائد «لواء حسم» رئيس عمليات حرس الحدود العميد هادي الجعيدي، أن الجيش حرر جبال الأمهور الاستراتيجية،



وقطع خط إمداد الميليشيات بين منطقة رحوب ووادي سلبة والقعيف في مديرية برط العنان. ويتقدم الجيش في اتجاه مركز مديرية برط العنان، لاستكمال تحرير ما تبقى منها.

سبق واندلعت اشتباكات في مدينة الحديدة، بين ضباط من الكلية البحرية، وعناصر من الميليشيات، إثر اعتداء قيادي حوثي على ضابط في الكلية. هنا حاصر عدد من المركبات العسكرية التابعة للكلية مركز شرطة الزارقي في المدينة، مشيرةً إلى أن الضباط حرروا زميلهم المعتدى عليه، واستولوا على أسلحة من المركز.

نعم من الصعوبة بمكان أن تُقدم ميليشيات الانقلابيين على خطوة بحجم إغلاق الملاحة في البحر الأحمر، حينها ستؤكد للمجتمع الدولي بما لا يقبل الشك أنها جماعة إرهابية، وهو ما أكده التحالف العربي لدعم الشرعية مراراً، خصوصاً بعد إطلاق صواريخ استهدفت السعودية قبل أن يتم إسقاطها بواسطة الدفاع الجوي، والتي تبين أنها صواريخ إيرانية الصنع تم تسليمها إلى الحوثيين. وتهديد الملاحة في البحر الأحمر يعد توثيقاً جديداً لإرهاب الحوثيين. والحوثي الذي أهلك الحرث والنسل، وأفسد في اليمن، وخان حليفه وشريكه، يهدد الملاحة الدولية اليوم، لذلك فإن المنطقة أمام عصابة إرهابية.

الحقيقة أن ما يجعل فكرة تعطيل الملاحة في البحر الأحمر، وبخاصة في مضيق باب المندب قبالة اليمن شبه مستحيلة، هو التأكيد المصري منذ الشهور الأولى للحرب في اليمن، على أهمية الحفاظ على الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فمصر سبق لها أن أكدت في نيسان (أبريل) 2015، وبلهجة حاسمة، أن حماية المضيق قضية أمن قومي مصري وعربي، وأن تأمين الملاحة في البحر الأحمر وحماية مضيق باب المندب تُعد أولوية قصوى من أولويات الأمن القومي المصري.

يبقى أنه لا يمكن ميليشيات الحوثي استعداء العالم بأسره بغلق ممر ملاحي حيوي للتجارة العالمية، فالبحر الأحمر جزء رئيس في طريق الشحن البحري بين أوروبا والخليج العربي وصولاً إلى شرق آسيا، وبالنظر إلى جرائم الحوثي السابقة والتي ربما تهاون العالم معها، فإن قطع الملاحة ستكون له عواقب لا يمكنه تحملها... فإلى متى يستمر تهديد ميليشيات الحوثي لأمن البحر الأحمر؟.



الحوثيون وخطة غريفيث للسلام في اليمن.. كشف المستور( )

خطة موفد الأمم المتحدة مارتن غريفيث للسلام في اليمن، تدعو الحوثيين إلى التخلي عن الصواريخ الباليسـتية في مقابل وقف قوات التحـالف الـعربي عمليات القصف، والتوصل إلى اتفاق على حكم انتقالي. وجاء في مسودة الخطة أن على الأطراف العسكرية التي لا تتبع الدولة، تسليم أسلـحتها بما فيها الصواريخ الباليسـتية بطـريقة منظمة، على أن يشرف مجلس عسكري وطني على خطوات الانسحاب التدريجي لتلك الجماعات من منـاطق معينة، وتسليم الأسلحة. وتشمل الوثيقة خططاً لتشـكيل حكومة انتقالية تُمثَل فيها المكونات السياسية بالدرجة الكافية، وتنص الخطة على التعامل مع قضايا مثل العمليتين الدستورية والانتخابية، والمصالحة بين الأطراف لاحقاً، ضمن جدول عمل للانتقال السياسي.

قد تكون النية هي ربط الجوانب الأمنية بالسياسية بدءاً بوقف القتال، ثم الانتقال إلى سحب القوات وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والهدف الأخير قد يكون الأكثر صعوبة. وقد تكون هناك ثلاثة ملامح، هي أبرز ما تحمله خطة غريفيث، تتمثل في سحب السلاح، ومرحلة انتقالية تشمل مشاركة الحوثيين في الحكومة، وتنتهي بانتخابات.

تكمن المشكلة هنا، في أن السلام صعب على الحوثيين بما أنهم لا يستطيعون البقاء من دون الحرب واختلاق أعداء لتحشيد الناس معهم. هم لا يمتلكون مشاريع بناء، ذلك أن تفكيرهم ينصب دوماً على أن ما حصلوا عليه بالقوة لن يتخلوا عنه إلا بالقوة، وأن السلام لن يكتب لهم أي حياة أو تطور، فمنذ الحروب الأولى كانوا مجرد عصابة، والآن سيطروا على موارد دولة.

الواقع أن هناك أمرين لا ثالث لهما في اليمن، إما هزيمة الحوثيين، وإما أن يتحول الحوثيون إلى نموذج مقلق وإرهابي، كـ (حزب الله) في لبنان. فهذه الجماعة ما زالت تستمد وجودها من بقاء السلاح وتجنيد مقاتلين، وليس من برنامجها السياسي، والتجربة التي خاضتها الجماعة في الحوار الوطني لم تنضجها سياسياً، حيث شنت حربها على اليمنيين بعد الحوار مباشرة. ففي آخر خطاب لصالح الصمّاد أمام جمع من أنصار الحوثي في ميدان السبعين لم يذكر السلام أو العملية السياسية ولو لمرة واحدة، لأن الجماعة لا ترى أنها تستمد شرعيتها من هذه المفردات.

الواقع على الأرض هو أن جماعة الحوثي تعيش أسوأ وأضعف لحظاتها على الإطلاق، وذلك لأنها منذ غلطة قتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح مروراً بالانكسارات العسكرية والفشل



الاقتصادي وخساراتها المتلاحقة لقيادات مهمة على المستوى العسكري، وأخيراً مقتل الصماد، خسرت الكثير من خياراتها. وتقديري، أن مقتله جاء مؤشراً على ارتفاع السقف أكثر من أي وقت مضى للعمليات العسكرية التي قد تنتهي إلى الحسم، خصوصاً بعد أن اطمأن التحالف أنه يمكن أن ينجز هذا الهدف عبر مسار عسكري مستقل عن الشرعية.

نعم نحن أمام جماعة تحاول تكريس واقع سيطرتها وتفردها في بقية مناطق سيطرتها، وإبقاء المجلس السياسي بعد فقده لمعناه بعد فك الارتباط مع صالح، واحدة من محاولات التماسك الداخلي والخارجي. فالمجلس السياسي يكتسب أي معنى واقعي، باعتبار أن القرار هو قرار الجماعة لكنه يظل المظلّة السياسية الممكنة لتسويق أن الجماعة تتشارك مع آخرين الحكم.

هنا يجب على الحوثيين الاعتراف بأن السلاح لا يمكن أن يكون بيدهم خارج سيطرة الدولة وتسليم مؤسساتها، وفِي المقابل على الحكومة المعترف بها دولياً إبداء الاستعداد لمراجعة كافة القضايا التي أدخلت البلد والإقليم في هذا المستنقع، وأن يتم ذلك بحضور السعودية كوسيط وشاهد وضامن. فالحسم العسكري لا بد أن يكون هدفه الحل السياسي ولا أتصور أن أحداً يظن أن الحلول العسكرية الغرض منها تصفية الآخرين واستئصالهم لأن هذا منطق عدمي وتفكير عبثي مدمر.

الحقيقة أن أغلب المحللين لا يعتقدون أن الحوثيين نضجوا سياسياً، إذا ما اعتبرنا أنهم بدأوا من الصفر، لكن مع ذلك، فإنهم يظلون ضعفاء في السياسة، وهو أمر يمكن ربطه بمقتل كثير من القادة السياسيين الأكثر تعليماً مثل عبدالكريم جدبان وأحمد شرف الدين. فحكمهم غير متوازن إلى حد كبير، ومرجع ذلك إلى اعتمادهم على حليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وهو أمر لم يعد بإمكانهم القيام به منذ انهيار هذا التحالف.

قد يكون المبعوث الأممي الجديد حريصاً على دفع محادثات السلام إلى الأمام، وفي نهاية المطاف يصعب تصور أي حل للنزاع قد يحدث نوعاً من التسوية السلمية... هنا يبقى أن التسوية السلمية من دون التزامات حقيقية لا تستحق ثمن الورقة التي طُبعت عليها. فقضية تسليم الأسلحة تعد واحدة من أكثر المسائل الحاسمة والشائكة، حتى لو لم يتم ذكر هذه المسألة الآن، فمن المرجح أن تسيطر على أي جولة من محادثات السلام.

يجب التركيز من التحالف، على أن ميليشيات الحوثي بدت هذه المرة أكثر جدية، في تعاطيها مع المبعوث الأممي، فهذا التغير في مواقف الحوثيين مؤشر على الضغوط الكبيرة



التي تواجهها ميليشياتهم في مختلف الجبهات، خاصة في الحديدة بالساحل الغربي، حيث كانت الجماعة في السابق متعنتة ولا تتعاطى بجدية مع مبادرات التسوية السياسية.



الفصل الخامس:

-العلاقات العربية الخارجية في ظل الربيع العربي-

-الدور الأمريكي السري في ثورات أوروبا الشرقية و"الربيع العربي"

-لاشد ولا جذب في العلاقات العربية الأمريكية.. بعد نقل السفارة للقدس

-العرب وروسيا: ثوابت العلاقة وتحولاتها الراهنة

-آفاق تعاون الصين مع العرب والأفارقة

-العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها

الدور الأمريكي السري في ثورات أوروبا الشرقية و"الربيع العربي"([66])

صدر العديد من الكتب والدراسات والمقالات التي تطرقت إلى الدور الذي قد تكون لعبته الولايات المتحدة الأميركية في تأجيج الاضطرابات التي عمت بعض الدول العربية والتي رفعت جملة من المطالب الاجتماعية غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى مناداة بإسقاط النظم الحاكمة باسم نشر الديمقراطية. وفي خضم زخم هذه المؤلفات والمقالات والدراسات استرعى اهتمامي كتاب بعنوان (أرابيسك أميركية: الدور الأميركي في الثورات العربية)(ArabesqueAmericaine: Le Role des Etats Unis dans les revoltes de la rue Arabe)، الذي تم إطلاقه في (مكتبة العالم الثالث) في العاصمة الجزائرية في بداية شهر أيار/ مايو 2012، وقد اعتبر هذا الكتاب أول دراسة مدعومة بالوثائق الدامغة التي تتحدث عن الدور المشبوه الذي لعبته الولايات المتحدة الأميركية من خلال أجهزة مخابراتها وسفاراتها ومؤسساتها ومعاهدها ومنظماتها في تأجيج الشارع العربي بشتى الوسائل.

يضم الكتاب ستة فصول تطرق فيها المؤلف أولاً إلى الثورات الملونة قبل أن يستعرض دور المنظمات الأميركية في تصدير النموذج الديمقراطي الأميركي ويركز على الحالة المصرية ومختلف الدول العربية الأخرى التي هزتها الاضطرابات مع إدراج قائمة طويلة تضم المنظمات الأهلية والمؤسسات والأفراد والتمويلات – دولة بدولة.

يستعرض المؤلف عملية التمويل الأميركية السرية وتدبير "الثورات الملونة في أوروبا الشرقية والإطاحة بالأنظمة والحكومات من قبل شباب موالٍ للغرب علماً أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والبنتاغون قد لعبا دوراً ميدانياً في تأجيج هذه الحركات الانقلابية فيما تعهدت منظمات أميركية أخرى بالتمويل وخاصة (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) (USAID) – و(الصندوق الوطني للديمقراطية) (National Endowment) و(فريدم هاوس)، إضافة إلى



([66])محمد عبدالرحمن عريف، الدورالأمريكي السري في ثورات أوروباالشرقيةو"الربيع العربي"،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، وشجون عربية، 19 أيار/ مايو 2018.

http://arabiyaa.com/newsID/13836



مؤسسة (البرت إينشتاين). بل إن الكثير من أولئك الذين خططوا لهذه "الثورات الملونة" قد وضعوا "خبرتهم" للمساعدة في إشعال فتيل "الربيع العربي".

يحلل المؤلف دول معاهد البحوث والدراسات (Think Tanks) والمنظمات والمؤسسات الأميركية بما في ذلك التمويلات التي تحصل عليها وأنشطتها الرامية إلى زعزعة الأمن والاستقرار (تجسس– تزوير الانتخابات – تأجيج الاضطرابات الشعبية) في بلدان مثل فنزويلا وبوليفيا وكوبا وجورجيا وأوكرانيا وغيرها.

يبرز المؤلف دور وزارة الخارجية الأميركية وبقية هذه المؤسسات في توظيف التقنيات الجدية من أجل زعزعة استقرار الأنظمة والدول في "منطقة الشرق الأوسط" وهو يركز خاصة على مشروع (TOR) الذي طورته شركة (غوغل) و(مختبر البحوث) التابع للبحرية الأميركية و(مؤسسة هيومان رايتس ووتش) المرتبطة بوزارة الخارجية الأميركية> يسمح هذا البرنامج لمستخدمي الانترنت في الدول المستهدفة بالإفلات من الرقابة، علماً أن هذا البرنامج ممنوع في داخل الولايات المتحدة الأميركية. ويبرز المؤلف الدور الذي لعبته (Movements.org) وتحالف الحركات الشبابية في نشر وسائل التواصل الاجتماعي في صفوف النشطاء الشباب.

يركز المؤلف، في فصل مستقل، على الحالة المصرية وهو يبرز خاصة الدور الذي لعبه موظف شركة (غوغل) وائل غنيم الذي منح إجازة مفتوحة مدفوعة الأجر من أجل المشاركة في تأجيج التظاهرات في مصر وهو الذي أطلق صفحة على شبكة "الفيسبوك" باسم "كلنا محمد البوعزيزي".

يستعرض المؤلف (الحركات المساندة للديمقراطية) في الدول العربية، وخاصة منها البحرين والجزائر ومصر والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس واليمن، والتي ظلت تتلقى التمويل السخي من وزارة الخارجية الأميركية وبعض المؤسسات الأميركية المختصة بـ"التلاعب" بالديمقراطية.

يحلل المؤلف الإشكاليات الأخلاقية التي واجهت العديد من النشطاء المصريين عندما علموا أن الكتيبات التي سلمت لهم من السلطات الأميركية والتي تروّج لأساليب اللاعنف كانت من إعداد



المؤسسات والمعاهد البحثية الممولة مباشرة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية – الـ"سي آي أي".

الكاتب يقول هنا إن كتابه لا يندرج في إطار نظرية المؤامرة الغربية، كما أنه لا يسعى للدفاع عن الأنظمة العربية القائمة على طمس ما قد يتصوره البعض. لذلك فقد حرص على أن يلتزم أقصى درجة من الموضوعية بالاعتماد على كم كبير من الوثائق التي تدعم الكلام الذي أورده، والذي يؤكد أن الدوائر الدبلوماسية الأميركية قد لعبت دورًا كبيرًا في الخفاء في تحريك الشارع العربي من أجل تحقيق أجندة تتوافق مع المصالح الحيوية الأميركية. حيث لعبت هذه المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأميركية دورا كبيراً في (تدريب) و(تكوين) وتمويل النشطاء الذين كانوا يستخدمون شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من تونسيين ومصريين وسوريين وجزائريين وبحرينيين.

لقد كتب المؤلف يقول: "من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن هي التي قامت بهذه الثورات العربية غير أنها هي التي لعبت دوراً بارزاً في مرافقة وتدريب وتأطير وتمويل أبرز النشطاء السياسيين – سواء في تونس أو في مصر أو في بقية الدول العربية التي شهدت الاضطرابات العربية، علماً أن عمليات التدريب والتأطير والتمويل قد بدأت قبل مدة طويلة من اشتعال فتيل الاحتجاجات في الشارع العربي".

يذكر المؤلف أن العديد من الدوائر أو المنظمات الأميركية هي التي تولت عمليات التكوين والتأطير والتمويل على مدى أشهر –بل أعوام– وخاصة تلك المؤسسات والمنظمات التي تعنى بعملية "تصدير الديمقراطية" مثل (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) (USAID) و(الصندوق الوطني للديمقراطية) (National Endowment for Democracy) ومؤسسة (فريدوم هاوس) (House) (Freedom) ومؤسسة (Open Society Institut).

يؤكد العديد من المصادر الموثوق بها أن الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) قد ظل على مدى أكثر من ثلاثين عاماً تولى في كنف السرية التامة تنفيذ الجانب القانوني من العمليات غير القانونية لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.



يذكر المؤلف أيضاً أن (الصندوق الوطني للديمقراطية) (NED) هو بمثابة الوجهة القانونية الناعمة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وقد تمكنت هذه المؤسسة (الواجهة) خلال هذه الفترة الطويلة من نشر أضخم شبكة فساد على مستوى العالم، جنّدت من خلالها نقابات عمالية، ومديري شركات، إضافة إلى أحزاب سياسية من اليمين واليسار ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء بغرض الدفاع عن المصالح الأميركية نيابة عن أعضائها.

يقول الكاتب إن العشرات من مؤسسات المجتمع المدني – من دول الشمال الأفريقي إلى بلدان "الشرق الأوسط" والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي – قد استفادت من برامج التكوين والتدريب والتأطير والتمويل التي ظلت توفرها هذه المؤسسات الأميركية تحت مسميات وعناوين اختلفت في الشكل غير أنها التقت في المضمون. كما أن هذه البرامج تتراوح ما بين التكوين والتأطير والتدريب، وصولاً إلى التمويلات المباشرة وغير المباشرة، علماً أن السفارات الأميركية قد لعبت دوراً ميدانياً كبيراً في مختلف الدول العربية، بعيداً عن الدور الذي تحدده القوانين والأعراف الدولية.

خلال العقدين الماضيين من الزمن، أنفقت (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) (USAID) على سبيل المثال ما لا يقل عن تسع مليارات دولار من أجل "نشر الديمقراطية الأميركية في العالم"، علماً أن سلطات واشنطن قد صممت هذا البرنامج ليشمل مائة دولة في العالم. كذلك توفر (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) (USAID) مظلة تشمل منظمات أخرى مثل (الصندوق الوطني للديمقراطية) (National Endowment for Democracy) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) والمعهد القومي الديمقراطي (NDI) ، وهما مؤسستان مهمتهما نشر الديمقراطية على المنوال الأميركي. وأغلب الأموال المخصصة لتمويل هذه البرامج تأتي من الكونغرس الأميركي فيما تتولى وزارة الخارجية الأميركية توزيعها.

يخصص المؤلف جزءاً كبيراً من كتابه لتحليل العلاقة ما بين قادة شبكات التواصل الاجتماعي "تويتر" و"فيسبوك" و"غوغل" على وجه الخصوص والإدارة الأميركية. كما أنه تعمق في تحليل الأدوار الخطيرة التي قامت بها هذه الأدوات التواصلية على الشبكة العنكبوتية، وهو ما مكّن الولايات المتحدة الأميركية من ركوب هذه الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية حتى



تؤثر في مسارها ولا ترتد عليها، علماً أنها قد لعبت نفس الدور من قبل في الثورات الملوّنة التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية.

يقول المؤلف: "لعل ما يدعو إلى الغرابة أن الأعلام الأميركية لم تكن تحرق في تلك التظاهرات التي اجتاحت المدن والعواصم العربية. فالمنطق يقول إن المتظاهرين يبادرون بإحراق الأعلام الأميركية تنديداً بالدعم الأميركي لهذه الأنظمة العربية على مدى عقود من الزمن".

يذكر المؤلف أنه لم يشأ أن يركز في كتابه على الأبعاد السياسية الجيو-استراتيجية لما يسمى "الربيع العربي"، وذلك أن الموضوع قد تطرقت إليه العديد من الدراسات والمؤلفات الأخرى باستفاضة حيث إنه اختار لنفسه التطرق إلى خبايا هذه التظاهرات غير البريئة التي عمت الشارع العربي وتعرية "الربيع العربي" من الرومانسية التي أضفتها عليها الدوائر الغربية، وخاصة منها وسائل الإعلام. كما يقول إن "عملية غسيل أدمغة الشباب العربي قد بدأت منذ سنة 2007 مع التركيز خاصة على الشباب المستخدم للانترنت". ويضيف "أن بلاد العم سام قد وضعت العديد من الاستراتيجيات من أجل إضعاف الأنظمة المستهدفة والإطاحة بها وإظهار الأمر على أنه نتاج حركة شعبية ومطلبية داخلية صرفة".

لقد راهنت الولايات المتحدة الأميركية على تنفيذ هذه الاستراتيجية على (المجتمع المحلي)، وذلك من أجل التوصل إلى السيطرة على منظمات المجتمع المدني التي تقوم بعمل ميداني في العمق حتى تتحول بالتالي هذه المؤسسات إلى أدوات متناسقة في أدوارها وأنشطتها مع أهداف السياسة الخارجية الأميركية. ووضعت الولايات المتحدة الأميركية هذا البرنامج الاقليمي الذي يشمل مواطني "الشرق الأوسط" والشمال الأفريقي ويراهن على الشباب ومؤسسات المجتمع المدني التي يسهل اختراقها مع رفع شعارات براقة تروق لهذه الفئات الشبابية الحالمة مثل "بناء المجتمعات التعددية والتشاركية وتحقيق الرخاء للجميع".

يقول المؤلف إن السفارات الأميركية قد لعبت دوراً فاعلاً من الدرجة الأولى في تنفيذ هذه الاستراتيجية الميدانية وتقديم التمويلات اللازمة للأفراد والمؤسسات (المدنية) المستهدفة مع إضفاء "الصبغة الدبلوماسية الناعمة" على هذه البرامج والمساعدات حتى يسهل تمريرها. ولم



تبخل الإدارة الأميركية في توفير الموارد والإمكانيات من أجل التدخل في الشؤون الداخلية حيث إنها راحت تقدم المساعدات المباشرة للجمعيات المحلية.

يقول أن السفارات الأميركية قد لعبت دورًا محوريًا حيث إنها عيّنت مسؤولين من أجل تولي مسألة التمويل، علمًا أن هؤلاء الأشخاص على اتصال مباشر مع المنظمات غير الحكومة والجمعيات المكوّنة للمجتمع المدني. لقد أصبحت هذه المهمات جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الأميركية. ويعتبر المؤلف أن ما حدث من "ثورات" في الدول العربية منذ سنة 2011 – بدءاً بتونس ومصر، يحمل كل سمات تلك "الثورات الملونة" التي هزّت دول الشرق منذ سنة 2000. فقد حصل المشاركون في تلك التحركات على المساعدة الأميركية اللازمة من "تدريب" و"تأمين" وتمويل ومساعدة لوجيستية وتنظيمية. يخلص المؤلف إلى القول إن هناك أيادي أميركية كانت تحرك الاضطرابات في الشارع العربي.

ويقول المؤلف إن هناك نقاط تشابه كثيرة بين ما حدث في الشرق وما شهدته بعض الدول العربية منذ سنة 2011. ففي الفترة ما بين سنتي 2000 و2005، سقطت الحكومات الموالية لروسيا في كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا وكيرغيزيستان من دون إراقة نقطة دم واحدة، وذلك ضمن استراتيجية تقودها الولايات المتحدة الأميركية لتفكيك إرث الاتحاد السوفياتي.

يتطرق المؤلف إلى تعامل وسائل الإعلام الغربية التي راحت تصوّر ما يحدث على أنه يمثل حراكاً شعبياً وتلقائياً. في الحقيقة قد كانت تلك "الثورات الملوّنة" التي اجتاحت الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا نتاج خطة استراتيجية تداخلت فيها أجهزة الاستخبارات والدوائر الدبلوماسية ووسائل الإعلام. وقد كانت رأس الحربة في تنفيذ تلك الاستراتيجية منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأميركية – مثل (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) (USAID)و(الصندوق الوطني للديمقراطية) (National Endowment for Democracy) و(المعهد الجمهوري الدولي) (IRI) و(المعهد القومي الديمقراطي) (NDI) ، وهي الأطراف نفسها التي نشطت في الدول العربية قبل اندلاع شرارة ما يسمى "الربيع العربي".



فقد تولّت هذه المؤسسات والمنظمات الأمريكية تمويل "الثورات الملونة" تحت شعارات متعددة مثل (أتوبور) (Otopor) أي المقاومة في صربيا و(كمارا) (Kmara) (كفى) في جورجيا و(بورا) (PORA) (حانت الساعة) في أوكرانيا و(كلكل) (kelkel) (النهضة) في كيرغيزيستان. لقد رفعت شعرات مشابهة، إن لم تكن مماثلة ومتطابقة لتلك التي رفعت في الدول العربية التي عمتها الاضطرابات خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ففي تونس رفع شعار (أرحل) (Degage) فيما رفع شعار (كفاية) (Kefaya) في مصر مع قبضة يد في الهواء شبيهة بشعار (Otopor) ما يوحي بأن هناك خيطاً يربط بين كل هذه "الثورات".

أما نقطة الشبه الثانية – بحسب المؤلف – فهي تتمثل في الاعتماد على تقنية المعلومات وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب" من أجل زعزعة الأنظمة السياسية الحاكمة وإسقاطها وهو ما أفرز مفاهيم جديدة عدة مثل (نشطاء الانترنت) (Cyber dissidents) و(ثورات الانترنت) (Cyber revolutions) التي أسهب المؤلف في تحليلها وتفكيك آلياتها.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تقوم شركة مقرها في ولايات ماساتشوتس الأميركية بتصميم برنامج جديد يعرف باسم (تور) (TOR) ، وهو يسمح للنشطاء الذين يدورون في فلك الولايات المتحدة الأميركية بالإبحار في الشبكة العنكبوتية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعية مع الحفاظ على السرية الشخصية الكاملة وقد وضعت هذه التقنية الجدية على ذمة النشطاء الذين يسعون لإسقاط النظم الدكتاتورية في بلدانهم".

يؤكد المؤلف بالدليل القاطع أن نفس هذه الشركة الأميركية هي التي ساعدت النشطاء في تونس ومصر وبقية البلدان العربية على كسر الرقابة التي تفرضها بلدانهم. بل إن وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون قد أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2010 تخصيص مبلغ 30 مليون دولار أمريكي للشركات المتخصصة في صنع البرمجيات لمساعدة منظمات المجتمع المدني والنشطاء المعارضين الذين يعيشون في ظل أنظمة استبدادية على كسر الرقابة وتشفير رسائلهم ومحو آثارهم حتى يصعب بعد ذلك على الأجهزة المختصة في بلدانهم تعقبهم. وقد تولت الأجهزة الفيدرالية الأميركية توزيع هذه البرمجيات مجاناً على



النشطاء العرب – من المحيط إلى الخليج – بعد ترجمتها إلى لغتهم الأصلية وقد دافعت سلطات واشنطن عن موقفها ورفعت شعار "انترنت حرة رغم الرقابة".

وهنا يسرد المؤلف العديد من التفاصيل المهمة حول طبيعة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة بالاعتماد على هذه التقنيات المتطورة، وهو يقدم الأدلة على أن إدارة الرئيس أوباما قد وزعت هذه البرمجيات مجاناً على النشطاء الذين يدورون في فلكها في مصر وتونس وليبيا والبحرين واليمن والمغرب وسوريا، وذلك من أجل تأجيج مشاعر الغضب الشعبي وإشعال فتيل الثورات والانتفاضات.

يبيّن المؤلف أن المؤسسات الأميركية – وخاصة منها (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment forDemocracy) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) والمعهد القومي الديمقراطي (NDI) تحرص على التواصل فقط مع (منظمات المجتمع المدني) –وهي كلمة فضفاضة ومظلة لكل من هب ودب. كما أن هذه المؤسسات لا تقدم المساعدات إلى الحكومات الأجنبية كما أنها لا تتفاوض معها من أجل إبرام معاهدات أو اتفاقيات ثنائية. أما الدول المحددة في قائمة معيّنة والتي تحظى بالأولوية في تنفيذ هذه الاستراتيجية فهي تشمل اليمن والمملكة العربية السعودية وتونس والبحرين ومصر وليبيا وسوريا.

منذ شهر أيلول/ سبتمبر 2011 أنشئ في العاصمة الأميركية واشنطن مكتب خاص بالمنسق الأميركي الخاص بعملية الانتقال في "الشرق الأوسط" وقد عيّن على رأسه (وليام تايلور) وهو دبلوماسي يكاد يكون متخصصاً في "الثورات". وقد عمل سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في أوكرانيا خلال "الثورة البرتقالية" ما بين سنتي 2006 و2009.

ويخلص المؤلف إلى القول: إن كل هذه الدلائل تظهر أن الربيع العربي أبعد ما يكون عن الحراك الشعبي البريء والتلقائي وإن الإدارة الأميركية هي التي لعبت دوراً على مدى أعوام في تهيئة الأجواء وفق استراتيجية تولّت السفارات تنفيذها، مستغلة في ذلك تعطش الشعوب العربية إلى التغييرات السياسية وتلبية المطالب الاجتماعية. لقد عملت الولايات المتحدة الأميركية أيضاً على بناء شبكة من النشطاء ودعاة الإصلاح من أجل تبادل المعلومات



وتنسيق التحركات وإحداث التغيير في المنطقة –من الشمال الافريقي إلى الخليج العربي– فيما تتولى السفارات توفير التمويلات اللازمة. وكشف هنا عما أسماه دوراً تخريبياً للولايات المتحدة الأميركية في الجزائر خلال أعمال الشغب، بتواطؤ جمعيات ونقابات وشخصيات من المجتمع المدني. ودور الولايات المتحدة الأميركية في ثورات الشارع العربي، كيف استفادت بعض الجمعيات والنقابات وشخصيات المجتمع المدني في الجزائر من إعانات ومساعدات التنظيمات والوكالات الأميركية، التي "تصدّر" حالياً الديمقراطية إلى الوطن العربي.

أشار المؤلف إلى "الثورات الملونة" في صربيا وجورجيا وأوكرانيا وكيرغيزيستان" ليشرح أن "نموذج حدوث هذه الثورات العربية لها كلها مميّزات الثورات الملّونة التي هزّت البلدان الشرقية آنذاك". وأضاف "أن الرأي العام يعرف أن هذه الثورات كانت مهيكلة وممّولة من قبل وكالات الولايات المتحدة الأميركية، فانه من المنطق أن يكون وجود ليد أميركية وراء هذه الثورات في الشارع العربي".

الكتاب المذكور من تأليف الأكاديمي الكندي من أصل جزائري أحمد بن سعادة وقد استمد معلوماته من مئات الوثائق المهمة التي توضح دور الولايات المتحدة الأميركية بمختلف دوائرها ومؤسساتها ومعاهدها البحثية في تأجيج القلاقل والاضطرابات في الشارع العربي بهدف إسقاط النظم الحاكمة، وفي مقدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية – سي آي إيه.



لا شد ولا جذب في العلاقات العربية الأمريكية... بعد نقل السفارة للقدس([67])

كانت البداية عقب تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث عارضت الولايات المتحدة إعلان إسرائيل القدس عاصمتها في عام 1949 وعارضت خطة الأردن لجعل القدس عاصمة ثانية أعلنت في عام 1950. كما عارضت الولايات المتحدة ضم إسرائيل للقدس الشرقية بعد حرب 1967. وقد اقترحت الولايات المتحدة أن يكون مستقبل القدس موضوع تسوية تفاوضية.

لقد حافظت الإدارات اللاحقة على نفس السياسة التي مفادها أن مستقبل القدس لن يكون موضوع إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تضرّ بالمفاوضات، مثل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. في عام 1995، أصدر الكونغرس قانون سفارة القدس الذي أعلن بيان السياسة بأنه «ينبغي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل». كما نصّ مشروع القانون على أن السفارة الأمريكية يجب أن تنتقل إلى القدس خلال خمس سنوات. ومنذ ذلك الحين، وقع كلُّ رئيس أمريكي تنازلاً لمدة ستة أشهر، ممّا أدّى إلى تأخير هذه الخطوة. وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعترفت إدارة الرئيس دونالد ترامب رسميًّا بالقدس عاصمة لإسرائيل. وأضاف ترامب أنّ وزارة الخارجية الأمريكية ستبدأ عملية بناء سفارة أمريكية جديدة في القدس.

جاء العام 2018 ليشهد على إعلان الرئيس دونالد ترامب أن الولايات المتحدة "تعترف رسميًا بالقدس عاصمة لإسرائيل"، ما يشكل قطيعة مع عقود من الدبلوماسية الأميركية التي كانت ترفض نقل السفارة الأميركية من تل ابيب إلى القدس. وفي كلمة له من البيت الأبيض أعلن ترامب أيضًا عن "مقاربة جديدة" للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، مؤكدًا انه إنما يفي بوعد "فشل" سلفاؤه بالوفاء به.

اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل.. ماذا بعد؟. لا شد ولا جذب.. بل قلق بين اليهود والمسلمين في العالم من خطط واشنطن بشأن القدس، فالولايات المتحدة تبقى مصممة على

([67])محمد عبدالرحمن عريف، لاشدولا جذب في العلاقات العربيةالأمريكية...بعد نقل السفارة للقدس،المركز الديمقراطي العربي، 18 أيار/ مايو 2018.

http://arabiyaa.com/newsID/13836



المساعدة في تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام مقبول من الطرفين، ذلك ما دأب ترامب على تأكيده، أنه في حال اتفق الطرفان على هذه المسألة فأن الولايات المتحدة ستدعم ”حلًا بدولتين“.

يبق وأمر ترامب وزارة الخارجية بـ“التحضير لنقل السفارة الأميركية من تل ابيب إلى القدس“. وإدراكًا لموجة الإدانات الدولية بعد أن أعلن عزمه على اتخاذ هذا القرار منذ حين، والتحذيرات التي صدرت تخوفًا من موجة عنف، دعا ترامب إلى ”الهدوء والاعتدال ولكي تعلو أصوات التسامح على أصوات دعاة الكراهية“.

هنا يأتي الغضب العربي شعبيًا مع الترحيب الاسرائيلي.. مع تحذير دولي بالإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مختارات القدس بين الأمس واليوم.. رمز للصراع والسلام تضم القدس مواقع إسلامية ويهودية ومسيحية مقدسة، لكنها في الوقت ذاته باتت أهم رمز للتوترات القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كيف يبدو ماضي هذه المدينة وحاضرها بعد أن أصبح وضعها عثرة في محادثات السلام بين الجانبين؟.

تأتي هنا تقارير إذاعية وتلفزيونية متعلقة بالموضوع ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل غضب عربي وترحيب اسرائيلي وتحذير دولي بالإعتراف بالقدس عاصمة. فواشنطن تغرد خارج السرب وتحمل حماس المسؤولية عن مقتل الفلسطينيين، في موقف يختلف عن مواقف معظم دول العالم، حملت الولايات المتحدة حركة ”حماس“ مسؤولية وقوع العشرات من القتلى الفلسطينيين. البيت الأبيض قال إن حركة ”حماس“ أثارت ”عن قصد واستخفاف“ على افتتاح السفارة الأمريكية في القدس.

جاء إرتفاع عدد الشهداء في غزة، لتقوم السلطة الفلسطينية باتهام إسرائيل بإرتكاب ”مذبحة“، فعشرات الفلسطينيين قتلوا وأصيب المئات بالرصاص الحي في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي قرب السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، وذلك تزامنا مع تدشين السفارة الأمريكية في القدس. وسط تحذيرات من تصعيد خطير. ووصف الرئيس الفلسطيني مقتل العشرات من الفلسطينيين خلال الاحتجاجات ضد السفارة الأمريكية في القدس



"بالمذبحة". ووسائل الإعلام الألمانية لم تستخدم هذا التعبير، إلا أن سياسة الشرق الأوسط الأمريكية والإسرائيلية تبقى محط انتقاد.

ماذا فعل العرب عندما قال مسؤولون في الإدارة الأمريكية إن الرئيس دونالد ترامب سيعترف رسميًا بالقدس عاصمة لإسرائيل؟، في خطوة قد تؤجج التوتر في منطقة الشرق الأوسط. وإن كان المسؤولون الأمريكيون قالوا أن ترامب لن يعلن عن نقل فوري للسفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في خطابه المرتقب. ولا يعترف المجتمع الدولي بسيادة إسرائيل على كل القدس التي تضم مواقع إسلامية ومسيحية ويهودية مقدسة. وبإعلان ترامب ستصبح الولايات المتحدة أول دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، منذ تأسيس الدولة عام 1948.

يبرر البعض بأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل "اعتراف بالواقع". وأن ترامب سيبلغ وزارة الخارجية ببدء عملية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقد تستغرق أعوامًا. لكن نقلًا عن الأكاديمي المتخصص في الشؤون الأمريكية، الدكتور أيمن عبد الشافي، إن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس سوف تكون له تداعيات داخلية في فلسطين وإسرائيل، ولكن على المستوى الدولي لن تكون هناك أية أزمات في طريق أمريكا. وأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ألقى قنبلته بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها كعاصمة أبدية لدولة إسرائيل، منذ عدة أشهر، وإذا كان هناك ما يمكن اتخاذه ضده، كان سيتم خلال هذه الفترة، وليس بعد تنفيذ القرار المعلن منذ فترة.

الرئيس الأمريكي صدم العالم بقراره، وواجه كافة الاحتجاجات، سواء المباشرة عبر رسائل تسلمتها سفارات بلاده في عدد من الدول، أو داخل أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة، وصمد أمام كل هذه الاحتجاجات، وأعلن أنه سيواصل عمله لنقل السفارة، لذلك لا نتوقع أن يكون هناك خطر عليه الآن.

الحقيقة أن تنفيذ قرار النقل، قد تكون له تداعيات كبيرة ولكن داخليًا، خاصة أن التظاهرات التي خرجت للتنديد بنقل السفارة سقطت فيها أعداد كبيرة، بين قتلى وجرحى، ما يفتح الباب أمام مزيد من التصعيد، قد يعيد للمشهد ذكريات قريبة عن حمل الفلسطينيين للسلاح، والمواجهات المسلحة مع الإسرائيليين. وكان الرئيس الأمريكي قد أعلن في 6 ديسمبر/ كانون



الأول الماضي، اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أصدر تعليماته لوزارة الخارجية بالبدء في إجراءات نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، حيث كانت الخارجية الأمريكية قد أعلنت أن افتتاح سفارتها في القدس سيكون يوم 14 مايو/ أيار 2018.

إن الصادم بالفعل، هو إعلان جامعة الدول العربية، قرارها بعقد اجتماع غير عادي لبحث أزمة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أي بعد يومين من بدء السفارة عملها رسميا في مقرها الجديد، وهو ما يدعو للتساؤل: لماذا لم تتخذ الجامعة العربية أية خطوات لرفض هذا الأمر خلال الأشهر الماضية؟ وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها؟ بالطبع لا شيء".



العرب وروسيا: ثوابت العلاقة وتحولاتها الراهنة([68])

العلاقات الروسية العربية المضطربة في زمن ما بعد الشيوعية، حيث كانت السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفياتي بائسة، فالدولة السوفياتية كانت تسير بسرعة في الطريق إلى الانهيار. كان ذلك في عهد غورباتشيوف ومشروعه في إعادة البناء. لذلك بدأت البلدان العربية تفقد بالتدريج الدعم الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفياتي. وكان البرهان الساطع على الخلل الذي كان يعاني منه الاتحاد السوفياتي موقفه الضعيف من الغزو الإسرائيلي للبنان1982. هنا بقيت روسيا بعد انهيار الشيوعية وحدها تواجه تبعات الانهيار داخلياً وعلى الصعيد العالمي. وغاب العرب عن الهم الروسي في المرحلة الأولى في عهد يلتسين الذي كانت المافيات فيه تدمر الاقتصاد وكل ما كان يعبّر عنه موقع الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى. وكان للمخابرات الأميركية ولشركاء يلتسين في الحكم في ذلك الحين دورهم في ذلك التدمير المنظم لروسيا ما بعد الشيوعية. لكن روسيا في عهد بوتين بدأت تتغير ببطء في الاتجاه الذي يعيد روسيا إلى موقعها كقطب عالمي في شروط جديدة. غير أن المهمة كانت ولا تزال صعبة وبالغة التعقيد.

العرب دولاً وشعوباً، لهم مصلحة أساسية في علاقات مميزة ومتعددة الجوانب مع الاتحاد الروسي بمعزل عن نوع النظام السياسي السائد فيه. فروسيا تظل الدولة العظمى الجارة لهم. كما تظل وارثة تاريخ مجيد من علاقة الصداقة التي لا تنسى. لكن روسيا اليوم التي نريد أن نراها دولة عظمى هي دولة عظمى لكن بشروط أقل مما كانت عليه في زمن الأمبراطورية وزمن الاتحاد السوفياتي. فهي لا تزال تدفع ثمن الانهيارات التي تلت سقوط النظام الشيوعي،

([68])نجاح عبدالله سليمان، العرب وروسيا: ثوابت العلاقةوتحولاتها الراهنة،الحياة اللندنية، 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

https://madardaily.com/2018/01/08/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/



في زمن حكم يلتسين والمافيات التي مزقت الاقتصاد الروسي وبددت ثروات الدولة، وحوّلت روسيا إلى دولة ذات اقتصاد ريعي. صحيح أن التاريخ يبقى هو التاريخ، والتراث يبقى هو التراث، والثروات في باطن الأرض وعلى سطحها تبقى هي الثروات.

في محاولة لتحليل هذه العلاقات المركّبة والتعرّف إلى أوجهها المختلفة، أخذاً في الحسبان التحولات التي طرأت عليها مع عودة روسيا للمنطقة بعد غيابٍ استمر نحو عقدين. وتأتي هذه العودة في سياقٍ مختلفٍ عن سياقات الحضور السوفياتي خلال الحرب الباردة، وخدمة لمصالح أخرى؛ ففي حين شكلت العوامل الأيديولوجية (تصدير أفكار الثورة البلشفية) والجيوسياسية (التنافس مع الولايات المتحدة على النفوذ والسيطرة) جوهر مصالح الاتحاد السوفيتي خلال سنوات الحرب الباردة، أخذت روسيا بعد الحقبة السوفياتية تتجه بشكل متزايد نحو سلوك نفعي براغماتي؛ فشكلت قضايا الطاقة والاقتصاد ومنع صعود تيارات الإسلام السياسي والحفاظ على مصالحها السابقة جوهر سياساتها الخارجية نحو المنطقة العربية.

الواقع أنّ روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي رفضت الاتجاهات الأيدولوجية كلها واتبعت سياسة براغماتية. فروسيا من الناحية الاجتماعية والدينية تعدّ ليبيرالية فعلاً، فالروسي لا يتعامل مع الآخر انطلاقاً من انتمائه الديني أو القومي، وليست هناك أي حدود اجتماعية أو دينية لدى الروس في علاقاتهم مع الآخرين. فالسياسة الخارجية الروسية اتجهت شرقاً بعد رفض محاولاتها الالتحاق بالكتلة الأوربية الغربية، وهي لا تسعى إلى تكتل أو حلف جيوستراتيجي مناوئ للمنظومة الأورو-أطلنطية، لكنها تحاول من خلال الانضمام إلى تكتلات مثل منظمة معاهدة الأمن المشترك أو مجموعة «البريكس» تحجيمَ إمكانيات المد الغربي على الأقل قرب حدودها الإمبراطورية التاريخية، لكن جميع هذه المنظمات ضعيفة ولا تُعدّ منافساً حقيقياً لحلف الناتو. وهناك تنافراً مستمراً بين روسيا ومجلس التعاون لدول الخليجي العربية منذ بدء الأزمة السورية وامتد إلى الأزمة اليمنية. فروسيا في الحقيقة لا تملك سياسة خاصة تجاه دول الخليج، والمحدد الرئيس لهذه السياسة المتذبذبة هو المصلحة الإستراتيجية والنهج البراغماتي. فعلاقات روسيا بالخليج ارتبطت دوماً بمحدد أو طرف خارج عن هذه العلاقة، سواء كان أحد الأطراف الإقليمية (العراق، إيران، تركيا) أو محدد دولي متمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا تتعامل مع دول الخليج من منظور موقع هذه العلاقة كتابع لعلاقة



رئيسة مع طرف إقليمي آخر، وفي نطاق تقييم شامل للوضع النسبي لهذه الدول في السياسة الأمريكية.

الواقع أن بوتين حاول أن ينهض بالاقتصاد. وهو لا يزال يحاول جاهداً. لكنه لا يزال في منتصف الطريق إلى الغاية المبتغاة. إلى الاقتصاد هناك السياسة، وهي في الزمن الحالي في روسيا في مستوى الوضع الاقتصادي، ولا سيما بالنسبة للقضايا المعقدة التي تواجهها بلداننا في زمن الثورات وفي زمن الحروب الأهلية التي يعيش فيها. وإزاء تأكيد مصلحتنا نحن العرب في العلاقة مع روسيا التاريخ والثقافة والمصلحة، ومع روسيا الحاضر، روسيا التي نريدها أن تكون دولة عظمى، ما هي طبيعة السياسة الروسية إزاء بلداننا في هذه الظروف الصعبة التي تمر فيها؟!. هنا واضح أنّ الموقف الروسي اليوم من الأزمة السورية على وجه التحديد هو موقف مضطرب ومرتبك، أي أنه موقف غير مؤثّر في الحوادث المعقدة الجارية التي تعيشها سوريا منذ سبعة أعوام من دون أفق واضح حول النهاية المأسوية التي تزداد تفاقماً، وتدفع سوريا ويدفع الشعب السوري الثمن الباهظ لها لعقود طويلة.

هكذا تؤسِّس القيادة الروسية لعلاقات حقيقية في كل الميادين مع المجتمع العربي دولاً وشعوباً وحركات وطنية وديموقراطية من كل الاتجاهات. وتستطيع روسيا في سياسة كهذه، أن تواجه الضغوط التي يمارسها عليها خصومها أميركا وأوروبا الذين هم شركاؤها في النظام العالمي الجديد. وتستطيع في الآن ذاته أن تنهض باقتصادها وتتحوّل من دولة ذات اقتصاد ريعي أو ما يشبه ذلك إلى دولة ذات اقتصاد عالمي كبير. وتصبح علاقاتنا معها أقوى وأكثر جدوى لمصلحة كلينا.



آفاق تعاون الصين مع العرب والأفارقة(69)

نظم مركز البحوث والدراسات الأفريقية، في جامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم، يومي 21 و22 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؛ بالتعاون مع رابطة جمعيات الصداقة العربية– الصينية، مؤتمر «آفاق التعاون العربي الأفريقي– الصيني: مبادرة الحزام والطريق».

ولا شك في أن الصين تسعى وبقوة إلى توطيد علاقاتها بالعالمين العربي والأفريقي مستندة إلى الروابط التاريخية بالمنطقة ودولها وسبل تواصلها التجاري والثقافي بمعظم دول المنطقة. وعلى رأس تلك السبل طريق الحرير القديم. وحديثاً ساعد الصين في تطوير وتوطيد تلك العلاقات سياساتها تجاه دول العالم، والتي تأكد من خلالها انتماؤها إلى منظومة دول العالم الثالث النامية. فمنذ مؤتمر باندونغ في 1955 انفتح باب التواصل الدبلوماسي مع دول القارة الأفريقية ومعظم الدول العربية الأخرى وتوثقت العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتمت زيارات قادة ومسؤولين صينيين للدول العربية والأفريقية، أثمرت تأسيس تعاون اقتصادي وتجاري وسياسي؛ فأصبحت الصين شريكاً رئيسياً في التجارة والاستثمار مع تلك الدول إلى جانب تدفق المساعدات الصينية.

وهناك عدد من المبررات التي استدعت تنظيم المؤتمر، منها المناخ السياسي وسياسة الصين المعلنة والقائمة على مبادئ التعايش السلمي والتي وفَّرت الأجواء اللازمة لنمو علاقاتها من زيارات الرؤساء الصينيين ووزراء الخارجية، وتوقيع الاتفاقات في المجالات كافة، وتأسيس «منتدى التعاون الصيني– الأفريقي»، و«منتدى التعاون الصيني– العربي».

---

(69)نجاح عبدالله سليمان، آفاق تعاون الصين مع العرب والأفارقة، الحياة اللندنية، 25 أيلول/ سبتمبر 2018
http://www.alhayat.com/article/846727/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9



فمنتدى التعاون الصيني- الأفريقي، تأسس عقب انعقاد المؤتمر الأول للتعاون بين الصين والدول الأفريقية الذي استضافته بكين في تشرين الأول (أكتوبر) 2000، وحضره الرئيس الصيني ونائبه ورؤساء أربع دول أفريقية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى جانب ثمانين وزيراً صينياً وأفريقياً يمثلون 44 دولة وعدد من رجال المال والأعمال من الجانبين.

وتأسس منتدى التعاون العربي- الصيني بموجب اتفاق في القاهرة في 14 أيلول (سبتمبر) 2004 بين وزير الخارجية الصيني والأمين العام لجامعة الدول العربية.

مما سبق يتضح أن الصين ترتبط مع العالمين العربي والأفريقي بعلاقات قديمة وحميمة أولتها اهتماماً خاصاً وقدمت من الدعم ما يعززها حتى وصل معظمها إلى درجة الشراكة الإستراتيجية. وفي ظل هذا المناخ أطلق الرئيس الصيني مبادرته الخاصة بإعادة بناء الحزام والطريق تحت شعار «حزام واحد وطريق واحد»، ودعا دول العالم؛ لا سيما العربية والأفريقية؛ للمشاركة في هذا المشروع. وتحركت الحكومة الصينية في تواصل مكثف تجاه دول العالم التي كان يمر بها الطريق للترويج لهذا المشروع الإستراتيجي الجديد. فطريق الحرير الجديد يمر عبر 65 دولة من بينها دول عربية وأفريقية كان لا بد أن تولي الصين اهتماماً خاصاً بالعلاقات معها وتخصيص حصة مميزة من مشاريع الطريق وتمويلها مِن «صندوق طريق الحرير» التابع لمجلس الدولة الصيني. وتشمل تلك المشاريع شق الطرق البرية والبحرية والجوية ومختلف مشاريع الطاقة والمواصلات.

هدف المؤتمر إلى تأكيد أهمية دفع التعاون الأفريقي- الصيني والعربي- الصيني لتحقيق المنفعة المتبادلة، ووضع إطار لتوضيح واقع العلاقات بين الدول الأفريقية والعربية من جانب والصين من جانب آخر، والاتفاق على برامج ومشاريع استثمارية في أفريقيا والدول العربية والاستفادة من هذا التعاون سياسياً في المحافل الدولية.

أما المحور السادس، فناقش آليات التعاون الصيني- العربي- الأفريقي: الواقع والتحديات، ومؤسسات التمويل الصينية، والمشروعات القابلة للتمويل، والبنية التحتية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات الزراعية، والمجال الصحي، والتعاون العلمي والأكاديمي بين الصين وأفريقيا والدول العربية، وكذلك الوضع الراهن وآفاق المستقبل. وفي المحور



السابع: الصين والقضايا السياسية في أفريقيا والشرق الأوسط. الصين والقضايا العربية، والصين والقضايا الأفريقية. ويقوم المحور الثامن على مواضيع مستقبل التعاون الصيني العربي الأفريقي، والتنافس الصيني الغربي على أفريقيا والدول العربية، ومميزات التعاون الصيني بالمقارنة بالتعاون مع الغرب، وتطوير آليات التعاون.

يبقى أن الصين تنظر إلى مكانة الوطن العربي وأفريقيا من زاويتين: الأولى اقتصادية تقوم على تطوير العلاقات التجارية مع المنطقة، والثانية سياسية ترى في المنطقة العربية وكذلك الأفريقية منطقة نزاع بين الدول الكبرى، لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح، بالتالي فإن كسب المنطقة هو كسبٌ لأهم وأكبر سوق تجارية استثمارية للبضائع والقوى العاملة والأسلحة وجذب رؤوس الأموال.



العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها([70])

عالمياً؛ حققت الهند قفزات اقتصادية وصناعية مهمة جعلتها أحد أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم، وتطورت علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، بخاصة بعد أن غدت تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في استيراد النفط. في المقابل، شهدت علاقات الهند السياسية بالدول العربية تراجعاً كبيراً؛ فبعد أن كانت خلال فترة الحرب الباردة من المدافعين عن حركات التحرر والقضايا العربية، بخاصة القضية الفلسطينية، دخلت اليوم في حالة تعاون استراتيجي مع إسرائيل، ولا سيما في مجال صناعات الدفاع والتكنولوجيا العسكرية.

وسعت الهند منذ العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين إلى إبراز ذاتها قوةً فاعلةً في المسرحين الإقليمي والدولي، وتعتمد في سياسة الإبراز تلك على رافعة تحسين علاقاتها مع دول العالم التي أصبح لها دور مهم ومؤثر على الصعيد الدولي من أجل تحقيق مصالحها باعتبارها قوة إقليمية كبرى. وكانت المنطقة العربية، والشرق الأوسط عموماً، من المناطق التي عملت الهند على تحسين علاقاتها معها، بحكم موقعها الجغرافي ودورها في حركة عدم الانحياز طيلة فترة الحرب الباردة، ولاسيما في الجانب الاقتصادي.

إن العلاقات الهندية العربية أصبحت من الملفات الحيوية ذات الأهمية المتنامية في الوقت الحاضر، في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به الطرفان على الساحتين الإقليمية والدولية. فالهند تُعدُّ من القوى العالمية الناشئة التي يُنتظر أن يكون لها تأثير في الساحة الدولية في المستقبل المنظور، بينما تظل منطقة الخليج العربي ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة

([70])نجاح عبدالله سليمان، العربوالهند: تحولات العلاقةمعقوة ناشئة ومستقبلها، الحياة اللندنية، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

http://www.alhayat.com/article/847656/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9



للقوى الدولية، نظراً للممرات المائية المهمة في المنطقة، وأيضاً باعتبارها مخزوناً للطاقة، فضلاً عن المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

الجالية الهندية في العالم العربي عموماً، ودول الخليج بخاصة، لها مساهمتها في تعزيز الجانب الاقتصادي. ومع ملاحظة أن تدفُّق العمالة الهندية إلى دول الخليج بدأ منذ عام 1935، لكن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات من القرن العشرين، عزَّز هذا التدفُّق بصورة كبيرة، لاسيما من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة. ومنذ ثمانينات القرن العشرين، بدأت العمالة الماهرة تتَّجه صوب دول الخليج التي شهدت تحسناً في وضعها الاقتصادي، ما أدى إلى اهتمام الحكومة الهندية بتلك الدول، وتنشيط علاقاتها معها. إذ تنظر الهند إلى المهاجرين الهنود باعتبارهم مصدر قوة لاقتصادها، حتى أصبحت الهند أكبر مستقبل لتحويلات المهاجرين منذ عام 2011؛ إذ بلغت هذه التحويلات أكثر من 64 بليون دولار. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند عام 2014 نحو 55 بليون دولار. وتفيد أرقام أخرى بأن الهند تستورد 45 في المئة من حاجاتها من النفط من دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن عدد العاملين الهنود في دول الخليج يصل إلى سبعة ملايين عامل، وتبلغ تحويلاتهم النقدية نحو ستة بلايين دولار سنوياً، وفق أرقام معهد الأمن والدفاع في الهند.



قائمة المراجع

حسب ترتيب المقالات في الكتاب

1-محمد عبدالرحمن عريف، في ذكرىّ استقلال تُونس.. تَظل ثَور اليَاسمين تُعلم العَالم، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 24 آزار/ مارس 2017.

2-محمد عبدالرحمن عريف، في ذكرىّ استقلال تُونس.. تَظل ثَور اليَاسمين تُعلم العَالم، شبكة الثقافة العربية والإسلامية،20 آزار/ مارس 2018.

3-محمد عبدالرحمن عريف، ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟، رأي اليوم، 10 تموز/ يوليو 2018.

4-محمد عبدالرحمن عريف، ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 تموز/ يوليو 2018.

5-محمد عبدالرحمن عريف، ربيع تونس من يحاول أن يفسده؟، المركز الديمقراطي العربي، 9 تموز/ يوليو 2018.

6-محمد عبدالرحمن عريف، العلاقات المشرقية المغربية أمام خيارات استراتيجية، المغاربي للدراسات والتحاليل، 10 آزار/ مارس 2017.

7-محمد عبدالرحمن عريف، العلاقات المشرقية المغربية أمام خيارات استراتيجية، بيروت نيوز عربية، 10 آزار/ مارس 2017.

8-محمد عبدالرحمن عريف، العلاقات المشرقية المغربية أمام خيارات استراتيجية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 10 آزار/ مارس 2017.

9-محمد عبدالرحمن عريف، العلاقات المشرقية المغربية أمام خيارات استراتيجية، شجون عربية، 10 آزار/ مارس 2017.

10-محمد عبدالرحمن عريف، المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، بيروت نيوز عربية، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

11-نجاح عبدالله سليمان، لا للفدرالية في ليبيا، العربي الجديد اللندنية، 12 شباط/ فبراير 2018.

12-محمد عبدالرحمن عريف، هل يساهم نفط ليبيا في فدرلتها؟، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 12 تموز/ يوليو 2018. كذلك شجون عربية.

13-محمد عبدالرحمن عريف، ميزانية السودان ٢٠١٨.. من يعطِ الخبز يعطِ الشرعية، القدس العربي، 13 كانون الثاني/ يناير 2018.



14-محمد عبدالرحمن عريف، السودان: أزمة اقتصادية خانقة عند سلة غذاء العرب، القدس العربي، 30 أيار/ مايو 2018.

15-محمد عبدالرحمن عريف، حول إعادة إعمار العراق، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 3 تموز/ يوليو 2018.

16-نجاح عبدالله سليمان، إعادة إعمار العراق بين مدريد والكويت، الحياة اللندنية، 28 شباط/ فبراير 2018.

17-محمد عبدالرحمن عريف، القضيّة الفلسطينيّة في ظل الأوضاع العربية الداخلية، شجون عربية، 5 نيسان/ أبريل 2018.

18-محمد عبدالرحمن عريف، صفقات الشاليط الثانية... أوراق القوة تحرك المياه الراكدة، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 4 نيسان/ أبريل 2016.

19-محمد عبدالرحمن عريف، مجزرة الإثنين.. بداية العودة أم نكبة أخرى؟، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 15 أيار/ مايو 2018.

20-محمد عبدالرحمن عريف، نكبة في اجتماعات الجامعة العربية، فضائية الميادين، 17 أيار/ مايو 2018.

21-محمد عبدالرحمن عريف، مجزرة الإثنين ... بداية لنكبات في ذكرى نكبة، المركز الديمقراطي العربي، 15 أيار/ مايو 2018.

22-محمد عبدالرحمن عريف، فلسطين لمئة عام وعامين بين سايكس بيكو "قضية قرن" إلى "صَفقَة قرن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2 نيسان/ أبريل 2018.

23-محمد عبدالرحمن عريف، لمئة عام وعام... القدس بين بلفور وترامب، القدس العربي، 13 شباط/ فبراير 2018.

24-محمد عبدالرحمن عريف، انتفاضة السفن... من أجل القطاع المظلوم، القدس العربي، 18 حزيران/ يونيو 2018.

25-محمد عبدالرحمن عريف، عن الجذور التاريخية لصفقة القرن بين النكبة والنكسة، رأي اليوم، 15 تموز/ يوليو 2018.

26-محمد عبدالرحمن عريف، عن الجذور التاريخية لصفقة القرن بين النكبة والنكسة، أخبار 24، 15 تموز/ يوليو 2018.



27-محمد عبدالرحمن عريف، مينائي اسدود وحيفا ومطار اللد للاستخدام الفلسطيني.. عن وهم صفعة القرن، رأي اليوم، 11 حزيران/ يونيو 2018.

28-محمد عبدالرحمن عريف، اللاجئون السوريون في البلاد العربية بين اجحاف أنظمة وتعاطف شعوب، المركز الديمقراطي العربي، 13 نيسان/ أبريل 2018.

29-محمد عبدالرحمن عريف، عندما تتحول الأوضاع السورية الداخلية لمعترك دولي.. أين حق اللاجئين؟، المركز الديمقراطي العربي، 11 أيار/ مايو 2018.

30-محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، رأي اليوم، 3 تموز/ يوليو 2018.

31-محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، الرأي الجديد، 13 تموز/ يوليو 2018.

32-محمد عبدالرحمن عريف، من خطط لتحويل الربيع العربي لـ"خريف" القومية والطائفية والمذهبية؟، المجهر الإخباري.

33-محمد عبدالرحمن عريف، من ينفذ تقسيم كامبل بانرمان للمنطقة العربية؟، شجون عربية، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

34-محمد عبدالرحمن عريف، برنارد لويس قَسّم مِصر والسودان على الخريطة.. فمن ينفذ؟، بيروت نيوز عربية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 22 نيسان/ أبريل 2016.

35-محمد عبدالرحمن عريف، المدنيون في السلطة.. عن التجربة المصرية.. من أفشلها؟، رأي اليوم، 13 تموز/ يوليو 2018.

36-محمد عبدالرحمن عريف، مراجعة وقراءة كتاب (الإسلاميون في السلطة تجربة الإخوان المسلمين في مصر)، أحمد زغلول شلاطة، دار الوحدة العربية- بيروت- 2017م، الميادين كتب، 13 أيلول/ سبتمبر 2018.

37-محمد عبدالرحمن عريف، مراجعة وقراءة كتاب (الحالة السلفية المعاصرة فى مصر)، أحمد زغلول شلاطة، دار مدبولي للنشر- القاهرة- 2016م، الميادين كتب، 19 تموز/ يوليو 2017.

38-محمد عبدالرحمن عريف، عن المجتمع المدني المسيحي في مصر، العربي الجديد اللندنية، 7 كانون الثاني/ يناير 2018.

39-محمد عبدالرحمن عريف، تحدي بناء المواطنة مع مسيحي مصر بعد ثورة 2011، المركز الديمقراطى العربى، 22 أيار/ مايو 2018.



40-نجاح عبدالله سليمان، العرب والكرد المصالح والمخاوف والمشتركات، المركز الديمقراطي العربي، 1 تموز/ يوليو 2018.

41-محمد عبدالرحمن عريف، كردستان العراق بين حلم الانفصال وتحديات المستقبل، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12 أيلول/ سبتمبر 2017.

42-محمد عبدالرحمن عريف، ما هي المواطنة وأسسها؟، مرجعة وقراءة كتاب (ما المواطنة؟)، دومينيك شنابر- كرستيان باشولييه، ترجمة: سونيا محمود، المركز القومي للترجمة- القاهرة 2016م، الميادين كتب، 28 أيار/ مايو 2018.

43-محمد عبدالرحمن عريف، حقوق المواطنة في الدول الديمقراطية، فضائية الميادين، 28 أيار/ مايو 2018.

44-محمد عبدالرحمن عريف، اللاجئون السوريون.. حقوق واجبة بين تركيا ودول الجوار، تركيا بوست، 19 نيسان/ أبريل 2018.

45-محمد عبدالرحمن عريف، اللاجئون السوريون.. حقوق واجبة بين تركيا ودول الجوار، أخبار تركيا، 20 نيسان/ أبريل 2018.

46-محمد عبدالرحمن عريف، توصيات مؤتمر اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 30 أيار/ مايو 2017.

47-محمد عبدالرحمن عريف، واجب المجتمع الدولي نحو اللاجئين في الشرق الأوسط، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، شجون عربية، 13 أيار/ مايو 2018.

48-نجاح عبدالله سليمان، رسائل لمن يتلاعب بقضية اللاجئين، الحياة اللندنية، 31 آزار/ مارس 2018.

49-نجاح عبدالله سليمان، أين علاقات العرب بأفريقيا؟، شجون عربية، 15 أيار/ مايو 2018.

50-نجاح عبدالله سليمان، واقع الاستثمار العربي في أفريقيا ثاني أسواق العالم مصرفيًا، المركز الديمقراطي العربي، 18 أيار/ مايو 2018.

51-نجاح عبدالله سليمان، إيران بين الشاه والمُعَمّم: مَن يُعطِ الخبز يُعطَ الشرعية، الحياة اللندنية، 12 كانون الثاني/ يناير 2018.

52-محمد عبدالرحمن عريف، عن العلاقات الإيرانية الأمريكية مع «الشيطان الأكبر»؟، القدس العربي، 14 تموز/ يوليو 2018.

53-نجاح عبدالله سليمان، طهران وإسرائيل هل تقتربان من اشتباك أكثر عنفاً؟، الحياة اللندنية، 13 حزيران/ يونيو 2018.



54-نجاح عبدالله سليمان، المركز البناني للأبحاث والاستشارات، ملف ايران....طهران وإسرائيل هل تقتربان من اشتباك أكثر عنفاً؟...

55-نجاح عبدالله سليمان، «فيلق القدس» الإيراني... دويلة داخل دول، الحياة اللندنية، 29 أيار/ مايو 2018.

56-نجاح عبدالله سليمان، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، الحياة اللندنية، 20 كانون الثاني/ يناير 2018.

57-محمد عبدالرحمن عريف، الأحواز أم الأهواز، رصيف 22، 8 أيار/ مايو 2018.

58-نجاح عبدالله سليمان، حول حدود التدخلات الإيرانية في العراق، المركز الديمقراطي العربي، 13 تموز/ يوليو 2018.

59-نجاح عبدالله سليمان، شد وجذب في التعاون العسكري الإيراني-العراقي، الحياة اللندنية، 26 نيسان/ أبريل 2018.

60-نجاح عبدالله سليمان، إيران عندما تفسد الانتخابات العراقية.. رهانات القوى، الحياة اللندنية، 25 أيلول/ سبتمبر 2018

61-محمد عبدالرحمن عريف، التَشيُع في مصرَ بعد ثورة 2011 بينَ مرافق قديمة وهيئات حديثة، الحياة اللندنية، 26 نيسان/ أبريل 2018.

62-محمد عبدالرحمن عريف، إيران والأزمة السورية الداخلية، المركز الديمقراطي العربي، 6 ايار/ مايو 2018.

63-نجاح عبدالله سليمان، إلى أين يمضي التدخل الإيراني في سورية؟، الحياة اللندنية، 18 نيسان/ أبريل 2018.

64-نجاح عبدالله سليمان، التواجد الإيراني في اليمن.. إلى أين؟، الحياة اللندنية، 11 نيسان/ أبريل 2018.

65-نجاح عبدالله سليمان حين تُقّر الأمم المتحدة بأن صواريخ الحوثيين مصدرها إيران، الحياة اللندنية، 10 تموز/ يوليو 2018.



66-نجاح عبدالله سليمان، تهديدات الميليشيات الحوثية في البحر الأحمر ... فعل تعويضي، الحياة اللندنية، 8 حزيران/ يونيو 2018.

67-محمد عبدالرحمن عريف، الدور الأمريكي السري في ثورات أوروبا الشرقية و"الربيع العربي"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، وشجون عربية، 19 أيار/ مايو 2018.

68-محمد عبدالرحمن عريف، لا شد ولا جذب في العلاقات العربية الأمريكية... بعد نقل السفارة للقدس، المركز الديمقراطي العربي، 18 أيار/ مايو 2018.

69-نجاح عبدالله سليمان، العرب وروسيا: ثوابت العلاقة وتحولاتها الراهنة، الحياة اللندنية، 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

70-نجاح عبدالله سليمان، آفاق تعاون الصين مع العرب والأفارقة، الحياة اللندنية، 25 أيلول/ سبتمبر 2018

71-نجاح عبدالله سليمان، العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها، الحياة اللندنية، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017.



الـنــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني book@democraticac.d





كتاب :محاولات وأد الربيع العربي بالأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية (2011-2018)

تأليف

دكتور/ محمد عبدالرحمن عريف

أستاذة/ نجاح عبدالله سليمان

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

تنسيق وإشراف : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: **VR . 3383 - 6709. B**

الطبعة الأولى2022 م

